

# سياسية مقاربات

POLITICAL APPROACHES

مجلة فصلية تعنى بالشأن السياسي اليمني ومحيطه الإقليمي والدولي

العدد (٤) السنة الثانية

يناير - يونيو ٢٠١٨م

من ليفي إلى ترامب  
تأمر ينكسر على جدران  
المقاومة وأسوار القدس

أنصار الله وجوهر  
الصراع في المنطقة  
ثنائية المقاومة والتحرر

مآلات داعش  
إلى أين سيتجه الإرهاب بعد  
هزيمته في بلاد الشام؟!

القضية الوطنية في خطاب  
قائد الثورة

واشنطن والتنظيمات الإرهابية  
حقيقة التوظيف وزيف المواجهة

العدوان الاقتصادي على اليمن  
الآثار والتداعيات وسبل المواجهة

حزب الله والحرب السعودية على اليمن

الصراع الإقليمي والحرب على اليمن  
مقومات الأدوار وفعاليتها

العدوان السعودي على الهوية  
الوطنية اليمنية

تدخل التحالف السعودي في اليمن  
إعادة سطوة القانون أم فرض لقانون السطوة؟!

الجنوب اليمني المحتل  
قراءة في مسألة الهوية الوطنية

# قواعد النشر في مجلة مقاربات سياسية

ترحب مجلة مقاربات سياسية بإسهامات الباحثين والكتاب والمتخصصين والمهتمين بقضايا اليمن ومحيطه الإقليمي والدولي، وتهتم في الصدد ذاته بنشر الدراسات الأصلية والمقالات التحليلية والتقارير وعروض الكتب المختارة، وذلك وفقاً لقواعد النشر التالية:

- ١- معايير إجازة هيئة التحرير للمواد الواردة للنشر هي: الموضوعية، والدقة، ودرجة التوثيق.
- ٢- أن تكون المواد المرسله للنشر مطبوعة على الحاسوب بصيغة ( word ) بما في ذلك الجداول والرسوم البيانية، مع إرفاق نسخة مطابقة بصيغة ( pdf ) ، وترسل النسختان إلى عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة.
- ٣- يشترط (كحد أقصى) ألا يزيد حجم البحث أو الدراسة عن (٦٠٠٠ كلمة)، والمقال عن (٤٠٠٠ كلمة)، والتقرير عن (٢٥٠٠ كلمة)، وعرض الكتاب ومراجعته عن (٢٠٠٠ كلمة).
- ٤- يشترط أن يكون توثيق المصادر والمراجع متسقاً مع الأصول العلمية المتعارف عليها، وأن يتضمن هامش الإسناد المرجعي نمط التوثيق التالي:  
أ- في الكتب: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، اسم الناشر، رقم الطبعة أو المجلد، تاريخ النشر، رقم الصفحة.  
ب- في المجلات والدوريات: اسم الكاتب، عنوان الدراسة أو المقال، اسم الدورية، رقم العدد وتاريخه، رقم الصفحة.  
ج- في المصادر والمراجع المتوفرة على المواقع الإلكترونية: تفاصيل عنوان المادة أو موضوعها، متوفرة على الرابط:

## عنوان الرابط للموقع الإلكتروني منسوخاً عن الموقع ذاته

- ٥- يشترط أن يكون الإسناد المرجعي في هامش الصفحة وفقاً لنمط "إدراج الحاشية السفلية" المترافقة مع الإشارة المرجعية أعلى النص في متن الصفحة نفسها، وبتريقيم جيد لكل صفحة على حدة.
- ٦- ترحب المجلة بنشر أي تقرير يرددها متضمناً تغطية لمؤتمر أو ندوة أو حلقة نقاش، على أن يدخل موضوع الفعالية ضمن دائرة اهتمامات المجلة وتخصصها، وبشرط أن يكون حجم التقرير ضمن الحد المشار إليه في البند (٣)، وأن يتضمن رسداً موجزاً لأبرز ما تناولته أوراق العمل والتعقيبات بخصوصها والتوصيات، مع تدوين عنوان الفعالية ومكان انعقادها وتاريخها وأبرز المشاركين فيها.
- ٧- ترحب المجلة بنشر عروض الكتب ومراجعتها، بشرط أن يكون حجم العرض والمراجعة ضمن الحد المشار إليه في البند (٣)، وألا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، وأن يتضمن عرض الكتاب ومراجعته خلاصات مكثفة لمحتوياته في إطار رؤية تحليلية ناقدة لطروحات المؤلف واستنتاجاته، مع تدوين عنوان الكتاب واسم مؤلفه ومكان النشر واسم الناشر وتاريخ النشر وعدد الصفحات.
- ٨- تلتزم هيئة تحرير المجلة بتقييم أية مادة تصل إليها وفقاً لمعايير النشر الواردة في البند (١)، وإعلام الكاتب بنتيجة تقييمها خلال شهرين من تاريخ استلامها. ولا تعاد المواد المعترن عن نشرها إلى أصحابها.
- ٩- تحتفظ المجلة بالحق في إجراء أي تغييرات شكلية على النصوص الواردة للنشر، بما يتلاءم مع نمطها العام في تحرير النصوص ومراجعتها وضبطها، كما يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة للمادة قبل إجازتها للنشر.

# سياسية مقاربات

POLITICAL APPROACHES

مجلة فصلية تعنى بالشأن السياسي اليمني ومحيطه الإقليمي والدولي  
تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية اليمنية

رئيس التحرير:

أ.عبد الملك العجري

نائب رئيس التحرير:

أ.محمد يحيى المنصور

مدير التحرير:

د.سامي السياغي

سكرتارية التحرير:

عبدالعزیز أبوطالب  
عبدالسلام المحطوري  
عبدالرحمن العجري  
يحيى شرف الدين  
صالح الشامى

جميع المراسلات باسم رئيس التحرير:

اليمن - صنعاء - حي الجراف

هاتف: +٩٦٧١٣٣٧٣٠٠

صندوق بريد: ٤١٩٠

E-mail: [yecscs@gmail.com](mailto:yecscs@gmail.com)

Website: [www.yecscs.com](http://www.yecscs.com)

خارج اليمن:  
للأفراد: ٣٠ دولاراً  
للمؤسسات: ٧٠ دولاراً

سعر النسخة:  
للأفراد: ٥٠٠ ريال  
للمؤسسات: ٢٠٠٠ ريال

---

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## محتويات العدد

- ٧ افتتاحية
- ١١ العدوان الاقتصادي على اليمن: الآثار والتداعيات وسبل المواجهة
- ٥٧ الصراع الإقليمي والحرب على اليمن: مقومات الأدوار وفعاليتها
- ٨٣ العدوان السعودي على الهوية الوطنية اليمنية  
تدخل التحالف السعودي في اليمن: إعادة سطوة القانون أم فرض لقانون  
السطوة؟! ١١٩
- ١٣١ القضية الوطنية في خطاب قائد الثورة
- ١٥١ الجنوب اليمني المحتل: قراءة في مسألة الهوية الوطنية  
واشنطن والتنظيمات الإرهابية: حقيقة التوظيف وزيف المواجهة ١٧٣
- ١٩٣ حزب الله والحرب السعودية على اليمن  
من ليفي إلى ترامب: تأمر ينكسر على جدران المقاومة وأسوار القدس ٢٢١
- ٢٢٥ أنصار الله وجوهر الصراع في المنطقة: ثنائية المقاومة والتحرر  
مآلات داعش: إلى أين سيتجه الإرهاب بعد هزيمته في بلاد الشام؟! ٢٤٣
- ٢٥٩ ماذا يجري في اليمن؟
- ٢٨٣ ملاحق التقرير:
- ٢٨٧ من إصدارات المركز
- 291 Report on the Aggression war on Yemen



## افتتاحية

بعد ما يقارب الثلاثة أعوام ونصف من الحرب التدميرية العدوانية الظالمة على اليمن (حرباً ونسلاً)، يبدو أن مشعلي سعيير هذه الحرب من عواصم دول العدوان لم يقتنعوا بعد بفداحة وعظم جرم حربهم العبيثية تلك بحق الشعب اليمني، ولا بسوداوية مآلاتها التي لن تنجو منها دولهم - مطلقاً - جرياً على سنة الله في كونه وخلقته؛ إذ كما تدين اليوم لا ريب أنك يوماً ما ستدان.

الشعب اليمني وقواه الوطنية - من جانبهم - لم يغفلوا للحظة عن خطورة واقع تلك الحرب العدوانية المدمرة ولا عن حقيقة تلك السنة الإلهية؛ إذ اختاروا في مقاومتهم لتلك الحرب الظالمة نهجاً إنسانياً عالي التجليات، حيث حاولوا لمدة أربعين يوماً (منذ بداية العدوان) اتقاء ويلات استمرار وتصعيد تلك الحرب، مناشدين - حينها - المعتدين بكف عدوانهم والجنوح للسلم، ثم ما لبثوا بعد الأربعين وبعد تيقنهم من عتو المعتدين واستمرار غيهم وطغيانهم أن انتقلوا إلى مربع رد الفعل ومواجهة العدو (صولة بصولة وجولة بجولة)، مؤمنين في ذلك بعاقبة النصر الإلهي لمن اتقى وهو يتجرع مرارة الظلم، وموقنين كذلك ببوار خاتمة من اعتدى وأصر على غيه واستكف عن سبيل السلم.

لقد تم ذلك الانتقال إلى مربع رد الفعل والمواجهة وفق رؤية استراتيجية خط عناوينها العريضة قائد الثورة (السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي)، مضمناً إياها مفردات عدة تؤكد على إيمان اليمنيين بقدر مواجهتهم لمؤامرة قوى العدوان على وطنهم، وعزمهم على عدم التفريط في حريتهم واستقلالهم وكرامتهم الوطنية وسيادتهم على قرارهم الوطني وثرواتهم ومواردهم الطبيعية، وتؤكد كذلك على أن معركة الجيش واللجان الشعبية في مواجهة قوى العدوان لن تذهب أبعد من تحقيق هدف رد عدوانها، ولن يتخلى مقاتلو الجيش واللجان الشعبية أثناء ذلك عن كل القيم الدينية والقوانين والأعراف الإنسانية والأخلاقية المتعلقة بقواعد الحرب،

مع تأكيد تلك الرؤية الاستراتيجية أيضاً على بقاء الطريق مفتوحاً أمام السلام وفقاً لمقتضيات الحق والعدل والكرامة الوطنية.

مع مرور الوقت واستمرار العدوان الهمجي على اليمن، بات من الواضح أن الرؤية الاستراتيجية لقائد الثورة قد آتت ثمارها في ظل موسم طويل ومتواصل من صمود اليمنيين وقدرتهم الميدانية على كسر إرادة قوى العدوان وإفشال كل محاولاتها لتحقيق أي من الأهداف المركزية لحربها العدوانية وعلى رأسها هدف الوصول إلى صنعاء والقضاء على قوى الثورة والمقاومة الوطنية.

فما بين بداية شن هذه الحرب الظالمة والوقت الراهن، لا ريب أن أموراً وتحولات كثيرة قد اتضحت لكل ذي لب سليم. ولن يقف - في واقع الحال - عائقاً أمام جلاء الدروس الراهنة لهذه الحرب وعبرها المستقبلية تجاهل مشعلي سعيها لفضاعة جرائمهم بحق الشعب اليمني، ولا عدم حسابهم لمآلاتها الكارثية على دولهم؛ فما هي خسائر قوى العدوان الموجهة والمفجعة تتراكم يوماً بعد يوم متضمنة معطيات بشرية وجغرافية (ميدانية) ومادية ومعنوية وأخلاقية واقتصادية، وما هو غطاء التعقيم الدولي على مأساة اليمنيين يُكشف يوماً بعد يوم، وما هي المنظمات الدولية (غير الحكومية) المنصفة تعري قوى العدوان وتكشف للعالم جرائمها بحق الشعب اليمني، وما هي المؤسسات الصحفية والاعلامية الدولية الشهيرة تعمل ليل نهار على تأكيد فشل قوى العدوان على اليمن، وفضح ما تحاول إخفائه بخصوص جرائمها بحق الشعب اليمني وبيان حقيقة تحول اليمن إلى مستنقع استنزاف مريع لتلك القوى.

في هذا العدد من مجلة مقاربات سياسية، يبدو أن واقع ما أشارت إليه الفقرات السابقة قد فرض نفسه على طبيعة ما يتضمنه هذا الإصدار (الرابع) من المجلة؛ ولعل ذلك لم يكن بترتيب مسبق ضمن خطة إصدار العدد، لكن طبيعة الأمور والتحويلات سألفة الذكر قد فرضت مسارات تحليلية مواكبة لها. فمواد هذا العدد جاءت مستلهمةً أبعاد وحسابات لا تقف عند مجرد الاهتمام بطبيعة العدوان على اليمن وحجم معاناة اليمنيين، بل ركزت على الانكشاف الاستراتيجي لأهداف العدوان وتداعياته الكارثية ليس على اليمن فحسب، بل على المنطقة بأسرها.



وفقاً لما تقدم، يتضمن هذا العدد من مجلة مقاربات سياسية مجموعة من المواضيع المتنوعة، حيث يبحث عدد من الكتاب في ست قضايا تتعلق ببعض أوجه العدوان وأبعاده الانكشافية من منظور استراتيجي؛ إذ يحاول الخبير الاقتصادي أحمد حجر الاقتراب من آثار وتداعيات العدوان الاقتصادي على اليمن وسبل مواجهته منطلقاً من معطيات الواقع ومستخدماً أدوات تحليل نوعية ليعطي القارئ صورة أكثر وضوحاً حول تلك المسألة. وفي إطلالةٍ مقتضبةٍ في حجمها عميقةٍ في مدلولاتها التحليلية، يتناول الدكتور محمد الساعدي بالتوصيف الموضوعي والقانوني مسألة تكييف التدخل السعودي في اليمن. الدكتوران سامي عطا وعرفات الرميمة يقاربان موضوعاً في غاية الأهمية، ألا وهو موضوع الهوية الوطنية؛ حيث يتناولها الكاتب الأول من زاوية ما يواجهه الجنوب اليمني المحتل في الوقت الراهن من إشكاليات تتعلق بالهوية الوطنية، مع ربط الكاتب لتلك المسألة بمسار تحليلي يحاول من خلاله تلمس تأثير وجود المحتل على طبيعة أزمة الهوية وحقيقة وجودها واقعياً، أما الكاتب الثاني فيتناول مسألة الهوية الوطنية من زاوية ما تواجهه من محاولات الاختراق في ظل العدوان الراهن وما قبله.

الدكتور طلال عتريسي يعرض في موضوعه لطبيعة وأبعاد موقف حزب الله من العدوان على اليمن مركزاً على الدور السعودي القيادي في هذا العدوان. فيما يقدم الباحث وجدي الصراري قراءة تحليلية متعمقة لثنائية المقاومة والتحرر كمدخل رئيسي لفهم علاقة الهجمة العدوانية على اليمن وعلى أنصار الله بجوهر الصراع في المنطقة. من جانبه يطرح الدكتور سامي السياغي رؤية تحليلية حول صراع الأدوار الإقليمية ضمن إحداثيات العدوان الراهن على اليمن، مركزاً في تلك الرؤية بصفة رئيسية على تحليل مقومات تلك الأدوار ومدى فاعليتها وجدواها بالنسبة لمصالح القائمين بها.

يتضمن هذا العدد أيضاً قراءتين تحليليتين تتعلقان بمسألة الإرهاب، حيث يتناول الدكتور وضاح عيسى قضية توظيف واشنطن للتنظيمات الارهابية، مناقشاً في الصدد ذاته مدى زيف ادعاء واشنطن بمواجهتها للإرهاب. فيما يقدم لنا الدكتور رفعت سيد أحمد نظرة على خارطة انتشار التنظيمات الارهابية عالمياً، مع التركيز

على علاقة ذلك بمآلات تنظيم داعش بعد الهزائم التي تلقاها في العراق وسوريا، ودور الفكر الوهابي التكفيري في تغذية استمرار موجات ارتدادية جديدة من الارهاب في مناطق متعددة من العالم .

قضية فلسطين بتطوراتها الأحداث والأخطر لم تغب عن اهتمامات هذا العدد من المجلة، حيث يعرض الدكتور محمد مسعود لقرار الرئيس الأمريكي (ترامب) بنقل سفارة بلاده إلى القدس، وذلك من خلال منظور تاريخي يربط ما بين بعض الحلقات المعاصرة لمسلسل التآمر على القضية الفلسطينية وعلى مصالح العرب عامة، ويبين دور قوى المقاومة في افشال ذلك المسلسل. وفي اطلالة موضوعية منهجية على طبيعة مواقف وفكر قائد الثورة (السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي) إزاء عدد من القضايا الوطنية، يقدم الباحث أنس القاضي تحليلاً متعمقاً لبعض أبعاد تلك المواقف والفكر مستشهداً بنصوص مقتبسة من خطابات القائد في مناسبات متعددة. كما يحتوي العدد أيضاً على تقرير نوعي أعده الباحث عبدالعزيز أبوطالب متضمناً عدداً من الاجابات على مجموعة من التساؤلات بخصوص ما يجري في اليمن في ظل العدوان الراهن.

سيجد القارئ الكريم في هذا العدد من مقاربات سياسية مجموعة من الكتابات المنتقاة بعناية تلبيةً لمعايير التزام المجلة بأقصى درجات الأصالة العلمية والموضوعية. وكل ما نرجوه في هيئة التحرير أن نكون قد وفقنا بعون الله في الارتقاء بمحتوى ما تقدمه المجلة إلى مستوى تطلعات قرائها الكرام. ولا يفوتنا هنا أن ننوه إلى أن تأخر إصدار هذا العدد من المجلة يستلزم منا تقديم اعتذارنا الصادق لقرائنا الكرام، مؤكداً على سعينا للتغلب على كل الصعوبات وحرصنا على الاستمرار في تحقيق التراكم العلمي والمعرفي الموضوعي في اصدارنا المتواصل لهذه المجلة بتوفيق الله، هو نعم المولى ونعم النصير.

## العدوان الاقتصادي على اليمن: الآثار والتداعيات وسبل المواجهة

أحمد حبر

خبير وباحث اقتصادي،  
وكيل وزارة المالية - اليمن

### مقدمة :

تراهن دول العدوان وفي مقدمتها النظام السعودي على الحرب الاقتصادية الشاملة كأحد أهم محاور حربها العدوانية ضد اليمن وبخاصة بعد فشلها العسكري والسياسي والإعلامي الذريع. وانطلاقاً من قناعتنا المطلقة بأن الحرب الاقتصادية الشاملة هي أحد أهم أدوات دول العدوان الرئيسية ضد شعوب المنطقة عامة والشعب اليمني خاصة، وذلك منذ أمد بعيد وإلى أجل غير مسمى، وسواء انتهت هذه الحرب والحصار أو لم تنته؛ فإننا نهتم في دراستنا هذه بتحليل حيثيات وأدوات هذه الحرب العدوانية في جانبها الاقتصادي والنتائج المترتبة عليها حالياً أو على الأمد البعيد بما يساهم في طرح المقترحات العملية أمام متخذ القرار للحد من الآثار السلبية للحرب الاقتصادية القائمة وبما يعزز من درجة الصمود والتصدي لمخططات دول العدوان الآنية من ناحية، ويساهم أيضاً في تجاوز الآثار الكارثية للعدوان والحرب الاقتصادية على الأمد البعيد من ناحية أخرى.

سوف نحاول في هذه الدراسة المتواضعة مناقشة الموضوع في محورين رئيسيين؛ حيث سنتناول في المحور الأول منهجية وأدوات دول العدوان في الحرب الاقتصادية الشاملة، ثم نتناول في المحور الثاني النتائج المترتبة عن العدوان والحرب الاقتصادية على الأمد البعيد، وكذا التوقعات المستقبلية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية متضمنةً طرح بعض المقترحات التي قد تساهم في مساعدة متخذي القرار الاقتصادي الرسمي ومختلف القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفاعلة، بما يكفل تعزيز

حالة التصدي والسمود في وجه العدوان، وتجاوز الآثار والنتائج السلبية للعدوان والحرب الاقتصادية على بلادنا، والانتقال إلى مرحلة الاستقرار والتطور والنمو الحقيقي والمستدام.

### المحور الأول: العدوان الاقتصادي على اليمن: الأدوات والآثار والنتائج

على مدار أكثر من ثلاث سنوات، أثبتت مجريات العدوان على اليمن من طرف ما يسمى بالتحالف العربي بقيادة السعودية أن دول العدوان قد اعتبرت الحرب الاقتصادية الشاملة أحد أهم وسائل عدوانها على اليمن؛ فمع أول بيان لشن العدوان تم البدء بتنفيذ حزمة من سياسات الحرب الاقتصادية من دول العدوان، وذلك في ظل إدراك تلك الدول لما يمكن أن تحمله الحرب الاقتصادية من تأثيرات مدمرة ليس على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والمعنوية للشعب اليمني فحسب، بل والأمنية والعسكرية أيضاً. ناهيك بأن الحرب الاقتصادية تُعد بطبيعتها أقل كلفة بالنسبة لدول العدوان، إلى جانب تعدد أدواتها وسرعة ظهور نتائجها السلبية.

سنحاول في هذا المبحث، وبشكل موجز، تناول أهم أدوات الحرب الاقتصادية تلك، ومن ثم نتناول أهم آثارها ونتائجها.

### أولاً: أدوات الحرب الاقتصادية الشاملة

يمكن أن نوجز أهم أدوات الحرب الاقتصادية الشاملة التي تشنها دول العدوان على الشعب اليمني في إطار النقاط الآتية:

- ١ - تمكين القوى الموالية لدول العدوان من السيطرة على مصادر الثروة الاقتصادية (القاعدة في حضرموت وحزب الإصلاح في مارب)، وذلك بهدف حرمان الاقتصاد القومي عامةً، والدولة - بصفة خاصة - من عوائد أهم مصادر الإنتاج والدخل القومي والعملات الأجنبية والإيرادات العامة للدولة.
- ٢ - تدمير العديد من الوحدات الإنتاجية وخاصةً الكبيرة منها، وذلك بهدف خفض كمية السلع والخدمات المتاحة في السوق المحلية، مما يترتب عليه زيادة الاستيراد، مع ما ينتج عن ذلك من زيادة ضغط الطلب على العملات الأجنبية،

- ناهيك بفقدان أعداد كبيرة من القوى العاملة لمصادر دخلها، وبالتالي زيادة معدلات التضخم والبطالة والفقر، إلى غيرها من النتائج الكارثية.
- ٣ - منع الصادرات النفطية وغير النفطية بهدف حرمان الاقتصاد القومي من عوائده من النقد الأجنبي، ما يعني زيادة المعروض من السلع المتاحة تصديرها في ظل انخفاض الطلب المحلي عليها، الأمر الذي يترتب عليه دخول الاقتصاد مرحلة الكساد والركود الاقتصادي.
- ٤ - التحكم في تدفق الواردات من السلع والخدمات وخاصة الوسيطة منها، وذلك بهدف خلق حالة من الانعدام والندرة لتلك السلع والخدمات في السوق المحلية من ناحية، ورفع تكاليف نقلها والتأمين عليها من الناحية الأخرى، وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات المحلية التي تعتمد في صناعتها وإنتاجها على تلك الواردات، وكذا إغلاق بعض الوحدات الإنتاجية أو خفض حجم إنتاجها، ناهيك برفع تكاليف الاستثمار، الأمر الذي يساهم - إجمالاً - في رفع معدلات الفقر والبطالة والتضخم.
- ٥ - تدمير وإغلاق الموانئ البحرية والبرية والجوية التي تقع خارج سيطرة دول العدوان، وذلك بهدف تحويل تفريغ الواردات الخاصة بالمناطق خارج سيطرة دول العدوان إلى الموانئ التي تقع تحت سيطرتها بهدف الاستيلاء على الرسوم والضرائب المفروضة عليها من ناحية، وزيادة معاناة المجتمع خاصة المرضى - من الناحية الأخرى.
- ٦ - تدمير البنية التحتية للاقتصاد (طرق - جسور - موانئ - مطارات.... إلخ) بهدف القضاء على أهم مقومات وشروط حفز وجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية المحتملة مستقبلاً، ناهيك أيضاً بزيادة الأعباء والصعوبات المتعلقة بتقل المواطنين وانسياب السلع بين مناطق الإنتاج والاستهلاك، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف نقلها وقلة المعروض منها، وبالتالي انخفاض دخل المنتج وارتفاع أسعارها في الوقت ذاته، أي تضرر الطرفين: المنتج والمستهلك.
- ٧ - تدمير وحدات الخدمات العامة الأساسية كالتعليم والصحة، وذلك بهدف تعطيل قدرة المجتمع على استمرار للخدمات العامة التي تتعلق بشكل لصيق

بمستقبل وجوده وإمكانيات تطوره، ما يعني تزايد احتمالات اتساع ظاهرتي الجهل والمرض، الأمر الذي سيعكس نفسه - مستقبلاً - على كافة مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية... إلخ.

٨ - تدمير الأسواق ووسائل النقل بهدف تقييد عمليات التبادل بين المنتجين والمستهلكين، مما يؤثر سلباً على قرارات المنتجين خاصةً، والعاملين في مجال خدمات التجارة والنقل والتخزين - بصفة عامة.

٩ - تدمير منشآت الخدمات العامة الضرورية للحياة (محطات المياه ومصادره - محطات المشتقات النفطية والغاز... إلخ) بهدف القضاء على مقومات الحياة الضرورية، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على فرص الحياة للسكان، ويزيد من احتمالات انتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة، كما يحد من سبل المعيشة ويقلص فرص الحراك السكاني وممارسة الأنشطة الاقتصادية.

١٠ - تدمير المزارع الإنتاجية سواء النباتية منها أو الحيوانية (الدواجن والماشية)، وذلك بهدف زيادة ندرة المنتجات الضرورية للحياة، وتحويل أصحاب مشاريع المزارع من منتجين إلى مستحقين للمساعدة.

١١ - تدمير أكبر قدر من مساكن المدنيين على رؤوس أصحابها، وحصد أكبر عدد من الضحايا والجرحى في أوساطهم، وذلك بهدف نشر أكبر قدر ممكن من الرعب والخوف والذعر بين السكان المدنيين، على أمل أن يساهم ذلك في الحد من صمود أولئك المدنيين في وجه العدوان وكسر إرادتهم على الاستمرار في مواجهته، أو على أقل تقدير، ترك آثار نفسية سيئة - مستقبلاً - على أبناء المجتمع عامةً، والأطفال منهم ومن فقدوا مصادر رزقهم ومساكنهم - بصفة خاصة، بل أيضاً محاولة عرقلة أي جهد للتنمية في اليمن مستقبلاً - نتيجة تلك الآثار.

١٢ - نقل مقر ومهام البنك المركزي ونظام التحويلات الدولية (السوفيت) من المركز الرئيسي بالعاصمة صنعاء إلى فرع عدن، وذلك على الرغم من عدم توفر المقومات والشروط الضرورية لعمل البنك المركزي في مقر فرعه بمدينة عدن (بنية تحتية، كادر بشري، أنظمة معلومات، عملاء، توفر الأمن،

إمكانية القبول بالتعامل مع المستفيدين من خدمات البنك كافة ودون تمييز، وجود سلطة حكومية مركزية صاحبة قرار... إلخ). وقد جاءت خطوة نقل البنك المركزي بهدف تجميد دوره في تمويل استيراد السلع الأساسية وإدارة السياسة النقدية عامةً، وسياسة سعر الصرف وتمويل عجز الموازنة بصفة خاصة.

١٣ - عدم السماح للبنوك الوطنية التجارية والإسلامية بتغذية أرصدها في الخارج، وذلك بهدف شل حركة تعاملاتها لخدمة عملائها، ولصالح توسُّع نشاط الصرافين وبعض التجار المتعاونين مع دول العدوان الهادف إلى سحب السيولة النقدية المحلية والخارجية بغرض استخدامها في تحقيق أهداف دول العدوان، وخاصةً المضاربة في أسعار صرف العملات الأجنبية وتمويل أنشطة عملائها، ما يعني إمكانية إرباك الوضع الاقتصادي وإيصاله إلى مرحلة الفشل التام - لا قدر الله.

١٤ - توقف فتح الاعتمادات والمعاملات المالية للبنوك اليمنية مع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف الحد من دور البنوك اليمنية (الإيجابي) الذي تقوم به في سبيل التخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن سياسات الحرب الاقتصادية لدول العدوان.

١٥ - منع تحويل مستحقات العديد من الوحدات الاقتصادية اليمنية (شركات الاتصالات مثلاً) لدى جهات أجنبية، وخاصةً تلك الموجودة ضمن أراضي دول العدوان أو التابعة لها، وذلك بهدف عدم استفادة الاقتصاد القومي من هذه الموارد.

١٦ - التضيق على العمالة اليمنية في دول الخليج من خلال رفع رسوم الإقامة وتكاليف المعيشة ومنع التحاق أبناء المغتربين بالمدارس والمعاهد والجامعات الحكومية والاستفادة من الخدمات الصحية الحكومية أو تحويل أموالهم إلى اليمن.... إلخ، وذلك بهدف خفض وتجفيف أحد أهم مصادر النقد الأجنبي الرافدة للاقتصاد اليمني، ما يؤدي إلى زيادة الضغط على أسعار الصرف ورفع

معدلات التضخم بسبب عدم القدرة على تمويل استيراد الحجم المناسب من السلع الضرورية.

١٧ - الاستيلاء على ما تم طباعته من العملة الوطنية، وذلك بهدف حرمان ما يزيد عن (٧٠٪) من موظفي الجهاز الحكومي من مرتباتهم لمدة تقارب العامين، بالإضافة إلى عدم توفير الحد الأدنى من نفقات تشغيل الوحدات الخدمية الأساسية وأجهزة الحكومة الأخرى بهدف شل نشاطها.

١٨ - الضغط على قيادة البنك المركزي عبر المؤسسات الدولية والإقليمية لمنعها من القيام بدورها الاقتصادي الوطني والأخلاقي في إدارة السياسة النقدية بأسلوب يتسق مع الأوضاع القائمة ومع السياستين الاقتصادية والمالية، حيث يهدف ذلك الضغط إلى نشر الفوضى الاقتصادية عامةً، والنقدية بصفة خاصة، مع ما لذلك من انعكاسات سلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

١٩ - الضغط - بل والتهديد - لبعض البنوك وكبار رجال المال والأعمال بعدم المساهمة في تمويل عجز الموازنة أو التعاون مع الحكومة في الحد من الآثار السلبية الناجمة عن العدوان والحصار.

٢٠ - التعاون مع بعض رجال المال والأعمال على إغراق السوق المحلية بالسلع الخليجية غير الضرورية - بل ومنتهية الصلاحية أحياناً - بهدف سحب العملة الأجنبية - وأحياناً المحلية كذلك، ما يؤدي إلى زيادة الضغط على أسعار الصرف وعدم القدرة على تمويل استيراد السلع الضرورية من ناحية، ومن ناحية أخرى: زيادة تفاقم مشكلة السيولة المحلية بهدف الحد من قدرة البنوك الوطنية ورجال المال والأعمال على الوفاء بمستحقات الخزينة العامة أو المساهمة في تمويل عجز الموازنة العامة، ناهيك أيضاً بحدوث انخفاض في مستويات السيولة النقدية لدى المجتمع بما يؤدي إلى انخفاض حجم الطلب على السلع والخدمات، الأمر الذي قد يدفع باتجاه دخول الاقتصاد مرحلة الركود - لا قدر الله.

٢١ - توجيه العدوان لعملائه بتحصيل قيمة الغاز والنفط المحلي المنتج والمباع لصالح المناطق خارج سيطرة دول العدوان، وكذا مستحقات الخزينة العامة من



ضرائب وجمارك نقداً، وذلك بهدف سحب السيولة المحلية لتحقيق الأهداف السابق ذكرها.

٢٢ - توقيف السحب من القروض والمساعدات الخارجية بهدف حرمان الاقتصاد اليمني من الاستفادة منها للحد من الآثار السلبية سواء في توفير نقد أجنبي أو تنفيذ مشاريع أو تحقيق دخول ونحوها، ما يعني زيادة الضغوط الاقتصادية على الحكومة والمجتمع.

٢٣ - مساهمة دول العدوان في تمويل أنشطة المنظمات الإنسانية الدولية بهدف الضغط عليها لتوجيه أنشطتها بما يخدم أهداف تلك الدول الرامية إلى عدم تحقيق الاستفادة الحقيقية والكفؤة لليمنيين من المساعدات، وكذا تخفيف حدة انتقاد المجتمع المدني الدولي، وخاصةً المنظمات الحقوقية، لجرائم دول العدوان البشعة بحق الشعب اليمني.

٢٤ - إيداع عائدات النفط والغاز المباع من خلال حكومة ما يسمى "الشرعية" (العميلة لدول العدوان) في بنوك سعودية، ما يضع هذه الموارد تحت إدارة ورقابة البنك المركزي السعودي، ويجعل التصرف فيها رهناً بتحقيق أهداف دول العدوان.

٢٥ - اقتراح تشكيل قيادة للبنك المركزي اليمني خارج اليمن وفى عاصمة إحدى أهم دول تحالف العدوان، ما يعني ارتهان السياسة النقدية لليمن - بشكل كلي - لإملاءات دول العدوان والمنظمات الدولية المتحالفة معها، خاصةً في ظل ما أبدته تلك المنظمات الدولية من تواطؤ في نقل مقر ومهام البنك المركزي إلى عدن، وعدم وفائها بالتزامات العملاء كشروط وضعتها لموافقتها على خطوة نقل البنك، وخاصةً ما يتعلق بصرف المرتبات، وفي ذلك الأمر دليل واضح على عدم حيادية ومصداقية تلك المنظمات.

٢٦ - قيام دول العدوان بتدمير المعالم التاريخية، وتهريب القطع الأثرية، وتدمير المحميات الطبيعية - كما في جزيرة سقطرى، وضرب مراكز الصيد وغيرها، وذلك بهدف تشويه حضارة اليمن وتاريخه من ناحية، والتأثير - من الناحية الأخرى - على العديد من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالمجالات

السياحية والثقافية والبيئية كالتجارة والنقل والمطاعم والفنادق والصناعات الحرفية .... إلخ.

٢٧ - الاستتجار والسيطرة كذلك على الجزر والموانئ والشريط الساحلي لليمن، وذلك بهدف حرمان اليمن من الاستفادة من المواقع الاستراتيجية التي تتمتع بها على طريق التجارة الدولية، وكذا الحد من الاستفادة من الموارد الطبيعية الكامنة في هذه المناطق، إلى جانب تحويل هذه المناطق إلى قواعد اقتصادية ومناطق احتلال وقواعد عسكرية تخدم مصالح دول العدوان ومن يقف وراءهم ويتحالف معهم من القوى الاستعمارية الغربية وإسرائيل.

٢٨ - تحفيز وتشجيع رجال المال والأعمال اليمنيين المتشائمين بخصوص مستقبل الأوضاع الاقتصادية والسياسية إلى تهريب أموالهم إلى خارج اليمن واستثمارها في أسواق دول مؤيدة لتوجهات دول العدوان، وذلك بهدف إغلاق العديد من المشاريع الإنتاجية وزيادة الضغط على أسعار تحويل العملة اليمنية.

٢٩ - زيادة الحملات الإعلامية لتشويه صورة اليمن والقوى المناوئة لتوجهات دول العدوان بهدف تخويف القطاع الخاص المحلي والأجنبي من الاستثمار في المشاريع الإنتاجية المتاحة الاستثمار فيها سواء في الوقت الراهن أو في المستقبل، وبالتالي المساهمة في استمرار انخفاض معدلات النمو الاقتصادي خاصة، ومقومات وشروط تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة والحقيقية والشاملة بصفة عامة.

٣٠ - ضرب اليمن بأسلحة محرمة دولياً بهدف التأثير العميق - ولعدة عقود - على كافة عناصر البيئة، وهذا ما سيكون له انعكاسات سلبية وآثار خطيرة واسعة وطويلة المدى على الزراعة والثروة الحيوانية والإنسان.... إلخ.

ثانياً: أبرز الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الحرب الاقتصادية

#### ١ - الآثار الاقتصادية والاجتماعية:

(أ) أدى توقف إنتاج وتصدير النفط الخام والغاز منذ مطلع الربع الثاني من العام ٢٠١٥م إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الأعوام (٢٠١٥م -

٢٠١٧م) بنحو (٢٨٦٠) مليار ريال، وبما نسبته (٩٪) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع خلال هذه الفترة، وبما يوازي (١٣٣١٠) مليون دولار. (ب) أدى تدمير العديد من الوحدات الإنتاجية وتوقف بعضها أو عمل بعضها الآخر بطاقة إنتاجية أقل من الطاقة الإنتاجية المتاحة (بسبب انعدام مدخلات الإنتاج أو ارتفاع أسعارها أو انخفاض حجم الطلب المحلي والخارجي...إلخ)، إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع عام ٢٠١٨م بما نسبته (٥٢٪) مقارنة بعام ٢٠١٤م.

في ضوء النقطتين السابقتين (أ، ب) نجد أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفض عام ٢٠١٨م مقارنةً بالعام ٢٠١٤م بما نسبته ٥٦٪، وبخسارة إجمالية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الأربع سنوات تقدر بنحو (١٥٣٤٠) مليار ريال، أي ما يوازي حوالي (٧١٣٨٥) مليون دولار.

(ج) تُظهر بيانات الحسابات القومية حجم التناقض الكبير في ميزان الاقتصاد الكلي، حيث ارتفعت نسبة الاستهلاك النهائي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٩٨٪) عام ٢٠١٤م إلى ما يتجاوز (١١١٪) عامي ٢٠١٦م و ٢٠١٧م، وبذلك تحول الادخار المحلي الموجب بنحو (٢٪) عام ٢٠١٤م إلى ادخار سالب بنحو (١١٪) عامي ٢٠١٦م و ٢٠١٧م، وهذا ما يعني أن قيمة إجمالي ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات أصبح لا يفي بتغطية الحد الأدنى مما يستهلكه منها، بل وأصبح يعتمد - في المقابل - على العالم الخارجي في تمويل الفجوة بين الاستهلاك النهائي المحلي الكلي والناتج المحلي الإجمالي بما نسبته (١١٪) من إجمالي الاستهلاك النهائي الكلي من تحويلات المغتربين والمساعدات الخارجية. وهذا ما يبيّن مدى أثر العدوان في تدمير طاقات الاقتصاد الإنتاجية، وبالتالي انعدام الموارد المحلية المتاحة للتنمية مع ما لذلك من انعكاسات سلبية مستقبلاً على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

(د) على الرغم من انخفاض الاستثمار الإجمالي عام ٢٠١٦م بما نسبته (٣٠٪) مقارنةً بالعام ٢٠١٤م، إلا أن الفجوة التمويلية للاستثمار قد ارتفعت من (٥٠٪) عام ٢٠١٤م إلى (٦١٪) عام ٢٠١٦م. وذلك يبيّن مدى انعكاس النتائج السلبية للعدوان على

مستقبل التنمية، خاصةً إذا ما علمنا بأن ارتفاع معدل التضخم يعني أن الاستثمار الحقيقي قد انخفض فعلاً عام ٢٠١٦م بما نسبته (٥٣٪) مقارنةً بالعام ٢٠١٤م.

(هـ) ارتفاع معدل التضخم، حيث ارتفع المستوى العام للأسعار عام ٢٠١٨م بما نسبته (٧٤٪) مقارنةً بالعام ٢٠١٤م. وهذا الارتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار قد عكس نفسه على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبالأخص المعيشية منها.

(و) الانخفاض الكبير في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي المتاح عام ٢٠١٨م بما نسبته (٦٨،٥٪) مقارنةً بالعام ٢٠١٤م، حيث أصبح متوسط دخل الفرد الحقيقي عام ٢٠١٨م لا يتجاوز (٣٤٥) دولاراً في العام، أي أقل من متوسط دخل الفرد المقدر - حسب أديبات المنظمات الدولية - للأفراد تحت خط الفقر الأدنى (خط فقر الغذاء) وبنسبة (٥،٤٪). وهذا ما يبين مدى الأثر السلبي الكبير لنتائج العدوان والحرب الاقتصادية على الوضع الاجتماعي والمعيشي للسكان.

(ز) الارتفاع الكبير في معدلات البطالة (الكاملة)، والتي ارتفعت من نحو (٢٤٪ - ٣٠٪) عام ٢٠١٤م إلى نحو (٦٠٪) عام ٢٠١٨م، وكذا معدلات البطالة الأخرى (الناقصة والموسمية والمقنعة). وهذا ما كان له أثر كبير في تدهور مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان.

(ح) ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر الأعلى من (٤٩٪) عام ٢٠١٤م إلى أكثر من (٨٥٪) عام ٢٠١٨م، وهذا ما كان له أثر كبير على ارتفاع نسبي الالتحاق بالتعليم والتسرب منه، وارتفاع نسبة المرض والوفيات لعدم قدرة الأسر تحمل تكاليف العلاج، وزيادة الجريمة .... إلخ. مع ما لذلك بالطبع من انعكاسات سلبية ملموسة على حجم انتاجية العامل وكافة مجالات الاقتصاد القومي حالياً ومستقبلاً.

(ط) الانخفاض الكبير في مستوى الخدمات العامة الأساسية كالتعليم والصحة، حيث أدى العدوان إلى حرمان ما يتجاوز (٥،٢) مليون من الطلاب الملتحقين بالتعليم العام إما بسبب النزوح أو الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعانيها أسرهم، أو بسبب تدمير المنشآت التعليمية أو حالة الحرب ذاتها التي حالت دون تمكن الطلاب من الوصول إلى خدمة التعليم، كما تدنت أيضاً مستويات تقديم الخدمات الصحية

للسكان بسبب تدمير العدوان للعديد من المنشآت الصحية وانعدام مستلزمات عملها، وذلك إلى ما لا يتجاوز (٤٠٪) عن مستوياتها قبل العدوان. (ي) الانخفاض الكبير في مستوى الخدمات الضرورية (كهرباء، مياه... إلخ)، وذلك نتيجة عدم توفر التيار الكهربائي، وفي ظل ارتفاع تكاليف البدائل المتاحة للطاقة، حيث تسبب العدوان والحصار الاقتصادي إلى انخفاض حجم الطاقة الكهربائية المولدة إلى ما يتجاوز (٩٠٪) عن مستواها قبل العدوان. وكان لذلك أثر سلبي كبير ليس على المستوى الاقتصادي فحسب، بل وعلى مستوى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، والمستوى المعيشي للسكان وحالتهم النفسية أيضاً. (ك) توقف استثمارات القطاع الخاص لمدة أربع سنوات في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار وخاصة السلع والخدمات المستوردة وبنسبة تتجاوز (٧٤٪)، سوف يكلف ذلك القطاع تكاليف إضافية - إذا تم الاستثمار بعد توقف العدوان، وبما لا يقل عن (١١) مليار دولار بأسعار عام ٢٠١٨م.

## ٢ - الجانب النقدي:

تظهر البيانات النقدية المتاحة عن الفترة (٢٠١٠م - ٢٠١٦م) مدى مساهمة العدوان والحرب الاقتصادية في زيادة مستوى تفاقم في الجانب النقدي، ونوجز فيما يلي أهم مظاهر ذلك التفاقم:

(أ) ارتفاع نسبة النقدية إلى إجمالي العرض النقدي من (٤، ٣٦٪) في العام ٢٠١٤م إلى (٤، ٤٨٪) عام ٢٠١٦م، وهذا يبين مدى الإفراط في العرض النقدي وانخفاض ثقة المتعاملين الاقتصاديين في الوضع النقدي، واتجاههم بالتالي نحو المضاربة في العملات الأجنبية والأصول الثابتة مما ترتب عليه زيادة ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم وخاصةً عندما نجد أن العرض النقدي قد ارتفع عام ٢٠١٦م بما نسبته (١٩٪) مقارنةً بالعام ٢٠١٤م، وذلك جرّاء زيادة النقود خلال ذلك العام بنسبة (٥٨، ٤٪). وقد جاء ذلك الارتفاع في العرض النقدي بالتوازي مع تراجع إجمالي عرض السلع والخدمات (قيمة الاستخدامات الحقيقية) خلال الفترة نفسها بنسبة (٥٠٪)، وهذا يعني أن هناك إفراطاً في العرض النقدي عام ٢٠١٦م مقارنةً بعام ٢٠١٤م بما نسبته (٧٠٪)، وهي نسبة كبيرة بكل المقاييس،

وتأتي في ظل تراجع الودائع (شبه النقود) بنسبة (٥، ٣٪). كما تثبت المؤشرات أن ارتفاع نسبة النقود في ظل تراجع كل من الطلب الكلي للمجتمع والودائع خلال تلك الفترة أدت إلى الزيادة الكبيرة في حجم النقود المكدسة لدى الصرافين ورجال المال والأعمال، ولأهداف غير اقتصادية.

(ب) استمرار ارتفاع تراجع حجم ونسبة الودائع بالعملات الأجنبية، حيث وصلت نسبتها إلى إجمالي الودائع في العام ٢٠١٦م (٤٨٪) مقارنةً بنسبتها في العام ٢٠١٤م التي بلغت (٧٤٪)، وهذا ما يعني انخفاض مستوى ثقة المتعاملين الاقتصاديين في الوضع الاقتصادي، الأمر الذي كان له أثر سلبي تمثل في زيادة السيولة المحلية مقابل انخفاض العرض من النقد الأجنبي، ما يساهم في ارتفاع أسعارها. كما تثبت المؤشرات المتعلقة بالتراجع في حجم الودائع بالنقد المحلي والأجنبي للقطاعات غير الحكومية، أن جزءاً هاماً من الزيادة في النقد المحلي قد تم تحويله إلى نقد أجنبي، كما ظل متداولاً خارج القطاع المصرفي.

(ج) الانخفاض الكبير في الأصول الخارجية للبنك المركزي عام ٢٠١٦م بما نسبته (٧٥٪) مقارنةً بالعام ٢٠١٤م، وهو ما أدى إلى انخفاض إمكانية تغطية تلك الأصول للواردات من أربعة أشهر إلى شهر واحد.

(د) الارتفاع الكبير في رصيد مديونية الحكومة من الجهاز المصرفي عام ٢٠١٦م بما نسبته (٧٥٪) مقارنةً بالعام ٢٠١٤م، وذلك نتيجة الارتفاع الكبير في رصيد مديونية الحكومة للبنك المركزي عام ٢٠١٦م بما نسبته (١٩٣٪) مقارنةً بالعام ٢٠١٤م، بسبب - أيضاً - الاعتماد الكبير في تمويل عجز الموازنة العامة الكبير خلال عامي (٢٠١٥م و٢٠١٦م) على الاقتراض من البنك المركزي في ظل إجماع البنوك التجارية والإسلامية عن المساهمة في تمويل ذلك العجز نتيجة تدني ثقتها في الوضع الاقتصادي عامةً والمالي بصفة خاصة، ناهيك بسوء إدارة السياسة النقدية والضغوط التي تمارسها - في الصدد ذاته - الحكومة التابعة لتحالف العدوان.

(هـ) الانخفاض الكبير في رصيد مديونية القطاع الخاص من الجهاز المصرفي حيث لم يتجاوز ما نسبته (١٠٪) من إجمالي قروض الجهاز المصرفي في العام ٢٠١٦م، وذلك مقارنةً بنسبة (٢٠٪) في العام ٢٠١٤م، وهذا يبين الانخفاض الكبير في دور

القطاع المصرفي في إنعاش الاقتصاد عامةً ومجال التنمية بصفة خاصة، ناهيك أيضاً إذا ما علمنا أن نسبة إجمالي القروض لقطاعي الزراعة والصناعة لا تتجاوز (١٠٪) من إجمالي قروض القطاع الخاص من الجهاز المصرفي.

(و) التدهور الكبير في القوة التبادلية للريال مقابل الدولار، حيث فقد الريال من قوته التبادلية بالدولار نهاية عام ٢٠١٧م ما نسبته (٥٦٪) مقارنةً بالعام ٢٠١٤م، وكان لذلك الأمر أثره الكبير في رفع معدلات التضخم وانعكاساتها السلبية على مستوى معيشة الغالبية من السكان، وارتفاع تكاليف الاستثمار، وكذا زيادة رصيد الدين الخارجي وأعبائه المالية على الموازنات العامة.

(ز) تجفيف متحصلات الاقتصاد القومي من النقد الأجنبي عامةً، والبنك المركزي بصفة خاصة، حيث انخفضت متحصلات الاقتصاد القومي إلى (٧٥٣٠) مليون دولار عام ٢٠١٦م مقارنةً بـ (١٨١٨١) مليون دولار عام ٢٠١٤م، كما انخفضت متحصلات البنك المركزي للفترة ذاتها من (٣٨١٧) مليون دولار إلى (٢٨) مليون دولار. وبذلك اضطر البنك المركزي إلى سحب احتياطياته الخارجية لتمويل استيراد السلع الأساسية، الأمر الذي أفقده القدرة على الاستمرار في تمويل واردات السلع الأساسية أو الدفاع عن سعر صرف العملة الوطنية. كما جاء قرار نقل مقر ومهام البنك المركزي من مركزه الرئيسي في العاصمة صنعاء إلى فرع مدينة عدن وسحب نظام السويفت، إلى شلّ حركة البنك المركزي وقدرته على إدارة السياسة النقدية، وتعرض أصوله الخارجية للنهب من قبل الحكومة التابعة لتحالف العدوان، ذلك إلى جانب فقدان البنك لعوائده من استثمارات أصوله الخارجية.

(ح) ارتفاع عجز الحساب الجاري عامي (٢٠١٥م و٢٠١٦م) مقارنةً بعام ٢٠١٤م، بما نسبته (٦٩٪) و (٤٧٪) على التوالي، وذلك بسبب الانخفاض الكبير في عائدات الصادرات من السلع والخدمات، خاصةً صادرات النفط والغاز التي انخفضت خلال العامين المذكورين (مقارنةً بالعام ٢٠١٤م) بما نسبته (٤، ٨٠٪) و (٢، ٩٠٪) على التوالي، وفي ظل تراجع الواردات من السلع والخدمات - أصلاً - خلال الفترة نفسها بنسبة (٤٧٪) و (٤٤٪) على التوالي، بالإضافة أيضاً لتوقف الاستثمارات الأجنبية والسحب من القروض الخارجية. وقد كان لذلك كله دور في ارتفاع عجز ميزان

المدفوعات خلال عامي (٢٠١٥م - ٢٠١٦م) مقارنةً بالعام ٢٠١٤م بما نسبته (٢٧٤٪) و (٩٦٪) على التوالي، وهذا ما جعل نسبة العجز إلى الناتج المحلي ترتفع من (١، ٢٪) عام ٢٠١٤م إلى (١، ٩٪) و (٥، ٥٪) للعامين المذكورين على التوالي، وهذا ما يعني أن الاقتصاد القومي قد فقد من عوائده من النقد الأجنبي خلال الفترة (٢٠١٥م - ٢٠١٨م) ما يقارب (٤٠) مليار دولار، الأمر الذي تسبب في عدم قدرة الاقتصاد اليمني على توفير الحد الأدنى من النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الحد المناسب من السلع والخدمات الاستهلاكية والوسيطلة والرأسمالية، وهو ما أدى إلى انعدام بعض تلك السلع والخدمات وارتفاع أسعارها بصفة عامة، الأمر الذي ساهم في انخفاض مستويات المعيشة للسكان وانخفاض مستوى إنتاج العديد من الوحدات الإنتاجية، وشل حركة الاستثمار بصفة عامة.

(ط) حقق البنك المركزي خسارة من استثمار احتياطياته الخارجية التي استنفذها بسبب العدوان والحصار خلال الفترة (٢٠١٥م - ٢٠١٨م) بما لا يقل عن (٣٥٠) مليون دولار، وهو ما عكس نفسه - بشكل مباشر - على إيرادات الدولة.

(ي) بلوغ مديونية الحكومة للجهاز المصرفي نهاية عام ٢٠١٦م ما نسبته (٩٥، ٥٪) من إجمالي العرض النقدي، ويمثل ذلك اختلالاً كبيراً في الجانب النقدي، ما يساهم في الحد من دور الجهاز المصرفي في الأنشطة الاقتصادية ذات الطابع الإنتاجي، ويضعف الحافز لدى القطاع المصرفي والقطاع الخاص للتوجه نحو الاستثمار في المشاريع الإنتاجية، وذلك بسبب ضعف الثقة في سلامة الوضع النقدي والاقتصادي.

### ٣ - الجانب المالي (مالية الحكومة):

(أ) الانخفاض الكبير في مختلف مصادر الإيرادات العامة، بل وانعدام بعضها بشكل مطلق مثل إيرادات النفط والغاز والسحب من القروض والمساعدات الخارجية، حيث انخفضت الإيرادات العامة خلال الفترة (٢٠١٥م - ٢٠١٨م) بنحو (٨٦٧٦) مليار ريال أي ما يوازي (٤، ٤٠) مليار دولار، وبانخفاض عن التوقعات الطبيعية للفترة ذاتها (في ظل عدم وجود العدوان) تصل نسبته إلى (٧٠، ٥٪). الأمر الذي ترتب عليه عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها بتوفير الحد الأدنى من المرتبات والأجور ونفقات التشغيل ونفقات الضمان الاجتماعي ومستحقات



المتقاعدین، ما تسبب في وصول نحو (١٥٢٠) ألف موظف ومتقاعد مرحلة الفقر الأدنى (فقر الغذاء)، وبما نسبته (٣٢٪) من إجمالي السكان، ناهيك بتدهور مستوى الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة بدرجة كبيرة، وتوقف الاستثمار بشكل كلي، بالإضافة لما سيكون - مستقبلاً - من تداعيات سلبية كبيرة لتلك الآثار على مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والمجالات الاقتصادية.

(ب) انخفاض إجمالي النفقات العامة خلال الفترة (٢٠١٥م - ٢٠١٨م) بنحو (٦٦٤٩) مليار ريال، أي ما يوازي (٣١) مليار دولار، وبانخفاض عن التوقعات الطبيعية للفترة ذاتها (في ظل عدم وجود العدوان) تصل نسبته إلى (٧، ٥٥٪). ومعظم هذه النفقات أصبحت التزامات قانونية لدى الحكومة سواء كانت في شكل مرتبات أو مقابل فوائد دين عام أو مستحقات مقاولين لمشاريع إنمائية، الأمر الذي سيشكل عبئاً كبيراً مستقبلاً على موازنة الدولة.

(ج) بالنظر إلى ما كان مُستهدفاً (قبل العدوان) بخصوص تثبيت عجز الموازنة عند مستواها لعام ٢٠١٤م، نجد أن العجز قد ارتفع خلال الفترة (٢٠١٥م - ٢٠١٨م) عن ذلك الحد المستهدف بنحو (٢١٩٠) مليار ريال، أي ما يوازي (١٠) مليار دولار، وهذا ما كلف الموازنة أعباءً إضافية مقابل فوائد خلال السنوات الأربع بما مقداره (٦٨٠) مليار ريال، أي ما يوازي (٣) مليار دولار.

(د) أدى توقف الاستثمار الحكومي وتعطُّل نشاط قطاع الوحدات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠١٥م - ٢٠١٨م) إلى تحمل الموازنة العامة وموازنات الوحدات الاقتصادية والمستقلة والملحقة تكاليف إضافية - مستقبلاً، وذلك نتيجة ارتفاع معدل التضخم عما كان متوقعاً خلال الفترة المذكورة بنحو (٣٠٪)، وبمبلغ يصل إلى (٣٦٠) مليار ريال، أي ما يوازي (٧، ١) مليار دولار.

(هـ) توقف العديد من المنشآت الحكومية والخدمية والإنتاجية أو تدميرها، سوف يكلف خزينة الدولة مبالغ كبيرة جداً عندما تنتهي الظروف لإعادة تشغيلها، وبتكلفة أولية لن تقل - تقديرياً - عن (١٠) مليار.

#### ٤ - الخسائر البشرية. (١)

١- تقرير وزارة حقوق الإنسان، ألف يوم من العدوان على اليمن، ١٩ ديسمبر ٢٠١٧، ص ١٥.

(أ) شهداء (١٠٢٥٨):

- أطفال: ٢٠٥٩

- نساء: ١٥٥٦

- رجال: ٦٦٤٣

(ب) جرحي (٢١٢١٥):

- أطفال: ٣٠٠٩

- نساء: ٢٤٩٠

- رجال: ١٥٧١٦

(ج) معاقين (٢٠٥٠)

(د) حالات إجهاض (٤٥٠)

(هـ) أكثر من (٤٢٠) حالة وفاة بسبب الفشل الكلوي.

(و) أكثر من (٢٤٧٠٠٠) حالة وفاة من الأطفال بسبب سوء التغذية.

(ز) أكثر من (٢٠٦٢) حالة وفاة بسبب مرض الكوليرا، وإصابة أكثر (٩٠٠٠٠٠) حالة.

(ح) وفاة أكثر من (٨٠) من الكوادر الصحية، وجرح (٢٢٠).

(ط) وفاة ما يقارب (١٥٠٠٠) مريض بسبب عدم السماح لهم بالسفر لتلقي العلاج في الخارج.

(ي) وفاة نحو (١١٦٢) وجرح نحو (١١٩٩) بسبب أعمال إرهابية من التنظيمات الإرهابية العميلة لدول العدوان.

(ك) استشهاد نحو (٧٨) أجنبيًا، وجرح (٩٥).

(ل) وفاة نحو (٥٥، ١) بسبب الخوف والرعب نتيجة غارات دول العدوان.

(م) وفاة نحو (١٪) من المرضى المصابين بالأمراض المزمنة (القلب، الكلى، الكبد، .... إلخ) بسبب عدم توفر الأدوية الخاصة بتلك الأمراض.

(ن) تهجير ونزوح ما يتجاوز (٥، ٣) مليون من السكان عن مناطقهم.

(ص) منع ما يقارب (٣٠٪) من العالقين في الخارج من العودة إلى اليمن، ومنع (٩٥) ألف مريض من السفر للعلاج في الخارج.

(ع) منع السفن المحملة بالسلع الغذائية والأدوية والمستقات النفطية من الدخول إلى الموانئ.

(ف) عرقلة المنظمات الإنسانية عن تقديم خدماتها الإنسانية.

(س) عدم ذهاب نحو (٢،٥) مليون طالب إلى المدارس والجامعات بسبب العدوان.

٥ - موجز الخسائر المادية وتكلفتها التقديرية:<sup>(١)</sup>

(أ) تدمير وتضرر ما يتجاوز (٤٣٠) ألف منزل، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (٢٠) مليار دولار.

(ب) تدمير وتضرر ما يتجاوز (٢٦٢١) مدرسة و(٢٣) جامعة و(٦٠) معهداً و(٦٨) مرفقاً إدارياً، بالإضافة لـ (٧٨٥) مدرسة متوقفة عن العمل، وبتكلفة تقديرية أولية تصل (٣٨٠) مليون دولار.

(ج) تدمير وتوقف كلي عن تقديم الخدمات الصحية لنحو (٥٠٠) مرفق صحي، والتوقف جزئياً عن تقديم الخدمات الصحية لنحو (١٣٠٠) مرفق صحي، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (١٠٠٠) مليون دولار.

(د) تدمير (٥٩) جسراً، ونحو (٥٠٠٠) كيلو متر طولي من الطرقات المعبدة، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (١٥٠٠) مليون دولار.

(هـ) تدمير نحو (٨٥) منشأة رياضية، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (٩٠٠) مليون دولار.

(و) تدمير نحو (١٥) مطاراً، و(١٤) ميناءً، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (٧٠٠٠) مليون دولار.

#### ١- المرجع السابق.

انظر أيضاً: صحيفة الثورة، العدد ١٩٢٠٦، ٢٠ يونيو ٢٠١٧، ص ٥.

حوار مع عبد الله علاو: وجد أن متوسط نسبة المساكن المدمرة كلياً لإجمالي المساكن والمتضررة من العدوان تصل إلى ٣٤.٢% مساكن مدمرة بينما تمثل نسبة المساكن المتضررة إلى ٦٥.٨.

- اعتماداً على تقديرات بعض المهندسين المدنيين فإن تكلفة إعادة الإعمار وتأهيل المساكن كحد أدنى لإعادة إعمار المسكن المدمر لا تقل عن ١٥ مليون ريال يعني بأسعار سنة ٢٠١٤ م أي ما يوازي ٦٠ ألف دولار حسب سعر الصرف الرسمي (٢٥٠) ريال للدولار، والمنزل المتضرر ٥ مليون ريال ما يوازي ٢٠ ألف دولار. أما المدارس والمنشآت الأخرى فحسب تقديرات الباحث في ضوء البيانات المتاحة في الموازنات الاستثمارية لبعض الجهات الحكومية وفي ضوء البيانات حول عدد هذه المنشآت والمشاريع المقدرة في تقدير وزارة حقوق الإنسان الأنف الذكر.

(ز) تدمير شبكات الكهرباء ومعدات وغيرها، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (٥٢٠٠) مليون دولار.

(ح) تدمير مرافق للصرف الصحي، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (٤٨٠) مليون دولار.

(ط) تدمير منشآت نفطية، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (١٠٠٠) مليون دولار.

(ي) تدمير منشآت للقطاع الخاص، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (٣٩٠٠٠) مليون دولار.

(ك) تدمير نحو (٤٠٠) موقع وشبكة اتصالات، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (٣٥٤) مليون دولار.

(ل) تدمير مرافق صيد وقوارب ونحوها، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (٣١٠٠) مليون دولار.

(م) تدمير منشآت زراعية ومزارع ومعدات زراعية، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (١٣٧٠٠) مليون دولار.

(ن) تدمير أسواق ومحلات تجارية وغيرها، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (٣١٥٧١) مليون دولار.

(ص) تدمير (٨٠١٠) منشأة مائية ما بين (سد، حاجز، خزان مائي، قنوات ري)، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (٤٠٠٠) مليون دولار.

(ع) تدمير (١٠٩٠) مضخة مياه وغطاسات وشبكة ريّ حديث، و(١٠) وحدات طاقة شمسية، وحفارات ريّ، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (٥٠٠) مليون دولار.

في ضوء ما سبق، يمكن القول: إن التكلفة الأولية لما دمره تحالف دول العدوان من بنى تحتية ووحدات إنتاجية (زراعية، صناعية، اتصالات، نقل، تجارة، كهرباء، مياه وصرف صحي... إلخ) تتجاوز (١٢٩٦٨٥) مليون دولار أمريكي.

**المحور الثاني:** التوقعات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية والنتائج المترتبة عليها  
نحاول في هذا المبحث تقديم توقعات حول أهم تداعيات العدوان والحرب الاقتصادية الشاملة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية، وذلك على النحو الآتي:

## أولاً: الافتراضات الأساسية التي بُنيت عليها التوقعات

١- أُعتبرت سنة ٢٠١٤م بمثابة السنة الأساس، كونها السنة التي سبقت بداية العدوان، وذلك مع الأخذ في الحسبان أن الأوضاع السياسية والاقتصادية خلال تلك السنة لم تكن في أحسن حالاتها؛ إذ كان الناتج المحلي الحقيقي في تلك السنة قد سجل تراجعاً عن العام ٢٠١٣م بنسبة (٦١، ١٠٪)، وكذا بنسبة (٢، ١٩٪) عن العام ٢٠١٠م.

٢- أُعتمدت توقعات ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المستهدف قبل العدوان للفترة (٢٠١٥م - ٢٠١٨م) بناءً على نتائج محادثات صندوق الدولي مع الجانب اليمني في عمّان في شهر أكتوبر ٢٠١٤م، أما خلال السنوات ٢٠١٨م وما بعدها، فقد افترضنا نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل منخفض (٤٪)، كما افترضنا معدل التضخم لأسعار المستهلك (٨)، وسعر صرف للعملة المحلية (٢٠١٤<sup>٢</sup> ٨٩) وهو سعر سنة الأساس.

٣- تم تقدير متوسط معامل رأس المال الثابت من خلال بيانات الفترة (٢٠١٠م - ٢٠٠٥م) والذي بلغ (٦١، ١) ريال، ثم تم ترجيحه (٥٠٪) من معدل التضخم لنفس الفترة أي بنسبة (٣٠٪) ليصل إلى (٢، ١) ريال، وتم رجح بمعدل التضخم للفترة (٢٠١٤م - ٢٠١٠م) والبالغة نسبته (٦٠٪) ليصل إلى (٣) بأسعار سنة الأساس ٢٠١٤م، وفي ضوء ذلك تم توقع حجم الاستثمار اللازم لتحقيق معدلات النمو المتوقعة في البديل (٢).

٤- تم وضع بدائل أربعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٤٥م)، وذلك على النحو الآتي:

- **البديل الأول:** في ظل استمرار العدوان خلال الفترتين: (٢٠١٩م) و (٢٠١٩م - ٢٠٢٠م).

- **البديل الثاني:** انتهاء العدوان في العام ٢٠١٨م، وتحقيق نمو مرتفع يصل في معدلته إلى (١٣٪) سنوياً، بحيث يبدأ من (٢٠٪) عام ٢٠١٩م، ومن ثم ينخفض ليصل في العام ٢٠٣٠م إلى ٤٪.

- **البديل الثالث:** معدل نمو متوسط يبدأ من (١٥٪) عام ٢٠١٩م، ثم ينخفض إلى (٦٪) عام ٢٠٣٦م.

- **البديل الرابع:** نمو منخفض يبدأ بمعدل (١٥٪) عام ٢٠١٩م، وينتهي بـ (٦٪) عام ٢٠٤٢م. وقد حددت الفترة - أيضاً - بدائل بما يُتوقع في حال حدوث تساوٍ في الناتج المحلي الإجمالي المستهدف قبل العدوان مع المتوقع بعد العدوان.

٥- تم توقع نمو الاستهلاك النهائي الكلي للسنوات (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م) في ضوء افتراض حدوث تحسن تدريجي في مستويات المعيشة، مع مراعاة تحديد جزء من دخول الأسر لإعادة إعمار ما دمره العدوان، وتحقيق معدل نمو مرتفع كما في البديل (٢)، ومتوسط لمعدل أسعار المستهلك خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٥م) بنحو (٨٪).

٦- تم توقع نمو السكان خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٤م) بمتوسط سنوي قدره (٦،٢٪).

٧- تم التوقع لاتجاه صافي الدخل والتحويلات الجارية من العالم الخارجي في ضوء المستجدات المحتملة في المنطقة، بما يساعد في تقدير التوقعات للادخار القومي، ليتم من خلاله تقدير التوقعات للدخل القومي المتاح خلال الفترة المستقبلية في ظل توفر توقعات الاستهلاك النهائي الكلي.

٨- افتراض الاستهلاك النهائي الكلي دالة في الدخل القومي المتاح، وعلى افتراض حدوث انخفاض ما بين ٢ - ٣ نقطة مئوية.

٩- افتراض نمو كلٍ من إيرادات الضرائب المباشرة وغير المباشرة في ضوء معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (البديل ٢) مع إضافة نقطتين مؤويتين مقابل سعي الحكومة إلى رفع نسبة التحصيل الفعلي من (٢٥٪) من إجمالي حجم الوعاء الإيرادي المتاح فعلاً عام ٢٠١٨م، إلى (٨٠٪) عام ٢٠٣٠م.

١٠- تم توقع عائداً متحققة من النفط والغاز خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م) في ضوء افتراض عدم تجاوز متوسط سعرها خلال هذه الفترة (٥٠) دولاراً للبرميل مقابل (٧،١٠٢) دولار للبرميل عام ٢٠١٤م، إلى جانب توقع التدرج في زيادة الإنتاج خلال

الأربع سنوات الأولى (٢٠١٩م - ٢٠٢٢م) ليصل إلى نفس المستوى الذي كان عليه عام ٢٠١٤م، ويظل - بالطبع - ثابتاً ما لم تتحقق اكتشافات جديدة.

١١- افتراض قيام الحكومة بتنظيف كشف الراتب من الوظائف الوهمية والمزدوجة والتدرج في صرف مستحقات الموظفين غير المنصرفة قبل عام ٢٠١٩م، وكذا رفع سقف المرتبات في مقابل الارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال الفترة (٢٠١٠م - ٢٠١٨م)، والذي بلغت نسبة ارتفاعه في العام ٢٠١٨م نحو (٣٨، ٢٨٢٪) مقارنةً بالعام ٢٠١٠م.

١٢- افتراض قيام الحكومة بإعادة احتساب أسعار الفائدة على الدين العام الداخلي في ضوء الممارسات الدولية، وهي: (معدل التضخم + نقطتين مؤويتين)، أي: (٨٪ + ٢٪ = ١٠٪).

١٣- افتراض تدفق القروض والمساعدات بدرجة كبيرة كون الجزء الأكبر منها عبارة عن تعويضات مستحقة لليمن جرّاء ما قامت به دول العدوان من تدمير للمنشآت العامة الإنتاجية والخدمية.

١٤- توقع الاستثمارات والتحويلات الرأسمالية في ضوء متطلبات إعادة تأهيل المنشآت المدمرة أو المتضررة بسبب العدوان وحجم الموارد المتاحة لذلك، بخاصة من التعويضات الواجبة على دول العدوان.

١٥- افتراض استمرار انخفاض متوسط سعر برميل النفط مستقبلاً عند حدود (٥٠) دولاراً للبرميل، إلى جانب التدرج في استعادة مستوى الإنتاج خلال الخمس سنوات لإنهاء العدوان (٢٠١٩م - ٢٠٢٣م) إلى ما كان عليه عام ٢٠١٤م.

١٦- افتراض سعي الحكومة إلى تعزيز الصادرات غير النفطية من خلال تبنيها خطة عملية تهدف إلى إنشاء هيئات متخصصة وكفؤة للتصدير وتوسيع نطاق السوق الخارجي وتنويع الصادرات، وذلك في ضوء الشروط والمواصفات التي تتطلبها الأسواق الخارجية.

١٧- افتراض وجود رؤية علمية مدروسة تهدف إلى رفع نسب الاكتفاء الذاتي من كافة السلع والخدمات التي تحتاج إليها السوق المحلية، وخاصة السلع الضرورية

الاستهلاكية منها والوسيلة، وبذلك يتوقع نمو الواردات بمعدل متواضع يلبي متطلبات إنعاش الاقتصاد وإعادة الإعمار.

١٨- افتراض تراجع تحويلات المغتربين اليمنيين مستقبلاً نتيجة الإجراءات العدائية ضدهم من دول العدوان، وبالتالي تدني مستويات الإنعاش والنمو الاقتصادي وإعادة الإعمار.

١٩- افتراض فرض المفاوض اليمني وجوب تحمل دول العدوان التعويض الكامل لما تكبد الاقتصاد القومي من خسائر اقتصادية ومادية وبشرية نتيجة عدوانها الظالم والغاشم، وتدقق جزء من التعويضات الضرورية اللازمة لإعادة إنعاش وتأهيل الاقتصاد وبمبلغ لا يقل عن (٧٠) مليار دولار، ومساعدات إنسانية لا تقل عن (١٢) مليار دولار، وكذا (٩) مليار دولار كقروض ميسرة، وذلك كله خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م).

٢٠- افتراض تدقق استثمارات مباشرة في العديد من المشاريع الإنتاجية كالنفط والغاز والمعادن والاستهلاك والأسماك والصناعة التحويلية، وبمبلغ قد يصل خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م) إلى (٣١) مليار دولار.

٢١- افتراض تبني الحكومة سياسة تجارة داخلية كفؤة تحمي السوق المحلية من عمليات الاحتكار والإغراق بالسلع الرديئة والضارة وغير الضرورية، وتحمي كذلك المنتج المحلي بصفة عامة، وتعمل على استقرار الأسعار وتوسيع فرص التصدير.. إلخ.

٢٢- افتراض تحول عجز ميزان المدفوعات إلى فائض بعد خمس سنوات من توقف العدوان كمتطلب أساسي لإيجاد احتياطي خارجي بما يغطي واردات (٥) أشهر على الأقل كون ذلك شرطاً لاستقرار أسعار والأسعار الخاصة والاستقرار الاقتصادي عامة.

٢٣- افتراض نمو إجمالي العرض النقدي بما لا يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك عند نسبة (٤٪) كمتوسط سنوي، وبما يحقق السيطرة على معدلات التضخم.

٢٤- افتراض تراجع متدرج ومحدود في حجم النقود خلال الفترة محل التوقع لصالح نمو الودائع أشباه النقود، وذلك بهدف الحد من تدهور سعر العملة المحلية.



٢٥- افتراض تراجع مستوى مديونية الحكومة للجهاز المصرفي لتصل إلى مستوياتها الآمنة، وذلك بهدف تحقيق الاستدامة المالية.

٢٦- افتراض تحسن صافي الأصول الخارجية، خاصة للبنك المركزي، بما يكفل تحقيق كفاءة البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية ومراقبة الجهاز المصرفي.

٢٧- افتراض زيادة قروض البنوك التجارية والإسلامية بهدف زيادة مساهمتها مع القطاع الخاص في تعزيز النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة والحقيقية.

### ثانياً: التوقعات المستقبلية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

#### ١ - الاقتصاد الحقيقي:

(أ) فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، تم وضع أربعة بدائل لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٤٢م)، وذلك على النحو الآتي:

- البديل (١): وقد بُني على افتراض استمرار العدوان حتى نهاية عام ٢٠١٩م أو ٢٠٢٠م، وهنا نتوقع أن تولي حكومة الإنقاذ عملية إنعاش الاقتصاد القومي جُلَّ اهتمامها لتحقيق معدل نمو في الناتج الإجمالي الحقيقي خلالهما بنحو (٤٪) و (٥٪). وبعد انتهاء العدوان، تسعى الحكومة لتحقيق معدل نمو سنوي متوسط مرتفع يصل إلى (١٣٪)، يبدأ من (٢٠٪) عام ٢٠٢١م، وذلك نتيجة تشغيل جزء من الطاقات الإنتاجية المعطلة بسبب العدوان، ثم ينخفض تدريجياً ليصل خلال الفترة (٢٠٢٦م - ٢٠٣٠م) إلى (١٠٪)، ليتطابق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع نهاية الفترة مع المُستهدَف قبل العدوان. وفي ظل هذا البديل يتوقع بلوغ الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (٢٠١٥م - ٢٠٣٠م) نحو (٥٢٣٥٣) مليار ريال، أي ما يوازي (٦، ٢٤٣) مليار دولار.

- البديل (٢): افتراض انتهاء العدوان خلال عام ٢٠١٨م، حيث يتوقع سعي الحكومة إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع يصل في المتوسط إلى (١٣٪) خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٢٨م)، بحيث يبدأ بمعدل نمو (٢٠٪) ثم (١٨٪)، وذلك نتيجة تشغيل جزء مهم من الطاقات المعطلة، ومن ثم يتراجع معدل النمو إلى (١٠٪) خلال السنوات الأخيرة من الفترة، بحيث يساوي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع بعد العدوان

(عام ٢٠٢٨م) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المستهدف قبل العدوان، وبذلك ستبلغ خسارة الاقتصاد القومي المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (٢٠١٥م - ٢٠٢٨م) نحو (٤٠٤٦٥) مليار ريال، أي ما يوازي (٣، ١٨٨) مليار دولار.

- **البديل (٣):** افتراض انتهاء العدوان عام ٢٠١٨م، حيث يتوقع سعي الحكومة إلى تحقيق معدل نمو متفائل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٢٦م) يصل إلى (٩٪)، بحيث يبدأ بتحقيق معدل نمو خلال عامي (٢٠١٩م) و (٢٠٢٠م) يصل إلى (١٥٪)، ثم يتراجع تدريجياً ليصل خلال السنوات الأخيرة (٢٠٣١م - ٢٠٣٦م) إلى (٦٪)، وبذلك ستصل الخسارة المتوقعة للاقتصاد القومي خلال الفترة (٢٠١٥م - ٢٠٣٦م) نحو (٦٠١٧٠) مليار ريال، أي ما يوازي (٢٨٠) مليار دولار.

- **البديل (٤):** افتراض انتهاء العدوان عام ٢٠١٨م، حيث يتوقع سعي الحكومة إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي متواضع (٥، ٧٪)، بحيث يبدأ بمعدل نمو حقيقي قدره (١٥٪) عامي (٢٠١٩م - ٢٠٢٠م)، ثم يتراجع معدل النمو إلى نحو (٦٪) خلال الفترة (٢٠٣١م - ٢٠٤٢م)، وبذلك يتوقع وصول خسارة الاقتصاد القومي من الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (٢٠١٥م - ٢٠٤٢م) نحو (٨٤٨٠٠) مليار ريال، أي ما يوازي (٨، ٣٩٢) مليار دولار.

(ب) تُظهر التوقعات في ظل البديل رقم (٢) (وهل أكثر البدائل تفاؤلاً للنمو وأقلها كلفة لإعادة تأهيل الاقتصاد القومي) أن الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات النمو المتوقعة خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م) وبالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٤م تصل إلى نحو (٣٤٢٦٣) مليار ريال، أي ما يوازي (١٦٠) مليار دولار، وذلك في ظل عدم تجاوز إجمالي الادخار القومي خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م) وبأسعار عام ٢٠١٤م نحو (١٨٩١٧) مليار ريال، أي ما يوازي (٨٨) مليار دولار، أي بنسبة مساهمة في تمويل الاستثمار تصل إلى (٥٥٪)، وهذا ما يعني أن الفجوة التمويلية ستصل إلى نحو (١٦٣٤٦) مليار ريال، أي ما يوازي (٧٦) مليار دولار، وبمتوسط سنوي قدره (٦، ٧) مليار دولار، أما في ظل البدائل الأخرى فستكون التكاليف أعلى بكثير.

(ج) تُظهر التوقعات أن الاستثمارات الصافية (بأسعار عام ٢٠١٤م) اللازمة لإنعاش الاقتصاد القومي ليصل خلال ١٠ سنوات إلى المستوى الذي كان مستهدفاً خلالها

قبل العدوان (بديل ٢)، ستمثل ما نسبته (٥٠٪ - ٣٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٢٣م)، هذا في الوقت الذي يتجاوز فيه حجم الاستهلاك النهائي الكلي خلال تلك الفترة حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ما يعني أن الادخار المحلي خلالها سيكون سالباً، وذلك في الوقت الذي لا يتجاوز إجمالي صافي كلٍّ من عوامل الدخل والتحويلات الجارية من العالم الخارجي خلال الفترة ذاتها نحو (٣٣٨٠) مليار ريال، وهذا ما سيجعل أثرها في تحقيق معدلات النمو المتوقعة في الادخار القومي قادراً على تغطية جزء من الاستثمارات المتوقعة اللازمة لتحقيق معدلات النمو المتوقعة، وبذلك نجد أن نسبة الادخار القومي للاستثمار الإجمالي خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٢٣م) ستصل إلى (٣٤٪)، والفجوة التمويلية خلال هذه الفترة إلى نحو (١٨٧٦٨) مليار ريال، أي ما يوازي (٣٤، ٨٧) مليار دولار.

(د) تُظهر التوقعات أن الفجوة في الطلب المحلي الكلي ستظل سالبة خلال الفترة المتوقعة (٢٠١٩م - ٢٠٣٢م)، وبنسبة تصل (في السنة الأولى لانتهاء العدوان ٢٠١٩م) إلى (٦٢٪)، ومن ثم تتراجع لتصل عام ٢٠٣٠م إلى (٦، ٦٪) نتيجةً للنمو الاقتصادي المرتفع كما في البديل رقم (٢)، مع مراعاة وجود رؤية عملية لترشيد الاستهلاك وتعزيز قدرات الاقتصاد القومي في رفع درجة أو نسبة الاعتماد علي الذات من كافة السلع والخدمات التي يحتاج إليها المجتمع، ولتتراجع نسبة الفجوة بعد ذلك لتصل إلى الصفر عام ٢٠٣٢م، وهذا ما سيعكس مدى ارتفاع اعتماد الاقتصاد الوطني علي العالم الخارجي في سيل إنعاش الاقتصاد القومي وتأهيله لتجاوز الآثار السلبية الكبيرة الناجمة عن العدوان والحرب الاقتصادية الشاملة.

(هـ) تُظهر التوقعات المتاحة أن إعادة مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان الذين تضرروا من العدوان والحصار إلى المستوى عام ٢٠١٤م (المتري أصلاً)، وذلك بعد مرور نحو ١٣ عاماً ابتداءً من العام ٢٠١٩م وحتى العام ٢٠٣٢م، يتطلب افتراض تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع خلال الفترة تلك الفترة يصل إلى (١٣٪) سنوياً، وهذا ما سيسمح بتحقيق معدل نمو سنوي متوسط في نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي يصل إلى (٦، ٦٪)، ليرتفع من (١٢٥٧٢٧) ألف ريال عام ٢٠١٨م إلى (٢٩٠٠٠٠) ألف ريال عام ٢٠٣٣م، وهو نفس مستواه عام ٢٠١٤م. أما بلوغ متوسط

نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي المتوقع بعد العدوان إلى ما كان مستهدفاً قبل العدوان، فليس متوقفاً إلا بعد مضي نحو ١٧ عاماً (أي عام ٢٠٣٧م)، وبتكلفة تقدر بـ (٣٥٤٠٠٠) ألف ريال، وذلك في ظل افتراضات النمو الاقتصادي المرتفع (البديل ٢).

(و) تُظهر التوقعات للبديل المرتفع (رقم ٢) أن تراجع معدلات البطالة الكاملة المتوقعة بأكثر من (٦٠٪) من إجمالي قوة العمل عام ٢٠١٨م إلى مستوياتها قبل العدوان عام ٢٠١٤م (٢٤٪ - ٣٠٪) يحتاج إلى ضخ استثمارات كبيرة في مجال المشاريع الإنمائية، وخاصةً فيما يتعلق بالجانب الكيفي للعمالة سواء الإنتاجية أو الخدمية، وسواء من القطاع الحكومي أو العام أو الخاص، ولمدة لا تقل عن ١٣ عاماً - على أقل تقدير.

(ز) كما هو موضح في النقطة (هـ) أن المدة الزمنية اللازمة لخفض نسبة السكان تحت خط الفقر الذي وصلت بعد العدوان (عام ٢٠١٨م) إلى أكثر من ٨٥٪، وإعادتها إلى مستواها قبل العدوان عام ٢٠١٤م (٤٩٪)، يتطلب - بحسب اقتراحات أفضل البدائل للنمو الاقتصادي بعد انتهاء العدوان خلال عام ٢٠١٨م (بديل ٢) - ما يقارب ١٣ عاماً، أما إعادتها إلى ما كان مستهدفاً قبل العدوان (ابتداءً من العام ٢٠١٩م) فيتطلب نحو ١٧ عاماً.

## ٢ - قطاع المالية العامة:

(أ) يتوقع استقرار الآثار السلبية الناجمة عن العدوان والحرب الاقتصادية الشاملة على وضع المالية العامة ولعدة سنوات قادمة، حيث تظهر التوقعات أن الإيرادات الذاتية المتوقعة خلال الخمس سنوات التالية لتوقف العدوان (٢٠١٩م - ٢٠٢٣م) - برغم نموها بمعدل سنوي متوسط مرتفع يصل إلى (٤، ٣١٪) - ستظل متواضعة ولا تكفي تغطية النفقات العامة الضرورية اللازمة لإيقاف عملية التدهور الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم وضع الاقتصاد القومي على مسار الانتعاش والنمو الاقتصادي المستدام؛ حيث يتوقع عدم تجاوز نسبة تغطية إجمالي الإيرادات الذاتية لإجمالي النفقات العامة عن (٣٨٪) عام ٢٠١٩م، لترتفع بعد ذلك إلى (٤٩٪) عام ٢٠٢٣م. وذلك في ظل توقع تحسن الإيرادات العامة نتيجة الانتعاش الوضع الاقتصادي بالتزامن مع تحسن عملية تحصيل الإيرادات العامة وكفاءة ترشيد وتخصيص النفقات العامة،

وبالتزامن كذلك مع تراجع نسبة المساعدات والقروض الخارجية إلى إجمالي الإيرادات من (٥٦٪) في المتوسط خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٢٣م) إلى (٢٨٪) في المتوسط خلال الفترة (٢٠٢٣م - ٢٠٣٠م)، بل وعدم تجاوزها عام ٢٠٣٠م (١٨٪) بتوقع اتجاه نسبة تغطية الإيرادات الذاتية للنفقات من (٥٢٪) عام ٢٠٢٤م لتصل إلى (٨٨٪) عام ٢٠٣٠م.

في ضوء ما سبق، يتوقع أن يظل عجز الموازنة عند مستويات آمنة، بما يساهم في تراجع نسبته إلى كل من إجمالي الإيرادات والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وبما يكفل تراجع الأهمية النسبية لأعباء الدين العام المحلي ويسمح بتحول العجز إلى فائض نهاية الفترة، ليتم بعدها خفضه تدريجياً حتى يصل إلى المستوى الآمن المتسق مع تحقيق الاستدامة المالية.

(ب) يتوقع نمو الإيرادات الذاتية (غير النفطية) بمعدلات نمو مرتفعة خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م)، لتصل في المتوسط إلى (٥، ٢١٪)، وذلك في ظل افتراض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل (١٣٪)، وبالتزامن مع بلوغ مكتمش الناتج المحلي (معدل التضخم للناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة (٧٪)، ومعدل نمو مستوى متوسط (٥، ٢٪) نتيجة تحصيل مستحقات الخزينة العامة، وهذا ما سيجعل هذه الإيرادات مع نهاية الفترة تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة وبنسبة تصل إلى (٧٢، ٦٪)، فيما تتراجع الأهمية النسبية لإيرادات النفط والغاز نهاية الفترة لتصل إلى (٢، ٩٪).

(ج) يتوقع انتزاع اليمن مستحقاتها من التعويضات من دول العدوان مقابل ما دمرته من مشاريع البنى التحتية والخدمات الأساسية خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٣٠م)، بما لا يقل عن (١٩٠٠٠) مليار ريال، أي ما يوازي (٧٦٠٠٠) مليون دولار، وبنسبة (٨٢٪) من إجمالي النفقات الاستثمارية والرأسمالية خلال هذه الفترة.

(د) يتوقع نمو نفقات المرتبات والأجور من (٧٥٦) مليار ريال عام ٢٠٣٠م إلى (٢٤٠٠) مليار ريال.... بمعدل نمو سنوي متوسط خلالها (١، ١٠٪)، وذلك على افتراض قيام الحكومة خلال هذه الفترة بدفع مستحقات الموظفين من الأجور والمرتبات غير

المدفوعة خلال فترة العدوان، ورفع متوسط الأجور بما يتناسب وارتفاع المستوى العام للأسعار كأقل تقدير خلال هذه الفترة.

(هـ) يتوقع نمو نفقات التشغيل خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م) بمعدل مرتفع يصل في المتوسط إلى (١٢، ١٪)، وذلك على افتراض إطلاق كافة نفقات تشغيل مؤسسات الدولة اللازمة لقيامها بتنفيذ اختصاصاتها ومهامها المسندة إليها، ولمواجهة الزيادة المحققة في المستوى العام للأسعار خلال فترة العدوان أو الفترة محل التوقع.

(و) يتوقع تراجع عبء الدين العام المحلي في ظل انخفاض مستوى العجز الكلي للموازنة خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م)، ووجود حكومة وقيادة للبنك المركزي رشيدة ووطنية تحدد أسعار فائدة على رصيد الدين العام المحلي عادلة وفق المعايير الاقتصادية، بحيث تتراوح الزيادة في أسعار الفائدة عن معدل التضخم لأسعار المستهلك ما بين (٣٠٠٪)، وذلك في ظل توقع عدم تجاوز متوسط معدل التضخم لأسعار المستهلك خلال الفترة نسبة (٨٪).

(ز) في ضوء توقف النفقات الاستثمارية والرأسمالية خلال سنوات العدوان (٢٠١٥م - ٢٠١٨م)، تم افتراض نموها بمعدل سنوي متوسط خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م) يقدر بـ (٧، ١٢٪)، آخذين في الاعتبار الطاقة الاستيعابية (الفنية والتفزيونية) للاستثمار وتحسنها تدريجياً خلال الفترة.

(ح) من المتوقع بلوغ رصيد الدين العام الداخلي نهاية عام ٢٠٣٠م (٨٢٢٥) مليار ريال مقارنة بـ (٥٣٠٧) مليار ريال نهاية عام ٢٠١٧م، وبزيادة كلية تبلغ (٢٩١٨) مليار ريال، وبنسبة (٥٥٪)، وبمعدل نمو سنوي متوسط للفترة (٢٠١٨م - ٢٠٣٠م) لا يتجاوز (٤، ٣٪)، وهذا ما سيؤدي إلى انخفاض نسبة رصيد الدين العام الداخلي إلى كلٍ من الإيرادات العامة الذاتية والنتائج المحلي الإجمالي من (٦١٤٪) و (١٣٧٪) على التوالي عام ٢٠١٧م، إلى (١٢٣٪) و (٥٤٪) عام ٢٠٣٠م، ما يخفف نسبة عبء الدين العام الداخلي إلى إجمالي النفقات من (٦٧٪) عام ٢٠١٧م، إلى (١١٪) عام ٢٠٣٠م.

### ٣ - ميزان المدفوعات الخارجية:

(أ) من المتوقع، في ضوء المعلومات المتاحة عن قطاع النفط، استمرار انخفاضها عن مستواها عام ٢٠١٤م بسبب استمرار أسعار خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م) في حدود

(٥٠) دولار، وذلك في الوقت الذي يرتفع خلاله حجم الإنتاج تدريجياً من (٦٠٪) عن مستواه عام ٢٠١٤م إلى المستوى نفسه بعد انتهاء العدوان (بعد أربع سنوات)، وبذلك يتوقع ارتفاع عائدات صادرات النفط والغاز من (٢١٥٠) مليون دولار عام ٢٠١٩م إلى (٣٥٠٠) مليون دولار عام ٢٠٢٢م، ليرتفع تدريجياً بعد ذلك حتى يصل إلى (٤٥٠٠) مليون دولار عام ٢٠٣٠م كنتيجة متوقعة للتحسن في مستويات إنتاج الغاز المصدر.

(ب) من المتوقع زيادة عائدات الصادرات غير النفطية من (١٢٠٠) مليون دولار عام ٢٠١٩م لتصل عام ٢٠٣٠م إلى (٢٨٠٠) مليون دولار، نتيجة الزيادة المتوقعة في حجم الصادرات غير النفطية وتنوعها.

(ج) أُعتبرت مدفوعات ميزان الخدمات دالة في تطور قيمة الواردات السلعية، والتطور في المتحصلات دالة في تطور الناتج المحلي الاسمي للقطاعات غير النفطية. وفي ضوء ما سبق، يتوقع حدوث تحسن في ميزان الخدمات نتيجة تطوير القطاع المحلي للنقل والتأمين وقطاع التشييد، بما يساهم في تحويل عجزه بنحو (٩٦٠) مليون دولار إلى فائض في العامين الأخيرين (٢٠٢٩م - ٢٠٣٠م).

(د) أُعتبرت مدفوعات دخل عوامل الإنتاج إلى العالم الخارجي دالة في عائدات صادرات النفط والغاز خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م)، وهذا ما ترتب عليه ارتفاع عجز ميزان الدخل من (١١٠٠) مليون دولار عام ٢٠١٩م إلى (١٩٥٠) مليون دولار عام ٢٠٣٠م، وبمعدل نمو سنوي متوسط لا يتجاوز (٣، ٥٪) مقابل معدل نمو سنوي متوسط لعائدات الاقتصاد القومي من صادرات النفط والغاز يبلغ (٩، ٦٪)، وذلك على افتراض سعي الحكومة إلى معالجة بعض الاختلالات في اتفاقيات استخراج النفط والغاز.

(هـ) في ضوء الإجراءات التعسفية بحق المغتربين اليمنيين في دول العدوان يتوقع انخفاض المتحصلات من تحويلات المغتربين من نحو (٣٧٢٧) مليون دولار عام ٢٠١٦م لتصل إلى أدنى مستوى لها عام ٢٠٢١م بنحو (٢٢٠٠) مليون دولار، وبنسبة انخفاض تصل إلى (٤١٪)، ثم ترتفع بنسب متواضعة لتصل آخر الفترة (عام ٢٠٣٠م) إلى (٢٧٠٠) مليون دولار، وبنسبة انخفاض عن عام ٢٠١٦م تقدر بـ (٢٧٪).

(و) من المتوقع تدفق استثمارات خارجية خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م) تصل إلى (٣٠٨٠٠) مليون دولار، وذلك انطلاقاً من افتراضنا سعي الحكومة توفير بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات خالية من الفساد إلى جانب توفير مجموعة من المشاريع المتاح الاستثمار فيها في كافة القطاعات الاقتصادية في مختلف مناطق الجمهورية وخطة مدروسة للترويج الداخلي والخارجي في الوقت الذي تصل التدفقات للخارج لصالح المستثمرين الأجانب مقابل استعادة رأس المال خلال نفس الفترة نحو (٢١٧٠٠) مليون دولار، وبما نسبته (٧١٪) من إجمالي التدفق للداخل، ما يجعل صافي الاستثمار خلال الفترة (٩١٠٠) مليون دولار.

(ز) يتوقع حدوث تحسن في استغلال وتخصيص القروض الخارجية، والمتوقع ارتفاع المتاح منها في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة الناجمة عن العدوان بحيث يتراوح متوسط المستخدم السنوي خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م) ما بين (٦٥٠ - ٨٠٠) مليون دولار، وبإجمالي للفترة يصل إلى (٨٧٠٠) مليار دولار، وذلك في الوقت الذي يصل إجمالي المسدد من أقساط القروض خلال الفترة نفسها نحو (٣٩٤٠) مليون دولار، وبما نسبته (٤٦٪) من إجمالي المستخدم مقارنةً بمتوسط سنوي للمستخدم من القروض الخارجية للفترة (٢٠٠٥م - ٢٠١٠م) بنحو (٣٢٢) مليون دولار.

(ح) في ضوء ما سبق، يتوقع تراجع حجم العجز في ميزان المدفوعات تدريجياً خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٢٢م)، ليتحول العجز إلى فائض محدود خلال الفترة (٢٠٢٣م - ٢٠٣٠م)، ما يسمح بتحقيق احتياطات خارجية تكفل تعزيز الثقة في الاقتصاد اليمني نتيجة استقرار أسعار الصرف وانخفاض معدلات التضخم.

(ط) كشرط حقيقي لإعادة تأهيل الاقتصاد القومي وإعمار ما دمرته دول العدوان، من المتوقع أن يصل إجمالي التعويضات المالية من دول العدوان مقابل ما دمرته من بنى تحتية وممتلكات خاصة ومشاريع إنتاجية ..... إلخ، إلى نحو (٨١) مليار دولار خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م)، فيما تصل المساعدات والمنح الخارجية خلال الفترة نفسها نحو (١٤،٥) مليار دولار.

#### ٤ - القطاع النقدي:

يتوقع تبني الحكومة بعد توقف العدوان والحصار - إن شاء الله تعالى - رؤية علمية



لإدارة السياسة النقدية تضمن معالجة الاختلالات النقدية المزمنة والناجمة عن العدوان والحصار الاقتصادي، وفي مقدمة ذلك ما يأتي:

(أ) خفض الحجم الكبير من النقد المتداول مما نسبته (٥٥٪) من إجمالي العرض النقدي عام ٢٠١٨م إلى (٢٧٪) عام ٢٠٣٠م، ما يساهم في السيطرة على أسعار الصرف ومعدلات التضخم عند مستويات مقبولة.

(ب) تحفيز وتشجيع المجتمع على التخلي عن السيولة النقدية المرتفعة لديه وإيداعها لدي البنوك التجارية والإسلامية، وبذلك نتوقع أن تنمو الودائع (شبه النقود) بمعدل سنوي متوسط خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م) يصل إلى (٣٤، ٨٪)، وهذا ما سيؤدي إلى ارتفاع نسبة شبه النقود إلى إجمالي العرض النقدي من (٤٥٪) عام ٢٠١٨م إلى (٧٤٪) عام ٢٠٣٠م، وذلك بسبب النمو المرتفع للودائع بالعملة الوطنية وبمعدل سنوي متوسط (١٣٪) على حساب التراجع المحدود في العملات الأجنبية وبمعدل سالب (٤، ١٪)، ما سيؤدي كذلك إلى ارتفاع نسبة الودائع بالعملة المحلية إلى إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي من (٤٩٪) عام ٢٠١٨م إلى (٨٤، ٤٪) عام ٢٠٣٠م.

(ج) في ضوء النقطتين (أ، ب)، يتوقع نمو إجمالي العرض النقدي بمعدل متوسط خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م) لا يتجاوز متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال هذه الفترة والمقدر بـ (٤٪)، وذلك بهدف السيطرة على معدل التضخم والحد من الاختلالات النقدية بما يساعد على رفع كفاءة أداء القطاع النقدي ويضمن تعزيز الاستقرار النقدي خاصةً والاقتصادي بصفة عامة.

(د) يتوقع أن يؤدي تدفق التعويضات والمساعدات والقروض الخارجية الكبير خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م) إلى تحقيق فوائض متصاعدة في ميزان المدفوعات، ما سيساهم في اتجاه صافي رصيد الأصول الخارجية نحو الارتفاع بما يضمن ارتفاع كفاية تغطية أصول البنك المركزي للواردات مما يقارب أيام معدودات عام ٢٠١٨م إلى نحو (٦) أشهر عام ٢٠٣٠م، مع محافظة البنوك التجارية والإسلامية على مستوى احتياطياتها الخارجية المرتفع.

(هـ) في ضوء توقع تدفق التعويضات والمساعدات الخارجية لدعم الموازنة إلى جانب رفع كفاءة جميع الجهات الحكومية، وخاصةً الإيرادية منها والوحدات الاقتصادية

العامة والوحدات المستقلة والمتخصصة، في تحصيل مستحقات الخزينة العامة وترشيد وكفاءة استخدام وتخصيص النفقات العامة، يتوقع تراجع رصيد الدين العام للجهاز المصرفي من ما نسبته إلى كل من: الإيرادات العامة والنتائج المحلي الإجمالي وإجمالي العرض النقدي، (٦٧٨٪) و (٧٣٪) و (٩٧٪) على التوالي في العام ٢٠١٨م، إلى (٢٢٪) و (٣، ٨٪) و (٢٦٪) في العام ٢٠٣٠م، وهذا ما سيساهم في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وبالتالي الاستقرار الاقتصادي، وبهئى الظروف لتحقيق مبدأ الاستدامة المالية.

(و) يتوقع تزايد قروض الجهاز المصرفي للقطاع الخاص، بحيث تتضاعف خلال الفترة محل التوقع، ما يعكس تحسن دور البنوك التجارية والإسلامية وكذا القطاع الخاص في تعزيز التنمية وتحقيق أهدافها.

## النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج: .

في ضوء تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على العدوان والحصار والعوامل التي تحكمها يمكن إيجاز أهم نتائج التحليل فيما يلي: .

١. ساهم فشل الحكومات المتعاقبة الذريع خلال العقود السابقة من توفير الحد الأدنى من مقومات وشروط بلوغ الحد الأدنى من غايات وأهداف التنمية الحقيقية المستدامة والعدالة وبالأخص ما تعلق منها بالتنمية البشرية ومشاريع البنى التحتية للاقتصاد والخدمات الأساسية والبنى المؤسسية لأجهزة الدولة وتوفير بيئة استثمارية وخالية من الفساد ... الخ تكفل توفير كافة متطلبات حفز وجذب استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وهذا ما جعل الاقتصاد القومي بمختلف قطاعاته الانتاجية ومجالاته المالية والنقدية غير مؤهل ليس لتحمل التداعيات والآثار السلبية الناتجة عن العدوان والحرب الاقتصادية الشاملة فحسب بل والوفاء باحتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات الأساسية والضرورية للاستهلاك النهائي والانتاج والاستثمار، وهذا ما ترتب عليه زيادة تعمق الآثار السلبية الناجمة عن العدوان والحرب الاقتصادية الشاملة وشمولها للمجال الاقتصادي والاجتماعي .... الخ

٢. ارتفاع درجة ارتباط وتبعية الاقتصاد القومي لاقتصاديات دول العدوان سواء من خلال ارتفاع نسبة الواردات عبر سوق دول العدوان والحصار وحصر الصادرات غير النفطية إليها أو استيعاب القوى العاملة المهاجرة وبالتالي ارتفاع حجم مكون التحويلات الجارية في توليد الدخل القومي أو السحب من القروض والمساعدات الخارجية هذا إلى جانب اختراق دول العدوان الكبير لكافة أجهزة الدولة التنفيذية (المدنية والعسكرية والأمنية) والتشريعية والقضائية بل واختراق القوى المجتمعية الفاعلة ... الخ وهذا ما سمح لدول العدوان باستغلال العديد من السياسات والإجراءات العدائية في حربها على اليمن ما ساهم في زيادة تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن العدوان وتأجيل حسم الصراع ضد دول العدوان وانحصار الخيارات المتاحة لدى متخذ القرار الممكن تنفيذها للحد من الآثار السلبية الناجمة عن السياسات والإجراءات الاقتصادية التي تنفذها دول العدوان.

٣. تفشي كافة مظاهر الفساد في مختلف أجهزة الدولة ومؤسسات القطاع الخاص وبالأخص ما تعلق فيها بالشأن الاقتصادي والقضاء والأمن على كل المستويات؛ وهذا ما ترتب عليه تدني مستوى كافة الخدمات الحكومية وبالأخص الأساسية وهدر مواد الاقتصاد القومي وانتشار الفوضى والانفلات الأمني وهذا ما عكس نفسه سلباً على مختلف مجالات الاقتصاد القومي والمجتمع.

٤. أدى فشل إدارة التنمية وتفشي الفساد إلى حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية حادة ومزمنة حيث تراجع مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان وزيادة معدلات البطالة وارتفاع مستوى عدم العدالة في توزيع الثروة في المجتمع وتوزيع منافع التنمية وأعبائها وارتفاع مستوى عجزات ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وحجم الدين العام وتدني مستوى الخدمات العامة وعدم كفايتها .... الخ وهذا ما يمثل كافة مقومات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والشرط الرئيسي إلى تنمية اقتصادية حقيقية مستدامة وشاملة.

٥. سوء إدارة الموارد المالية التي أتاحت للمجتمع لعدة عقود من الزمن سواء من عائدات النفط والغاز أو القروض والمساعدات الخارجية أو من تحويلات المغتربين اليمنيين .... الخ حيث تعرض جزء هام منها للنهب والاختلاس من قبل رموز الفساد والشركات الأجنبية أو وجه استخدامها لشراء الولاءات والتوظيف غير المنتج أو على زيادة الانفاق على الاستهلاك المظهري والترفي ... الخ وذلك كله على حساب الانفاق على مجالات التنمية وبالأخص البشرية والمؤسسية والانتاجية، ما أضع فرصة ثمينة وقيمة جداً على تحقيق طموحات اليمن في الاستقرار والرفاه.

٦. على الرغم من الفرص التي أتاحت لحكومة الوفاق الوطني عقب أحداث ٢٠١١ المالية والسياسية حيث ارتفع حجم عائدات النفط والغاز إلى مستوى جيدة لسبب ارتفاع أسعار النفط والغاز في السوق الدولية وتدفق المساعدات والقروض الخارجية من دول العدوان وغيرها إلى جانب الدعم الإقليمي والدولي لحكومة الوفاق، إلا أن تبعية هذه الحكومة لتوجهات ومصالح دول العدوان وعدم جدتها في حمل مشروع وطني يلبي طموحات المجتمع زاد من حدة الاختلالات والصعوبات سواء في الجانب الأمني حيث توسع نشاط التنظيمات الارهابية بالاغتيالات والتفجيرات، وزيادة الفساد

وشراء الولاءات وزيادة معدلات الفقر والبطالة بسبب انخفاض مستوى الأنشطة الاقتصادية وزيادة عجز الموازنة العامة ورصد الدين العام وعجز ميزان المدفوعات ... الخ مما زاد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كتهيئة مقصودة من قبل دول العدوان لشن عدوانها البربري والوحشي على اليمن بداية عام ٢٠١٥ .

٧. من الملاحظ أن حرب مملكة آل سعود انتهجت أسلوب الحرب الاقتصادية ضد اليمن منذ أمد بعيد واعتبرتها أحد أهم محاور عدوانها منذ الوهلة الأولى للعدوان؛ حيث قامت بتنفيذ كافة السياسات والاجراءات الاقتصادية والمالية العدوانية مخالفة بذلك كافة القيم الدينية والأخلاقية والقوانين والأعراف الدولية، وكان لتجاهل المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي بل والمشاركة في تنفيذ هذه السياسات والاجراءات إلى تمادي قوى العدوان في الاستمرار في انتهاج سياسات الإفقار والتجويع وتدمير مؤسسات الدولة ووحدات الخدمات الأساسية والعامة وتجفيف مصادر الاقتصاد القومي من النقد الأجنبي وموارد الخزينة العامة والسيطرة على مناطق الثروات الطبيعية والمنافذ البرية والبحرية والجوية وسلب مهام البنك المركزي وإغراق السوق المحلي بالنقد المحلي المزيف مما ألحق أضراراً بالغة بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبالأخص المعيشية بل وينذر بكارثة إنسانية لا قدر الله تعالى.

٨. كان لعدم إيلاء متخذ القرار الجانب الاقتصادي الاهتمام المناسب منذ الوهلة الأولى للعدوان دور ملموس في زيادة حدة التداعيات والآثار السلبية الناجمة عن الحرب الاقتصادية ومحدودية كفاءة السياسات الاقتصادية التي تتخذها الحكومة منذ وقت قريب في الحد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

٩. أظهرت عملية التحليل مدى الآثار الكارثية التي تعرضت لها كافة محاور الاقتصاد القومي والمجتمع اليمني نتيجة العدوان والحرب الاقتصادية الشاملة حيث ظهرت التوقعات الأولية للفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٨) مقارنة بما كان مستهدفاً قبل العدوان خلال نفس الفترة ما يلي:-

أ- انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع لعام ٢٠١٨م عن المستهدف لنفس العام (٥٢٪).

ب- ارتفاع نسبة الاستهلاك النهائي الكلي المتوقع لعام ٢٠١٨م إلى (١١٣٪) مقارنة بـ (٩٨٪) عام ٢٠١٤م.

ج- ارتفاع نسبة الفجوة التمويلية إلى أكثر من (٦١٪) عام ٢٠١٧م رغم انخفاض الاستثمار وبأكثر من (٣٠٪).

د- ارتفاع معدل التضخم لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٨م مقارنة بعام ٢٠١٤م (٧٤٪).

هـ- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي عام ٢٠١٨م مقارنة بعام ٢٠١٤م بما نسبته (٦٨.٥٪).

و- ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر من (٤٩٪) عام ٢٠١٤م إلى أكثر من (٨٥٪) عام ٢٠١٨م.

ز- ارتفاع نسبة البطالة الكاملة من (٣٠٪) عام ٢٠١٤م إلى أكثر من (٦٠٪) عام ٢٠١٨م.

ح- تراجع مستوى الخدمات الأساسية (التعليم، الصحة) عام ٢٠١٨م عن مستواها عام ٢٠١٤م بما نسبته (٦٠٪) وبنسبة أكبر من حيث جودة الخدمة.

ط- انخفاض متحصلات الاقتصاد القومي من النقد الأجنبي خلال السنوات ٢٠١٥-٢٠١٨م بما نسبته ٥٧٪ وانعدام المتحصلات كلياً للبنك المركزي بصنعاء وبالتالي ارتفاع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠١٪ عام ٢٠١٤م إلى ٩٠١٪ و ٥٠٥٪ على التوالي خلال عامي ٢٠١٥-٢٠١٦م ويتوقع تجاوزها ٦٪ خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨م، وهذا ما ترتب عليه انخفاض رصيد الأصول الخارجية للبنك المركزي من ٤،٧ مليار دولار إلى أقل من نصف مليار دولار نهاية عام ٢٠١٧م.

ي- انخفاض إجمالي الإيرادات العامة للدولة الفعلية خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨م عما كان متوقعاً خلال نفس الفترة بما نسبته ٧١٪ وهذا ما ترتب عليه زيادة حجم عجز الموازنة العامة خلال السنوات ٢٠١٥-٢٠١٨م عن مستواه عام ٢٠١٤م، بنسبة متوسطة ١٢٠٪ وهذا ما جعل رصيد الدين العام الداخلي يرتفع لمستويات خطيرة؛ حيث يتوقع ما نسبته ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ٢٠١٨م و ٧٧٠٪ من إجمالي الإيرادات المتوقعة وهذا ما أدى إلى بلوغ حجم الفوائد المستحقة على رصيد الدين العام الداخلي عام ٢٠١٨م بما نسبته ١٠٧٪ من إجمالي الإيرادات العامة.

ك- تظهر التقديرات الأولية أن الخسارة التي تكبدها الاقتصاد القومي نتيجة انخفاض حجم الطاقات الإنتاجية الحقيقية خلال الأربع سنوات ٢٠١٥-٢٠١٨م ما يقارب ٧١.٤ مليار دولار، أما الخسارة الحقيقية عند احتساب الفرصة البديلة في ضوء افتراض عدم حدوث عدوان فتصل خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٣١م إلى ١٨٠ مليار دولار (البديل الأول) وتتجاوز ٢٤٠ مليار دولار في البديل الثاني.

ل- بلوغ خسائر الاقتصاد القومي الأولية في مجال البنى التحتية والمنشآت الإنتاجية والخدمية ما يقارب ١٣٠ مليار دولار.

م- تكبّد موازنة الدولة خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨م ما يتجاوز ٤٠ مليار دولار.

ن- خسارة الاقتصاد القومي من موارده من النقد الأجنبي خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨م ما يتجاوز ٤٠ مليار دولار.

س- الخسائر البشرية والنفسية والاجتماعية وغيرها لا يمكن تقديرها.

ع- سوء استغلال الموارد المالية الخارجية قروض ومساعدات وعدم كفاءة استخدامها وتخصيصها حيث لا يتجاوز المستخدم منها ٢٠٪ في المتوسط من إجمالي الحجم المتاح للاستخدام إلى جانب سوء تخصيصها بما يحقق أهداف المجتمع.

أخيراً: يحتاج الاقتصاد القومي لإعادة تأهيله إلى ما كان عليه قبل عام ٢٠١٠م إلى أكثر من عشر سنوات في أحسن الظروف.

### المقترحات

نوجز أهم المقترحات فيما يلي:

١. تبني الحكومة خطة اقتصادية علمية ومدروسة وعملية لإدارة الاقتصاد في ظل استمرار العدوان والحصار والنتائج المستقبلية عنها مستقبلاً في حال انفراج الأزمة، يشارك في إعدادها وتنفيذها ومتابعة وتقييم عملية التنفيذ كافة أجهزة الدولة كلٌ فيما يخصه ومؤسسات المجتمع المدني وقواه الفاعلة.

٢. إيجاد إدارة وطنية وكفؤة لقيادة البنك المركزي بصنعاء تتبنى رؤية للسياسة النقدية منبثقة ومتكاملة مع السياستين الاقتصادية والمالية بما يساهم في تحقيق استقرار اقتصادي نسبي وبالأخص سعر الصرف.

٣. توحيد جهود كافة أجهزة الدولة التنفيذية والرقابية والتشريعية والقضائية في تعزيز توجهات الحكومة في تحصيل كافة مستحقات الخزينة العامة ومحاربة الفساد وترشيد الانفاق ورفع كفاءة تخصيص النفقات العامة.
٤. رفع مستوى التنسيق والتعاون بين البنك المركزي والجهات الحكومية المعنية والبنوك التجارية والإسلامية وشركات الصرافة وكبار التجار ورجال المال والأعمال في ضبط سياسة التجارة الخارجية وسياسية سعر الصرف بما يكفل وضع موازنة شاملة وتحديد أولويات استخدامه حسب أولويات واحتياجات المجتمع من السلع والخدمات المستوردة وضبط أسعار سعر الصرف في السوق المحلي.
٥. وضع خطة لإدارة التجارة الداخلية تضمن كسر الاحتكار ومحاربة سياسة الإغراق للسوق المحلي بالسلع غير الضرورية والضارة والممكن انتاجها محلياً وحماية المنتج المحلي وضبط الأسعار وتقليل الفاقد..... الخ.
٦. وضع تصور عملي للسياسة الخارجية وبالأخص في جانبها الاقتصادي تضمن كسر الحصار وفتح آفاق للتعاون الاقتصادي مع الدول والمنظمات التي تحقق مصالح حقيقية للاقتصاد القومي.
٧. وضع رؤية عملية للحد من تبعية الاقتصاد القومي لاقتصاديات دول العدوان، والبحث عن شركاء اقتصاديين وتجاريين حقيقيين.
٨. طرح ملف شامل للجانب الاقتصادي مبني على أسس عملية وواقعية من رأس قائمة المفاوضات مع المنظمات والمجتمع الدولي، بما في ذلك الخسائر التي تكبدها الاقتصاد القومي، وعدم التنازل على الاطلاق وتحت أي مبرر عن تعويض دول العدوان الكامل عما تكبده الاقتصاد القومي من خسائر، والمطالبة برفع الحصار قبل أي مفاوضات.
٩. البحث مع الدول الصديقة والمتعاطفة عن توفير ودائع نقدية لدى البنك أو تسهيلات تجارية أو مساعدات وهبات.
١٠. وضع رؤية بعيدة الأمد للتنمية الحقيقية والمستدامة والعادلة المرتكزة على الطاقات والموارد المحلية وبالأخص البشرية منها والطبيعية.



١١. تهيئة بيئة مناسبة للاستثمار خالية من الفساد والتدخل، بالتزامن مع توفير قائمة عريضة ومتنوعة من المشاريع المدروسة المتاحة للاستثمار فيها في كافة المجالات المتاحة وخطّة ترويج عملية داخلياً وخارجياً للاستثمار انطلاقاً من الاستثمار في المشاريع المتوسطة والصغيرة.
١٢. تعزيز عملية التوافق السياسي والاجتماعي بين كافة المكونات السياسية والاجتماعية واعتبار معيار الكفاءة والنزاهة والوطنية أساس تولي المناصب القيادية في الدولة والعدالة الاجتماعية في توزيع منافع التنمية بين مناطق الجمهورية وفئات المجتمع.
١٣. إيجاد آلية للتعاون والتنسيق والتكامل بين كافة الجهات المعنية بإدارة العون الخارجي وبالأخص في المجال الإنساني بما يساعد في تحقيق الاقتصاد القومي الفائدة القصوى وبالأخص ما تعلق منها بتوفير السلع والخدمات الأساسية والضرورية.
١٤. تفعيل عمل كافة أجهزة الدولة تنفيذية تشريعية قضائية أمنية رقابية بما يضمن فرض سلطة الأمر الواقع في إدارة الشأن الاقتصادي والأمني بما يعزز من الجبهة الداخلية وحالة التصدي والصمود في وجه العدوان إلى أن يحقق الله لشعبنا النصر الكبير والمبين إن شاء الله.

جدول رقم ( ١ ) توقع تطور المؤشرات النقدية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٣٠ في البديل (مليار ريال)

التوقعات المستقبلية											خلال فترة العنوان					قبل العنوان		السنوات
2030	2029	2028	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2010	البيان
6920	6570	6270	5930	5730	5680	5520	5000	4800	4650	4520	4450	4350	3850	3697	3239	3106	2267	اجمالي العرض النقدي
1820	1820	1870	1930	1930	1930	2020	2050	2100	2150	2220	2250	2400	1950	1790	1502	1130	786	النقد
1500	1500	1550	1600	1600	1600	1680	1700	1700	1750	1800	1800	1900	1500	1349	1069	811	547	النقد في التداول
320	320	320	330	330	330	340	350	400	400	420	450	500	450	441	433	319	239	ودائع تحت الطلب
5100	4750	4400	4000	3800	3750	3500	2950	2700	2500	2300	2200	1950	1900	1908	1736	1977	1481	شبه النقد
4300	3900	3500	3000	2800	2750	2500	1950	1650	1400	1200	1200	1000	1000	1057	965	1134	703	ودائع بالعملة المحلية
800	850	900	1000	1000	1000	1000	1000	1050	1100	1100	1000	950	900	851	771	843	778	ودائع بالعملة الأجنبية
																		العوامل المؤثرة على عرض النقد
3500	2950	2430	2050	1790	1700	1500	780	510	290	160	1500	330	330	491	659	1200	1693	صافي الأصول الخارجية
2000	1550	1330	1150	980	910	720	20	200-	420-	520-	820-	320-	270-	61-	182	735	1216	البنك المركزي (صافي)
1500	1400	1100	900	810	790	780	760	710	710	680	670	650	600	552	477	465	477	البنوك التجارية الإسلامية
1820	2120	2440	2780	2920	3000	3100	3370	3500	3600	3760	4500	4230	3740	3436	2708	1962	780	صافي المطالبات الحكومة
												2690	2296	2153	1474	685	263	صافي البنك المركزي
												2740	2347	2228	1525	761	541	المطالبات
												50	51	75	51	76	278	الودائع
												1540	1444	1283	1234	1277	518	صافي البنوك التجارية الإسلامية
												1560	1464	1302	1264	1287	518	المطالبات
												20	20	19	30	10	0	الودائع
1600	1500	1400	1300	1220	1200	1170	1150	1100	1110	1000	900	760	740	732	692	817	539	المطالبات على القطاع غير الحكومي
												400	400	404	410	523	348	القطاع الخاص
												360	340	328	281	293	101	المؤسسات العامة
			200-	200-	220-	250-	300-	310-	350-	400-	800-	970-	960-	962-	820-	872-	746-	أخرى (صافي)
												2320	2720	3325	4452	7013	8328	الأصول الخارجية (مليون دولار)
													400	1036	2096	4666	5941	البنك المركزي
													0,4	1,6	3,4	3,9	7,2	تغطية الواردات (شهر)
												2320	2320	2324	2356	2347	2387	بنوك تجارية وإسلامية

جدول رقم (٢) توقع تطور مؤشرات ميزان المدفوعات الخارجية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٣٠ في إطار البديل (٢) (مليار ريال)

التوقعات المستقبلية																			خلال فترة العدوان					قبل العدوان		السنوات
2030	2029	2028	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2010	البيان								
110	100	280	580	220	560	150	1425-	1370-	1465-	2150-	2370-	3960-	2110-	2366-	2788-	1507-	1054-	رصيد الحساب الجاري								
5500-	5800-	6000-	6700-	7500-	8300-	9000-	11400-	11400-	11600-	11200-	10650-	6400-	6400-	6406-	4984-	4777-	825-	الميزان التجاري								
7500	7200	7000	6800	6500	6200	6000	5600	5100	4400	3800	3350	480	480	473	1439	7724	7648	الصادرات السلعية								
4500	4300	42000	4200	4100	4000	4000	3800	3500	3000	2500	2150				980	6396	6279	نقط وغاز								
3000	2900	2800	2600	2400	2200	2000	1800	1600	1400	1300	1200	480	480	473	520	1328	1369	الصادرات الأخرى								
13000-	13000-	13000-	13500-	14000-	14500-	15000-	17000-	16500-	16000-	15000-	14000-	6880-	6880-	6879-	6423-	12500-	8473-	الواردات السلعية								
260	60	50-	150-	200-	200-	400-	720-	710-	630-	960-	960-	940-	850-	856-	906-	1056-	534-	ميزان الخدمات								
2500	2300	2200	2200	2100	2100	2000	1800	1600	1500	1000	800	460	450	421	428	1688	1622	متحصلات								
2240	2240-	2250-	2250-	2300-	2300-	2400-	2520-	2310-	2130-	1960-	1760-	1400-	1300-	1277-	1334-	2743-	2156-	مدفوعات								
1950-	1980-	1900-	1820-	1780-	1690-	1650-	1555-	1460-	1365-	1240-	1100-	360-	360-	363-	545-	1734-	1819-	ميزان الدخل								
150	120	100	80	70	60	50	45	40	35	30	30	20	20	18	23	27	55	متحصلات								
2100	2100-	2000-	1900-	1850-	1750-	1700	1600-	1500-	1400-	1270-	11300-	380-	380-	381-	568-	1761-	1874-	مدفوعات								
7300	7820	8230	9250	9700	10750	11200	12250-	12200	12130-	11250-	10340	4740	5450	5213	3600	6003	2065	ميزان التحويلات التجارية								
7700	8200	8600	9600	10000	11000	11400	12400	12300	12200	11300	10400	4500	5500	5259	3647	6059	2123	متحصلات								
2700	2700	2600	2600	2500	2500	2400	2400	2300	2200	2300	2400	2500	3700	3727	3306	3304	1476	تحويلات المغتربين								
5000	5500	6000	7000	7500	8500	9000	10000	10000	10000	9000	8000	2000	1800	1532	341	2755	647	مساعدات وهبات								
400-	380-	370-	350-	300-	250-	200-	150-	100-	70-	500	60-	60-	50-	46-	47-	56-	58-	مدفوعات								
1700	1510	1420	1490	1200	1430	1390	1590	1500	1650	1680	1200	190-	200-	197-	214-	349	29	رصيد الحساب الراسمالي والمالي								
1300	1100	1000	1000	900	900	800	900	800	1000	1000	700				15-	233-	189	الاستثمار المباشر								
3500	3300	3200	3100	3000	3000	2800	2700	2500	2500	2000	1500				241	2341	2201	تدفق الى الداخل								
2200-	2200-	2200-	2100-	2100-	2100	2000	1800	1700-	15000	1000-	800-				256-	2574-	2055-	تدفق الى الخارج								
400	410	420	490	500	530	590	690	700	650	680	500	190-	200-	197-	199-	582	160-	الاستثمارات الأخرى								
650	650	650	700	700	700	750	800	800	800	800	700	30	30	28	63	545	354	السحب من القروض								
400-	390-	390-	380-	380-	370-	360-	360-	350-	350-	320-	300-	320-	320-	313-	298-	290-	249-	سداد أقساط القروض								
150	150	160	170	180	200	200	250	250	200	200	100	100	90	88	36	327	265-	أخرى								
							200	200	200	400	600	800	800	1206	415	465	120	السهو والخطأ								
1810	1610	1700	2070	1620	1990	1540	365-	130-	115-	70-	570-	2350-	1510-	13580-	2588-	694-	905-	موقف ميزان المدفوعات								

توقع تطور الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٣) في اطار البديل (٢) (مليار ريال)

الفائض او العجز	اجمالي النفقات العامة	النفقات العامة								اجمالي الإيرادات العامة	الإيرادات العامة للدولة						
		نفقات رأسمالية واستثمارية				النفقات العامة الجارية					الإيرادات غير النفطية			نفط وغاز			
		اجمالي	استثمارية	رأسمالية	اجمالي	أخرى	فوائد الدين	خدمات	سلع		ومرتبات	اجمالي	أخرى		مساعدات		
274-	2086,3	365	90	275	1721,3	766,3	160	194	601	1812,4	722,4	205,4	62	455	1090	2010	
336-	2567,2	236	107	129	2331,2	709,2	524	170	928	2231,4	1192,4	296,4	310	586	1039	2014	
856-	1909	133	88	45	1776	132	606	123	915	1053	851	320	21	474	238	2015	
854-	1753	115	90	25	1638	129	774	86	649	899	846	318	0,2	528	53	2016	
457-	1321	47	47		1274	84	885	99	206	864	863	450	0	431	1,2	2017	
1044-	1668	43	0	43	1625	119	510	240	756	624	572	116	0	456	52	2018	
280-	2910	700	200	500	2210	140	850	300	920	2630	2230	150	1500	580	400	2019	
747-	3240	1000	300	700	2240	200	600	340	1100	3987	3427	192	2500	735	500	2020	
160	4100	1500	500	1000	2600	250	550	450	1350	4260	3660	240	2500	920	600	2021	
90	4510	1800	600	1200	2710	300	540	470	1400	4600	3950	300	2500	1150	650	2022	
140	4800	1900	600	1300	2900	350	500	550	1500	4940	4240	360	2500	1380	700	2023	
20	5100	2100	700	1400	3000	400	450	650	1500	5120	4400	440	2300	1660	720	2024	
40	5200	2100	700	1400	3100	400	450	700	1550	5240	4520	520	2000	2000	720	2025	
170	5400	2200	700	1500	3200	450	450	700	1600	5570	4850	650	1800	2400	720	2026	
220	5640	2300	700	1600	3340	500	440	750	1650	5860	5130	750	1500	2880	730	2027	
580	5900	2450	750	1700	3450	530	420	800	1700	6480	5750	850	1500	3400	730	2028	
840	6350	2600	800	1800	3750	750	400	850	1750	7190	6450	950	1500	4000	740	2029	
1170	6580	2700	800	1900	3880	800	380	900	1800	7750	7000	1000	1500	4500	750	2030	
1050	7300	3100	900	2200	4200	900	350	950	2000	8350	7600	1100	1500	5000	750	2031	

توقع تطور مؤشرات الإقتصاد الكلي خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٣) في إطار البديل (٢) (مليار ريال)

معدل التضخم	التغير السنوي في الناتج	اجمالي الطلب الكلي		اجمالي الاستخدامات		الاستثمار الإجمالي		الادخار القومي		الدخل القمو المتاح		صافي دخل عوامل الإنتاج		صافي التحويلات التجارية		الادخار المحلي		الاستهلاك النهائي الكلي		الناتج المحلي الإجمالي							
		معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة						
	1,8	0	7086		9120		1300		671		6457		442		376-		1000		0		5786		0		6787	2010	
	1,8	0	8502		10528		1506		759		7754		1437		308-		144		20,1		6995		5,2		7140	2014	
	2,0		6982		7383		601		316-		6065		684		81-		652-		8,7-		6381		19,7-		5729	2015	
			6894		7351		995		391		6289		1260		25-		561-		7,5-		5899		6,8-		5338	2016	
			6787		6787		1042		292		6037		825		20-		513-		1,0		5745		1,9-		5232	2017	
	2,4		6971		6971		1029		655		6597		850		20-		175-		12,3		5942		10,3		5767	2018	
	2,5		11857		11857		4429		597		8025		850		150-		103-		25		7428		27		7325	2019	
	2,5		13918		13918		5154		1062		9826		840		170-		392		18		8764		25		9156	2020	
	2,5		15581		15580		5501		1850		11930		840		170-		1180		15		100080		22		11260	2021	
	2,5		18394		18394		6804		2817		14407		840		170-		2147		15		11590		18		13737	2022	
	2,5		20087		20087		6757		3550		16880		850		180-		2880		15		13330		17		16210	2023	
	2,6		22152		22152		6822		4306		19636		850		180-		3636		15		15330		17		18966	2024	
	2,6		25757		25757		8127		5230		22860		850		180-		4560		15		17630		17		22190	2025	
	2,6		29876		29876		9604		6360		26630		850		180-		5690		15		20272		17		25962	2026	
	2,6		34770		34770		11457		7773		31086		900		190-		7063		15		23313		16		30376	2027	
	2,6		40399		40399		13589		9136		35946		900		190-		8426		15		26810		16		35236	2028	
	2,6		43747		43747		12915		10751		41583		900		190-		10041		15		30832		15		40873	2029	
	2,6		50526		50526		15270		12667		48123		900		190-		11959		15		35456				47413	2030	
			55165		56065		106229		66099										13		40065				54545	2031	
					62274				443-176												45274				62704	2032	
									18,917																		2033

العنوان الاقتصادي على اليمن: الآثار والتداعيات وسبل المواجهة

جدول رقم (١) البدائل لتوقع تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة (٢٠١٤-٢٠٤٠) والخسائر المتوقعة خلالها بسبب العدوان والحصار (مليار ريال)

البيانات	السنوات	القيمة	معدل النمو	المتوقع بعد العدوان			الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقعة			التوقع في ظل استمرار العدوان			التغيير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي	
				البدائل (١)		البدائل (٢)		البدائل (٣)		٢٠١٩		٢٠٢٠		
				القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة		معدل النمو
	٢٠١٠	6787												
	٢٠١٤	5738	19,6-											
	٢٠١٤	7140		7140		7140								
	٢٠١٥	7468	4,6	4970	30,460	4970	30,460	33,4-	2498	2498	2498	30,46-	4970	
	٢٠١٦	7820	4,7	4244	14,610	4244	14,61-	45,7-	3576	3576	3576	14,61-	4244	
	٢٠١٧	8226	5,2	3790	10,70	3790	10,7-	53,9-	4436	4436	4436	10,7-	3790	
	٢٠١٨	8711	5,9	3885	2,66	3885	2,5	55,4-	4826	4826	4826	2,5	3885	
	اجمالي فرعي ٢٠١٥- ٢٠١٨	32225	5,1	16889	14,1	16889	7%	0	15336	15336	15336		16889	
50,0	2331	777	4	4040	4	4040			4723	4723	4529	15	4468	
25,7	2514	838	5	4242	20	4848			4512	4512	4150	15	5138	
39,2	2478	826	20	5090	18	5721			4432	4329	3758	10	5652	
39,2	2847	949	18	6007	15	6580			4271	4043	3213	10	6217	
32,2	2619	873	15	6908	15	7566			4067	3817	2759	10	6839	
27,0	2445	815	15	7944	12	8474			3957	3544	2380	8	7386	
27,0	2691	897	12	8897	10	9322			3820	3219	1937	8	7977	
27,0	2955	985	10	9788	10	10254			3655	3005	1425	8	8615	
27,0	3255	1085	10	10766	10	11280			3542	2754	830	7	9218	
27,0	3576	1192	10	11842	10	12407			3407	2464	148	7	9863	
22	3150	1050	10	13026	10	13648			3248	2130	40465	7	10553	
22	3402	1134	10	14329	5	14358			3061	1865	214,89	7	11292	
									2957	1565	188306	6	11970	
									2836	1227		6	12688	
									2696	847		6	13449	
									2535	575		6	14256	
									2352	274		6	15111	
													12,94 عام 2028	
													13362	
													116109	
													8	
													15306	
													4,0	
													15524	
													4,0	
													16145	
													4,0	
													16791	
													4,0	
													17463	
													4,0	
													18161	

							2143	59-		6	16018		18220			4,0	18888	2036	
							7,46%	1909	60170		6	16979					4,0	19643	2037
							84400	1645	214,89		6	17998					4,0	20429	2038
							214,89	1352	280004		6	19078					4,0	21246	2039
							392755	1023			6	20223						22980	2040
								920			6	22722							2041

مؤشرات استخدام القروض والمساعدات الخارجية للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) (مليار ريال)									
اجمالي القروض والمساعدات			المساعدات الخارجية			القروض الخارجية			البيان
الانحراف	الفعلي	ربط الموازنة	الانحراف	الفعلي	ربط الموازنة	الانحراف	الفعلي	ربط الموازنة	السنوات
	47681	69818		13736	18514		33945	51304	2005
	48807	82244		15016	19643		33791	62601	2006
	45932	78411		14727	19893		31205	58518	2007
	47528	188630		14197	64493		33331	124137	2008
	60225	161424		27607	79094		32618	82330	2009
	95382	145017		31180	81686		64202	63331	2010
	345560	727536		116463	283315		229097	444221	الإجمالي



## الصراع الإقليمي والحرب على اليمن: مقومات الأدوار وفاعليتها

د. سامي محمد السياغي،

أستاذ العلوم السياسية المساعد،  
مدير مركز الدراسات السياسية  
والاستراتيجية بجامعة صنعاء، مدير تحرير  
مجلة مقاربات سياسية

### مقدمة :

آخذاً في الحسبان حقيقة أن ملف الأزمة والحرب في اليمن أضحت في الوقت الراهن مثقلاً عن آخره بتعقيدات وتداعيات عامل صراع الأدوار الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وكذا الامتدادات الدولية لذلك الصراع؛ ينطلق مضمون مقالي التحليلي المطول هذا من فكرة مركزية مفادها:

إنه بعد ما يقرب من الثلاثة أعوام ونصف من الحرب التدميرية التي يشنها على اليمن ما يعرف عن نفسه بـ "التحالف العربي"، وفي ظل ما يشير إليه واقع معطيات الحرب من استحالة حسمها لصالح أي من طرفيها؛ يبدو من المنطقي جداً - في هذه اللحظة التاريخية بالذات - أن يقوم أصحاب الأدوار الإقليمية المشاركة في هذه الحرب العنيفة - وامتداداتهم الدولية كذلك - بمراجعة حساباتهم الاستراتيجية التي بنوا على أساسها قراراتهم بالتورط فيها، وذلك من خلال شروعاتهم في استجلاء المفردات المتعلقة بمقومات أدوارهم فيها ومدى فاعلية تلك الأدوار في تحقيق مصالحهم الوطنية، ليتمكنوا على ضوء ذلك من تقييم مدى جدوى استمرارهم في شن هذه الحرب من عدمه.

بالتالي، يمكن اعتبار هذا المقال بمثابة (تحليل موقف) أو ربما (رأي استشاري "طوعي") قد يساهم في دفع أصحاب الأدوار - سالف الذكر - باتجاه إعادة النظر في سياساتهم إزاء ملف الأزمة والصراع في اليمن عامةً، وإزاء الحرب التدميرية الراهنة على اليمن بصفة خاصة.

لتحقق تلك المساهمة سيضمن المقال أربع نقاط رئيسية؛ حيث يسلط الباحث الضوء في أولى تلك النقاط - من خلال لقطات تاريخية سريعة - على طبيعة تأثير عامل التدخل الخارجي في ملف الأزمة والصراع في اليمن منذ العام ١٩٩٣م، كما يحدد في النقطة الثانية طبيعة أصحاب الأدوار الإقليمية الراهنة في اليمن، لينتقل في النقطة الثالثة إلى تناول محددات وأهداف وشواهد تلك الأدوار الإقليمية، ومن ثم يحلل في النقطة الرابعة العوامل المؤثرة على تحديد فاعليتها.

### أولاً: ملف الأزمة والصراع في اليمن (تدخل خارجي برسم التعقيد)

لا ريب أن معطيات ملف الأزمة والصراع السياسي في اليمن منذ العام ١٩٩٣م وحتى ٢٦ مارس ٢٠١٥م كانت في أصل منشئها - على الدوام - معطيات محلية. لكن من الثابت تاريخياً - أيضاً - أن عامل التدخل الخارجي (الإقليمي والدولي) القابع بين ثنايا ذلك الملف ظل على الدوام عاملاً معقداً لمعطياته ومعرقلاً لإمكانات حله. ودون الدخول في تفاصيل متشعبة حول أبعاد تلك المسألة؛ يمكن الإشارة هنا باختصار إلى حقيقة أن الفرص العديدة التي أُتيحت لليمنيين للخروج من أتون الأزمة والصراع السياسي في أكثر من مناسبة خلال الفترة سالفة الذكر، كانت تتلاشى مراراً بفعل التأثير السلبي الذي مارسه عليها عامل التدخل الخارجي. فالأزمة السياسية التي اندلعت في العام ١٩٩٣م بين طرفي الحكم آنذاك (المؤتمر والاشتراكي) وكادت أن تجد طريقها للحل السلمي عبر الاتفاق السياسي الشامل الذي وقعه الطرفان في العاصمة الأردنية (وثيقة العهد والاتفاق)، سرعان ما تعقدت ووصلت حد اندلاع الحرب الشاملة بين الطرفين في صيف ١٩٩٤م، وذلك بعد أن دخل على خط الأزمة عامل التدخل الإقليمي والدولي.

على المنوال نفسه، فإن أزمة العام ٢٠١١م التي اندلعت إثر ما عرف حينها بثورة الشباب أو (الربيع اليمني)، لم تستكمل - في واقع الحال - غايات حلها التي تأسست بناءً على بنود المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية؛ إذ إن الدور الإقليمي والدولي (السعودي - الأمريكي بالدرجة الأولى) المفترض به - آنذاك - رعاية جهود اليمنيين لحل الأزمة وتحقيق تطلعاتهم المشروعة عبر تنفيذ بنود المبادرة الخليجية، سرعان ما تحول إلى دورٍ معطلٍ لتلك الجهود ومعرقلاً لتنفيذ بنود المبادرة وفقاً لآلياتها

التنفيذية التي كانت في الأساس منتجاً سياسياً يمينياً توافقياً شاركت تلك الأطراف الإقليمية والدولية في صياغته ورعايته والتوقيع عليه بضمان تنفيذه. لقد سمحت الأطراف الإقليمية والدولية الراعية للمبادرة الخليجية باختراق هادي وحلفائه وتجاوزهم - مراراً - لبنود تلك المبادرة وآلياتها التنفيذية، كما ساندتهم في استئثارهم بالسلطة والسيطرة على معطيات عملية الانتقال السياسي، وإقصاء باقي الشركاء السياسيين في تلك العملية والاستقواء السياسي والمادي عليهم، الأمر الذي مثل - آنذاك - عاملاً مؤججاً للصراع السياسي ومنتجاً لأسبابه من جديد. كما أن تغاضي تلك الأطراف الإقليمية والدولية عن الفشل السياسي لهادي وفساد حكومته وتغول حلفائه على شؤون الدولة، مثل سبباً آخر لاستدعاء موجة سخط شعبي لم تستهدف حينها هادي وحكومته وحلفائه فحسب، بل استهدفت أيضاً تلك الأطراف الإقليمية والدولية ذاتها.

في المقابل، كان لسطوة الدورين الإقليمي والدولي (السعودي والأمريكي في المقام الأول) وضغطهما على هادي وحكومته وحلفائه لتمرير مشاريع سياسية (غير توافقية) على ظهر المبادرة الخليجية (كمشروع تقسيم الأقاليم)، بالغ الأثر في تعقيد معطيات المشهد السياسي ودفع الأطراف السياسية المعارضة لتلك المشاريع إلى مربع التوجس من وصول عملية الانتقال السياسي إلى طريق مسدود أو انتهائها بمخرجات مشوهة لا تتفق مع المصلحة الوطنية وتطلعات الشعب اليمني، بل وتؤدي إلى احتمال اندلاع حرب أهلية.

لقد مارس الطرفان الإقليمي والدولي (السعودي والأمريكي تحديداً) دوراً معقداً ملف الأزمة والصراع في اليمن، حيث لم يكتفيا بمجرد السيطرة على هادي وحكومته وحلفائه والضغط عليهم لتبني وتمير مشاريع سياسية غير توافقية، وحثهم كذلك على مواجهة القوى السياسية المعارضة لتلك المشاريع؛ بل إن الطرفين (السعودي والأمريكي) تصدرا في كثير من الأحيان مشهد المواجهة السياسية مع تلك الأطراف الوطنية المعارضة، ومارسا إزاءها أشكالاً متعددة من التهديد والترهيب. الأمر الذي عقد تماماً ملف الأزمة والصراع في اليمن ونقله لاحقاً إلى مدار إقليمي - دولي في أعقاب اتخاذ الطرفين (السعودي والأمريكي) قرار شن الحرب

على القوى السياسية طالما وقفت في وجه دورهما التدخلية الهادفة إلى فرض الوصاية على اليمن.

مما سبق، تتضح فداحة التأثير المدمر لعامل التدخل الخارجي (الإقليمي والدولي) ضمن معطيات ملف الأزمة والصراع السياسي في اليمن منذ العام ١٩٩٣م. ولذا، فإن الحرب الراهنة على اليمن ليست سوى تطور طبيعي لذلك التأثير المدمر، حيث لا تعني مسألة شن الحرب على اليمن حدوث أي اختلاف في مدخلات عامل التدخل الخارجي مطلقاً، بقدر ما تعني ترجمته باستخدام وسيلة تدخل أكثر عنفاً وفتكاً، وهي الحرب ذاتها.

إجمالاً، بعد عرضنا في ما تقدم حول وجود دلالات واضحة على خطورة عامل التدخل الخارجي في تأجيج ملف الأزمة والصراع السياسي في اليمن، يجدر بنا التأكيد هنا على أن هدف ذلك العرض لم يكن لفت انتباهنا كيمينيين إلى ضرورة استشعار تلك الخطورة والتمعن في تداعياتها على مستقبل بلدنا وشعبنا، حيث أن هدف ذلك العرض هو الوصول إلى نفي موضوعي واقعي لأي ادعاءات قد يسوقها أصحاب الأدوار التدخلية الخارجية في اليمن حول أن تدخلهم يهدف إلى حل ملف الأزمة والصراع في اليمن بما في ذلك الادعاء بحماية اليمن من تدخل قوى خارجية أخرى، فالتاريخ يثبت عكس تلك الادعاءات، والحرب الراهنة تؤيد خلاصات ذلك التاريخ. وبالتالي، فإن تناولنا للأدوار الإقليمية الراهنة لتلك الأطراف في اليمن سينطلق - بكل أريحية - من قاعدة البحث في الأهداف الحقيقية لتلك الأدوار ومحدداتها الخاصة بمصالح أصحابها، ومن ثم سننتهي إلى تحليل مدى فاعلية تلك الأدوار وانسجامها مع أهداف أصحابها وخدمتها لمصالحهم من عدمه. أي أن جوهر هذا المقال التحليلي هو البحث في حسابات مصالح القوى المتدخلة في اليمن، لا في حسابات مصالحنا نحن في اليمن.

### ثانياً: تحديد أصحاب الأدوار الإقليمية في اليمن

مبدئياً، يمكن التأكيد على أن جذور الأزمة والصراع السياسي في اليمن تمتد - من الناحيتين الزمنية والموضوعية - إلى عدة عقود مضت، لكن معظم تعقيداتها الراهنة ترجع في الأساس إلى العام ٢٠١١م، وذلك على اعتبار أن جُلّ المعطيات

الراهنة للأزمة والصراع تدور حول مضمون ما تلى ذلك العام من تسويات واتفاقيات سياسية تبعتها عملية انتقال سياسي متزامنة مع حوار وطني شامل. وذلك يعني أن اهتمام هذا المقال التحليلي سينصب في الأساس على تناول الأدوار الإقليمية التي تمارس في الوقت الراهن نشاطاً ما في الأزمة والصراع في اليمن (بما فيها الحرب الراهنة على اليمن)، وتدير صراعاتها الإقليمية على هامش ذلك كله، دون أن ينفي ذلك حقيقة قدم وجود بعض تلك الأدوار (الدور السعودي في المقام الأول) في ثنايا جذور الأزمة والصراع في اليمن في فترات سابقة.

بالتالي، يمكن تحديد أبرز أصحاب الأدوار الإقليمية الراهنة ضمن ملف الأزمة والصراع والحرب في اليمن وفقاً لما يأتي:

١- المملكة العربية السعودية.

٢- الإمارات العربية المتحدة.

٣- الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

بصفة عامة، يجدر بنا التنويه هنا إلى أن تحديد الدول الثلاث سألقة الذكر مبني في الأساس على عدة اعتبارات موضوعية؛ أول تلك الاعتبارات مفاده أن هناك بالفعل صراع إقليمي تدور رحاه بين الدول الثلاث على حساب الأزمة والصراع السياسي في اليمن، وهو صراع لا يمكن تجاهل وجوده مطلقاً، وثاني تلك الاعتبارات أن ضم تلك الدول الثلاث تحت عنوان واحد لا يلغي حقيقة أن حدود أدوار تلك الدول ودرجة تدخلها في معطيات الأزمة والصراع السياسي والحرب ليست على نفس المستوى من القوة والحدة، أما الاعتبار الثالث فينصرف إلى حقيقة أن العلاقة ما بين سلوك الأدوار الثلاثة ومخرجات تدخلاتها في الأزمة والصراع السياسي في اليمن وبين رؤية معظم اليمنيين وتحديدهم لطبيعة مصلحتهم الوطنية تتباين - إلى حد بعيد - في تأثيراتها على جانبي السلب والإيجاب، وهو تباين تفرضه في الأساس طبيعة الأهداف الخاصة بكل من تلك الدول الثلاث وعلاقتها بمحتوى المصلحة الوطنية اليمنية.

إجمالاً، ستتضح فحوى الاعتبارات الثلاثة سألقة الذكر في إطار ما سيتم عرضه من أفكار ضمن نقاط لاحقة في هذا المقال.

### ثالثاً: الأدوار الإقليمية في اليمن (المحددات، الأهداف، الشواهد)

#### ١ - الدور الخارجي للدولة: بين مشروعية الاكتساب وجرم الممارسة

ينطلق تحليلنا لطبيعة وحدود الأدوار التي تمارسها الدول الثلاث (السعودية، الإمارات، إيران) في ملف الأزمة والحرب في اليمن من المقولات المتعلقة بنظرية الدور في العلوم السياسية؛ إذ ينظر علم العلاقات الدولية إلى الدور الإقليمي الذي يمكن أن تمارسه الدول خارج حدودها باستخدام وسائل متعددة، باعتباره ظاهرة طبيعية في السلوك الخارجي للدولة.

لقد أخضع علماء العلاقات الدولية ظاهرة ممارسة الدولة لدور خارجي للبحث والتحليل في إطار ما أصبح يعرف بنظرية الدور في العلاقات الدولية، ووفقاً لمقولات تلك النظرية، فإن ممارسة أي دولة لدور ما خارج حدودها (سواء كان دوراً إقليمياً أم دولياً أو كليهما معاً) لا بد أن يراعي توفر ثلاثة متغيرات أو شروط رئيسية<sup>(١)</sup>:

(أ) إدراك صانع القرار لإمكانات وقدرات دولته<sup>(٢)</sup>، وموقعها الحقيقي في خارطة موازين القوى الإقليمية والدولية (أهي دولة عظمى أم كبرى أم إقليمية أم صغرى؟)، وبالتالي تحديده - بدقة - لتوجهها السياسي الخارجي الواقعي (هل يكون إقليمياً أم عالمياً أو كليهما معاً؟).

(ب) قدرة صانع القرار على تحديد وضبط دوافع (أهداف) السياسة الخارجية لدولته، وإدراكه لمدى توافقها مع إمكاناتها وموقعها الإقليمي والدولي وغاية توجهها السياسي إزاء محيطها الخارجي.

(ج) إدراك صانع القرار لحجم وعواقب التغييرات التي يحتمل أن يحدثها ممارسة دولته للدور الإقليمي أو الدولي، وقدرته على تقييم ذلك الدور، واتخاذ ما يلزم إزاء أي تداعيات قد تؤثر سلباً على مصالح دولته.

١ - الموسوعة السياسية؛ متوفر على الرابط:

<http://www.political-encyclopedia.org>

٢ - وفقاً لمنطلقات نظرية السياسة الخارجية في أدبيات العلوم السياسية، تتضمن معايير قياس إمكانات وقدرات الدولة (قوتها) مجموعتين من العناصر إحداهما ذاتية والأخرى مكتسبة؛ حيث تشمل العناصر الذاتية: الموقع الجغرافي للدولة والمساحة وعدد السكان والموارد الطبيعية، فيما تشمل العناصر المكتسبة: القدرات الاقتصادية والعسكرية والمهارات البشرية والمستوى التكنولوجي ومعدلات النمو الاقتصادي والتطور الديمقراطي والاستقرار الداخلي ودرجة الاندماج والاستقرار الوطني.

كما تتضمن مقولات نظرية الدور في العلاقات الدولية أسساً عدة لتحليل السلوك (الدور) الخارجي للدولة، ومن تلك الأسس ما أشار إليه المفكر (كال هولستي) حول طبيعة العلاقة بين قوة الدولة وسلوكها الخارجي<sup>(١)</sup>؛ إذ يرى هولستي بأن اتجاه تلك العلاقة قد يختلف من دولة لأخرى، فهو ليس بالضرورة اتجاه طردي بالنسبة لكل الدول، حيث أن هناك دول قد تتشابه في عامل امتلاكها لمصادر القوة لكنها تختلف في سلوكها الخارجي، فهناك دول قوية في العالم لكنها لا تمارس أدواراً مؤثرة إزاء محيطها الخارجي (إقليمياً - دولياً). ومرد ذلك - وفقاً لهولستي - يعود في الأساس إلى رؤية صانع القرار وتصوره لدور دولته باعتباره متغيراً وسيطاً تحدد جدوى ممارسته وامكانيات نجاحه متغيرات أخرى أصيلة، وهي المتغيرات الثلاثة التي وردت ضمن الفقرة السابقة.

أما من ناحية عملية، فقد أسهم باحثو العلاقات الدولية - بدورهم - في تعزيز الأطر التطبيقية لمقولات نظرية الدور، حيث انصرفوا إلى البحث في مسائل عدة تتعلق بممارسات فعلية لأدوار إقليمية ودولية محددة من طرف العديد من دول العالم، من تلك المسائل - على سبيل المثال - تحديد أنماط الأهداف التي غالباً ما تضعها الدول نصب عينيها عند ممارستها لدور ما إزاء محيطها الخارجي (الإقليمي أو الدولي). ومن تلك الأهداف ما يأتي<sup>(٢)</sup>:

(أ) قد يهدف الدور إلى تغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذري، ومن ثم يتضمن دوراً تدخلياً نشيطاً في الشؤون الدولية، مثل دور الدولة (قاعدة الثورة)، وتصورها لمسؤوليتها في قيادة الحركات الثورية في الخارج وإمدادها بأشكال المعونة المتنوعة.

(ب) قد يستهدف الدور تقديم (نموذج)، كأن تقوم الدولة ببناء نموذج تنموي داخلي يمكن أن يشكل نقطة جذب للقوى الدولية الأخرى.

(ج) ممكن أن يسعى الدور إلى تكريس استخدام القوة في العلاقات الدولية.

١ - الموسوعة السياسية، مرجع سابق.

٢ - المرجع السابق.

(د) قد يقتصر الدور على مجرد الدفاع الإقليمي عن مجموعة من الدول في مواجهة العدوان الخارجي.

(هـ) قد يتخذ الدور أهدافاً أيديولوجية يدافع عنها ضد أهداف أيديولوجية أخرى منافسة أو معادية.

بناءً على الفقرات السابقة، ومن ناحية مفاهيمية نظرية مجردة، يتضح جلياً أن ممارسة الدولة لدور خارجي إزاء محيطها الإقليمي أو الدولي يعد أمراً طبيعياً وحقاً مشروعاً تفرضه طبيعة العلاقات الدولية وحق الدول في حماية مصالحها. لكن بالرغم من ذلك، وانطلاقاً من إطار موضوعي وتطبيقي، تظل هناك العديد من الاعتبارات التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند الحديث عن حق الدول في ممارسة أدوار إقليمية أو دولية إزاء محيطها الخارجي؛ إذ أن ذلك الحق يجب أن يبقى مقيداً من الناحيتين الموضوعية والقانونية بما وضعه القانون الدولي والمواثيق والأعراف الدولية المتعددة من قيود وما أقرته كذلك من حقوق والتزامات في إطار العلاقات بين الدول. ومن ذلك ما يتعلق بمبدأ تحريم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومبدأ تجريم العدوان، وقاعدة تقييد الحق باستخدام القوة في العلاقات بين الدول إلا في حالتها الدفاع ورد العدوان أو تحت رخصة قانونية من مجلس الأمن الدولي. بمعنى آخر، لا يعد شرعياً - مطلقاً - أي دور إقليمي أو دولي تمارسه أي دولة وفق نهج يتضمن سلوكاً تدخلياً أو عدوانياً أو عسكرياً (دون تفويض أممي)؛ إذ أن ممارسة دورٍ مثل ذلك الدور لن تكون سوى جريمة ترتكبها تلك الدولة وتستحق عليها الأمانة والتجريم بموجب القانون الدولي.

من ناحية أخرى، وانطلاقاً من الأبعاد الموضوعية المتضمنة فيما عرضته الفقرات السابقة حول مقولات نظرية الدور، يبدو واضحاً أن ممارسة أي دولة لدورٍ ما إزاء محيطها الخارجي الإقليمي أو الدولي لا يمكن أن يعد دوراً خادماً لمصالحها ما لم تتوافر فيه متغيرات ثلاثة تتعلق في مجملها بمدى تناسب قوة الدولة ومكانتها مع حجم الدور وأعبائه، وكذا قدرتها من الأساس على ممارسة ذلك الدور بنجاح لفترة طويلة نسبياً، وأيضاً مدى إدراك صانع القرار - نفسه - لتلك المسائل، وكذا قدرته على حساب تأثيرات الدور وتداعياته المحتملة على مصالح دولته، بل وحساب مدى



جدوى ذلك الدور لتحقيق تلك المصالح في المقام الأول. بمعنى آخر، لا يمكن - مطلقاً - احتساب أي دور إقليمي أو دولي تمارسه أي دولة ضمن خانة تحقيق مصالحها الوطنية ما لم يكن ذلك الدور يحقق فعلياً مصالحها تلك، وما لم يكن لذلك الدور مقومات ذاتية حقيقية تضمن نجاحه ولفترة طويلة نسبياً تتناسب مع حجم الموارد الموجهة لتنفيذه، وما لم تكن مكاسب ذلك الدور المتحققة فعلياً أكثر من خسائره؛ إذ أن دوراً لا يتضمن كل تلك المتغيرات لن يكون سوى دور مدمر لمصالح الدولة وثقياً أسوداً يلتهم مقومات بُناها السياسية والمادية والبشرية.

## ٢ - أبرز محددات الأدوار الإقليمية للدول الثلاث:

### - محددات الدور السعودي:

تطلق المملكة العربية السعودية في محاولتها لعب دور خارجي إزاء محيطها الإقليمي من تصورات صناع سياستها الخارجية لطبيعة مصالحها ضمن ذلك المحيط. ويمكن إجمالاً تحديد مجموعة من أبرز العوامل أو المحددات التي يفترض أنها تشكل الإطار العام الذي تتبثق منه تلك التصورات، وذلك على النحو الآتي:

(أ) طبيعة الأفكار والمعتقدات السياسية والدينية التي يعتنقها صناع القرار في المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها قبل ما يربو عن ٨٠ عاماً. حيث قامت السعودية منذ نشأتها على أساس يتضمن مزيجاً متشابكاً ومعقداً من العلاقات بين الدين والسياسة، وذلك في ظل الحلف (غير المكتوب) الذي جمع ما بين مؤسسيها الأوائل ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وهي الدعوة التي اتخذت من شعار إحياء التوحيد هدفاً لها، وانتظم تحالفها مع آل سعود في شكل حركة جهادية عرفت حينها بحركة هجر الإخوان في حين يعرفها الكثير من المخالفين بالحركة الوهابية، وهي الحركة التي ساندت بشكل فعال جهود مؤسس دولة آل سعود الراهنة (الملك عبدالعزيز آل سعود). فقد نشأت تلك الحركة والعالمين العربي والإسلامي يعيشان انتكاسات عدة على المستويات السياسية والاجتماعية، وقامت بالتالي على أسس فكرية ومعتقدات مذهبية تهدف إلى مواجهة ذلك الواقع من منطلقات تطهيرية - تمييزية، حيث اعتبر الوهابيون أنفسهم "الفرقة الناجية"، وعدواً من خالفهم من المسلمين قوماً ضالين يحتاجون إلى الهداية والرجوع إلى منهج التوحيد.

وبالتالي، يرى صناع القرار في السعودية أنهم أصحاب رسالة يجب أن تؤدي عبر ممارسة دولتهم لدور إقليمي مؤثر، بل وقيادي أيضاً.

(ب) طبيعة رؤية صناع القرار في السعودية للعلاقة بين مصادر القوة الاقتصادية والسياسة الخارجية، وذلك وفق منظور يركز على أولوية توجيه موارد الدولة الاقتصادية نحو تعزيز الدور الخارجي للمملكة. والجدير بالإشارة هنا أن تلك الرؤية - في واقع الحال - تتضمن نمطاً بدائياً للعلاقة سالف الذكر؛ إذ إن توجيه موارد الدولة السعودية لرفد دورها الإقليمي ظل على الدوام محصوراً ضمن نمط إنفاقي استهلاكي يعتمد إجمالاً على المصادر الأجنبية، حيث لم يرق صناع القرار في ذات الصدد بأي خطوات فعالة باتجاه إنشاء قاعدة استثمارية محلية في المجالات المتعددة لدعم تنفيذ الدور الإقليمي لدولتهم، وذلك من قبيل: مصادر القوة الناعمة والتصنيع العسكري والصناعات الثقيلة... إلخ.

(ج) طبيعة إدراك صناع القرار في السعودية وتصوراتهم حول مسألة تحديد الخصوم والأعداء لدولتهم، حيث أثبتت العديد من الشواهد لممارسة السعودية أدواراً إقليمية أن هناك خليط معقد وغير مبرر أحياناً تتضمنه تحالفات المملكة ومواجهاتها مع دول وجماعات سياسية وتنظيمية مختلفة؛ فالمملكة على سبيل المثال تحمل لواء الدفاع عن المقدسات الإسلامية في فلسطين على اعتبار أن إسرائيل هي العدو، لكنها في الوقت ذاته تستتفك عن تقديم أي دعم حقيقي وفاعل لحركات المقاومة الفلسطينية أو السلطة الوطنية، بل وتعتبر تلك الحركات عدواً لها، ناهيك عن ما تبديه من مرونة سياسية إزاء إسرائيل وما تقوم به من محاولات للتطبيع معها.

(د) طبيعة توجهات صناع القرار في السعودية إزاء مسألة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كرس التحالف السعودي - الأمريكي نمطاً تبعياً على تلك العلاقة، كما دأب الطرفان على تعزيز صورة ذلك التحالف في إطار وظيفي تحتل فيه السعودية دور الوكيل الإقليمي لأمريكا في المنطقة. وهو الأمر الذي يتمثله - على الدوام - صناع القرار في السعودية عند صياغتهم لأبعاد ممارسة دولتهم لدور إقليمي في المنطقة، حيث يعملون على استحضار عامل التأييد والدعم الأمريكي

عند صياغتهم لتلك الأبعاد، والتصرف بالتالي وفقاً لمقتضيات تحقيق مصالح الطرفين (الوكيل والموكل).

- محددات الدور الإماراتي:

كما هو الشأن بالنسبة للسعودية، تنطلق الإمارات العربية المتحدة في محاولتها لعب دور خارجي إزاء محيطها الإقليمي من تصورات صناع سياستها الخارجية لطبيعة مصالحتها ضمن ذلك المحيط. ويمكن إجمالاً تحديد مجموعة من أبرز العوامل أو المحددات التي يفترض أنها تشكل الإطار العام الذي تتبثق منه تلك التصورات، وذلك على النحو الآتي:

(أ) تبني القادة الإماراتيين لفكرة استحقاق الإمارات للقيادة الإقليمية انطلاقاً من نموذجها التنموي المتميز والمتفرد في المنطقة. حيث يعتقد صناع القرار الإماراتيون بامتلاك دولتهم للنموذج التنموي الأفضل على الإطلاق في المنطقة. ويترافق ذلك الاعتقاد مع شعورهم بوجود استثمار تفوق ذلك النموذج التنموي من خلال سياسات توسعية في المحيط الإقليمي الحيوي لدولتهم، وذلك على اعتبار تصورهم بأن ديمومة تنافسية ذلك النموذج وتفوقه تستلزم تعزيزه من خلال فتح آفاق جيو - استراتيجية إقليمية متعددة أمامه، وذلك لضمان تمدده الاقتصادي - الاستثماري بالقوة في أراضي الدول المجاورة (الضعيفة من وجهة نظرهم)، كما تستلزم ديمومة تنافسية ذلك النموذج وتفوقه أيضاً حمايته من خلال الوجود الإماراتي المباشر على أراضي تلك الدول عبر إنشاء القواعد العسكرية.

(ب) طبيعة رؤية صناع القرار في الإمارات للعلاقة بين مصادر القوة الاقتصادية والسياسة الخارجية، وذلك وفق منظور يركز على أولوية توجيه موارد الدولة الاقتصادية نحو تعزيز الدور الخارجي للإمارات. مع أن هذه الرؤية - كشبهتها السعودية - تتضمن نمطاً بدائياً للعلاقة سألته الذكر؛ إذ أن توجيه موارد الدولة الإماراتية لرفد دورها الإقليمي ظل على الدوام محصوراً ضمن نمط انفاقي استهلاكي يعتمد إجمالاً على المصادر الأجنبية، حيث لم يقم صناع القرار الإماراتيون في ذات الصدد بأي خطوات فعالة باتجاه إنشاء قاعدة استثمارية محلية حقيقية في المجالات المتعددة لدعم تنفيذ الدور الإقليمي لدولتهم، وذلك من قبيل:

مصادر القوة الناعمة والتصنيع العسكري والصناعات الثقيلة... إلخ. فالإمارات وفقاً لذلك الطرح تسعى لممارسة دور إقليمي بأدوات ومدخلات هي في مجملها غير إماراتية، بل إنها تعتمد في حماية وجودها وضمان أمنها واستقرارها على الخارج (القواعد العسكرية الأجنبية).

(ج) طبيعة إدراك صناع القرار في الإمارات وتصوراتهم حول مسألة تحديد الخصوم والأعداء لدولتهم، حيث أثبتت العديد من الشواهد لممارسة الإمارات أدواراً إقليمية بعينها أن هناك خليط معقد وغير مبرر أحياناً تتضمنه تحالفات الإمارات ومواجهاتها مع دول وجماعات سياسية وتنظيمية مختلفة. فالإمارات - على سبيل المثال - تعلن عداها الواضح للحركات الإسلامية عامة وجماعة الإخوان المسلمين بصفة خاصة، ناهيك أيضاً عن الجماعات الإرهابية، لكنها في الوقت ذاته لا تجد مانعاً من التعاون والتحالف مع بعض تلك الحركات والجماعات في اليمن تحديداً؛ فهي (أي الإمارات) تجند وتسليح الجماعات السلفية المتشددة في المحافظات الجنوبية والشرقية وتقاتل معها في الساحل الغربي جنباً إلى جنب، كما تتحالف مع تنظيم داعش في تلك المحافظات وتستخدمهم لضرب خصومها في التحالف العربي (حكومة هادي وحلفائه الإصلاحيين وتنظيم القاعدة). من جانب آخر، تعلن الإمارات مواجهة العدو الإيراني (الشيوعي) في اليمن، لكنها في الوقت ذاته تحرص على علاقاتها الاقتصادية المتميزة مع إيران، بل وتتجاهل - في المقام الأول - احتلال إيران لجزرها الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى)!

(د) طبيعة توجهات صناع القرار في الإمارات إزاء مسألة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كرس التحالف الإماراتي - الأمريكي نمطاً تبعياً لتلك العلاقة، كما دأب الطرف الإماراتي - بالذات - على تعزيز صورة ذلك التحالف في إطار وظيفي تحتل فيه الإمارات دور وكيل أمريكا الإقليمي المنافس للوكلاء الآخرين في المنطقة (السعودية وقطر تحديداً). وهو الأمر الذي يتمثله - على الدوام - صناع القرار في الإمارات عند صياغتهم لأبعاد ممارسة دولتهم لدور إقليمي في المنطقة، حيث يعملون عند ممارستهم لذلك الدور على استحضار عامل التأييد والدعم الأمريكي من ناحية، ويحرصون من الناحية الأخرى على تقديم دورهم ذاك في إطار

نمطٍ تدخلي أكثر انغماساً وحدةً ووجوداً على الأرض مقارنةً بأدوار الوكلاء الآخرين (السعودية أساساً وقطر بدرجة أقل)، والتصرف بالتالي وفقاً لمقتضيات تحقيق مصالح الطرفين (الموكل بالدرجة الأولى ومن ثم الوكيل).

#### - محددات الدور الإيراني:

على المنوال نفسه - سالف الذكر - بالنسبة للسعودية والإمارات، تنطلق جمهورية إيران الإسلامية في محاولتها لعب دور خارجي إزاء محيطها الإقليمي من تصورات صناع سياستها الخارجية لطبيعة مصالحها ضمن ذلك المحيط. ويمكن إجمالاً تحديد مجموعة من العوامل أو المحددات التي يفترض أنها تشكل الإطار العام الذي تتبع منه تلك التصورات، وذلك على النحو الآتي:

(أ) طبيعة الأفكار والمعتقدات السياسية والدينية التي يعتنقها صناع القرار في إيران منذ الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩م، حيث أحدثت تلك الثورة تحولاً شاملاً في توجهات السياسة الخارجية لإيران ورؤية صناع القرار فيها لطبيعة دور دولتهم إزاء محيطها الخارجي على المستويين الإقليمي والدولي بناء على نسق قيمي وأفكار سياسية تحررية ثورية. وقد تمثلت أبرز مظاهر ذلك التحول في انتقال إيران من دور التابع والوكيل الإقليمي لأمريكا في منطقة الخليج في عهد الشاه (دور شرطي الخليج)، إلى دور الفاعل الإقليمي المستقل. كما تبلورت رؤية صناع القرار في إيران إزاء دور دولتهم الإقليمي من منطلقات النسق القيمي للثورة، حيث احتلت مسألة "نصرة المستضعفين" في العالم جوهر تلك الرؤية، ومثلت قضية فلسطين والصراع مع الكيان الصهيوني أولوية كبرى في تلك الرؤية. وبالتالي، يرى صناع القرار في إيران أنهم أصحاب رسالة يجب أن تؤدي عبر ممارسة دولتهم لدور إقليمي مؤثر.

(ب) طبيعة رؤية صناع القرار في إيران للعلاقة بين مصادر القوة الاقتصادية والسياسة الخارجية، وذلك وفق منظور يركز على إحداث أقصى قدر من التوازن بين توجيه موارد الدولة الاقتصادية نحو تعزيز الدور الخارجي لإيران، ومتطلبات دعم تنفيذ ذلك الدور من خلال بناء قاعدة تنموية وتصنيعية وتكنولوجية حديثة. والجدير بالإشارة هنا أن تلك الرؤية - في واقع الحال - تتضمن نمطاً متقدماً للعلاقة سالفة الذكر؛ إذ تتمتع إيران دون غيرها من اللاعبين الإقليميين في المنطقة بمقومات ذاتية

على قدر عالٍ من التطور والكفاءة لرفد ممارستها لأدوار إقليمية فاعلة ومؤثرة في المنطقة.

(ج) طبيعة إدراك صناع القرار في إيران وتصوراتهم حول مسألة تحديد الخصوم والأعداء لدولتهم، حيث أثبتت العديد من الشواهد لممارسة إيران أدواراً إقليمية أن هناك تجانساً إلى حدٍ بعيدٍ تتضمنه تحالفات إيران ومواجهاتها مع دول وجماعات سياسية وتنظيمية مختلفة. فإيران لا تعاني في تحديدها لطبيعة الخصوم والأعداء من حالة الازدواجية والارتباك التي يعانيها لاعبون إقليميون آخرون في المنطقة؛ حيث تضع إيران أولئك الخصوم والأعداء في إطار توصيف واسع ومستقر يتضمن ما تسميه "قوى الاستكبار العالمي"، ويدخل في ذلك التوصيف إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والدول والحركات والجماعات التابعة والعميلة لها في المنطقة. ظلت إيران - وفقاً للتوصيف سالف الذكر - محافظةً على دور إقليمي ثابت، وركزت من خلال ذلك الدور على تعطيل مشاريع "قوى الاستكبار العالمي" للتدخل والهيمنة في المنطقة، وتعزيز اتساع محور المقاومة العربية لتلك المشاريع، ورفد قدرات حركات المقاومة العربية لإسرائيل. ومن الملاحظ - من ناحية تحليلية - أن بناء إيران لهيكل تحالفاتها الإقليمية يركز في جانبٍ كبير منه على الأبعاد السياسية؛ إذ تشير تكوينات ذلك الهيكل إلى تضاؤل تأثير العامل الديني (المذهبي) في بنائه، حيث تمتد تحالفاته لتضم مكونات إسلامية ومسيحية (عربية)، وكذا شيعية وسنية على السواء. ما يعني أن إيران قد استبعدت عبء العامل الديني (المذهبي) من على كاهل دورها الإقليمي، وذلك في مقابل ما يتحمله اللاعبون الإقليميون الآخرون من عبء ذلك العامل وتداعيات تبنيهم له على فرص نجاح أدوارهم الإقليمية في المنطقة.

### ٣ - حقيقة وجود الأدوار الإقليمية في اليمن: الشواهد والآثار

مبدئياً، يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن هناك بون شاسع في مدى جدية الشواهد الدالة على وجود الأدوار الإقليمية التدخلية في اليمن ما بين السعودية والإمارات من ناحية، وإيران من ناحية أخرى؛ إذ في الوقت الذي يمكن فيه تعداد مجموعة من تلك الشواهد المادية الملموسة بالنسبة للدورين السعودي والإماراتي، فإن ما يتم تداوله بخصوص وجود الدور الإيراني لا يتجاوز حدود الوسائل الإعلامية،

وذلك دون تقديم أي شواهد مادية ملموسة بخصوص وجود ذلك الدور. وهو الأمر الذي سيتضح إجمالاً من خلال استعراض شواهد أدوار الدول الثلاث وفقاً للآتي:

(أ) الدور السعودي:

- قيادة السعودية للحملة العسكرية الجوية والبرية والبحرية على اليمن.
- الوجود العسكري السعودي الميداني على الأراضي اليمنية.
- السيطرة السياسية والأمنية الميدانية للسعودية على هادي وحكومته والقوات التابعة لها.
- تمويل جهود الحرب على اليمن، والتكفل بنفقات هادي وحكومته.

(ب) الدور الإماراتي:

- المشاركة الإماراتية في الحملة العسكرية الجوية والبرية والبحرية على اليمن تحت قيادة السعودية.
- الوجود العسكري الإماراتي الميداني على الأراضي اليمنية، وتشكيل الإمارات لمليشيات مسلحة ومجاميع من المرتزقة الأجانب تعمل تحت قيادتها.
- السيطرة والتحكم الأمني الإماراتي الميداني على هادي وحكومته.
- السيطرة والتحكم الميداني الإماراتي على الموانئ والموارد والمنشآت العامة اليمنية.

(ج) الدور الإيراني:

- العديد من البيانات السياسية والاعلامية الصادرة عن قوى التحالف العربي وأمريكا وعدد من الدول الغربية التي تتهم إيران بتزويد أنصار الله "الحوثيين" بالأسلحة والصواريخ الباليستية، وبوجود عسكريين إيرانيين وخبراء يعملون ميدانياً إلى جانب قوات أنصار الله "الحوثيين"، وذلك دون أن تتضمن تلك البيانات أي دليل مادي ملموس يؤيد اتهاماتها تلك.
- ما ورد في تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن من إشارات بوجود اشتباه بأن منشأ تطوير الصواريخ الباليستية يرتبط بمصدر إيراني، وذلك دون احتواء التقرير على أي أدلة ثبوتية يمكن الركون إليها من الناحيتين الموضوعية والقانونية.

٤ - أهداف الأدوار الإقليمية المعلنة في اليمن:

(أ) أهداف السعودية:

يمكن تحديد أبرز الأهداف المعلنة للدور الإقليمي الذي تمارسه السعودية إزاء اليمن في الآتي:

- إعادة هادي وحكومته لحكم اليمن.
- القضاء على أنصار الله والقوة الصاروخية.
- وقف ما تسميه "التمدد الشيعي الإيراني".
- محاربة التنظيمات الإرهابية في اليمن.
- حماية حدودها الجنوبية.
- حماية خطوط الملاحة الدولية في البحر الأحمر.

(ب) أهداف الإمارات:

يمكن تحديد أبرز الأهداف المعلنة للدور الإقليمي الذي تمارسه الإمارات إزاء اليمن في الآتي:

- وقف التمدد الإيراني.
- احتواء حركة الإخوان المسلمين ومحاربة التنظيمات الإرهابية.
- حماية خطوط الملاحة الدولية في البحر الأحمر.
- تعزيز التوسع الجيواستراتيجي في المحيط الإقليمي الحيوي.
- ضمان استمرار الميزة التنافسية للاقتصاد الإماراتي إقليمياً.

(ج) أهداف إيران:

يمكن تحديد أبرز الأهداف المعلنة للدور الإقليمي الذي تمارسه إيران إزاء اليمن في الآتي:

- الحفاظ على مكاسب محور المقاومة التي تعززت ببروز أنصار الله كفاعل قوي ضمن مكونات ذلك المحور، وضمان استمرار مشروعه السياسي المتعلق بمقاومة الاستكبار العالمي الأمريكي والصهيوني في اليمن.
- حرمان الخصوم والأعداء الإقليميين والدوليين من الوجود العسكري على الأراضي اليمنية.



- استتزاز امكانيات وقدرات الخصوم الإقليميين والدوليين على الأرض اليمنية.

#### رابعاً: العوامل المؤثرة على تحديد فاعلية الأدوار الإقليمية في اليمن

بعد أن استعرضنا في النقاط السابقة مضامين مقولات نظرية الدور المتعددة، وكذا طبيعة محددات وأهداف الأدوار الإقليمية الراهنة في اليمن والشواهد الدالة على درجة وجودها ومدى تدخلها؛ سنحاول في هذه النقطة تسليط الضوء على مسألة تحليلية تتعلق بتحديد مدى فاعلية أداء الدول الثلاث لتلك الأدوار، مستفيدين في ذلك مما تضمنته تلك النقاط السابقة. وتحديد مدى الفاعلية هنا تعني إجمالاً البحث في تأثير مجموعة من العوامل التي يفترض أن لها دوراً حاسماً في ضمان نجاح تلك الأدوار الإقليمية في تحقيق أهدافها من عدمه، وكذا في تحديد مسار نتائج الصراع الإقليمي بين تلك الأدوار.

لعل أبرز مصادر العوامل المؤثرة على تحديد فاعلية الأدوار الإقليمية للدول الثلاث، ما يتعلق بمدى استيعابها للمتغيرات الثلاثة التي تضمنتها مقولات نظرية الدور كشروط عامة لنجاح أي دولة في ممارسة دور خارجي (إقليمي أو دولي)، وتمكُن ذلك الدور بالتالي من تحقيق أهدافه. ومن أبرز مصادر تلك العوامل - أيضاً - ما يتعلق بواقعية الأهداف التي وضعتها الدول الثلاث لأدوارها الإقليمية في اليمن، ومدى اتساقها كذلك مع أنماط أهداف الأدوار الإقليمية السائدة في منظومة العلاقات الدولية، والتي تضمنتها مقولات نظرية الدور، فضلاً عن درجة استيعاب تلك الأهداف لما تضعه محددات الأدوار الثلاثة من قيود وما تمنحه من فرص على أرض الواقع.

بناءً على ما تقدم، سنستعرض طبيعة أبرز العوامل المؤثرة على تحديد فاعلية الأدوار الإقليمية للدول الثلاث (السعودية، الإمارات، إيران) في اليمن، وذلك وفقاً للنقاط الآتية:

١- أبرز العوامل المؤثرة على تحديد فاعلية الدور السعودي في اليمن:

(أ) العامل الأول: مدى إدراك صانع القرار السعودي لإمكانات وقدرات دولته، وموقعها الحقيقي في خارطة موازين القوى الإقليمية والدولية (أهي دولة عظمى أم

كبرى أم إقليمية أم صغرى؟)، وبالتالي تحديده - بدقة - لتوجهها السياسي الخارجي الواقعي (هل يكون إقليمياً أم عالمياً أو كليهما معاً؟).

### جدول يبين طبيعة تأثير العامل الأول

العامل المؤثر على فاعلية الدور	مدى اتساق حجم الدور مع امكانات وقدرات الدولة ومكانتها في إطار موازين القوى الإقليمية
<p>(١) يعتقد صانع القرار السعودي بأن دولته تعد دولةً إقليمية كبرى وقائدةً لمخيطها الإقليمي (العربي) ودائرته الإسلامية الواسعة، (٢) يعتمد صانع القرار السعودي في تبرير إدراكه لريادة الدور الإقليمي لدولته (عربياً وإسلامياً) على عدة تصورات تحتوي: (أ) تصور ديني يتضمن عنصرين اثنين؛ يتعلق أحدهما باستحقاق يتصوره لبلاده نتيجة وجود الأماكن الإسلامية المقدسة (مكة والمدينة) ضمن أراضيها، فيما يتعلق الآخر بتقديم السعودية نفسها كقائد وممثل للعالم الإسلامي (السنّي) في مقابل عالم إسلامي آخر "شيعي" من وجهة نظرها، (ب) تصور عسكري ينطلق من اعتقاد صانع القرار السعودية بتفوق بلاده عسكرياً قياساً على حجم تسليحها العسكري ونوعيته وحجم إنفاقها العسكري الكبير (المرتبة الرابعة عالمياً في العالم ٢٠١٧م بعد أمريكا والصين وروسيا)، (ج) تصور اقتصادي ينطلق من اعتقاد صانع القرار السعودي بقوة اقتصاد بلاده واتساع بنيتها التحتية وضخامة حجم مواردها الطبيعية (النفط حصرياً) وحجم احتياطاتها النقدية.</p>	<p>طبيعة إدراك صانع القرار للعامل المؤثر</p>
<p>(١) بصفة عامة، من الثابت سياسياً وعسكرياً أن السعودية منذ تأسيسها لم تباشر منفرداً ميدانياً - على الإطلاق - أي من الملفات الإقليمية التي مارست دوراً فيها، (٢) على المنوال نفسه، تمارس السعودية دورها الإقليمي الراهن في اليمن من خلال تحالف إقليمي ودولي تركز أطرافه الرئيسية (الإمارات وأمريكا) على تحقيق مصالحها في اليمن حتى وإن تعارضت مع المصالح السعودية، (٣) تمثل السعودية للعالمين العربي والإسلامي (السنّي) لم يثبت عملياً في أي سلوك سياسي أو عسكري سعودي إزاء أي من قضايا الأمتين العربية والإسلامية، وهو تمثيل ظل يحمل على الدوام صفة مؤسسية بروتوكولية ضعيفة، وذلك من خلال سيطرتها على مراسم أداء المسلمين لفريضة الحج واستضافتها لعدد من مقرات المنظمات الإسلامية محدودة التأثير إقليمياً ودولياً، (٤) بالرغم من حقيقة تفوق تسليح السعودية ونوعيته وضخامة حجم إنفاقها العسكري؛ إلا أن الجيش السعودي يفتقر إلى حدٍ بعيد للخبرات القتالية، خاصة مع اعتمادها الدفاعي في الأساس على مظلة الحماية الأمريكية، (٥) بالرغم من حقيقة امتلاك السعودية لموارد طبيعية (نفطية) واحتياطيات نقدية ضخمة، وكذا بنية تحتية واسعة؛ إلا أن كل ذلك لم يخلق اقتصاداً سعودياً قوياً وفقاً لمعايير القوة الاقتصادية المتعارف عليها عالمياً، إذ فيما عدا النفط، يفتقر الاقتصاد السعودي للبنى والهياكل الاقتصادية والانتاجية والتصنيعية الاستثمارية ذات التأثير في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، بل على العكس من ذلك، فإن السمة الاستهلاكية هي</p>	<p>مدى استيعاب الدور لواقع تأثير العامل</p>

<p>الغالبية على مكونات تلك البنى والهياكل، (٦) في واقع الحال، الاقتصاد السعودي في وضعه الراهن لم يعد اقتصاد الوفرة الذي عهدته السعودية خلال عقود مضت؛ فمن المعلوم أن الاقتصاد والميزانية السعودية خلال السنوات الأخيرة يعانيان العديد من مظاهر الاختلال العميقة، حيث تتصاعد سنوياً معدلات العجز والدين العام والبطالة، وتراجع في المقابل مستويات الدعم الحكومي لترتفع أسعار الخدمات العامة والوقود نتيجة لذلك.</p>	
<p>(١) بالرغم من تفوق نوعية وحجم التسليح والعتاد السعودي المستخدم في الحرب على اليمن، وكذا تحالف السعودية مع قوى إقليمية ودولية في هذه الحرب؛ إلا أنها لم تستطع - مع حلفائها - حسم الحرب لصالحها طيلة ما يزيد عن ثلاث سنوات ونصف، (٢) بالرغم من ضخامة حجم موارد الاقتصاد السعودي؛ إلا أن الحرب على اليمن قد أضعفتها تكاليفها، كما استنزفت سياسة استرضاء الحلفاء جزءاً مؤثراً من احتياطياته النقدية، (٣) لم تستطع السعودية حشد العالم الإسلامي (السنّي) وراء حربها على اليمن من منطلق ما تروجه عن أنها حرب على "الشيعة الروافض"، وظلت تحالفاتها مع عدد من الدول العربية والإسلامية محدودة جداً ومدفوعة الثمن وغير ذات جدوى ميدانياً، ناهيك عن أن بعضاً من تلك الدول قد انسحبت بالفعل من ذلك التحالف (قطر، ماليزيا) أو جمدت نشاطها فيه (المغرب) وأخرى يتوقع انسحابها كباكستان (الحليف الإسلامي الأكبر للسعودية).</p>	<p>النتيجة الميدانية لتأثير العامل على فاعلية الدور</p>
<p>الدور الإقليمي السعودي في اليمن الذي تحاول السعودية تنفيذ أهدافها من خلاله عبر الحرب التدميرية التي تشنها على اليمن مع حلفائها منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات ونصف، يعد دوراً غير متنسق المكانة، ولذلك فهو يشكل عبئاً استراتيجياً على مقدراتها الاقتصادية والعسكرية، بل وثقلاً أسوداً يمكن أن يلتهم كل ذلك.</p>	<p>التوصيف الواقعي لطبيعة الدور الإقليمي السعودي في اليمن</p>

## (ب) العامل الثاني: مدى قدرة صانع القرار السعودي على تحديد وضبط دوافع

(أهداف) السياسة الخارجية لدولته، وإدراكه لمدى توافقها مع امكاناتها وموقعها

الإقليمي والدولي وغاية توجهها السياسي إزاء محيطها الخارجي.

### جدول يبين طبيعة تأثير العامل الثاني

مدى واقعية أهداف الدور واتساقها النمطي	العامل المؤثر على فاعلية الدور
<p>(١) اتخذ صانع القرار السعودي لدوره في اليمن أهدافاً متعددة عمل على تنفيذها من خلال سعيه لتكريس استخدام القوة كوسيلة لفرض ذلك الدور، ومن ثم صياغة جوهر تلك الأهداف في إطار ديني مذهبي يتمحور حول تحديد طبيعة العدو المفترض والمتمثل في إيران وأنصار الله "الشيعة الروافض" (من وجهة نظره كصانع قرار)، (٢) اعتبر صانع القرار السعودي أن من ضمن مهام دوره الإقليمي في اليمن إعادة حلفائه اليمنيين بالقوة</p>	<p>طبيعة إدراك صانع القرار للعامل المؤثر</p>

<p>إلى سدة الحكم، (٣) ساق صانع القرار السعودي ضمن تبريرات دوره العسكري في اليمن مسألة استهدافه للتنظيمات الإرهابية في اليمن وحماية حدود بلاده الجنوبية وتأمين خطوط الملاحة الدولية في البحر الأحمر.</p>	
<p>(١) استخدام السعودية للقوة ضد اليمن لم يكن برخصة من مجلس الأمن، ويعد تكريساً لنهج استخدام القوة في إطار العلاقات الإقليمية، (٢) تكريس السعودية لاستخدام القوة لتنفيذ أهدافها في اليمن لا يتوافق مع تواضع فاعلية قواتها العسكرية على الأرض، (٣) تحديد إيران وأنصار الله "الشيعة الروافض" كعدو (ديني مذهبي) تجب محاربتة في اليمن، لا يتسق مع معطيات الواقع التي تخلو تماماً من أي أبعاد دينية أو مذهبية ضمن ملف الأزمة والصراع في اليمن.</p>	<p>مدى استيعاب الدور لواقع تأثير العامل</p>
<p>(١) تكريس السعودية استخدام القوة التدميرية في اليمن دون أن تستطيع حسم معركتها منذ أكثر من ثلاث سنوات، أفقد دورها الإقليمي الكثير من مقومات تأثيره الأخرى في محيطه، (٢) استهداف السعودية لـ"العدو الشيعي في اليمن" (إيران وأنصار الله) بالتحالف مع أمريكا والتواطؤ مع إسرائيل، أضعف إلى حدٍ بعيد قدرتها على ترويج ذلك الهدف واقناع معظم حلفائها بواقعيته، (٣) تعارض أهداف الدور الإقليمي السعودي في اليمن أدى إلى صراعات ومواجهات بين حلفائها على الأرض، (٤) تعامل السعودية مع الأهداف المتعلقة بإعادة حلفائها اليمنيين إلى الحكم ومحاربة التنظيمات الإرهابية وحماية الحدود الجنوبية وحماية خطوط الملاحة الدولية، حول كل تلك الأهداف إلى أعباء حقيقية على كاهل دورها الإقليمي، وذلك بسبب حالة التعارض البيئية بين تلك الأهداف وواقع ممارسة الدور على الأرض.</p>	<p>النتيجة الميدانية لتأثير العامل على فاعلية الدور</p>
<p>تتسم أهداف الدور الإقليمي السعودي في اليمن بقدر واضح من عدم الواقعية في علاقتها بالمصالح السعودية، كما تتسق نمطياً مع هدي تكريس استخدام القوة (غير المشروعة) في العلاقات الدولية وتأطير الدور ضمن نطاق ديني مذهبي لا يخدم مطلقاً الأمن والاستقرار الإقليمي في المنطقة.</p>	<p>التوصيف الواقعي لأهداف الدور الإقليمي السعودي في اليمن</p>

## ٢ - العوامل المؤثرة على تحديد فاعلية الدور الإماراتي في اليمن:

(أ) العامل الأول: مدى إدراك صانع القرار الإماراتي لإمكانات وقدرات دولته، وموقعها الحقيقي في خارطة موازين القوى الإقليمية والدولية (أهي دولة عظمى أم كبرى أم إقليمية أم صغرى؟)، وبالتالي تحديده - بدقة - لتوجهها السياسي الخارجي الواقعي (هل يكون إقليمياً أم عالمياً أو كليهما معاً؟).

### جدول يبين طبيعة تأثير العامل الأول

مدى اتساق حجم الدور مع امكانات وقدرات الدولة ومكانتها في إطار موازين القوى الإقليمية	العامل المؤثر على فاعلية الدور
(١) يعتقد صانع القرار الإماراتي بأن دولته تعد دولةً إقليمية منافسة ورائدة في محيطها الإقليمي الحيوي الذي يتجاوز الدائرتين العربية والإسلامية (٢) يعتمد صانع القرار الإماراتي في تبرير إدراكه لريادة الدور الإقليمي لدولته على فكرة استحقاق الإمارات للقيادة الإقليمية انطلاقاً من نموذجها التنموي المتميز والمتفرد في المنطقة، (٣) يعتقد صانع القرار الإماراتي بوجود استثمار تفوق ذلك النموذج التنموي من خلال سياسات توسعية في المحيط الإقليمي الحيوي لدولته، (٤) يتصور صانع القرار الإماراتي بأن ديمومة تنافسية ذلك النموذج وتفوقه تستلزم تعزيزه من خلال فتح آفاق جيو - استراتيجية إقليمية متعددة أمامه باستخدام القوة والوجود العسكري المباشر.	طبيعة إدراك صانع القرار للعامل المؤثر
(١) بصفة عامة، من الثابت سياسياً وعسكرياً أن الإمارات منذ تأسيسها لم تباشر منفردةً ميدانياً - على الإطلاق - أي من الملفات الإقليمية التي مارست دوراً فيها، (٢) على المنوال نفسه، تمارس الإمارات دورها الإقليمي الراهن في اليمن تحت ظل تحالف إقليمي ودولي تقوده السعودية، (٣) الإمارات في الأساس تتمتع بحماية أمريكية غربية من خلال القواعد العسكرية الأجنبية على أراضيها.	مدى استيعاب الدور لواقع تأثير العامل
بالرغم من سيطرة الإمارات على مقاليد الأمور في المحافظات الجنوبية وقيادتها لعدة جبهات عسكرية؛ إلا أنها لم تستطع حسم الحرب لصالحها طيلة ما يزيد عن ثلاث سنوات ونصف.	النتيجة الميدانية لتأثير العامل على فاعلية الدور
الدور الإقليمي الإماراتي في اليمن الذي تحاول الإمارات تنفيذ أهدافها من خلاله عبر الحرب التدميرية التي تشنها على اليمن تحت مظلة التحالف السعودي منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات ونصف، يعد دوراً غير متمسق المكانة؛ إذ لا تتمتع الإمارات بالمقومات العسكرية التي تؤهلها لممارسة دور إقليمي عبر استخدام القوة، كما أنها غير قادرة في الأساس على توفير الحماية لأراضيها، وتتحاشى حتى مجرد الاقتراب من ملف احتلال إيران لجزرها الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى).	التوصيف الواقعي لطبيعة الدور الإقليمي الإماراتي في اليمن

**(ب) العامل الثاني:** مدى قدرة صانع القرار الإماراتي على تحديد وضبط دوافع (أهداف) السياسة الخارجية لدولته، وإدراكه مدى توافقها مع امكاناتها وموقعها الإقليمي والدولي وغاية توجيهها السياسي إزاء محيطها الخارجي.

جدول يبين طبيعة تأثير العامل الثاني

العامل المؤثر على فاعلية الدور	مدى واقعية أهداف الدور واتساقها النمطي
طبيعة إدراك صانع القرار للعامل المؤثر	(١) اتخذ صانع القرار الإماراتي لدوره في اليمن أهدافاً متعددة عمل على تنفيذها من خلال سعيه لتكريس استخدام القوة كوسيلة لفرض ذلك الدور، ومن ثم صياغة جوهر تلك الأهداف في إطار اقتصادي توسعي يضمن استمرار تنافسية الاقتصاد الإماراتي إقليمياً، (٢) حدد صانع القرار الإماراتي لدوره دولته في اليمن هدف "وقف التمدد الإيراني"، (٣) اعتبر صانع القرار الإماراتي أن من ضمن مهام دوره الإقليمي في اليمن احتواء حركة الإخوان المسلمين ومحاربة التنظيمات الإرهابية وعرقلة عودة هادي وحلفائه إلى الحكم.
مدى استيعاب الدور لواقع تأثير العامل	(١) استخدام الإمارات للقوة ضد اليمن لم يكن برخصة من مجلس الأمن، ويعد تكريساً لنهج استخدام القوة في إطار العلاقات الإقليمية، (٢) تكريس الإمارات لاستخدام القوة لتنفيذ أهدافها في اليمن لا يتوافق مع تواضع قدراتها العسكرية وخبرة قواتها القتالية، وكذا ضعفها عن تحقيق الحماية لأراضيها واسترجاع الأجزاء المحتلة منها، (٣) تحديد إيران كعدو يجب محاربتها في اليمن، لا يتسق مع معطيات الواقع التي تؤكد عمق العلاقات الاقتصادية بين الإمارات وإيران
النتيجة الميدانية لتأثير العامل على فاعلية الدور	(١) تكريس الإمارات استخدام القوة التدميرية في اليمن دون أن تستطيع حسم معركتها منذ أكثر من ثلاث سنوات، أفقد دورها الإقليمي الكثير من مقومات تأثيره الأخرى في محيطه، (٢) استهداف الإمارات لـ"العدو الإيراني في اليمن" في الوقت الذي تتمتع فيه بعلاقات اقتصادية متميزة مع إيران وتغض الطرف عن احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث؛ أضعف إلى حدٍ بعيد قدرتها على ترويح واقعية ذلك الهدف على مستويات سياسية عدة، (٣) تعارض أهداف الدور الإقليمي الإماراتي في اليمن أدى إلى صراعات ومواجهات بين حلفائها على الأرض، (٤) تعامل الإمارات المتعارض مع هدف التحالف السعودي بخصوص إعادة حلفائه اليمنيين إلى الحكم، حول ذلك الهدف إلى حقيقي على كاهل دورها الإقليمي، وذلك بسبب حالة التعارض البينة بين ذلك الهدف وواقع ممارسة الدور الإماراتي على الأرض.
التوصيف الواقعي لأهداف الدور الإقليمي الإماراتي في اليمن	تتسم أهداف الدور الإقليمي الإماراتي في اليمن بقدر واضح من عدم الواقعية في علاقتها بطبيعة القدرات العسكرية الإماراتية واحتياجاتها الأمنية التي تغطيها من خلال قوات أجنبية. كما تتسق تلك الأهداف نمطياً مع هدي تكريس استخدام القوة (غير المشروعة) في العلاقات الدولية وتأطير الدور ضمن نطاق توسعي لا يخدم مطلقاً الأمن والاستقرار الإقليمي في المنطقة.

٣- العوامل المؤثرة على تحديد فاعلية الدور الإيراني في اليمن:

(أ) العامل الأول: مدى إدراك صانع القرار الإيراني لإمكانات وقدرات دولته، وموقعها الحقيقي في خارطة موازين القوى الإقليمية والدولية (أهي دولة عظمى أم

كبرى أم إقليمية أم صغرى؟)، وبالتالي تحديده - بدقة - لتوجهها السياسي الخارجي الواقعي (هل يكون إقليمياً أم عالمياً أو كليهما معاً؟).

### جدول يبين طبيعة تأثير العامل الأول

مدى اتساق حجم الدور مع امكانات وقدرات الدولة ومكانتها في إطار موازن القوى الإقليمية	العامل المؤثر على فاعلية الدور
(١) يعتقد صانع القرار الإيراني بأن دولته تعد دولةً إقليمية كبرى وقائدة لمخيطها الإقليمي الإسلامي الواسع، (٢) يعتمد صانع القرار الإيراني في تبرير إدراكه لريادة الدور الإقليمي لدولته (إسلامياً) على نسق قيمي وأفكار سياسية تحررية ثورية ضمن ذلك الدور تركز على استقلالية الدور الإقليمي، وواجب نصرته المستضعفين، ومركزية قضية فلسطين والصراع مع الكيان الصهيوني، (٣) تصور عسكري واقتصادي ينطلق من اعتقاد صانع القرار الإيراني بتفوق بلاده في مجال تعظيم استثمار قدراتها الاقتصادية في بناء قاعدة تنمية وتصنيعية وتكنولوجية وعسكرية حديثة.	طبيعة إدراك صانع القرار للعامل المؤثر
(١) بصفة عامة، من الثابت سياسياً وعسكرياً أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ تأسيسها لم تتدخل عسكرياً ضد جوارها الإقليمي، (٢) على المنوال نفسه، تمارس إيران دورها الإقليمي الرهن في اليمن من خلال تحالف سياسي مع أنصار الله والقوى الوطنية حول مسألة مناهضة قوى الاستكبار العالمي وإسرائيل، وذلك دون قيامها بأي تدخل عسكري أو وجود على الأراضي اليمنية، (٣) يتضاءل إلى حد بعيد تأثير العامل الديني والمذهبي في صياغة سلوك إيران لدورها الإقليمي حيث تتضمن قائمة تحالفاتها العديد من القوى والتيارات السياسية بمختلف مشاربها وتوجهاتها.	مدى استيعاب الدور لواقع تأثير العامل
(١) بالرغم من قدرات إيران العسكرية النوعية إلا إن دورها الإقليمي لم يتورط في الحرب الدائرة في اليمن، (٢) اكتفت إيران منذ بداية الحرب على اليمن بإعلان مواقف سياسية وإعلامية داعمة وتقديم دعم دبلوماسي محدود لجانب القوى المقاومة للتحالف السعودي، (٣) تعاضمت مكاسب الدور الإقليمي الإيراني في اليمن (بمظاهره السياسية والدبلوماسية والإعلامية) في مواجهة خصوم إيران الإقليميين والدوليين، وذلك كانعكاس طبيعي لتمكن القوى المقاومة للتحالف السعودي من إحباط أهداف حركهم على اليمن واستنزاف مقدراتهم العسكرية والاقتصادية والبشرية.	النتيجة الميدانية لتأثير العامل على فاعلية الدور
الدور الإقليمي الإيراني في اليمن الذي تحاول إيران تنفيذ أهدافها من خلاله عبر تقديم الدعم السياسي والإعلامي والدبلوماسي للقوى اليمنية المقاومة للتحالف السعودي يعد دوراً متسقاً المكانة، ولذلك فهو لا يشكل عبئاً استراتيجياً على مقدراتها الاقتصادية والعسكرية، بل يمثل نافذة فرص لها في مواجهة خصومها الإقليميين والدوليين بتكاليف تكاد تقترب من الصفر.	التوصيف الواقعي لطبيعة الدور الإقليمي الإيراني في اليمن

(ب) العامل الثاني: مدى قدرة صانع القرار الإيراني على تحديد وضبط دوافع (أهداف) السياسة الخارجية لدولته، وإدراكه لمدى توافقتها مع امكاناتها وموقعها الإقليمي والدولي وغاية توجهها السياسي إزاء محيطها الخارجي.

### جدول يبين طبيعة تأثير العامل الثاني

العامل المؤثر على فاعلية الدور	مدى واقعية أهداف الدور واتساقها النمطي
طبيعة إدراك صانع القرار للعامل المؤثر	(١) اتخذ صانع القرار الإيراني لدور دولته في اليمن أهدافاً متعددة عمل على تنفيذها من خلال سعيه لتكريس تغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذري لصالح قوى التحرر الثورية في اليمن، واستخدم لتحقيق ذلك الوسائل المناسبة مع طبيعة قوة العامل المحلي اليمني في المواجهة ودرجة استقلالية قراره السياسي، (٢) كثف صانع القرار الإيراني ضمن رسالته المتعلقة بتحقيق هدف دعمه لمحور المقاومة في اليمن، من مؤشرات تأطير العدو في مكون وحيد هو "قوى الاستكبار العالمي وإسرائيل".
مدى استيعاب الدور لواقع تأثير العامل	(١) امتناع إيران عن التدخل العسكري في اليمن يعد تعزيزاً لدورها في الحد من حالة الاحتقان والصراع الإقليمي في المنطقة، (٢) تكريس إيران تغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذري لصالح قوى التحرر الثورية في اليمن، يتسق مع طبيعة نهجها الخارجي وامكاناتها وقدراتها الذاتية، (٣) تحديد إيران لقوى الاستكبار العالمي وإسرائيل كعدو يتسق تماماً مع معطيات الواقع اليمني.
النتيجة الميدانية لتأثير العامل على فاعلية الدور	(١) تكريس إيران عدم تدخلها العسكري في اليمن، حافظ لدورها الإقليمي على الكثير من مقومات تأثيره الأخرى في محيطه، (٢) لم تتحمل إيران أعباء تذكر لتحقيق أهدافها المتعلقة بالحفاظ على مكاسب محور المقاومة في اليمن، وضمان استمرار مشروعها السياسي المتعلق بمقاومة الاستكبار العالمي وإسرائيل، وكذا حرمان الخصوم والأعداء الإقليميين والدوليين من الوجود العسكري على الأراضي اليمنية واستنزاف امكاناتهم وقدراتهم.
التوصيف الواقعي لأهداف الدور الإقليمي الإيراني في اليمن	تتسم أهداف الدور الإقليمي الإيراني في اليمن بقدر واضح من الواقعية في علاقتها بالمصالح الإيرانية، كما تتسق نمطياً مع هدف تغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذري لصالح قوى التحرر الثورية في اليمن، وذلك يتسق أيضاً مع طبيعة نهجها الخارجي وامكاناتها وقدراتها الذاتية، ويحقق مصالح الطرفين (إيران واليمن).



ختاماً، لعل مقالنا التحليلي هذا قد نجح في عرض أبعاد الفكرة المركزية التي انطلق منها؛ فمن الواضح تماماً من مجريات المقال أن على صناع القرار في السعودية والإمارات - تحديداً - وكذا امتداداتهم الدولية، أن يعيدوا حساباتهم حول جدوى حربهم القائمة على اليمن، وذلك من منطلقات براغماتية موضوعية بحتة. إذ أن مقومات لعبهم لأدوارهم الراهنة في اليمن تعاني إلى حد بعيد من حالة عدم اتساق المكانة وعدم واقعية الأهداف وعدم كفاءة الأداء في تحقيق أدنى فائدة قد تعود على مصالح البلدين الوطنية، كما أن هناك حالة من العمى الاستراتيجي تسيطر على الحسابات المستقبلية لتداعيات هذه الحرب على مستقبل البلدين ومكانتهما الإقليمية ومقدراتهما العسكرية والاقتصادية وسمعتهما الدولية على المدى الطويل.

لذلك، يصبح الحديث عن أن الحرب على اليمن تستهدف احتواء ما يسمونه "المد الإيراني الشيعي"، مجرد حديث غير ذي معنى؛ فكل الشواهد تؤكد أن منطلق ذلك الحديث غير موضوعي، فإيران كدولة إقليمية موجودة على خارطة المصالح الإقليمية، وستظل في سعي مستمر لتحقيق مصالحها وذلك أمر طبيعي في العلاقات الدولية، لكنها على عكس السعودية والإمارات، لم تنتهج سياسة التدخل والحرب، وحافظت إلى أبعد مدى على قدراتها من التورط في الحرب، وهي بلا ريب تعد الكاسب الإقليمي الأكبر.

بعين المنصف المتجرد، وفي حال استمرت هذه الحرب الظالمة العنيفة على اليمن، يبدو من المؤكد أن المستقبل المنظور يخفي الكثير من السيناريوهات المجهضة لطموحات الدولتين (الإمارات والسعودية)، ليس في اليمن فحسب، بل وفي الإقليم بصفة عامة.

فهل آن الأوان لصناع القرار في الرياض وأبو ظبي أن يستفيقوا من هذا الكابوس المرعب؟!



## العدوان السعودي على الهوية الوطنية اليمنية

د. عرفات الرميمة

دكتوراه في الفكر العربي الإسلامي

### مقدمة :

واهمّ من يظن أن عدوان السعودية على اليمن قد بدأ فجرال ٢٦ من مارس ٢٠١٥م؛ بل هو عداء تاريخي يشبه في طبيعته التنافر بين رمال الصحراء المتناثرة الرخوة وصخور الجبال الصلبة المتماسكة، وقد لخصت واقع ذلك العداء عبارة عبد الفتاح إسماعيل بالقول: "السعودية هي العدو التاريخي لليمن". إن من لا يعرف الماضي لن يفهم ما يحصل في الحاضر من أحداث. وهذا هو حال كل من لم يعرف ماضي العلاقات السعودية اليمنية، لأنه سيظن أن العدوان السعودي على اليمن بدأ فجرال ٢٦ من مارس ٢٠١٥م، وعذره أنه لا يعرف أن العدوان السعودي على اليمن بدأ مع نشأة الدولة السعودية الأولى (١٧٤٥م-١٨١٨م)، فقد استولى الجيش الوهابي على عسير وسهل له تلك المهمة الشريف (حمود بن محمد) أحد عمال الدولة القاسمية الذي انضم إلى الوهابيين ومكنهم بعدها من الاستيلاء على الحديدية وبيت الفقيه واللحية وزبيد<sup>(١)</sup>. وقد عاث الوهابيون. كعادتهم. في تلك المدن فساداً، فقتلوا سكانها ونهبوا أموالها وخرّبوا مساجدها ومزقوا الكتب والمصاحف وطلبوا من السكان أن يدخلوا في دين الله!. يعنون بدين الله الوهابية. ويتركوا ما كان يعبد آباؤهم. وقد خربوا جامع زبيد خراباً كبيراً ونهبوا ما فيه حتى شبابيكه الحديد. لقد كان تعامل الوهابيين مع السكان اليمنيين في تلك المدن المحتلة كمشركين، بمثابة عامل هام في فضح دعوتهم المتطرفة، إذ اختلف معهم الشريف حمود بن محمد. الذي ناصرهم في بداية

١- أمين أبو زيد، الوهابية وخطرها على مستقبل اليمن السياسي، بيروت، مؤسسة البصائر، ط ١، ١٩٩١م، ص ١٨.

الأمر. وسارع إلى قتالهم وقتل قائدهم أبو نقطة وتمكن من إخراجهم من تهامة عام ١٢٢٤هـ الموافق ١٨٠٩م واستقل بحكم تهامة.

لقد أرادت السعودية خلال مراحل تكوينها السيطرة على اليمن بالقوة العسكرية، وعندما فشلت في ذلك استخدمت القوى الناعمة أسلوباً للسيطرة على القرار السيادي، وحاولت مراراً وتكراراً طمس الهوية اليمنية واستبدالها بهوية وهابية تكفيرية. وهكذا كانت طبيعة العلاقة بين اليمن والسعودية خلال مراحلها المختلفة، ولم تستطع الحكومات المتوالية على حكم اليمن التخلص من الهيمنة السعودية، وظل الشعب اليمني خلالها يئن من ثقل تلك السيطرة من جرّاء استخدام المال كوسيلة ضغط وابتزاز لانتهاك السيادة ومسح الهوية الوطنية.

كما استغل النظام السعودي المعونات المالية في علاقاته مع اليمن بصورة قبيحة مستهجنة مستفيداً من ضعف الموارد المادية فيه، فزيادة الدعم أو إنقاصه أو منعه كان مرتبطاً بارتهاان النظام في اليمن للسياسة السعودية، وكان لها الدور الأكبر في تعطيل كل الخطط التنموية اليمنية كي يظل اليمن في حاجة لمساعدتها التي تبرر من خلالها تدخلها وانتهاكها لسيادة القرار اليمني، ومع كل ذلك التدخل المفضوح يصرح النظام السعودي ويكرر في كل مناسبة أنه لا يتدخل في الشؤون الداخلية اليمنية.

ولا اعتبارات منهجية، سوف نحصر تناول العدوان السعودي على الهوية اليمنية في فترة زمنية محددة منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر وحتى اللحظة الراهنة، وذلك حتى لا تصاب الدراسة بالترهل المنهجي، لأن تلك الفترة وما أعقبها هي التي حصل فيها بالفعل العدوان السعودي على الهوية اليمنية محاولاً استلابها وتغيير ملامحها من خلال نشر المذهب الوهابي. وسوف نتعرف في هذه الدراسة على الكيفية التي تم من خلالها العدوان السعودي على الهوية اليمنية ومحاولة طمسها وإحلال الهوية الوهابية بدلاً عنها.

#### - تعريف الهوية :

لا بد لنا من الناحية المنهجية أن نُعرّف الهوية أولاً، لنعرف من خلالها ماذا يعني العدوان على الهوية، وكيف تم العدوان السعودي على الهوية اليمنية.

الهوية - أو الذاتية كما يسميها المناطقة - "مأخوذة من (هُو .. هُو) بمعنى جوهر الشيء وحقيقته المشتملة عليه اشتمال النواة على الثمرة وثمارها، وهوية الشيء هي ثوابته التي تتجدد ولا تتغير، إنها كالبصمة بالنسبة للإنسان يتميز بها عن غيره"<sup>(١)</sup> والهوية التي تُميز الفرد هي خلاصة تفاعل بين الفرد - وكذلك المجتمع - مع ماضيه الذي يمتد بجذوره بعيداً وبين خبرات الطفولة في شتى المجالات من جهة، وبين تطلعاته المستقبلية ضمن الفرص المتاحة والحدود الواقعية لطموحاته الشخصية من جهة أخرى. وثوابت الأمة أو المجتمع التي تتجدد ولا تتغير هي الدين والمعتقد بكافة أشكاله، واللغة باعتبارها قالباً للفكر ووسيلة للتفاهم، والأخلاق التي تفرق المجتمع الإنساني عن القطيع الحيواني، وكذلك الثقافة باعتبارها أسلوب حياة الفرد والمجتمع على السواء.

في الفلسفة تُعرّف الهوية - بحسب المعجم الفلسفي - بأنها: "حقيقة الشيء من حيث تميزه عن غيره، وتسمى أيضاً وحدة الذات". ويرى (ريجار جندر) أن الهوية الاجتماعية هي: "تصورنا حول من نحن ومن الآخرون، وكذلك تصور الآخرين حول أنفسهم وحول الآخرين. وتأتي إثر عملية التفاعل الإنساني، هي تستلزم عمل مقارنات بين الناس كي تؤسس أوجه التشابه والاختلاف بينهم. فأولئك الذين يعتقدون بوجود التشابه بينهم وبين الآخرين يشتركون في هوية تتميز عن هوية الناس الذين يعتقدون أنهم مختلفون ولا يشتركون بذات الهوية"<sup>(٢)</sup>.

موضوع الهوية من المواضيع التي ظهرت مع ظهور هاجس النهضة والإصلاح في المجتمعات العربية منذ قرابة القرنين من الزمن - وبالتحديد مع الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨م - ويرجع السبب في ذلك إلى شعور المفكرين العرب حينها بالخطر الذي يهدد هويتهم وحضارتهم وتاريخهم على يد "عدو قوي وخطير يريد هذا ويعمل جاداً عليه، مما وُلد قناعة لدى نخبة من العلماء المصلحين بضرورة الانتباه لهذا الموضوع الخطير والتصدي له عبر السير في عملية تغيير وإصلاح للواقع السيء الذي تعيشه الأمة الإسلامية، فكان هذان السببان (الشعور بالخطر والشعور بالحاجة إلى

١- محمد عمارة، مخاطر العولمة الثقافية، القاهرة، دار تحضة مصر، ط١، ١٩٩٩م، ص ٦.

٢- هارلمس وهولبورون، سوسولوجيا الثقافة والهوية، (ترجمة: حاتم حميد محسن)، دمشق، دار كيوان، ط١، ٢٠١٠م، ص ٩٣.

الإصلاح) هما اللذان ولدا الاهتمام بموضوع الهوية لدى المفكرين الإصلاحيين، هوية النهضة التي يرومون القيام بها في ذلك الوقت<sup>(١)</sup>.

إذاً الشعور بالخطر وهاجس الإصلاح والتغيير من أهم العوامل التي تحرك المجتمعات والأمم نحو العودة إلى الذات والبحث عن الهوية الجامعة التي تتميز بها - ولها ومن أجلها - عن بقية المجتمعات والأمم التي تعيش معها على ظهر الأرض.

**الخلاصة**، أن الهوية تعني بكل بساطة: من أنت في الحياة، وماذا تريد منها، فرداً أو جماعة؟ وتتأسس على الوعي بالخصوصية والتميز والتفرد والاختلاف عن الآخر المخالف لك في كل شيء، فميزات الفرد هي هويته التي تميزه عن غيره من الأفراد، ومميزات المجتمع هي ثوابته التي تتجدد ولا تتغير وهويته المميزة له أيضاً. ومضمون هوية المجتمع اليمني التي ميزته عن غيره، أنه مجتمع منفتح على الآخر المختلف عنه، تعيش أبنائه على مر الزمان دون الالتفات للفروق الدينية والمذهبية، فعاش فيه الزيدي والإسماعيلي والشافعي في تآلف فريد قل أن يوجد في أي دولة في العالمين العربي والإسلامي، فهم يصلون كل فروضهم في مسجد واحد، ويقىمون جمعة واحدة، ويستمعون لخطيب واحد، ويفتيهم مفت واحد، دون أن تظهر عليهم تلك الفوارق المذهبية - كما هي ظاهرة في البلدان الإسلامية الأخرى - وتلك هي الميزة الخاصة بالهوية اليمنية وهي تتوافق مع ما اختزله معجم (روبير) لتعريف الهوية: "باعتبارها الميزة الثابتة في الذات"<sup>(٢)</sup>.

لقد جعل الشعب اليمني الانتماء لليمن هويته الثابتة التي تميزه عن غيره في كل زمان بغض النظر عن بقية الانتماءات الضيقة التي يرى أنها تضر أكثر مما تنفع، دون أن يعي أنه يمارس مبدأ المواطنة التي تباغت بها النظم السياسية الغربية، "فالانتماء للوطن هو الانتماء الذي يشمل جميع الهويات، ويُفيد من كل الخصوصيات والدوائر الثقافية المتعددة بما يثري حركته عبر التاريخ"<sup>(٣)</sup>. وذلك ما جعل لتلك الهوية اليمنية فرادتها التي حاولت السعودية القضاء عليها بكل الوسائل المتاحة والممكنة

١ - خليل نوري العاني، الهوية الإسلامية في زمن العولمة الثقافية، ديوان الوقف السني (العراق)، ط ١، ٢٠٠٩م، ص ١٥

٢ - محمد وردى، الهوية والمنهجية بين الإبداع والتهاوت، كتاب دبي الثقافية، ط ١، أكتوبر ٢٠١٤م، ص ٤٤.

٣ - قادري أحمد حيدر، قراءات نقدية في العولمة والتأسلم السياسي، صنعاء، مؤسسة العفيف الثقافية، ط ١، ٢٠٠٤م، ص

من خلال فرض النهج الوهابي الذي يرى في غير معتقيه كفاراً لا يمكن التعايش معهم بل ويجب قتالهم.

#### - العدوان السعودي على الهوية اليمنية :

بصفة عامة، المقصود بالعدوان السعودي على الهوية اليمنية هو فرض السعودية لسياستها على السلطة الحاكمة في اليمن بواسطة أدواتها الناعمة، وجعل القرار اليمني تابعاً للسعودية وعميلاً لها وليس للشعب اليمني، وبذلك تسقط مسألة السيادة واستقلال القرار اليمني مما ينزع الهوية الوطنية عن الدولة اليمنية. وقد ظهر ذلك العدوان على الهوية اليمنية بشكل واضح في محاولاته المستمرة لضرب قيم التعايش وإبراز النزعات المذهبية بين أبناء اليمن، وذلك من خلال محاولة فرض المنهج الوهابي على الشعب اليمني بكل الوسائل المتاحة، وكسر جناحي طائر التعايش الزيدي والشافعي، أو نتف ريشهما بما يمنعهما عن التحليق مجدداً، ومحاربة المذهب الزيدي واعتباره مذهباً شيعياً رافضياً، ومحاربة المذهب الشافعي من خلال محاربة التصوف وتكفير المتصوفة والعمل على خلق التناقضات المذهبية والمناطقية بين أبنائه، وشراء ولاءات شيوخ القبائل والقيادات العسكرية والسياسية بالمال عن طريق ما يُسمى اللجنة الخاصة، وجعل ولائهم تابعاً لها على حساب الولاء لليمن.

كما تمثل العدوان السعودي على الهوية اليمنية أيضاً في تشجيع ظهور تنظيم القاعدة، ونقل أعضائه من أفغانستان ومن السعودية إلى اليمن بواسطة أدوات السعودية فيها، وتشجيع التطرف والعنف بواسطة المناهج الوهابية التكفيرية. وكل ذلك يطمس الهوية اليمنية المنفتحة والمتسامحة ويجعل منها نسخة مزورة للهوية الوهابية. وقد كان ذلك هو السبب في تأييد الكثير من خريجي المعاهد العلمية الوهابية ومن الساسة وزعماء الأحزاب للعدوان السعودي؛ لأنهم فقدوا هويتهم اليمنية وأصبح ولاؤهم للريال السعودي أكثر من ولائهم لليمن. وسوف نحاول تتبع ذلك العدوان منذ قيام الثورة اليمنية وحتى اليوم.

#### - العلاقات السعودية اليمنية :

لم تكن العلاقات السعودية اليمنية علاقات جوار طبيعية على الإطلاق، وإنما كانت علاقات فيها الكثير من التسلط والهيمنة من الجار الغني على الجار الفقير

ومحاولة لإخضاعه بكل الوسائل، وخصوصاً بعد نجاح السعودية - بمساعدة بريطانية - في احتلال أراضٍ يمنية في عسير ونجران وجيزان عام ١٩٣٤م. ولم تنتهِ المطامع السعودية في اليمن باحتلال تلك المناطق، بل ظلت تتطلع دائماً نحو التهام المزيد من الأراضي ووضع الأراضي اليمنية بالكامل تحت هيمنتها، ويكفي أن نعلم أن الملك عبدالعزيز بن سعود كان قد أعلن عن قيام مملكته في ٢٢ سبتمبر عام ١٩٣٢م دون أن يُعيّن لها حدوداً، لأن شهيته لا تزال مفتوحة لقضم المزيد من الأراضي المجاورة، وخصوصاً اليمنية منها، فقد كان يطمح لقضم "واستيعاب الأراضي اليمنية السليبية وطمس هويتها الوطنية وإبدال مواطنيها بجنسية وطابع ومشاعر انتماء غير جنسيتهم وطابعهم ومشاعر انتمائهم اليمنية قبل وضع خطة توسع سعودية جديدة إقليمية وسياسية إزاء ما تبقى من الكيان اليمني"<sup>(١)</sup>.

من المعلوم والمتواتر لدى كل يمني أن الملك عبد العزيز بن سعود كان قد جمع أولاده قبل موته عام ١٩٥٣م، وأوصاهم قائلاً: "إن خيركم وشركم من اليمن"، وعندما استفسر الأولاد الأب عما تعنيه عبارته السابقة، رد عليهم بصريح القول: "خيركم في أذى اليمن وشركم في رخائه"، وهي الوصية التي طبقها الأبناء بحذافيرها حتى اليوم. وقد جاءت الفرصة المناسبة لتنفيذ تلك الوصية بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، وهي الثورة التي لم تكن ضمن حسابات السعودية، فقد خافت من انتقال عدوى الثورة والجمهورية إليها بفعل الجوار، فوقفت بكل ما تملك مع الإمام محمد البدر ليس حباً في بيت حميد الدين ولكن كرهاً في الثورة وخوفاً من الجمهورية ووقوفاً ضد المشروع القومي الناصري الذي تزعمه الرئيس جمال عبدالناصر.

كان التدخل المصري بمثابة الرئة التي تنفست من خلالها الثورة في أيامها الأولى واستطاع إنقاذها من موت محقق، فقد "أنقذ التدخل المصري الجمهورية العربية اليمنية من هزيمة سريعة محتملة على يد القبائل في الشمال، كما أن توفر الدعم المصري العسكري والسياسي في اليمن ساعد في أكتوبر ١٩٦٣ على بدء النضال ضد بريطانيا في اليمن الجنوبي، وكانت هذه هي التأثيرات الإيجابية للسياسة

١ - محمد علي الشهاري، معالم سياسة العدوان السعودية تجاه اليمن، بيروت، دار الفارابي، (د. ت.)، ص ٤٤.



الناصرية"<sup>(١)</sup>. حيث مثل الدعم المصري بالنسبة للثورة بيضة القبان التي رجّحت الأوضاع لصالح الثورة ضد من وقفوا ضدها، وتلك الحقيقة لا ينكرها إلا جاحد أو جاهل لم يقرأ تاريخ الثورة، فقد "كانت القوى والكتل السياسية في اليمن قبل ٢٦ سبتمبر أضعف من أن تُقدم على تفجير الثورة دون العون والتأييد الجبار الذي يأتي من القاهرة. فلما وضعت القاهرة ثقلها في كتلةٍ اطمأنت لثورتها كانت الثورة، فعامل الترجيح التاريخي وسبب النقلة الكبرى إنما كانت القاهرة"<sup>(٢)</sup>.

لقد فهمت السعودية أن التدخل المصري لصالح الثورة اليمينية إنما هو موجه أساساً ضدها، وأن تلك الثورة تستهدف النظام الملكي في الرياض في مرحلة تالية كما استهدفته في صنعاء أولاً، وبدأت منذ ذلك اليوم مرحلة جديدة في العلاقات بين السعودية واليمن، لأن تلك الثورة لم تكن لتعجب النظام السعودي بطبيعة الحال، فهذا النظام يعتمد في بقائه واستقراره على بقاء واستقرار الدول المجاورة، وأي موجة ثورية أو تغييرية في الدول المجاورة له سوف تؤثر عليه حتماً. فقد كتب الصحفي الفرنسي المشهور آنذاك (ب. روندي) موضحاً حقيقة الصراع المصري السعودي والمناخ الإقليمي المتوتر الذي صاحب القضية اليمينية، قائلاً: "تتميز الأزمة اليمينية بميزة عجيبة ومدهشة تتمثل بتخطيها محيطها الخاص؛ فلم تعد الأزمة داخلية بقدر ما أصبحت أزمة عربية في اليمن، وأصبح اليمن مسرحاً لصراع فريد للتقدم ضد الرجعية وفقاً للمصطلحات الاشتراكية العربية"<sup>(٣)</sup>.

كان هناك حقيقة أغفلها العديد من الدارسين للدور السعودي في اليمن خلال فترة الستينيات من القرن الماضي، وهي أن: "السعوديين لا يحاربون ثورة اليمن من أجل عبد الناصر - كما يقال وكما يريدون أن يقال - بل يحاربون الثورة من أجل الثورة نفسها، حمايةً لوجودهم ودفعاً لخطر امتداد الثورة، واليمن هي البلد المحتك

١- فرد هالداي، "الثورة والثورة المضادة"؛ ثورة ٢٦ سبتمبر: دراسات وشهادات للتاريخ، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث، ط١، ١٩٨٢م، ص ٨٠.

٢- عبدالرحمن الإيراني، مذكرات الرئيس القاضي عبدالرحمن الإيراني (ج ٢)، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١، ٢٠١٣م، ص ٩٨.

٣- إيلينا جلوفوسكايا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمينية، (ترجمة: محمد علي البحر)، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط ١، ١٩٩٤م، ص ٤٥.

بالسعودية احتكاكاً كبيراً أعظم من أي دولة عربية أخرى<sup>(١)</sup>. وقد كانت الحجة السعودية بالوقوف ضد ثورة سبتمبر هي الدفاع عن الشرعية في اليمن ودرء الأخطار الماركسية عن الجزيرة العربية القادمة من الجنوب اليمني. وكان التاريخ يُعيد نفسه في الوقت الحاضر، فتلك هي الأسباب نفسها التي قام عليها تحالف العدوان السعودي الأمريكي ضد ثورة ٢١ سبتمبر: الدفاع عن الشرعية في اليمن ومحاربة الخطر الفارسي ومنعه من التوسع في الجزيرة العربية.

كان التدخل السعودي في اليمن إبان ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م قد اتخذ عدة أشكال منها:

- تقديم الدعم المادي والعسكري والسياسي للقوى الملكية المتواجدة على الحدود السعودية في محافظات مأرب والجوف وصعدة.
- تشكيل عدد من فرق المرتزقة العسكرية المدربة والمسلحة تسليحاً جيداً تحت قيادة خبراء أجنب تمتعوا بكفاءة وخبرة متميزة في إسقاط الثورات في مختلف بلدان العالم الثالث، ومن أشهرهم المرتزق الفرنسي (بوب دينار).
- الدعم الإعلامي الواسع من خلال وسائل الإعلام السعودية المختلفة، والتي لعبت دوراً خطيراً في تضليل وسائل الإعلام العربية العالمية عن طريق نقل أخبار مفبركة عن قوة الملكيين وانتصاراتهم والترديد الدائم بأنهم باتوا على أبواب مدينة صنعاء لاقتحامها، ويتكرر هذا السيناريو في العدوان السعودي الراهن على اليمن.

بدأ الدعم السعودي للملكيين للعمل ضد الجمهوريين من أجل استعادة السلطة، واستماتت السلطة السعودية في دعمها للملكيين فرصت ملايين الريالات لدعم قبائل شمال اليمن، وأغرت العمال اليمنيين المقيمين في السعودية بالانخراط في الجيش الملكي المقاوم للتغيير وأجزلت لهم العطايا واشترت ضمائر العديد منهم، كما قامت بالمقابل بتجميد ممتلكات الحكومة اليمنية في البنوك السعودية.

كانت طلائع الجيش المصري قد وصلت فعلاً إلى اليمن في ٢٨ سبتمبر ١٩٦٢م، أي بعد يومين من قيام الثورة، وبدأت تلك القوات في ملاحقة فلول الملكيين الذي لجأوا

١- عبد الملك الطيب، نكسة الثورة، الكويت، دار القلم، ط ١، ١٩٩٠م، ص ٨٦.

إلى السعودية. وهكذا تحولت اليمن مسرحاً للصراع الإقليمي بين مصر والسعودية، فالصراع مع مرور الوقت لم يعد يمنياً خالصاً وإنما أصبح مصرياً سعودياً، وقد أدى ذلك لدخول اليمن في حرب أهلية بالوكالة دفعت فيها السعودية المال والسلاح للملكيين، وقدمت مصر المال والسلاح والجنود للجمهوريين. وفي نهاية المطاف أدرك الجميع بعد فوات الأوان أن تلك الحرب انتصرت لأشخاص ولم تنتصر لمبادئ وأهداف الثورة. أدرك الثوار ذلك أو لم يدركوا، فكثرت القادة وقلّت الثورة - كما قال البردوني (رحمه الله). لقد كان بعض الثوار يرى أن الدور المصري في اليمن لم يكن خالصاً لوجه الثورة وإنما الغاية الحقيقية منه هو تسوية للحسابات الجيوسياسية بين مصر والسعودية، والوسيلة هو دعم الثورة والغاية هو تصدير الثورة إلى الرياض. وفهم العديد من الثوار ذلك بعد فترة، فعندما انعقد المؤتمر الموسع في حرض في ٢٦ نوفمبر ١٩٦٥م، والذي ضمّ الكثير من الشخصيات من الجانبين الجمهوري والملكي برعاية مصرية سعودية، قال الأستاذ محمد أحمد نعمان في مذكراته عن ذلك المؤتمر: "وجدت عملاء للسعودية وعملاء لمصر ولم أجد عملاء لليمن"<sup>(١)</sup>.

#### - دخول السعودية من بوابة ٥ نوفمبر:

تتفق العديد من الدراسات التاريخية التي تناولت تاريخ الثورة اليمنية على أن انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧م مثل سقوطاً لثورة ٢٦ سبتمبر وانقلاباً على مبادئها الستة، والسبب في ذلك السقوط أن ثوار سبتمبر وقادتها لم يشكلوا حزباً سياسياً يمتلك أيديولوجية واضحة المعالم تستجيب لطموحات الجماهير العريضة التي ساندت الثورة. كل ذلك يعني أن قيادة الثورة ظلت بدون تنظيم سياسي يوحد خطاهم، والضباط الذين أشعلوا فتيل الثورة لم يتمكنوا من المحافظة على الحد الأدنى من وحدتهم منذ الأيام الأولى لقيامها، ومحاولاتهم جمع شملهم من جديد باءت بالفشل كما يتضح في العديد من الوثائق التي نشرت مؤخراً<sup>(٢)</sup>.

١- أحمد محمد نعمان، مذكرات أحمد محمد نعمان، صنعاء، المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية، ط ١، ٢٠٠٤م، ص ١١٠.

٢- محمد علي الشهاري، طريق الثورة والوحدة اليمنية، بيروت، دار الفارابي، ط ١، ١٩٨٧م، ص ٦٦.

لقد استطاعت السعودية أن تلتف على النظام الجمهوري من خلال ذلك الانقلاب الذي مثل بداية التداخل السعودي المباشر في السياسة اليمنية، وذلك من خلال بعض مشائخ القبائل والقادة العسكريين وبعض الساسة الذين أعطتهم السعودية المال والنفوذ وأعطوها في المقابل حرية التدخل في الشؤون السياسية اليمنية الداخلية والخارجية، لقد "نحى انقلاب نوفمبر الوجوه الجمهورية المحاربة، وأبدى المجلس الجمهوري الاعتدال المنشود سعودياً"<sup>(١)</sup>. والاعتدال المنشود سعودياً هو العودة ضمناً إلى النظام الملكي المدعوم سعودياً، ولكن ليس من خلال الوجوه الملكية التي دعمتها السعودية وإنما من خلال النظام الجمهوري (شكلاً)، وبالوجوه الجمهورية التي حاربتها، وذلك على اعتبار أن أولئك لن يكونوا متهمين بولائهم للسعودية. وهنا مكمن الخطر في ذلك الانقلاب الذي جاء بلباس الجمهورية (بمضمون سعودي)، وأتى بمضمون الإمامة (باللباس القبلي)، ويكفي أن نعلم أن ذلك الانقلاب تم التخطيط له في منزل الشيخ عبدالله الأحمر وفي غرفة نومه أيضاً - بحسب ما جاء في مذكراته: "فالحركة قامت من بيتي، وزعمائنا وأساتذتنا وآباؤنا خططوا لها في غرفة نومي وياتوا عندي، وأنا أحد الدافعين للحركة، ولم أكن أحرص على منصب رسمي"<sup>(٢)</sup>.

لقد نمت تلك العلاقة وتوثقت بين السعودية والنظام الجمهوري أو بالأحرى الجمهوريين الذي نفذوا انقلاب ٥ نوفمبر، بعد هزيمة القوى اليسارية في أغسطس عام ١٩٦٨م ممثلةً في عبد الرقيب عبد الوهاب ورفاقه، فبهزيمة تلك القوى اليسارية رأت السعودية أنه قد "زال شبح الماركسية، فانتهزت السعودية الفرصة وعززت من اتصالاتها مع المشائخ والوجهاء والقوى المعادية للييسار من الإخوان المسلمين، وبدأت في مد جسور علاقاتها مع مختلف تلك الفئات، وقد رسخ ضرورة تنشيط ذلك الاتجاه في السياسة السعودية استيلاء الجبهة القومية اليسارية على السلطة في عدن

١- عبدالله البردوني، الثقافة والثورة في اليمن، دمشق، مطبعة الكاتب العربي، ط ١٩٩١م، ص ٧٢.

٢- عبدالله بن حسين الأحمر، مذكرات الشيخ عبدالله: قضايا ومواقف، صنعاء، الأفاق للطباعة، ط ١، ٢٠٠٧م، ص ١٣٩.

عام ١٩٦٩م، وكان ذلك أحد الأسباب التي عجلت باعتراف السعودية بالنظام الجمهوري الذي كانت تأمل أن يحمل اسم الجمهورية الإسلامية<sup>(١)</sup>.

لم تتوقف العمليات الحربية في الجمهورية العربية اليمنية إلا في أواسط أبريل عام ١٩٧٠م، وذلك بعد الاتفاق الذي تم خلال مؤتمر القمة الإسلامية في مدينة جدة والذي دعا له الملك السعودي، حيث التقى الملك فيصل برئيس وفد اليمن (محسن العيني) في ٢٨ مارس ١٩٧٠م، وتم الاتفاق على جملة أمور منها عودة بعض الملكيين إلى الحكم - عدا عائلة حميد الدين - وهذا ما حصل بالفعل حيث أضافت الحكومة اليمنية ١٨ مقعداً للملكيين في مجلس الشورى، وأدخلت ستة من الملكيين في الحكومة. كانت السعودية تهدف من وراء ذلك إلى "إشعار القوى التي قاتلت مع الملكية أنها لم تتخل عنهم وأنها لا زالت تتعهد مصالحهم، كما تُشعر النظام الجمهوري أنها تملك أوراق ضغط داخل النظام الجديد وبواسطتهم سوف تشارك في رسم الاتجاه الجديد. وكانت هذه الخطوة أول ترويض للحكومة اليمنية بقبول مشاركة الأسرة السعودية في القرار السياسي اليمني"<sup>(٢)</sup>.

لقد كان اتفاق جدة مشؤوماً بكل ما تحمله الكلمة من معنى، "فقد فتح الباب على مصراعيه لتغلغل النفوذ الرجعي السعودي إلى اليمن، فضلاً عن النفوذ الاستعماري، واتخذ النفوذ السعودي بالذات شكل هجوم عام على كل المجالات السياسية والمالية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والتربوية والإعلامية بهدف تحويل الدولة كلها إلى جُرمٍ تابعٍ للدولة السعودية، وإخضاعها من ثمّ للهيمنة والوصاية السعودية"<sup>(٣)</sup>.

بعد أن وصلت الثورة إلى المحطة التي انطلقت منها، وعادت الملكية بثياب الجمهورية، كان لا بدّ أن تعترف السعودية بالنظام الجمهوري الذي روضته، وهذا ما تمّ بالفعل في ٢٣ يوليو ١٩٧٠م. وانهالت - آنذاك - المساعدات السعودية على اليمن، كما اعترفت بالنظام الجديد كل من بريطانيا وفرنسا في الأسبوع نفسه، تلاهما

١- أمين أبو زيد، الوهابية وخطرها على مستقبل اليمن السياسي، بيروت، مؤسسة البصائر، ط ١، ١٩٩١م، ص ٣٤.

٢- يوسف الهاجري، السعودية تبذل اليمن، لندن، الصفاء للنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٨٨م، ص ٣٠.

٣- محمد علي الشهاري، معالم سياسة العدوان السعودية تجاه اليمن، مرجع سابق، ص ٦٧.

شاه إيران الذي أرسل وفداً عسكرياً لتدريب الجيش اليمني والطيارين اليمنيين، كما أهدى إلى اليمن حينها شبكة تلفزيونية خاصة<sup>(١)</sup>. وهكذا تبنت السعودية شكل الجمهورية التي أرادتتها واعترفت بها وليس الجمهورية التي حاربتها، فعلى الرغم من أن "الجمهورية العربية اليمنية لم تسقط اسماً، ورغم أن الأئمة لم يرجعوا للحكم نهائياً، فالجمهورية التي برزت أخيراً عام ١٩٧٠م كانت صورة مشوهة لجمهورية عام ١٩٦٢م"<sup>(٢)</sup>.

إذا كانت الجمهورية قد قضت على ملكية بيت حميد الدين من باب ٢٦ سبتمبر؛ فإنها قد عملت على إعادة تدوير ملكية السعودية من خلال نافذة ٥ نوفمبر. ويكفي أن نقرأ مذكرات الأستاذ محسن العيني (خمسون عاماً في الرمال المتحركة)، وكتاب الأستاذ يوسف الهاجري (السعودية تبتلع اليمن)، وكتاب الدكتور محمد علي الشهاري (الأطماع السعودية في اليمن)، لنعرف مدى التدخل السعودي في شؤون الجمهورية من خلال المشائخ، وتدخلها في تغيير الحكومات والوزراء، وتلويحها الدائم بعضى المساعدات لفرض سياستها على الحكومات اليمنية المتعاقبة. بعد انتهاء الحرب الأهلية، أُعلن الدستور في ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠م، وتم بموجبه تشكيل مجلس شورى جديد تتمتع فيه القبائل بنفوذ كبير، وأصبح الشيخ عبد الله الأحمر (شيخ قبيلة حاشد) رئيساً لذلك المجلس، وكما هو معروف كان الشيخ الأحمر رجل السعودية وورقتها للضغط على الحكم في اليمن. وقد تمكن ذلك المجلس من إضعاف السلطة المركزية، حيث اشترطت السعودية منح الملكيين ست وزارات في الحكومة، وتوسيع عضوية مجلس الشورى من ٤٥ عضواً إلى ٦٣ عضواً، بشرط إعطاء الـ ١٨ مقعداً المضافة للملكيين. وقد تمت الموافقة على تلك الشروط في حينه.

كان من المفترض أن تستخدم السعودية الشخصيات الملكية كورقة ضغط على الحكومة اليمنية وجسراً تعبر من خلاله إلى القرار السياسي الداخلي لليمن؛ "إلا أنها فضلت التعامل مع الجمهوريين الذين رأت فيهم حكام المستقبل المقبولين، لذلك لم

١- يوسف الهاجري، مرجع سابق، ص ٣٠.

٢- فرد هالدي، مرجع سابق، ص ٧٨.

تمض فترة طويلة حتى فتحت لنفسها خطوط متعددة، وأقامت علاقات متينة مع كثير من الشخصيات، وفي الوقت نفسه تخلت عن حلفاء أمس من الملكيين<sup>(١)</sup>. وقد تشكلت الوزارة الأولى في ظل الدستور برئاسة أحمد محمد نعمان الذي استقال بعد ثلاثة أشهر ونصف بسبب ما كان يأخذه شيوخ القبائل (المدعومين سعودياً) من ميزانية الدولة التي كانت تعاني من العجز الحاد، فعاد حسن العمري (الموالي للسعودية) إلى رئاسة الوزراء وضم إلى وزارته عبد الله الأصنج وزيراً للخارجية بحسب طلب ورغبة الملكة السعودية.

لقد ألفت السعودية بثقلها الكبير في اليمن الشمالية بعد اعترافها بالنظام الجمهوري، وأنفقت الأموال الطائلة على الوجوه المؤيدة لها والمعارضة للوحدة مع الجنوب، حيث راهنت السعودية بالدرجة الأولى "من بداية خطتها عام ٧٠ الهادفة لاحتواء القرار السياسي اليمني، على المساعدات والقروض الاقتصادية، فوقفت مع الحكومة اليمنية وأعدت عليها وخصصت لميزانيتها مساعدة مالية محدودة زادت سنة بعد سنة"<sup>(٢)</sup>.

أدركت السعودية أن التبعية الاقتصادية تؤدي حتماً إلى التبعية السياسية، وهذا ما فعلته مع الحكومات اليمنية المتعاقبة ومع الساسة أيضاً. ويمكن القول - بطمأنينة تامة - أن علاقة السعودية مع أقطاب الحكم في اليمن ارتهنت بطبيعة وجهة نظر الحكومة في صنعاء تجاه قضية الوحدة مع الجنوب، بالإضافة إلى مواقفهم من اتفاقية الطائف ١٩٣٤م. فقامت السعودية عبر أدواتها في اليمن - حينها - بتسريب إشاعة في صنعاء أن الرياض تعتبر طرد محسن العيني شرطاً مسبقاً لتقديم المساعدات الاقتصادية إلى اليمن، وبالفعل تمت إقالة محسن العيني من رئاسة الوزراء في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٢م، ليس بسبب عدم الكفاءة ولكن كان السبب الحقيقي هو التقارب مع الشطر الجنوبي بعيداً عن الرغبة السعودية. وعُيِّن مكانه عبد الله الحجري - المشهور بقربه وعلاقاته مع السعودية - والذي جمّد كل الخطوات نحو الوحدة، ولم يحدث في عهده أي تقدم يذكر في اتجاه إعادتها، كما جمّد كل ما

١- أمين أبو زيد، مرجع سابق، ص ٣٦.

٢- المرجع السابق، ص ٣٧.

تم الاتفاق عليه بشأنها في القاهرة وطرابلس. وبعد أشهر فقط من تعيينه وافقت السعودية على دفع المساعدات إلى البنك المركزي اليمني لدعم عجز الميزانية اليمنية.

#### - المعاهد العلمية الوهابية والعدوان المباشر على الهوية اليمنية:

عندما فشلت السعودية في جعل النظام السياسي في اليمن نسخة طبق الأصل من النظام السياسي السعودي بعد قيام الجمهورية، أرادت القضاء على الهوية الوطنية اليمنية بشكل مباشر من خلال إقامة المعاهد العلمية، وذلك لكي تجعل من اليمن نسخة وهابية من النظام السعودي فيسهل عليها فيما بعد السيطرة على القرار السياسي بشكل كامل. وقد تم لها ذلك بصدر قانون التعليم الديني الخاص بإنشاء (الهيئة العامة للمعاهد العلمية) الذي مثل إطاراً موازياً للتعليم العام، وقد تبنى ذلك القانون - آنذاك - رئيس الوزراء المعروف بقربه من جماعة الإخوان (عبد الله الحجري) بعد توليه المنصب في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٢م، ومن ثم تم البدء بتشديد أولى تلك المعاهد في أواخر ذلك العام على يد القاضي يحيى لطف الفسيل في منطقة (مسور خولان) المعروفة بولائها المطلق للمذهب الزيدي حينها، وقد تولت السعودية تمويل وتجهيز تلك المعاهد بكل ما يلزم ومنها إعطاء الطلاب سكناً مجانياً شاملاً الأكل والشرب وكذا رواتب شهرية تشجيعاً لهم للالتحاق بها. وقد تبنت المعاهد العلمية منهجاً وهابياً صرفاً معادياً للأفكار الزيدية والشافعية والصوفية والوطنية والقومية واليسارية، وقامت السعودية خلال الفترة (١٩٧٣م - ١٩٧٤م) بإرسال ٢٢ معلماً سعودياً إلى اليمن، وذلك برغم حاجتها الملحة - آنذاك - للكادر التعليمي، واستقدامها الآلاف منهم من الدول العربية إلى مدارسها، كما مولت السعودية أيضاً استقدام كوادر الإخوان المسلمين من مصر وسورية للتدريس في تلك المعاهد إلى جانب كوادر الإخوان المسلمين اليمنيين، وكانت بذلك تهدف إلى نشر الأفكار الوهابية بأيادي غير سعودية (يمنية وعربية)، حيث كانت المعاهد تحت إشراف عناصر الإخوان المسلمين عليها إدارةً وتديساً، وذلك في ظل واقع أن "حركة



الإخوان في اليمن وخصوصاً في فترة السبعينيات، شهدت طفيان المكّون السلفي عليها"<sup>(١)</sup>.

في تلك الفترة وما بعدها تم تعيين الإخواني (عبد الملك الطيب) وزيراً للتربية والتعليم، حيث قام بإحداث تغييرات مقصودة ومتوالية في المناهج، إذ استبعد منها المناهج الدراسية التي تغذي الأفكار الوطنية والقومية - والمتأثرة بنظام التعليم المصري - واستبدلها بمناهج وهابية صرفة تتهجم على الصوفية الشافعية وتصفهم بعباد القبور، وتصف المذهب الزيدي بالروافض، "وفي خطٍ موازٍ لهذه الهجمة السعودية الشاملة التي أطبقت بها الرجعية السعودية ولأول مرة في حياة اليمن السياسية على عنق الدولة اليمنية في شمال الوطن وأفقدتها استقلالها واعتبارها، فإنها عملت على نشر مذهبها الوهابي الذي كان دائماً الراية التي يتحرك تحتها النفوذ السعودي التوسعي في الجزيرة العربية منذ قيام الدولة السعودية الأولى"<sup>(٢)</sup>. وهكذا أرادت أن تتحرك في اليمن أيضاً تحت راية الدين ومن خلال نشر الوهابية بين طلبة المدارس، وقد كان المشجع الأكبر لإنشاء تلك المعاهد هو (عبد الله بن حسين الأحمر) رجلٌ سعودي وذراعها الأيمن في اليمن، والذي اعتبر في مذكراته أن إنشاءها كان - على حد قوله - بغرض توحيد الأجيال على نهج واحد هو نهج الاعتدال والوسطية من أجل مقاومة الأفكار التي تأتي من خارج اليمن وتحمل - على حد زعمه - تطرفاً شيعياً أو صوفياً أو يسارياً، كما اعتبر إنشاء تلك المعاهد من منجزات الثورة والجمهورية التي لا يجوز المساس بها"<sup>(٣)</sup>.

لعل من المؤكد أن السعودية لم تكن تستطيع الحصول على موافقة الحكومة اليمنية بإنشاء تلك المعاهد لولا وجود عبد الله الحجري (رئيس الوزراء المفضل لديها)، والذي بالغ كثيراً في إلقاء بلاده في الأحضان السعودية إلى درجة دفعت بالرئيس الإيراني إلى نفي نفسه إلى سورية في أغسطس عام ١٩٧٣م احتجاجاً على سياسات الحجري المدعومة من الشيخ عبد الله بن حسين (رئيس مجلس الشورى

١- عبد القوي حسان، "الحركة الإسلامية في اليمن: التجمع اليمني للإصلاح نموذجاً"، المستقبل العربي، بيروت، مركز

دراسات الوحدة العربية، العدد (٤٢٧)، سبتمبر ٢٠١٤م، ص ٤٨.

٢- محمد علي الشهاري، معالم سياسة العدوان السعودية تجاه اليمن، مرجع سابق، ص ٦٧.

٣- عبدالله بن حسين، مرجع سابق، ص ٣١٩.

آنذاك)، إذ كان عازماً - حينها - على تقديم استقالته والتخلي عن السلطة لولا الضغوط التي تعرض لها، فعاد بعدها إلى اليمن في سبتمبر من العام نفسه، وتمت إقالة الحجري في فبراير ١٩٧٤م واستبداله برئيس وزراء أقل موالاة للسعودية وهو (حسن مكّي). وقد كانت إقالة الحجري من الأسباب التي عجلت بانقلاب عبدالله بن حسين على الرئيس الإيراني والموافقة على إبعاده عن السلطة، لأن السعودية لم تكن موافقة على إقالة الحجري الذي لم يفلت من انتقام الشعب اليمني، حيث قتل في بريطانيا في ١٠ أبريل ١٩٧٧م على يد أفراد من الجبهة القومية لتحرير فلسطين، بناءً على طلب من الحزب الاشتراكي اليمني، وذلك لأن الرئيس سالم ربيع علي كان قد تعهد بقطع كل يد تمتد إلى الأراضي اليمنية -بحسب الكلام الذي رواه لي الأستاذ أحمد الحبيشي.

#### - الحمدي ومحاولة إعادة الهوية الوطنية :

وصل سيل التدخل السعودي في اليمن - من خلال قواه الناعمة من المشائخ وضباط الجيش وبعض الساسة - إلى الحد الذي أغرق فيه هوية الدولة الوطنية اليمنية وكل ما يتعلق بقرارها السيادي، فكان لا بد من الحد من ذلك التدخل الذي ألغى الثورة وأهدافها في الاستقلال والتحرر من التبعية لأحد؛ فقام الشهيد الحمدي بحركته التصحيحية التي أعادت الجمهورية إلى صنعاء بعد أن سرقها بعض المشائخ إلى الرياض، "وتؤكد كل البراهين التاريخية أن حركة يونيو التصحيحية قد أعادت الدورة الدموية إلى عروق ثورة سبتمبر، وعاد الحماس الجماهيري الذي اتقد صبيحة السادس والعشرين من سبتمبر بالتأجج بشكلٍ أعنف صبيحة الثالث عشر من يونيو ١٩٧٤م"<sup>(١)</sup>.

لقد استطاع الشهيد إبراهيم الحمدي أن يستعيد الدولة التي اختطفها القبيلة من خلال تعطيله لأعمال مجلس الشورى الذي كان يضم في أغلبيته رؤساء القبائل الموالية للسعودية، وتعليق العمل بالدستور القبلي وإعلانه حالة الطوارئ، علّه بذلك يعيد لليمن معنى السيادة التي فقدتها يوم أن ارتهن القرار الداخلي في صنعاء لما توافق عليه الرياض فقط وبما يتوافق مع مصالحها حتى لو تعارض مع مصلحة اليمن.

١- عبدالله البردوني، اليمن الجمهوري، صنعاء، ط٦، ٢٠٠٨م، ص ٤٠٨.

إن حركة ١٣ يونيو تعتبر بحق أهم حركاتنا الوطنية بكل المقاييس، لأننا من يوم انفجارها ملكنا قرارنا اليمني وامتلكنا مصيرنا عن موقف يماني وعن وطنية لا تساوم ولا تتحني لأي عاصفة، وهذه الفترة هي أزهى عهود الوطنية اليمنية اجتماعياً واقتصادياً ودولياً؛ إذ انتقلت اليمن من خانة الدول الأقل نمواً إلى خانة الدول النامية<sup>(١)</sup>. ما إن شَعر الرئيس الحمدي بخطورة الضغوط السعودية على استقلالية القرار وتحجيم مسألة سيادة اليمن على قرارها، حتى بدأ برسم سياسة يمنية حاولت أن تستقل بقرارها وأن تبحث لها عن دور سياسي بعيداً عن جلباب الوصاية السعودية. وقد تبدي ذلك من خلال تحجيم أدوار بعض المشائخ والقيادات العسكرية، وهي الأدوات التي وضعتها السعودية كشرط للاعتراف بالجمهورية وتسهيل وصول المساعدات المشروطة. وقد أدرك الحمدي فيما بعد أن المساعدات السعودية لليمن لم تكن إلا من قبيل ذر الرماد في العيون اليمنية لكي لا يرى الشعب اليمني حجم النفوذ والتدخل السعودي، أو هي محاولة رخيصة لشراء المواقف؛ فكان أن أقدم على حلّ مجلس الشورى في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٥م، وخرجت المظاهرات الشعبية تردد شعار (لا شورى بعد اليوم)، وأدركت السعودية - حينها - أنها المستهدفة من ذلك العمل خصوصاً أن رجُلها (عبد الله بن حسين الأحمر) كان آنذاك رئيساً لمجلس الشورى، وأرادت أن تبعث برسائل إلى الحمدي من خلال أدواتها على الأرض، فحركت ضده العديد من التمردات، وقامت - على فترات زمنية متقاربة - بترتيب عدة محاولات انقلابية فاشلة ضده تزعمها بعض المشائخ المدعومين منها، بدأت أولى تلك المحاولات في تاريخ ١٣ يوليو ١٩٧٥م، وكانت الثانية في تاريخ ١٦ أغسطس من العام نفسه، وآخر محاولة انقلاب فاشلة كانت في ٢٠ فبراير ١٩٧٦م. لم تؤت تلك المحاولات الانقلابية أكلها، واستمر الحمدي في سياساته المستقلة عن السعودية، واستمرت الأخيرة في وضع العراقيل أمام مشروعه التصحيحي ونزعتة المستقلة عنها، وبدأ الحمدي يفكر بلعب دور إقليمي، وهو الدور الذي اتضح من خلال القمة العربية الرباعية التي دعا الحمدي إلى انعقادها في مدينة تعز في مارس ١٩٧٧م، وضمت حينها (اليمن الشمالي واليمن الجنوبي والسودان والصومال)،

١- المرجع السابق، ص ٤٠٩، ص ٤٣١.

وُخِصت تلك القمة للبحث في أمن البحر الأحمر وشؤون القرن الأفريقي، ورفضت السعودية حضور تلك القمة واعتبرت مجرد انعقادها خروجاً لليمن من تحت عباؤها. وقد بدا لمراقبي تلك القمة أن الرئيس الحمدي قد قطع شوطاً في مناهضته للسعودية التي تحتل موقعاً أساسياً على البحر الأحمر، وأنه بذلك يُكْمِل ما بدأه في الداخل من ضغوطات وعمليات إبعاد طالبت أنصار السعودية، وأن هويته السياسية صارت واضحة المعالم ومحددة الخطوات بعيداً عنها<sup>(١)</sup>.

لكن السعودية لم تكن لترضى أن تتحدد ملامح الدولة اليمنية المستقلة وتتميز هويتها السياسية الوطنية بعيداً عن وصايتها، وتصبح اليمن دولة ذات سيادة وذات قرار لا يأتي من الرياض، فكيف بها وقد رأت أن الحمدي يحاول أن يلعب دوراً إقليمياً تراه أكبر من حجمه وأكثر بكثير من الخطوط التي رسمت له، واعتبرت أن سلوكه وتصرفاته بدت تحريرية أكثر مما تتحمله، وبدا طموحه طاغياً على طموحات الأسرة السعودية المالكة. كما تراها تلك الأسرة.

أعطت الرياض الأوامر لأدواتها في الداخل اليمني لفرملة طموحات الحمدي الإقليمية ومشروعه الوحدوي للتقارب مع الشطر الجنوبي، وتم لها ما أرادت في بداية يوليو ١٩٧٧م، حيث قام الشيخ عبد الله الأحمر (زعيم قبيلة حاشد) وبدعم سعودي بقيادة تمرّدٍ مفتوحٍ ضمّ الآلاف من المواطنين ضد الرئيس الحمدي في محافظة صعدة شمال اليمن. وقد تمكنت السلطات اليمنية من إنهاء ذلك التمرد بالاستعانة بالقوات الحكومية والقوات الجوية، وأعدت الاستيلاء على مدينتي صعدة وخمر اللتين سقطتا في أيدي المتمردين، ولكن يبدو أن الضغوط السعودية على الرئيس الحمدي كانت قوية للدرجة التي جعلته يعضو عن زعماء التمرد ويعقد معهم معاهدة سلام عيّن بموجبها الشيخ عبد الله الأحمر نائباً له لشؤون القبائل، والشيخ سنان أبو لحوم نائباً له للشؤون الاقتصادية<sup>(٢)</sup>.

لم يستطع الحمدي أن يجاري السياسة السعودية العدوانية على الهوية الوطنية اليمنية ومحاولاتها طمسها واستلابها، ولم تستطع السعودية أن تستوعب طموحه

١- فيصل جلول، اليمن: الثورتان، الجمهوريتان، الوحدة، بيروت، دار الجديد، ط٢، ٢٠٠٠، ص ٥٨.

٢- يوسف الهاجري، مرجع سابق، ص ٣٥-٣٦.

بإقامة دولة يمنية ذات هوية وطنية مستقلة عنها وعن أدواتها في الداخل، ولم تتسع اليمن حينها لطموحات الحمدي وللتدخل السعودي، فكان لا بد أن يختفي أحدهما ليبقى الآخر، وهذا ما تم في اليوم الذي تحالفت فيه بعض القوى من المشائخ وبعض الضباط والساسة من أصحاب النفوذ المفقود مع السعودية وبالتسيق مع القوى التقليدية العالمية - خصوصاً فرنسا - وقد انتهت تلك المحاولات السعودية ضد الرئيس الحمدي بقتله مع أخيه عبدالله في ١١ أكتوبر ١٩٧٧م في منزل الغشمي في الليلة التي كان من المفترض أن يقوم في صباحها بزيارة رسمية إلى اليمن الجنوبي من أجل إكمال التباحث حول الوحدة بين شطري اليمن. لقد تم اغتيال الحمدي لأنه الوحيد الذي قال "لا" للسعودية في وجه من قالوا "نعم"، واغتالت معه حلم الدولة اليمنية الحديثة ذات الهوية الوطنية المستقلة.

كان المتهم الرئيسي والعقل المدبّر لعملية الاغتيال هو الملحق العسكري السعودي في صنعاء (العميد صالح الهديان) - بحسب إفادة الرئيس السابق علي صالح لقناة الميادين - أما البقية فهم مجرد أدوات رخيصة حركتها السفارة السعودية بمساعدة الاستخبارات الفرنسية. لقد اتضحت جريمة اغتيال الشهيد ابراهيم الحمدي، "وعلى نحو لم يسبق له مثيل المدى الذي بلغته الرجعية السعودية في تطاولها على السيادة اليمنية والكرامة الوطنية وفي عدوانيتها السافرة ليس على الشعب اليمني وحسب، وإنما على أي حاكم يحاول الابتعاد بنفسه وبلادته عن ربة نفوذها ولو محاولة"<sup>(١)</sup>.

بعد اغتيال الحمدي، تولى أعمال الرئيس (المقدم أحمد حسين الغشمي) حتى عُيّن رسمياً كرئيس في أبريل ١٩٧٨م. والغشمي هو أحد أدوات السعودية والذي ما كان له أن يفوز بالمنصب لولا تزكيته، وخصوصاً أنه تكتّم على تفاصيل عملية اغتيال الرئيس الحمدي. ولكنه لم يستمر في الرئاسة، ولم يطلُ به العهد أكثر من ثمانية أشهر حتى قتل هو الآخر في ٢٤ يونيو ١٩٧٨م في حادث انفجار حقيبة دبلوماسية كان قد حملها إليه أحد المبعوثين من الرئيس اليمني الجنوبي (سالم ربيع علي)، حيث انفجرت بهما حينما أراد المبعوث فتحها فقتل هو والرئيس الغشمي. ومن المؤكد أن الحقيبة الدبلوماسية قد استُبدلت في مطار عدن، وقد حاول الرئيس

١- محمد علي الشهاري، معالم سياسة العدوان السعودية تجاه اليمن، مرجع سابق، ص ٧٥.

سالم ربيع الاتصال هاتفياً بالغشمي لتحذيره من مقابلة المبعوث، وإلقاء القبض عليه، لكنه لم يتمكن من إجراء الاتصال الهاتفني، وتم التخلص من الرئيس سالم ربيع علي بعد يومين من اغتيال الغشمي لتختفي بوفاته كل التفاصيل عن المستفيد من تنفيذ الجريمةتين.

تؤكد المصادر أن الرياض كانت ترعى تقارباً بين الغشمي وسالم ربيع علي - الغرض منه التخلص من القوى اليسارية في الجنوب التي كانت تشكل تهديداً للرئيس الجنوبي حينها - وكان الرئيسان يتحدثان عن التقارب بوصفه مشروعاً للوحدة - ربما للتمويه على حقيقته - وعشية اغتيال الغشمي زار الرئيس الجزائري هواري بومدين صنعاء وعدن وبارك ذلك التقارب والتعاون بين الرئيسين، وغداة الزيارة تحركت المخابرات السوفياتية فدبرت أولاً اغتيال الغشمي، ثم اغتيال سالمين، لأن السوفيات كانوا المتضرر الأكبر من ذلك التقارب<sup>(١)</sup>.

مهما يكن من حقيقة اغتيال الغشمي، فإن الشيء المؤكد أنه كان قد شرعن لها من خلال موقفه من اغتيال الشهيد الحمدي، فكانت حادثة اغتياله هي النتيجة المنطقية لما حدث في بيته غداة اغتيال الحمدي، وكما يقال: طباخ السم لا بد أن يتذوقه.

جاء علي عبدالله صالح بعد ترشيحه من مجلس الشعب التأسيسي في ١٧ يوليو ١٩٧٨م، وذلك بعد فترة صاخبة من الاغتيالات التي طالت رؤوس الدولة، وأصبحت السلطة في وقته مغرماً يخافه الكثير. وقد كان الرئيس صالح مجبراً على العمل كرئيس في بلدٍ لا سلطة حقيقية للمسؤولين فيه، فقد كانت تُعرض تشكيلة الحكومات الجديدة على المعنيين بالأمر في الرياض قبل إعلانها في العاصمة اليمنية، وبعض الوزراء المقترحين كان ينام وزيراً ويصحو صباحاً بلا لقب، لأن الموافقة الإقليمية على تعيينه لم تتم<sup>(٢)</sup>.

لقد كان للسعودية اليد الطولى في وصول علي عبدالله صالح إلى الحكم، وذلك بحسب ما ذكره الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر في مذكراته قائلاً: "إن السعودية

١- فيصل جلول، مرجع سابق، ص ٦٣.

٢- المرجع السابق، ص ٦٧.

قد أيّدت بشكل واضح ودعمت بقوة ترشيح علي عبدالله صالح للرئاسة، وأرسلت لي طائرة خاصة أقلتني من صنعاء إلى الرياض، وقد بذل العميد صالح الهديان الملحق العسكري للمملكة جهوداً لإقناعي بذلك<sup>(١)</sup>. وبدأت العلاقات تتوطد بين "شيخ الرئيس ورئيس الشيخ"، خصوصاً كلما أظهر الأخير موقفاً حازماً مع المخربين والشيعيين بحسب كلام الأول. وخلال هذا العام تبنت السعودية تمويل ودعم (الجبهة الإسلامية) التي شكّلها الإخوان المسلمون بالتعاون مع علي عبدالله صالح والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر في صنعاء، وذلك بهدف محاربة الجبهة الوطنية الديمقراطية اليسارية المدعومة من عدن. وقد بُني على الجبهة الإسلامية استحقاقات كبيرة للإخوان المسلمين الذين قادوا جهات القتال في المناطق الوسطى، وحصلوا بعدها من نظام صنعاء على مكافآت من خلال تعيينهم في مناصب أمنية وسياسية رفيعة.

سرعان ما توترت العلاقة بين صنعاء والرياض عندما وقع الرئيس السابق اتفاقية الوحدة في الكويت مع عبد الفتاح إسماعيل عام ١٩٧٩م، وبموجبها تم عزل الأصح عن وزارة الخارجية وبإسنادة عن وزارة الإعلام كبادرة حسن نية من علي صالح لعبد الفتاح إسماعيل. وكان لا بد من تخفيف حدة التوتر مع السعودية ومحاولة استرضائها، فاستسلم صالح للضغوط السعودية عندما وافق في مارس ١٩٨٠م على مطالبها بتخفيف حماسه للوحدة مع الجنوب وللإتجاه نحو السوفييت، واستأنفت السعودية مساعداتها لليمن. وزيادة في استرضاء السعودية كان لا بد من زيادة حجم الدخول الوهابي إلى اليمن باستقدام الشيخ مقبل الوادعي من السعودية إلى اليمن بواسطة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، وتقديم الدعم السعودي له لإنشاء معهد (دماج) الوهابي في صعدة في بداية ثمانيات القرن الماضي، والذي خرجت منه معظم الشخصيات السلفية الوهابية في اليمن وفرّح العديد من المعاهد الوهابية في العديد من المدن. وقد حصل في ذلك الوقت تعاون وتكامل بين معهد دماج والفرقة الأولى مدرع بقيادة (علي محسن الأحمر) واستمر حتى خروج علي محسن من اليمن عام ٢٠١٤م، حيث كان الأخير مشرفاً على تدريب طلبة دماج عسكرياً مقابل

١- عبدالله بن حسين الأحمر، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

المحاضرات التي يُملئها شيخ دماج وطلبته على أفراد الفرقة. ذلك التعاون يثبت أن قيادات الإخوان الوهابية في اليمن لم تنفصل في أهدافها ورؤيتها للحياة العامة والعلاقات الدولية عن الرياض، إذ توسعت دائرة الجهاد ضد الشيوعية من المناطق الوسطى في اليمن إلى جبال أفغانستان تحت قيادة عبد المجيد الزنداني الذي تولى تعليم أسامة بن لادن في إحدى المراحل، وخرجت في تلك الفترة أولى طلائع المجاهدين اليمنيين إلى أفغانستان عام ١٩٨١م.

كان الحدث الأبرز في العلاقات بين اليمن والسعودية في تلك الفترة هو مقتل محمد خميس (المسؤول الأمني السابق وذراع السعودية الطولى في الداخلية اليمنية) في شهر فبراير ١٩٨١م في ظروف غامضة، وتم بعدها القبض على عبد الله الأصنج (وزير الخارجية السابق) في ١٥ مارس من العام نفسه بتهمة الخيانة العظمى والاتصالات السرية بدول أجنبية - بحسب بيان وزارة الداخلية - لكن الجميع في اليمن كان يعلم أنه يتصل وينسق مع السعودية، وتم بعد ذلك طرد الملحق العسكري السعودي العميد (صالح الهديان) في محاولة من صنعاء للحد من حجم التدخل السعودي بعدما أدرك الرئيس السابق علي صالح مدى خطورة الأدوار التي يؤديها. وقد أدت كل تلك الخطوات إلى مزيد من تدهور العلاقات بين البلدين ومزيد من الضغوط الاقتصادية السعودية على اليمن. كما قام الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) بزيارة إلى موسكو في أكتوبر ١٩٨١م للحصول على مساعدات، وقد حصل منها بالفعل على مساعدات كما حصل على مساعدات من دول أخرى مثل ألمانيا الغربية وهولندا. وقد خافت السعودية من ذلك التقارب مع السوفييت مرة أخرى، وخافت كذلك من أن يتوجه اليمن بعيداً عنها، فأعدت دعم الميزانية اليمنية خصوصاً بعدما طردت حكومة صنعاء السفير الإيراني في ديسمبر ١٩٨١م لإبعاد الشبهة السعودية في قضية الأصنج وإحاقها بإيران. وقد صدر الحكم ضد عبد الله الأصنج في ٢٦ يونيو ١٩٨٢م بالسجن عشر سنوات - مع أن تهمة الخيانة العظمى حكمها الإعدام في القانون اليمني - وبعد ثلاثة أشهر غادر الأصنج اليمن بترتيب من



السلطات في صنعاء وبضغط سعودي مشروط بالمساعدات، كان الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر أهم قنوات توصيل تلك الضغوط لإخراج الأصحح<sup>(١)</sup>. بعد ذلك، زادت المساعدات المالية السعودية لليمن خصوصاً فيما يتعلق بالبنية التحتية، فقد بنت السعودية في عام ١٩٨٢م حوالي ٤٠٠ مدرسة ومعهد ديني تم إقامتهما في اليمن من أجل نشر الأفكار الوهابية السعودية وطمس الهوية الوطنية الجامعة من خلال غرس ولاء اليمينيين للنظام السعودي ولو على حساب الهوية الوطنية اليمنية.

### - الوهابية ومحاربة التصوف:

لقد تفنن المذهب الوهابي التكفيري في محاربة التصوف وفي تكفير الصوفية واعتبارهم عبّاداً للقبور، بل "أضلّ من كفار قريش" - بحسب ما قال عنهم محمد بن عبد الوهاب في كتاب التوحيد. وبدّعت الوهابية احتفالات المتصوفة بالمناسبات الدينية - خصوصاً المولد النبوي - وقد كان الاستثمار الجيد للقوة المالية للفكر الوهابي الذي تجذر في معظم المحافظات اليمنية الشمالية قبل الوحدة - خصوصاً في تهامة ومحافظه تعز - عبر سنوات من خلال تواجد المعاهد العلمية في معظم المدن، وزاد من حجم الدخول الوهابي في اليمن إنشاء معهد دماج في صعدة في بداية ثمانيات القرن الماضي، والذي أداره - كما أسلفنا - الشيخ مقبل الوادعي، وتخرجت منه معظم الشخصيات السلفية الوهابية في اليمن، وفرّخ العديد من المعاهد الوهابية ومنها معهد (معبّر) في مدينة ذمار في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، والذي يُديره تلميذ الوادعي (الشيخ محمد الإمام)، واكتمل مسلسل الغزو الفكري الوهابي بإنشاء (جامعة الإيمان) التي خرّجت العديد من الأكاديميين - الذين غزوا الجامعات الحكومية والخاصة. تلك الجامعة والمعاهد خرّجت العديد من مشائخ السلفية الوهابية ومن الخطباء الذين اعتلوا معظم المنابر في اليمن، فتراجعت شخصية الشيخ الصوفي وحلّت محلها شخصية الشيخ السلفي الذي كانت مهمته تطهير المجتمع من بدع التصوف وشركيات المتصوفة - كما يصرحون في خطبهم وفي كتاباتهم. وعلى سبيل المثال، يقول الشيخ مقبل الوادعي عن الصوفية في

١- عبد الحبيب سالم مقبل، الديمقراطية كلمة مرة، تعز، (د. ن.)، ط ١، ١٩٩٨م، ص ٢٢٤.

كتابه (المصارعة) وتحت عنوان "من فضائح الصوفية"<sup>(١)</sup>: "أنهم أقسام منهم من انتهى به الحال إلى نبذ الكتاب والسنة وسخر من أهل العلم (...). وفي أشعارهم الكفر البواح"، إلى أن يقول: "وهكذا فالقصد أنك إذا نظرت إلى أحوال الصوفية وجدتها تشبه أحوال النصارى وأحوال الزنادقة والملحدين"، كما يقول أيضاً أن: "الصوفية جهّلت المسلمين وبعادتهم عن كتاب الله وعن سنة رسول الله، يمكث أحدهم الزمن الطويل وماذا يحفظ الناس عنه؟ يحفظ الناس عنه الشركيات والبدع".

لقد عملت المعاهد العلمية على تخريج الآلاف من المعلمين الذي التحقوا بوزارة التربية والتعليم في معظم محافظات الجمهورية (مسؤولين ومدرسين)، فتم من خلالهم إدخال الأفكار الوهابية إلى المناهج، وغرسوا في عقول الناشئة وطلاب العلم تلك الأفكار الوافدة التي ترى في المناسبات التي كان يُحييها جميع أبناء الشعب اليمني وكانت تشكل هوية وطنية جامعة بالنسبة لهم - كالمولد النبوي، وجمعة رجب، والإسراء والمعراج، وليلة النصف من شعبان، بدعاً شريكية ما أنزل الله بها من سلطان، يجب القضاء عليها ومحاربة من يدعون إليها ومن يحضرها، وأصبحت زيارة الأضرحة وقبور الأولياء وقراءة الفاتحة نوعاً من الشركيات.

كما زاد من حضور الفكر الوهابي عودة مليون مغترب يمني من السعودية إلى اليمن عام ١٩٩١م إثر احتلال العراق للكويت - وأغلبهم من تعز - فكرسوا ممارساتهم الثقافية الوهابية التي اكتسبوها في السعودية، فغدت معظم المساجد في المدن التي عادوا إليها تمارس طقوسها العبادية بالمذهب الوهابي، وتلاشى حضور التصوف، وانحسر المتصوفة في زوايا ومناطق معينة في اليمن بعيداً عن المجتمع الذي أصبح ينظر إليهم بأعين المذهب الوهابي التي ترى القشة في عيون المتصوفة ولا ترى خشبة التطرف في عيون أتباعها المنتشرين في كل مكان في المجتمع، في المدارس والجامعات وفي المساجد والأسواق.

#### - السعودية ومحاربة قيام الوحد اليمنية :

لم تستطع السعودية أن تهضم الوحدة التي قامت بين الشطرين في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، وأصبح قيام الجمهورية اليمنية ذات الهوية الوطنية القوية بثقلها السكاني

١- عبدالله هاشم السياني، الإخوان المسلمون والسلفيون في اليمن، صنعاء، مركز الرائد، ط ٢، ٢٠١٢م، ص ١١٣ - ١١٤.

والعسكري على حدودها الجنوبية، يشكّل خطراً وجودياً عليها - كما تظن؛ فبدأت بالعمل على إفشالها من خلال أدواتها في الداخل الذين اختلقوا المشاكل بين الشريكين، حيث بادرت عبر تلك الأدوات إلى الوقوف ضد الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية عام ١٩٩١م، وكان الإخوان وقتها قد نظموا أنفسهم في كيان حزبي علي من خلال التجمع اليمني للإصلاح بناءً على طلب من الرئيس السابق علي عبدالله صالح لكي يستطيع من خلاله معارضة الحزب الاشتراكي شريكه في السلطة في ذلك الوقت<sup>(١)</sup>. وبدأ مشائخ حزب الإصلاح والسلفية الوهابية بتحريض الناس عبر المنابر والأشرطة والندوات بضرورة تعديل الدستور أو مقاطعة الاستفتاء عليه أو التصويت ضده، لأنه كما وصفوه كان دستوراً علمانياً والكثير من مواده مستمدة من الدساتير الغربية الكافرة، مع أن الكثير منهم لم يقرأه ولم يطلع عليه، لكن التوجيهات السعودية هي من أمرت بذلك، وقد أخرج الإصلاح حينها مظاهرة ضخمة في صنعاء رفضاً للدستور، وتقدمها مشائخ الإصلاح وكان في مقدمتهم الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر والشيخ عبدالمجيد الزنداني.

بعد فشل السعودية وأدواتها في مهمة مقاطعة الاستفتاء على الدستور، بدأت من جديد في تحريض أدواتها من خريجي المعاهد العلمية الوهابية بإصدار فتاوى تحرض ضد قيادات الحزب الاشتراكي اليمني باعتبارهم كفاراً يؤمنون بالماركسية ويحاولون نقل مبادئ الاشتراكية التي تنافي الإسلام إلى صنعاء بعد أن فعلت فعلها في عدن، فتم بموجب تلك الفتاوى اغتيال العديد من قيادات الحزب الاشتراكي في صنعاء، فكانت محاولة اغتيال وزير العدل عبدالواسع سلام بتهمة العلمانية وتوليئه ذلك المنصب، وقد نجا من تلك العملية وأصيب إصابات بليغة، وتم اغتيال الشهيد حسن الحريبي في ١٠ سبتمبر ١٩٩١م، واستمرت تلك الاغتيالات من خلال اغتيال القيادي الاشتراكي ماجد مرشد ومحاولة اغتيال ياسين سعيد نعمان (رئيس مجلس النواب حينها) بإطلاق قذيفة آر بي جي على غرفة نومة، لكنه لم يكن متواجداً فيها.

١- عبدالله بن حسين الأحمر، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

لقد عملت المملكة السعودية على تنشيط جماعة الإخوان المسلمين وتحويلهم إلى حزب سياسي ديني ضارب ومسيطر على "مراكز التربية والتعليم وما يتبعها من جامعات ومعاهد ومدارس في المدينة والريف تحت إدارة وتوجيه الإخوان المسلمين اليمنيين والعرب، حتى أصبحت وزارة العدل والأوقاف والجمعية العلمية) بؤر توالدهم وتتسلطهم، وأصبح جهاز الأمن الوطني ووزارة الداخلية مراتع خاصة لنفوذهم لا ينازعهم عليها منازع، وغدا الطريق مفتوحاً لهم وحدهم للنفاذ إلى صفوف الجيش"<sup>(١)</sup>. وخلال تلك الفترة كثفت السعودية من نشاطها المحموم في العدوان على الهوية الوطنية من خلال أدواتها من حزب الإصلاح الإخواني لنشر المذهب الوهابي بإنشاء جامعة الإيمان بحجة إعادة اليمن إلى الطريق الصحيح بعد الوحدة ودخول الحزب الاشتراكي اليمني الذي وصفوه بالماركسية والإلحاد، وكان لا بد من محاربة ذلك الحزب عن طريق نشر الأفكار الوهابية المتطرفة.

لقد تربي الجيل الجديد من الطلاب على تلك الأفكار في المدارس الابتدائية والثانوية، وحال التحاقهم بالجامعة يتم تأكيدها من خلال مناهج الثقافة الإسلامية المقررة على جميع طلاب الجامعة، والتي تبدأ بدرس العقيدة على النمط الوهابي، ومن خلال أساتذة معظمهم من خريجي جامعة الإيمان - التي أنشئت لهذا الغرض - وبالتالي، تكتمل دورة ترديد تلك الأفكار التي تم محاصرة أفراد المجتمع اليمني بها في كل مكان يفترض به أن ينمي الشخصية - سواء في المنازل أو المدارس والمساجد والجامعات - والنتيجة الطبيعية لكل ذلك هي تكوّن عقل جمعي يرى الإيمان في العقيدة الوهابية وكل ما عداه زيغ وانحراف وضلال يجب محاربتة. وهكذا تمت محاربة المذهب الزيدي ورجاله ومحاربة المذهب الشافعي من خلال التصوف الذي عدّوه شركاً وعدواً، فالمتصوفة كُفّار أو مبتدعين في أحسن الأحوال، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة وصاحبة في النار. فبدأ حضور المتصوفة كممثلين للمذهب الشافعي في المجتمع يتلاشى، وسقطت الكثير من مناسباتهم ومن احتفالاتهم في جب النسيان، فاخفت الاحتفال بجمعة رجب وليلة الإسراء والمعراج وليلة النصف من شعبان باعتبارها بدعاً تخلص منها المجتمع وإنجازاً تباهت به السلفية الوهابية في

١ - محمد علي الشهاري، معالم سياسة العدوان السعودية تجاه اليمن، مرجع سابق، ص ٦٧ - ٦٨.

اليمن، ولم يتبق للمتصوفة سوى الاحتفال بالمولد النبوي الذي يحتفل به البعض خلصةً عن أعين المجتمع وبحضور مشائخ الصوفية وخُلص المريدين فقط، واختفى ذلك الاحتفال في العديد من مناطق اليمن وقراها بشكل لافت لكنه غير مفاجئ نظراً لما بذلته الوهابية من أموال في محاربتة في المحافظات الشمالية.

بالإضافة إلى كل ذلك، تواجدت الجمعيات التابعة للسعودية بعد الوحدة اليمنية - منها كمثال فقط (جمعية الحكمة اليمنية) التي تبنت تشييد المساجد وتمويلها والاشتراط أن يشرف عليها خطباء وأئمة تابعين للجمعية من الوهابيين. والجمعية تلك معروفة بنشرها المذهب الوهابي ومحاربة المذهب الشافعي والطرق الصوفية، حتى استطاعت - على سبيل المثال - إزاحة المذهب الشافعي من تعز، والذي كان بارزاً وظاهراً في الاحتفاء بالمولد النبوي وذبح الأضاحي وتوزيعها على الفقراء وإقامة الموالد في معظم أحياء المدينة والقرى في الأرياف. لقد كانت الموالد الصوفية متناً هاماً وجزءاً لا يتجزأ من العادات الصوفية التي طبعت الهوية الوطنية اليمنية من خلال الحياة الاجتماعية للمذهب الشافعي في تهامة وتعز بطابعها إلى ما قبل انتشار المذهب الوهابي بشكل واضح وخصوصاً بعد الوحدة، وبدأت تلك الاحتفالات تتلاشى وتصبح بدعة سيئة بعد أن كانت عادة حسنة لسنوات.

تسارعت الأحداث وزادت السعودية من نشاطها ضد الهوية الوطنية من خلال حزب الإصلاح، فبعد الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٢٧ أبريل ١٩٩٣م، توجه نائب الرئيس علي سالم البيض إلى الولايات المتحدة الأمريكية عبر الأردن بحجة العلاج، وكان يرفض حضور السفير اليمني في واشنطن لقاءاته مع بعض المسؤولين الأمريكيين. وعند عودته رجع إلى الأردن أولاً والتقى بالملك حسين ثم عاد بعدها إلى صنعاء ولم يدم به المقام طويلاً فذهب إلى عدن واعتكف هناك للمرة الثالثة وكان ذلك الاعتكاف نذير شؤمٍ على وحدة اليمن، حيث زاد التوتر بين الرئيس السابق علي صالح ونائبه علي سالم البيض، وبدأت قنوات إعلامهما تقرع طبول الحرب بين الجانبين، فكان أن تم توقيع وثيقة العهد والاتفاق بينهما في العاصمة الأردنية عمان في نهاية شهر فبراير ١٩٩٤م، وبعد التوقيع ذهب علي سالم البيض مباشرة إلى السعودية والتقى الملك فهد في الرياض، وقد فهم حينها أن السعودية قد قدمت له

الدعم السياسي والمالي والعسكري لإعلان الانفصال، وزار مسؤولو الحزب الاشتراكي حينها الكويت والإمارات وعادوا إلى عدن دون صنعاء مع أن وثيقة العهد والاتفاق قدمت لهم كل طلباتهم المتعلقة بإدارة الدولة وتوزيع الصلاحيات. ولم تهدأ الحملات الإعلامية بين صنعاء وعدن، فقد ألقى علي عبدالله صالح خطاباً نارياً في ميدان السبعين في ٢٧ أبريل ١٩٩٤م، اندلعت على إثره الاشتباكات الشهيرة في محافظة عمران في مقر اللواء ٣١٠ بما عُرف وقتها بمعركة الدبابات الشهيرة بين مقاتلين يتبعون صنعاء وآخرين يتبعون عدن، وتم احتواء الوضع في حينه وشكلت لجنة تحقيق، لكن صوت الحرب كان طاغياً وكانت امتداداً للسياسة، فحدثت بعدها بأسبوع اشتباكات في معسكر باصهيب في محافظة ذمار، وبدأت الحرب الفعلية بين صنعاء وعدن.

في تلك الأثناء اجتمعت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في مقرها في عدن في ٦ مايو ١٩٩٤م، وخرجت في نهاية اجتماعها بمبادرة للتهدئة تمثلت بإعادة لجنة الحوار واللجنة العسكرية المشكلة من خبراء عسكريين من الأردن وسلطنة عمان وضباطاً من صنعاء وعدن، وذلك لإعادة تطبيع الأوضاع إلى سابق عهدها، لكن صنعاء رفضت تلك المبادرة وأعلنت عبر وسائل إعلامها المختلفة أن يُسلم علي سالم البيض نفسه لأقرب مركز شرطة. وبعد أسبوعين فاجأ علي سالم البيض الجميع بإعلانه الانفصال عن صنعاء يوم ٢١ مايو ١٩٩٤م، بعد أن ضمن الدعم والتأييد السعودي والخليجي - ما عدا دولة قطر - مالياً وعسكرياً، وبدأت وسائل الإعلام السعودية والخليجية تشير إلى البيض بصفته فخامة الرئيس معتبرة أنه لا يجوز فرض الوحدة بالقوة، فكان أن أعلن صالح وقتها شعار (الوحدة أو الموت).

لقد كان الانفصال حرباً سعودية على الوحدة اليمنية بأدوات يمنية، ولأن السياسة والدين لدى الإخوان توأمان، أصدر مشائخ حزب الإصلاح الفتاوى بوجوب قتال الماركسيين الكفار في عدن لأنهم شقوا الصف، وكانت فتوى الدكتور عبدالوهاب الديلمي الشهيرة عنواناً لتلك الحرب، فحشد حزب الإصلاح شبابه ومقاتليه للقتال في عدن وسطع نجم علي محسن الأحمر ذراع المد السلفي إلى اليمن ومظلة الجماعات الجهادية التي مدها بكل أسباب الحماية ومقومات البقاء والنماء

وجنّدها في حرب ١٩٩٤م لقتال قوات علي سالم البيض الانفصالية بالتنسيق مع الشيخ عبد المجيد الزنداني الذي يعد أقرب المقربين للواء علي محسن. كانت السعودية تريد من إشعال حرب الانفصال القضاء على الجيش اليمني في صنعاء وعدن واستنزافهما في مستتق الحرب لكي تظل القوة بيدها من خلال أدواتها من حزب الإصلاح والفرقة الأولى مدرع، لكن دخول عدن السريع والقضاء على الانفصال بدخول المكلا في ٧ يوليو ١٩٩٤م والاستيلاء على الأسلحة الحديثة التي وردتها السعودية لجماعة علي سالم البيض، عمدت الوحدة اليمنية بمنطق القوة وليس بقوة المنطق الوجودي. بعد انتصار ٧\٧ تقاسم حزب الإصلاح وحزب المؤتمر الشعبي العام الحكم والحكومة في صنعاء من خلال شيخ الرئيس ورئيس الشيخ، ووقع اليمن بين فكي كماشة تقاسم فيها الحزبان المال والسلطة والنفوذ ومعظم المشاريع الاستثمارية.

#### - القاعدة والتطبيق العملي للفكر الوهابي؛

في تلك الأثناء كان تنظيم القاعدة الوهابي التكفيري يتغلغل في اليمن من خلال العناصر اليمنية العائدة من أفغانستان، وبدأ التنظيم يُنظم صفوفه من أجل التخطيط لتنفيذ أعمال إرهابية كبرى، حيث بدأت أولى تلك الأعمال باستهداف المدمرة الأمريكية (يو إس إس كول) وتعرضها للتفجير بواسطة قارب مفخخ قبالة سواحل عدن في أكتوبر عام ٢٠٠٠م، وبعد ذلك جاءت أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م التي استهدف فيها تنظيم القاعدة مركز التجارة العالمية في نيويورك، فشعرت أمريكا بأن خطر الإرهاب قد ضربها في عُقر دارها وتم توجيه الاتهام مباشرة إلى السعودية لأن ١٥ إرهابياً من أصل ١٨ ممن نفذوا تلك الهجمات يحملون الجنسية السعودية ويتبنون الفكر الوهابي التكفيري. في تلك الأثناء أمر بن لادن أعضاء تنظيم القاعدة بالتوجه إلى اليمن، وتزعم تنظيم القاعدة في اليمن حينها أبو علي الحارثي، ودخلت اليمن بعدها شريكاً أساسياً مع الولايات المتحدة في ما سُمي حينها مكافحة الإرهاب، وبدأت أمريكا ضغوطها على الدول العربية - ومنها اليمن - بإغلاق فقاّسات الفكر الوهابي، وهذا ما حصل فعلاً، ففي منتصف عام ٢٠٠١م أصدر الرئيس السابق علي عبدالله صالح قراراً بإلغاء المعاهد العلمية ودمجها

بالمدارس الحكومية، وذلك بعد أن تأكد أن تلك المعاهد قد خدمت التطرف وساعدت على انتشار الفكر الوهابي التكفيري، وساهمت كذلك في تقوية حركة الإخوان المسلمين في اليمن وزيادة عدد المصوتين لهم في الانتخابات النيابية<sup>(١)</sup>.

كانت اليمن هي الدولة المرشحة للغزو الأمريكي بعد أفغانستان والعراق بحسب تصريحات جورج بوش (الابن) بعد أحداث سبتمبر، فكان أن رفع الشهيد القائد حسين الحوثي الصرخة في وجه أمريكا، وفي تلك الفترة شجعت السعودية اليمن مادياً ومعنوياً لخوض حروب صعدة الست وبواسطة أدواتها في اليمن علي محسن الأحمر وحزب الإصلاح وطلاب معهد دماج، فشنوا الحرب الأولى في ربيع عام ٢٠٠٤م، تبتتها الحرب الثانية فالثالثة. وقد اتضح جيداً للمراقبين أن تلك الحروب كان الغرض منها التغطية على أنشطة القاعدة في اليمن خصوصاً بعد أن تردد اسم علي محسن الأحمر باعتباره الداعم والمحرك الرئيسي للتنظيم في اليمن، فقد تمت في تلك الفترة عملية فرار كبرى لعناصر تنظيم القاعدة من سجن الأمن السياسي في صنعاء في شهر فبراير عام ٢٠٠٦م من خلال عملية حفر نفق تحت الأرض فروا من خلاله، وقد كانت العملية مدبراً لها بشكل جيد من خلال عناصر أمنية على علاقة بالنظام في صنعاء، وكان المتهم الرئيس فيها قائد الحروب على صعدة علي محسن الأحمر، فكان لا بد من شن الحرب والهروب من خلالها من تهمة دعم الإرهاب بمحاربة المواطنين في صعدة، فبدأ علي محسن والعناصر الوهابية التكفيرية التي شاركت في الحروب الست بشن الحرب الرابعة في يناير ٢٠٠٧م واستمرت حتى يونيو من نفس العام.

حاول علي محسن التغطية على نشاط القاعدة من خلال شن الحروب على صعدة، إلا أن تنظيم القاعدة بدأ بمهاجمة منشآت عسكرية يمنية وأفراداً من الجيش وحقولاً للنفط في مأرب، ومنها الهجوم الإرهابي الذي حدث في ٢ يوليو ٢٠٠٧م بواسطة سيارة مفخخة يقودها انتحاري استهدفت سياحاً من أسبانيا أثناء زيارتهم لمعبد ملكة

١ - بلال محمد الحكيم، اليمن: من ربيع الثورة إلى خريف العدوان، صنعاء، (د.ن)، ط ١، ٢٠١٧م، ص ٢٧٥.



سبأ في محافظة مأرب، وأسفرت تلك العملية عن مقتل ٨ سياح وسائقين يمينيين وإصابة ١٢ آخرين بجروح مختلفة.

زادت القاعدة من نشاطها في اليمن، خصوصاً بعد أن استهدف انتحاريان مبنى السفارة الأمريكية في صنعاء في بداية عام ٢٠٠٨م، كانت أصابع الاتهام موجهة ضد أدوات السعودية من حملة الفكر الوهابي التكفيرى، فكان لا بد من أن يفتح علي محسن حرباً خامسة في صعدة هروباً من التهم الذي تلاحقه بدعم القاعدة كي يثبت لأمريكا أنه يحارب من يرفع شعار الموت لها، فبدأت الحرب الخامسة في مارس ٢٠٠٨م وتوسعت خارج محافظة صعدة لتشمل مناطق حرف سفيان في محافظة عمران وبنى حشيش في محافظة صنعاء، واستمرت حتى يوليو من العام نفسه، لتأتي بعدها الحرب السادسة في ١١ أغسطس ٢٠٠٩م والتي كانت أشد ضراوة من سابقتها - فقد تم تسميتها بعملية الأرض المحروقة - خصوصاً بعد أن زادت قوة الحوثيين (أنصار الله لاحقاً) وانتشر أنصارهم في العديد من المحافظات. هذه الحرب شاركت فيها السعودية بشكل مباشر بدلاً عن وكلائها من مشائخ القبائل والتيارات السلفية وقادة بعض المعسكرات، خصوصاً من حزب الإصلاح الذين استخدمتهم طيلة الحروب الخمس السابقة، وانتهكت السيادة اليمنية واستخدمت ضد أبناء صعدة كل أنواع الأسلحة الجوية والبرية والصاروخية. ولم تكتف بذلك، بل استعانت بقوات خاصة من الأردن والمغرب والبحرين وباكستان، قُصفت مدينة صعدة ومديرياتها ب ٥٠٠٠ غارة استخدمت فيها أكثر من ٧١ ألف صاروخ، فقتلت الكثير من المدنيين وشردت الآلاف وهدمت مئات المنازل والمزارع وتم إخلاء ٤٥٠ قرية وشردت ما يقل عن ٣٥٠ ألف نازح<sup>(١)</sup>.

خلال تلك الحرب، كان تنظيم القاعدة في السعودية قد خرج عن سيطرة وزير داخليتها محمد بن نايف، خصوصاً بعد محاولتها اغتياله في شهر سبتمبر ٢٠٠٩م، فكان لا بد من التخلص من تلك العناصر وإخراجهم إلى اليمن. وقد تولى اللواء علي محسن الأحمر تأمين نقل عناصر القاعدة من السعودية إلى اليمن في إطار سعي المملكة لتنظيف صورتها القذرة أمام الرأي العام العالمي، والترويج لنفسها باعتبارها

١- يحيى جحاف، صعدة: القضية والاعلام، صنعاء، مركز عدن للبحوث، ط ١، ٢٠١٦م، ص ١٠٤.

ضحية للإرهاب الذي مصدره اليمن وخصوصاً بعد أن بثّ (ناصر الوحيشي) قائد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب شريطاً مصوراً هدد فيه بشن هجمات شديدة على السعودية. وقد كان نقل عناصر تنظيم القاعدة من السعودية إلى اليمن هو الدور الأكثر قذارة الذي لعبه علي محسن الأحمر، والذي دمرّ به اقتصاد اليمن وسمعتها ومستقبل أجيالها، وقد فهم فيما بعد أن افتعال الحرب السادسة ودخول السعودية فيها كان تغطية لتلك العملية.

كانت القاعدة لا تزال تمارس هوايتها في إزهاق الأرواح البريئة في اليمن لأنها تجد من يدافع عنها ويبرر أفعالها، فقد قام المدعو طارق الفضلي - أحد أعضاء القاعدة العائدين من أفغانستان - بضرب سيارة نجدة بالبازوكا وقتل أفرادها في محافظة أبين عام ٢٠٠٩م، فحركت وزارة الداخلية قوات أمنية وحاصرت الفضلي ومجموعته داخل منزله وأمهلتهم ساعتين لتسليم أنفسهم، لكنها فوجئت بتدخل اللواء علي محسن الأحمر وتعهده لنائب الرئيس عبد ربه منصور هادي بتسليم المطلوبين سلمياً، وهو ما لم يفعله، بل شجع الفضلي لاحقاً على التمادي في جرائمه الإرهابية. لقد فهم المراقبون للمشهد اليمني أن الحروب الست التي شنت على صعدة كانت حروباً مدفوعة الأجر من الخارج - خصوصاً من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية - للقضاء على الحوثيين، وكان الغرض منها التغطية على نشاط تنظيم القاعدة من خلال فتح المعسكرات لهم للتدريب وتزويدهم بمختلف أنواع الأسلحة والاستعانة بهم في تلك الحروب الست. بالنسبة للسعودية كانت الحروب للتغطية على خروج قيادات التنظيم من السعودية إلى اليمن، وبالنسبة لأمريكا كان تواجد القاعدة في اليمن هو الذريعة التي تستخدمها لتعزيز تواجدها وبناء قواعد لها والسيطرة على باب المنذب. كل تلك الأحداث والتدخلات السعودية والأمريكية في القرارات السياسية اليمنية شكّلت انتهاكاً للسيادة الوطنية اليمنية بشكل لم يعد مقبولاً فيه الحديث عن الهوية الوطنية اليمنية ذات القرار السيادي المستقل.

لم تقضِ الحرب على الحوثيين - كما خططوا لها منذ الحرب الأولى - لكنهم توسعوا إلى داخل الأراضي السعودية كرد فعل على التدخل السعودي، فكان أن أوقفت السلطة حربها السادسة في ١١ فبراير ٢٠١٠م.

## - اللجنة الخاصة وشراء الولاءات للسعودية :

كان الفكر الوهابي التكفيرى الذي تم نشره في اليمن هو السلاح الأشد خطورة في العدوان على الهوية اليمنية لدى عامة الناس، لكنه لم يكن السلاح الوحيد، فقد كان للمال السعودي دوراً هاماً في شراء ولاءات النخب من القادة العسكريين والسياسيين والنخب الحزبية والمثقفة، "وليس العقيدة الوهابية أو الإخوانية هي التي سهلت للرجعية السعودية اختراق سيادة البلاد الوطنية وطعن استقلالها السياسي، وإنما هو سيل الذهب والدولار الذي يتدفق إلى جيوب كل عبدة الذهب والدولار من كبار الإقطاعيين والضباط والموظفين وغيرهم من العناصر الطفيلية في المجتمع والدولة"<sup>(١)</sup>.

لقد عرف الشعب اليمني كيف تعتدي السعودية على هويته الوطنية وقراره السيادي وتتحكم بإدارة البلاد من خلال أدواتها وعبر (اللجنة الخاصة) التابعة لوزارة الدفاع السعودية، فقد كشفت صحيفة الشارع اليمنية في ٣ يونيو ٢٠١٢م في تقرير لها تحدثت عن استلام ما يقارب من ٢٧٠٠ شخصية في اليمن ما بين شيخ وسياسي وعسكري وصحفي يماني مبلغ ٥٦ مليون ريال سعودي شهرياً من اللجنة الخاصة ومكتبها الخاص في وزارة الدفاع السعودية. ونشرت بعض المواقع مؤخراً قوائم بالمبالغ التي تستلمها تلك الشخصيات بالتفاصيل، حيث كشف التقرير أن ٤٠ مليون ريال سعودي كانت تدفع للرئيس السابق علي عبد الله صالح، و٣ ملايين ريال سعودي للشيخ صادق الأحمر، وكان التجمع اليمني للإصلاح يستلم ٣ ملايين ريال سعودي شهرياً، وأشار التقرير إلى أن رئيس حزب رابطة أبناء اليمن (رأي) عبدالرحمن الجفري يستلم ١٦٠ ألف ريال سعودي شهرياً، والرئيس اليمني الأسبق (علي ناصر محمد) يستلم ٢٠ ألف ريال سعودي شهرياً، فيما يستلم كل من حيدر العطاس وهيثم قاسم طاهر ومحمد علي أحمد كل واحد منهم ١٠ ألف ريال سعودي، وياسين سعيد نعمان ١٠ ألف ريال سعودي. أما علي محسن الأحمر فقد أشار التقرير إلى أنه كان يستلم ٥ ملايين و٢٠٠ ألف ريال سعودي بالإضافة إلى استلامه ١٠ مليون ريال سعودي أيضاً سنوياً من وزارة الدفاع السعودية تحت بند

١- محمد علي الشهاري، معالم سياسة العدوان السعودية تجاه اليمن، مرجع سابق، ص ٧٠.

(محاربة الروافض)، فالجنرال العجوز لم تسعفه فقط ثروته الطائلة في شراء الذمم وولاءات القبائل، بل أيضاً ساعدته في صناعة نفوذه الخرافي، فتوقيعه على أي ورقة كان كافياً لدى تلك اللجنة لدفع الملايين لحاملها أو قبول علاجه على نفقة المملكة أو تخصيص مرتب شهري له. وكل ما كان يهم المملكة هو أن يواظب الجنرال على دوره كشرطي يحرس حدودها، ويضمن لها ولاء القبائل، ويسهل مهمة دعائها في نشر الفكر الوهابي، وتميرير بعض الطبخات الأمنية التي تخدم أجندة المملكة.

لقد حاولت حركة أنصار الله مشكورة إعادة الاعتبار للهوية اليمنية من خلال إحياء الاحتفال بمناسبة المولد النبوي في كل عام وإحياء بقية المناسبات الدينية التي كانت تشكل هوية دينية جامعة، مما ألب عليها دعاة الفكر الوهابي وداعموهم وكان من ضمن الأسباب التي جعلت السعودية تدعم الحروب الستة في صعدة سابقاً وتشن عدوانها الغاشم على اليمن لاحقاً. وخلال تلك الفترة تم استهداف بعض الشخصيات البارزة التي كانت تفضح المذهب الوهابي التكفيري في اليمن، وتحاول استعادة الهوية الوطنية اليمنية؛ فكان أن اغتالت أدوات السعودية الدكتور عبدالكريم جذبان والدكتور أحمد شرف الدين والدكتور محمد عبدالملك المتوكل والأستاذ عبدالكريم الخيواني. وبعد أن حاربت السعودية - عبر أدواتها في اليمن - المذهب الزيدي بكل ما أوتيت من قوة وبكل الوسائل، عملت على اغتيال رموز ذلك المذهب من خلال التفجير الإرهابي الذي استهدف الدكتور المرتضى المحطوري في جامع مركز بدر والدكتور طه المتوكل في مسجد الحشوحوش يوم الجمعة ٢٠ مارس ٢٠١٥م، فاستشهد الأول ومعه عشرات المصلين ونجا الثاني. وبعد أن ظهرت عورة النظام السعودي وبان عدوانه على الهوية الوطنية اليمنية عمد إلى ورقته الأخيرة وهو العدوان المباشر على اليمن في يوم ٢٦ مارس ٢٠١٥م، لأن كل أدواته تم إحراقها وقطعت أيادي السعودية في اليمن، فكان لا بد أن تحاول إعادة أدواتها، ولكن هيهات أن تصل إلى ما تريد. وقد فضحت السعودية نفسها من خلال قصفها للمواقع الأثرية والجوامع الأثرية القديمة وخصوصاً عدوانها الهجمي على متحف مدينة ذمار وصنعاء القديمة ومسجد الإمام الهادي في صعدة وهي أهداف لها علاقة بالهوية الوطنية اليمنية والتراث الحضاري العريق للشعب اليمني، والذي داومت

السعودية على العدوان عليه منذ قيامها. وقد أثبت حديث السفير السعودي في اليمن لمحنة (إم بي سي) في برنامج (من الصفر) يوم ٢٢ مايو ٢٠١٨م عن كيفية إخراجه لعلي محسن عن طريق طلبه طائرة هليكوبتر جاءت من قاعدة العند، أنه كان الأمر النهائي في اليمن، يأمر فيطاع ويطلب فيُستجاب له، وهذا يدل على حجم النفوذ السعودي في اليمن قبل ثورة ٢١ سبتمبر، والتي كانت نتيجة طبيعية لعدوان السعودية على الهوية الوطنية اليمنية.

### الخاتمة :

هكذا يتضح لنا أن العدوان السعودي على الهوية الوطنية اليمنية قديم قدم العلاقة بين البلدين، فقد كانت العلاقة بين الجمهورية العربية اليمنية (سابقاً) والجمهورية اليمنية (لاحقاً) والسعودية، علاقة تابع بمتبوع. ولم تستطع الحكومات المتوالية على حكم اليمن التخلص من الهيمنة السعودية، وظل الشعب اليمني خلالها يتن من ثقل الضغوط السعودية، ومن استخدام المال السعودي كوسيلة للضغط والابتزاز السياسي وتأكيد التبعية، ومن هيمنة المذهب الوهابي الذي كان الغرض من نشره في اليمن عبر إنشاء المعاهد العلمية هو طمس الهوية الوطنية اليمنية الجامعة. وقد ظهر ذلك العدوان بشكل واضح من خلال محاولة النظام السعودي فرض المذهب الوهابي على الشعب اليمني بكل الوسائل المتاحة، ومحاربة المذهب الزيدي واعتباره مذهباً شيعياً رافضياً، ومحاربة المذهب الشافعي من خلال محاربة التصوف وتكفير المتصوفة، والعمل على خلق التناقضات المذهبية والمناطقية بين أبنائه، وشراء ولاءات شيوخ القبائل والقيادات العسكرية والسياسة وجعلها تابعة لها على حساب الولاء لليمن. كما تمثل العدوان السعودي على الهوية اليمنية في تشجيع ظهور تنظيم القاعدة، ونقل أعضائه من أفغانستان ومن السعودية إلى اليمن بواسطة أدوات السعودية فيها، وتشجيع التطرف والعنف بواسطة المناهج الوهابية التكفيرية، وكل ذلك يطمس الهوية الوطنية اليمنية ويجعل منها نسخة مزورة للهوية الوهابية. وقد تم إعادة الاعتبار للهوية الوطنية اليمنية وقرارها السيادي المستقل من خلال ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، وكان ذلك هو السبب الرئيس الذي بموجبه شنت السعودية عدوانها البربري على اليمن.



## تدخل التحالف السعودي في اليمن: إعادة سطوة القانون أم فرض لقانون السطوة!؟

د. محمد الساعدي

دكتوراه في القانون العام

وباحث في الشؤون السياسية والدولية -

العراق

بدأ التحالف الذي تقوده السعودية ويتألف من عشر دول (من بينها دول مجلس التعاون الخليجي ما عدا سلطنة عمان) تنفيذ غارات جوية على جماعة أنصار الله في اليمن في أواخر مارس ٢٠١٥م، وذلك قبل أيام من دعوة عبد ربه منصور هادي - رسمياً - إلى التدخل العسكري الخارجي في اليمن. وفي حين أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تشارك بشكل مباشر في الغارات الجوية، إلا أنها تقدم الدعم اللوجستي والاستخباراتي لقوات التحالف. وقد برر التحالف تدخله العسكري - في حينه - بأنه جاء بناءً على طلب الرئيس هادي، ويهدف إعادته إلى السلطة التي كان في واقع الحال قد استقال منها وفر من البلاد في سياق نزاع مسلح داخلي.

بصورة مبدئية، ووفقاً لأحكام القانون الدولي، فإن أي نوع من التدخل العسكري في اليمن لا يمكن أن يكون مشروعاً إلا إذا جاء وفق تحويل من مجلس الأمن الدولي، وهذا - في واقع الحال - لم يحدث حتى الآن، وذلك على الرغم من الادعاءات الباطلة أن القرار ٢٢١٦ قد حوّل التحالف السعودي التدخل العسكري ضد اليمن.

إن الفقرة (٢) من المادة (٢) من ميثاق الأمم المتحدة تحظر على الدول التدخل في الشؤون الداخلية للدول ما لم يكن هناك قرار من مجلس الأمن يخوّل استخدام القوة العسكرية، كما أن المادة (٥٣) من ميثاق الأمم المتحدة تحظر على المنظمات

الإقليمية مثل دول مجلس التعاون أو الجامعة العربية إعطاء الإذن باستخدام القوة دون قرار من مجلس الأمن.

يتناول مقالنا التحليلي هذا التدخل العسكري في اليمن من تحالف مجموعة دول بقيادة المملكة العربية السعودية<sup>(١)</sup>، وذلك لهدف تحليل الأساس القانوني الذي تعتمده الدول التي تقوم بالتدخل العسكري في حالة اليمن كمبرر لتدخلها. وبناءً على ذلك سيهتم المقال بدراسة قضيتين رئيسيتين في هذا الصدد:

**أولاً:** الأثر القانوني والسياسي للطلب الذي قدمه عبد ربه منصور هادي، وموافقته على العملية العسكرية في اليمن.

**ثانياً:** تكييف السعودية للنزاع اليمني بأنه يشكل تهديداً لأمنها القومي.

### المحور الأول:

الأثر القانوني والسياسي لطلب هادي للتدخل العسكري ضد اليمن بصفة عامة، وفي الوقت الراهن، ليس مستغرباً قيام رؤساء دول بطلب المساعدة من دول أخرى ضد ما يمكن أن يعتبر تهديداً للسلم والأمن ضمن حدودهم الإقليمية. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك طلب الحكومة العراقية المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، أو طلب سورية للمساعدة الروسية في النزاع المسلح السوري، حيث يمكن اعتبار التدخل عن طريق الدعوة مشروع بموجب القانون الدولي وضمن السياقات والأطر الدستورية الممنوحة لرؤساء الدول. وهذا الأمر قد لا يثير أي جدل طالما ظل منصب شاغل الوظيفة (رئيس الدولة الذي يطلب الدعم) قانونياً وليس محل شك.

لكن في الحالة اليمنية، لا يتمتع عبد ربه هادي بموقف واضح لا لبس فيه بصفته "رئيس الدولة الشرعي"، لأنه في بداية الأمر تولى السلطة الرئاسية في انتخابات ٢٠١٢م لمدة عامين، والتي انتهت في فبراير ٢٠١٤م، ولكن تم تمديد تلك الولاية لسنة أخرى دون موافقة برلمانية أو شعبية. وعقبها استقال السيد هادي بذريعة أنه وقع تحت ضغط حركة أنصار الله "الحوثيين"، وإن كان قد قام بإلغاء استقالته في

١ - التحالف المكون من عشر دول وبقيادة السعودية: (البحرين، الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة، مصر، الأردن، المغرب، السودان، السنغال).



وقت لاحق عندما تمكن من الفرار من صنعاء، وذلك بهدف إضفاء شرعية ظاهرية على التدخل العسكري السعودي بناءً على دعوته. وعند هذه الجزئية من الضروري تحديد ما إذا كان طلبه الحصول على المساعدة الخارجية يحمل صفة أو قوة رسمية أو أنه لا يتمتع بأي أثر قانوني<sup>(1)</sup>.

في تصورنا، ليس لذلك القرار أي صفة قانونية، لأنه اتخذ بدون وجود غطاء قانوني لمصدره من جهة، ولأنه - من جهة أخرى - تم بضغط بعض دول الخليج، كما أن هادي لم يكن يواجه قوة احتلال أجنبي أو تدخل دول أخرى ضد بلاده حتى يطلب المساعدة من دولة أو دول أخرى، وإنما كان مجرد نزاع داخلي يمضي وشأن داخلي بحت.

حتى مع القبول فرضاً بمقولة أن السيد هادي - الذي يدعي أنه الرئيس الشرعي - قد تصرف تحت الإكراه عندما قدم استقالته في يناير ٢٠١٥م وفرّ في وقت لاحق من البلاد؛ فمن المعقول - فقط - اعتماد تلك المقولة في حال لا تزال القوات المسلحة اليمنية خاضعة لقيادته وتسيطر فعلياً على الأرض، وإذا ما كانت توجيهات الرئيس وأوامره لا تزال نافذة وفعالة. لكن معطيات الواقع على الأرض تشير إلى أن من يسيطر على مؤسسات الدولة وهيئاتها الحكومية والقوات المسلحة هي حركة أنصار الله "الحوثيين".

لعل ذلك الطرح ينال من تبرير مجموعة الدول في إطار عملية عاصفة الحزم ضد الحوثيين بأن تدخلهم العسكري لا يُعدّ انتهاكاً للمادة (٤/٢) من ميثاق الأمم المتحدة التي تحظر على الدول الأعضاء التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وذلك بنفي الأساس الذي تعتمد عليه الدول المتدخلة متمثلاً في دعوته للمساعدة من شخص تعتبره تلك الدول الحاكم الشرعي لليمن. فهذه الحجة تبدو مستتدة إلى

---

1 - Taimur Malik and Bilal Ramzan, "Intervention in Yemen and international law", **daily times**, April 12, 2015; available at:

<https://dailytimes.com.pk/101187/intervention-in-yemen-and-international-law/>

أساس غير سليم، ويعزز ذلك الأمر الوضع الهش لهادي من خلال تقديمه الاستقالة والتراجع عنها فيما بعد ولجوئه إلى دول هي أساساً راعية للحرب على اليمن. والسؤال الآن: هل يتماشى التدخل في الصراع في اليمن مع روح القانون الدولي الذي ينظم استخدام القوة؟

الواضح أن ميثاق الأمم المتحدة يحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، إلا أنه ينص على وجود ظرفين قد يستلزمان استخدام القوة ضد السيادة الإقليمية لدولة ما، والظرفان أو الاستثناءان هما: استخدام القوة العسكرية في الدفاع عن النفس، وكذلك استخدام القوة التي يأذن بها مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

والسؤال المطروح هنا: هل يعتبر التدخل السعودي في اليمن انتهاكاً لحظر استخدام القوة المنصوص عليه في المادة (٤/٢) من ميثاق الأمم المتحدة أو إنه يدخل ضمن الاستثناءات القانونية المنصوص عليها في المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بحق الدفاع عن النفس؟

من الواضح جداً استبعاد الاستثناء المنصوص عليه في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لأنه لا توجد قضية على الإطلاق فيما يتعلق بإذن مجلس الأمن باستخدام القوة.

تستند وجهة النظر السعودية لهذا الهجوم إلى أنها جاءت بناءً على طلب من السلطة الحاكمة (حكومة الرئيس هادي)، وهذا أمر مشروع بموجب القانون الدولي. ولكن، من الواضح أن هذه الدعوة للتدخل الأجنبي في اليمن تبدو مشوبة بهشاشة الشرعية وانعدام الصلاحيات، وذلك من حيث انتهاء مدة ولاية الرئيس هادي واستقالته من منصبه التي تقدم بها إلى البرلمان في ٢٢ يناير ٢٠١٥م بعد استقالة الحكومة برئاسة خالد محفوظ بحاح، ومن ثم فرار هادي إلى خارج اليمن. وبالتالي، فإن شرعية وصلاحيات هادي الدستورية كحاكم تعدّ هشة، مما يجعل الإطار القانوني للتدخل العسكري السعودي ضد اليمن مشوب بالغموض.

بصفة عامة، القضية اليمنية برمتها تتسم بعدم الوضوح، وذلك لأن عبد ربه منصور هادي كان - من ناحية فعلية - قد فقد السيطرة على أجزاء كبيرة من البلاد منذ

فترة طويلة، كما سيطرت حركة أنصار الله على صنعاء في شهر سبتمبر ٢٠١٥م، ولم تعد غالبية قوات الجيش تستجيب - آنذاك - لأوامر عبد ربه منصور هادي. كما أن الأسس التمثيلية الديمقراطية لولاية هادي الشرعية كانت ضعيفة في ذاتها، ففي أعقاب احتجاجات ما يسمى الربيع العربي التي أطاحت بالرئيس السابق علي عبدالله صالح، فاز هادي بانتخابات كان هو المرشح الوحيد فيها عام ٢٠١٢م، وكان من المقرر أن تنتهي ولايته بانتخابات ديمقراطية كاملة في فبراير ٢٠١٤م، مع ذلك، لم يتم إجراء تلك الانتخابات، وتم تمديد ولايته لمدة سنة أخرى من دون انتخابات وعبر مؤتمر الحوار الوطني الذي لم تكن ضمن مهامه ولا صلاحياته القيام بمثل ذلك الإجراء<sup>(١)</sup>.

في ٢٢ يناير ٢٠١٥م أعلن عبد ربه منصور هادي استقالته وذلك قبل شهر من نهاية فترته كرئيس توافقي لليمن، وبعد هروبه في وقت لاحق من صنعاء إلى مدينة عدن، تراجع عن استقالته قائلاً أنه اتخذها تحت الإكراه<sup>(٢)</sup>، وذلك على الرغم من محاولات أنصار الله المتكررة تتيه عن تلك الاستقالة وتمسكهم ببقائه في منصب الرئاسة. وقد كان هروبه لاحقاً من عدن إلى المملكة العربية السعودية عبر سلطنة عمان بالتزامن مع انطلاق عملية التدخل العسكري ضد اليمن وذلك في ظل تأكيده في تصريح له خلال هروبه أنه لم يكن لديه أي علم بانطلاق تلك العملية، وبعد انطلاق العمليات العسكرية بوقت قصير دعا هادي إلى التدخل العسكري الذي كان حينها قائماً بصورة فعلية.

من منطلق أن اختلاف العلة يوجب المغاير في الحكم؛ فعلى افتراض أن عبد ربه هادي لا يزال في العاصمة صنعاء يتمتع بشرعية دستورية، ويواجه تمرداً محدوداً نسبياً، فليس هناك ثمة شك بإمكانياته الدستورية بالموافقة على استقدام دول أخرى

---

1 - Mohamed Ghobari, "Yemeni president's term extended, Shi'ite Muslim leader killed", January 21, 2014; available at:

<https://www.reuters.com/article/us-yemen-assassination/yemeni-presidents-term-extended-shiite-muslim-leader-killed-idUSBREA0K13420140121>

2 - President Hadi's Resignation: Dangers and Alternatives, Position Paper, **AL Jazeera Center for Studies**, (Translated into English by: AMEC), 1 February 2015, pp.1-9.

لمساعدته. وهذا الافتراض ليس مثيراً للجدل بشكل خاص في القانون الدولي، لكن الأمر يصبح مثيراً للجدل بشكل كبير عندما تتعدم أو تتقلص سيطرة صاحب الطلب على مجاري الأمور، وخروج البلاد عن السيطرة. وبصفة عامة، تظل حقيقة الممارسة الواضحة في العلاقات الدولية أن السلطة الحاكمة التي يعتد بها دولياً هي من تسيطر فعلياً على الدولة ممثلة في الأرض والقوات المسلحة والمؤسسات الحكومية، وتتمتع بقبول شعبي، وفي هذه الحالة تكون الجهة المسيطرة والسلطة الحاكمة فعلياً في اليمن هي حركة أنصار الله.

### المحور الثاني:

تكيف السعودية لتدخلها تحت مبرر تهديد أنصار الله لأمنها وأمن المنطقة عند قراءتنا للمادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة التي تسمح للدول بالتصرف دفاعاً عن النفس فقط عندما تكون قد تعرضت للهجوم وموضوعنا للدراسة؛ نجد من غير الواضح تماماً ما إذا كانت أخبار وقوع بعض الهجمات على المراكز الحدودية السعودية أساساً، سواء كانت حركة أنصار الله (على فرض صحة نسبتها لحركة أنصار الله) مسؤولة عن مثل هذه الهجمات أو إذا كانت هذه الهجمات تشكل أي تهديد حقيقي للأمن الإقليمي للمملكة العربية السعودية. وبناء على ذلك، ليس من الواضح ما إذا كان الاعتماد على مبدأ الدفاع عن النفس الاستباقي سيظل قائماً في الظروف الحالية.

إن الدفاع عن النفس "الاستباقي" هو استخدام القوة لوقف هجوم لم يبدأ فعلياً، ولكن يعتقد وبشكل معقول أن يكون وشيكاً. ويرى (أنتوني كلارك آريند) الأستاذ في جامعة جورج تاون، أن الأصول التاريخية لمفهوم الدفاع الاستباقي عن النفس - كقاعدة عرفية دولية - ظهر على خلفية حادث كارولين عام ١٨٣٧م، وذلك عندما ثار مستوطنون في كندا ضد حكومة الاحتلال البريطانية، فاتخذت الولايات المتحدة - حينها - موقفاً محايداً من التمرد، إلا أن المتعاطفين من الأمريكيين ساعدوا الثوار بإمدادات الرجال والمؤن التي كان يتم نقلها على متن باخرة تدعى كارولين. وفي رد فعل على ذلك، تسللت قوة بريطانية ليلاً من كندا

إلى أراضي الولايات المتحدة، وقبضت على كارولين وأضرمت فيها النار وأسقطتها من فوق شلالات نياجرا، ولقي أمريكي على الأقل مصرعه<sup>(١)</sup>.

وإدعت بريطانيا أن ذلك الهجوم كان دفاعاً عن النفس، ففي خطابه، قال وزير الخارجية الأمريكي (دانيال وبستر) أن مدعي الدفاع عن النفس يجب أن يُظهر: أن الحاجة إلى الدفاع عن النفس فورية وقهرية، بحيث لم تدع مجالاً للاختيار ولم ترد بها لحظة من التعمد، كما أن القوات البريطانية، بافتراض ضرورة أن اللحظة كانت تحوّل لهم اقتحام مناطق من الولايات المتحدة الأمريكية، لم تفعل شيئاً غير منطقي أو زائد عن الحد؛ حيث إن الفعل الذي تبرره ضرورة الدفاع عن النفس كان يجب أن يكون محدوداً بهذه الضرورة<sup>(٢)</sup>.

ويشير مفهوم "الدفاع الوقائي عن النفس" أو "الدفاع الاستباقي" في الغالب إلى حق الدولة في الهجوم أولاً دفاعاً عن النفس عندما تواجه هجوماً وشيكاً<sup>(٣)</sup>. ولتبرير هذا العمل، يقتضي تحقق مطلبين بارزين في قضية كارولين هما:

١- ضرورة استخدام القوة بسبب تهديد وشيك، وبالتالي فإن السعي وراء بدائل سلمية لم يعد خيار الضرورة.

٢- يتعين التناسب بين الرد والتهديد المواجه<sup>(٤)</sup>.

دانيال وبستر (وزير الخارجية الأمريكي) ووزير الخارجية البريطاني (اللورد آشبورتون) اتفقا على مبدأ أن الدولة سوف يكون لديها مبرر في استخدام القوة ضد

---

1- Thomas M. Nichols, **Eve of Destruction: "The Coming Age of Preventive War"**, University of Pennsylvania Press, 2008, p. 2

2- Webster, Daniel. "Letter to Henry Stephen Fox"; in: K. E. Shewmaker (ed.). *The Papers of Daniel Webster, Diplomatic Papers*, vol. 1 (1841-1843), 1983, Dartmouth College Press, p. 62.

3- Charles Pierson (2004). "Preemptive Self-Defense in an Age of Weapons of Mass Destruction: Operation Iraqi Freedom". **Denver Journal of International Law and Policy**, University of Denver, 2004, p. 33,1.

4- "The Legal War: A Justification for Military Action in Iraq", **Gonzaga Journal of International Law**, 2005; available at:

<http://www.gonzagajil.org:80/content/view/110/26/>

الجهات الفاعلة غير الحكومية في دولة أخرى، إذا كانت هنالك "ضرورة للدفاع عن النفس وفورية، ولم يترك أي خيار للوسائل الأخرى أو للتداول"<sup>(١)</sup>. أما بالنسبة لأهمية مبدأ كارولين، فقد كان مبدأ الدفاع عن النفس معترفاً به قبل اختبار كارولين، إلا أن أهمية الاختبار ترجع إلى أنه وضع معايير واضحة يتم على أساسها تحديد ما إذا كان هذا استخداماً شرعياً لحق الدفاع أو لا<sup>(٢)</sup>، وقد حاز الاختبار على قبول بريطانيا ثم تم اعتماده لاحقاً كجزء من القانون الدولي العرفي<sup>(٣)</sup>. وفقاً لمجريات الأحداث في اليمن، لا يبدو أن حركة أنصار الله تشكل تهديداً وشيكاً بطبيعته، مما قد يبرر تدخلاً مسلحاً بموجب المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة. ومن الجدير بالذكر أيضاً أنه على الرغم من المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في قضية كارولين، فإن القبول الدولي لمفهوم الضربات الوقائية (الاستباقية) لا يزال متدنياً من حيث الممارسة الدولية.

من المهم هنا أن نلاحظ أن الرئيس هادي قد استند في رسالته إلى مجلس الأمن الدولي إلى المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك على الرغم من عدم وضوح التبرير والأساس القانوني لكيفية طلب التدخل عملاً بالمادة (٥١)، لأن ذلك ربما يعني ضمناً أن اليمن يتعرض للهجوم من قوى خارجية. ويبدو هنا أيضاً أن الادعاء بممارسة إيران سيطرة فعلية على حركة أنصار الله وانتهاكها للمادة (٤/٢) من ميثاق الأمم المتحدة، والتسليم بهذا هذا الادعاء، يفتقر إلى المنطق ومجرد عن معطيات الواقع<sup>(٤)</sup>. وحيث إنه من غير المحتمل تماماً أن يثبت هادي مستوى السيطرة

1- Letter from Daniel Webster, US Secretary of State, to Mr. Fox (April 24, 1841), **BRITISH AND FOREIGN STATE PAPERS** (1129, 1138), James Rigway & Sons, 1857.

2- O'Brien, John, **International law**, Cavendish Publishing Limited, 2002, p. 682 .

3- **Ibid.**

٤ - وفقاً لأحكام المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، من الحقوق الأساسية (المتأصلة) لكل دولة ذات سيادة أن تردع العدوان الواقع على أراضيها من أجل حماية سيادتها الإقليمية، فمبدأ الدفاع عن النفس من الدول في حماية سيادتها الإقليمية قاعدة عرفية راسخة يجب ممارستها بطريقة دفاعية وليست بطريقة عقابية.

لتفاصيل حول تلك المسألة فيما يتعلق بالعدوان السعودي على اليمن انظر:

الفعالة من إيران على حركة أنصار الله، فبالتالي، وفي مثل هذه الظروف السائدة، يبدو أن المبرر الوحيد لمهاجمة أنصار الله، والذي يمكن أن يوفر بعض الشرعية الهشة لدول التحالف، هو طلب هادي وموافقتة فيما يتعلق بالعمل العسكري ضد "الحوثيين" على النحو الوارد في الرسائل الموجهة إلى مجلس الأمن الدولي وبعض دول الخليج.

لعل ما سبق يؤكد ما أشرنا إليه من عدم توافر غطاء قانوني أو شرعي لهذا التدخل، خاصة في غياب قرار لمجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يسمح تحديداً بالعمل العسكري في هذه الحالة. ويظل التدخل العسكري من دول التحالف وعدوانها على اليمن مفتقراً إلى تقديم أي أساس قانوني سليم يبرر مشروعية المشاركة في مثل هذا التدخل العسكري.

إن افتقار التدخل العسكري ضد اليمن للمشروعية، لا ينفي أسس التزام الأطراف والدول المتدخلة بضمان عدم قيامها بأي عمل قد يعّد خرقاً للأحكام السارية في القانون الدولي الإنساني. لكن ما هو حاصل على أرض الواقع يثبت أن تلك الدول والأطراف لم تلتق بالآلأى من المواثيق والأعراف الدولية المتعلقة بالجانب الإنساني.

منذ بدء التدخل العسكري (عاصفة الحزم) على اليمن، بدأت كارثة إنسانية تتكشف، إذ أسفرت تلك العاصفة عن مقتل عشرات الآلاف من المدنيين، وأدت إلى منع وصول الملايين من المدنيين إلى الخدمات العامة الحيوية والمياه النظيفة والكهرباء وغيرها من الاحتياجات الإنسانية الضرورية، وأصبحت اليمن بالفعل على "حافة الكارثة"، الأمر الذي تزايدت معه الأصوات التي تدين ذلك التدخل باعتباره عملاً غير أخلاقي ولا قانوني.

في يوليو ٢٠١٥م أصدر البرلمان الأوروبي مقترحاً<sup>(١)</sup> تضمن "إدانة الضربات الجوية التي قام بها التحالف الذي تقوده السعودية والحصار البحري الذي فرضته على

---

Ishan Jan, M. N. and Lawan Haruna, A., "Saudi-Led Military Intervention in Yemen and International Law", **Pertanika Journal of Social Sciences & Humanities**,23 (S),2015, p.193.

1 – **European Parliament resolution on the situation in Yemen**, (2015/2760), (RSP), European Parliament; available at:

اليمن"، وذهب هذا الاقتراح إلى القول بأن: "الضربات الجوية من قبل التحالف العسكري بقيادة السعودية وقتل المدنيين انتهاك للقانون الإنساني الدولي الذي يتطلب اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لمنع أو تقليل الإصابات في صفوف المدنيين". بعدها قام ستيفن أوبراين (مساعد الأمين العام للشؤون الإنسانية والإغاثة في الأمم المتحدة) ببلاغ إلى مجلس الأمن<sup>(١)</sup> تضمن أن: "حجم المعاناة الإنسانية في اليمن غير مبرر"، مع إدانة لـ "الهجمات على المناطق السكنية والبنية التحتية المدنية"، حيث أكد البلاغ أن الهجمات السعودية "تخالف بشكل واضح القانون الإنساني الدولي". وقد دعمت هذه الإدانات من عدد متزايد من المنظمات الدولية غير الحكومية، حيث اتهمت كل من: هيومن رايتس ووتش<sup>(٢)</sup> وأوكسفام<sup>(٣)</sup> ومنظمة أطباء بلا حدود<sup>(٤)</sup> المملكة العربية السعودية بخرق القانون الإنساني الدولي. وفي يناير ٢٠١٦م اتهمت لجنة تابعة للأمم المتحدة المملكة العربية السعودية بشن هجمات "واسعة النطاق

<http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+MOTION+P8-RC-2015-0680+0+DOC+XML+V0//EN>

1 - Under-Secretary-General for Humanitarian Affairs and Emergency Relief Coordinator, Stephen O'Brien - **Statement to the Security Council on Yemen**, 19 Aug 2015; available at:

<https://reliefweb.int/report/yemen/under-secretary-general-humanitarian-affairs-and-emergency-relief-coordinator-stephen-2>

2 - **Yemen: Coalition Fails to Investigate Unlawful Airstrikes, US Could Share Responsibility for Indiscriminate Attacks**, November 26, 2015; available at:

<https://www.hrw.org/news/2015/11/26/yemen-coalition-fails-investigate-unlawful-airstrikes>.

3 - "UK arms sales fuelling Yemen crisis in potential breach of law", says Oxfam, 11th Sep 2015; available at:

<https://www.oxfam.org.uk/media-centre/press-releases/2015/09/uk-arms-sales-fuelling-yemen-crisis-in-potential-breach-of-law-says-oxfam>

4 - **Yemen: Health facilities under attack - MSF wants answers, Access to health care for people affected by war must be guaranteed**, 25 January 2016; available at:

<http://www.msf.org/article/yemen-health-facilities-under-attack-msf-wants-answers>.



ومنهجية" على أهداف مدنية<sup>(١)</sup>، ففي تقريرها المكون من ٥١ صفحة، والذي يوثق "١١٩ طلعة تتعلق بانتهاكات القانون الدولي الإنساني"، صرحت اللجنة بأن سياسة التجويع يتم استخدامها كأسلوب حرب<sup>(٢)</sup>.

على الرغم كذلك من عملية الضغط المكثفة من المملكة العربية السعودية، ذهب البرلمان الأوروبي في بروكسل إلى التصويت بأغلبية ساحقة لدعم حظر الأسلحة المفروض على المملكة العربية السعودية<sup>(٣)</sup>، ومع أن التصويت لم يكن ملزماً قانونياً، لكنه أرسل بياناً سياسياً قوياً وحدد سابقة مهمة.

### خلاصة :

- تعتبر دولة اليمن إحدى أقدم مراكز الحضارة في الشرق الأدنى، وهي بلد مهم استراتيجياً. ويعاني اليمن بسبب سوء الإدارة والفساد والصراع الداخلي من الفقر والاضطرابات بسبب النزاعات المسلحة التي لها آثار خطيرة على المنطقة والعالم.

- لم يكن قرار خوض المملكة العربية السعودية لعاصفة الحزم في اليمن، في السادس والعشرين من مارس ٢٠١٥م قراراً ذا أبعاد استراتيجية خالصة تتعلق بالأمن القومي السعودي في عمق البلاد الجنوبي - بحسب الادعاءات السعودية - أو قضية مواجهة مشروع الهيمنة الإيراني في العالم العربي والإسلامي بحسب ما صورت له السعودية.

---

1 - Ewen MacAskill, "UN report into Saudi-led strikes in Yemen raises questions over UK role", 27 Jan 2016; available at:

<https://www.theguardian.com/world/2016/jan/27/un-report-into-saudi-led-strikes-in-yemen-raises-questions-over-uk-role>.

2 - "Yemen conflict: Saudi-led coalition targeting civilians", UN says, 27 January 2016; available at:

<http://www.bbc.com/news/world-middle-east-35423282>

3 - Ewen MacAskill, "Saudis lobby MEPs before arms embargo vote over Yemen", 25 Feb 2016; available at:

<https://www.theguardian.com/world/2016/feb/25/saudis-lobby-meps-before-arms-embargo-vote-over-yemen>.

- إن التحالف العربي بقيادة السعودية لم يكن حامياً لما يُطلق عليه الشرعية من الأساس، حيث أدار اللعبة وفق مصالحه الخاصة، حتى أنه لم يساعد الحكومة الافتراضية على العودة إلى عدن بل أبقاها مرهونة لديه في الرياض.
- إن الحملة العسكرية بقيادة المملكة العربية السعودية ضد اليمن تنتهك القانون الدولي، وليست أكثر من عدوان في محاولة لتأكيد النفوذ على الدولة ذات الموقع الاستراتيجي. وهو أمر مرتبط أساساً بالولايات المتحدة الأمريكية، وينفذ من خلال وكلائها في منطقة الخليج، وذلك في محاولة لإعادة تأكيد سيطرتها على اليمن.
- يعكس التدخل العسكري السعودي والدول المتحالفة معه في اليمن هيمنة قانون القوة وليس سيادة القانون الدولي، ويمثل كذلك انعكاساً للهيمنة الأمريكية والغربية على الشرعية الدولية وإعادة إنتاج هذه الهيمنة من خلال فاعلين وأطراف وكلاء لهم في المنطقة.
- كل الدول الخليجية ومجلسها التعاوني والجامعة العربية والولايات المتحدة التي تساعد الآن المملكة العربية السعودية، هي أيضاً تتحمل المسؤولية القانونية الدولية في جريمة العدوان الدولية ضد اليمن، حيث ليس لدى جامعة الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي أي سلطة للتصريح بالهجوم العسكري على اليمن.

## القضية الوطنية في خطاب قائد الثورة

أ.أنس القاضي

كاتب وباحث في الشؤون السياسية  
والاستراتيجية

### مقدمة :

تعكس خطابات قائد الثورة السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي استناد نظريته إلى القضية الوطنية على عددٍ من المنطلقات الفكرية والنظرية التي ينتظم من خلالها خلفيته المعرفية. وسنحاول في هذه الدراسة تحليل مضامين خطابات قائد الثورة بهدف تقديم رؤية واضحة حول عدد من المسائل التي ترتبط بطبيعة نظريته ومواقفه إزاء القضية الوطنية؛ وذلك في إطار عدد من النقاط التي نتناول فيها فلسفة رؤيته للصراع وعلاقته بالقضية الوطنية، وطبيعة فهمه لجدلية الصراع الاجتماعي على المستوى الوطني، وتقييم مكانة الشعب في خطابه، وتحليل المضامين الوطنية فيها، وكذا معرفة منهجه في قراءة التاريخ الإنساني والوطني.

من حيث الخلفية الثقافية التي بلورت وعيه، يستند السيد عبد الملك الحوثي إلى الصفحات المشرقة في التراث العربي الإسلامي، تلك التي تُجَلُّ العقل وتحت على العلم والعمل والعدل ونصرة الحق والمستضعفين.

يعد الأساس الفكري الأول الذي ينطلق منه عبد الملك الحوثي في خطابه هو الإرث النظري الذي خلفه الشهيد حسين الحوثي في محاضراته (ملازمه)، والذي يقدم فيه منهجاً جديداً لفهم النص القرآني والاهتداء به في الحياة، وذلك وفقاً لمقولته: "عين على الواقع وعين على القرآن"، ولهذا الإرث النظري (القرآني) دورٌ هام في فتح آفاق تطور المعرفة لدى السيد عبد الملك، الذي بدوره يقوم بعملية تطوير لهذا الإرث ويراكم عليه، وما يزال الإرث الذي خلفه الشهيد حسين الحوثي بحاجة إلى المزيد من البحث والدراسة، حيث لم يأخذ ذلك الإرث حقه من الدراسة العلمية والتحليل والنقد الموضوعيين.

بجانب الإرث النظري الذي خلفه الشهيد حسين الحوثي، يعكس خطاب عبد الملك الحوثي معارف جديدة اكتسبها خلال تجربته التاريخية في تصديه لمهمة قيادة مقاومة الحروب العدوانية الست على صعدة التي شنتها السلطان اليمنية والسعودية، وكذلك خلال تنظيم نشاط أنصار الله ورسم محددات علاقتهم بالمجتمع المحيط المحايد والصديق والمُعادي... إلخ. فطوال مرحلة الحروب الست واجه السيد عبد الملك - في الواقع - قضايا معقدة ومستجدات تتطلب حلها بطريقة واعية، وتعقيدات أخرى جرى حلها عفوياً دون تخطيط مُسبق وتم استيعاب نتائجها السلبية أو الإيجابية. وميدان الحياة الاجتماعية هو المحك الرئيسي في اختبار الأفكار والنظريات وتصويبها وفي عملية تطوير وإغناء المعرفة البشرية.

إن تقديمية الخطاب الجمعي لأي قائد وأهميته تتحدد بقدر ملامسة هذا الخطاب لحاجات المجتمع في وضعه التاريخي المعاصر لذلك الخطاب. وتتبع أهمية ما يقدمه قائد الثورة السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي من مضامين وطنية ومناهضة للاستعمار من معطيات السياق التاريخي الراهن، حيث أن اليمن يتعرض في الوقت الراهن لتهديد وجودي من تحالف دولي استعماري توسعي، وتتطلب عملية مواجهة ذلك التهديد شجاعة استثنائية ومسؤولية عالية وإيمان عميق بالشعب وعدالة القضية وحتمية النصر، وكذا استعداد غير محدود للبدل والتضحية<sup>(١)</sup>.

في واقع الحال، لم تظهر شخصية السيد عبد الملك الحوثي القيادية صدفةً، بل جاءت كتحقيق للضرورة التاريخية اجتماعياً، وذلك حين نضجت الظروف الموضوعية وتطلبت المرحلة وجود شخصية فذة لقيادة مقاومة العدوان. وتعد مرحلة مواجهة العدوان بمثابة انتقال نوعي أرقى من مرحلة قيادة الثورة (٢١ سبتمبر ٢٠١٤م)، بل ومما سبقها من مراحل تاريخية ظهر فيها عبد الملك الحوثي قائداً في صعدة. وتحديد

١ - "ما يريدونه من شعبنا اليمني هو الاستسلام، وهذا هو المستحيل الذي لا يمكن أبداً، يأتي لنا الله، تأتي لنا فطرتنا الإنسانية، تأتي لنا قيمنا الدينية عروبتنا الأصلية، تأتي لنا أن نستسلم لأي أحد. لينتظروا المستحيل والله لأن نتحول إلى ذرات تُبعثر في الهواء أشرفُ لدينا وأحب إلينا وأرغبُ إلينا من أن نستسلم لكل أولئك الأندال المجرمين المفسدين في الأرض"، من نص كلمة السيد عبد الملك الحوثي بمناسبة الذكرى السنوية للصرخة في وجه المستكبرين، ٢٠١٦م؛ متوفر على الرابط:

طبيعة دور القائد لا يمكن أن يتم بمعزل عن معطيات الوضع العام وعن إرادة الجماهير، إذ لا يمكن الفصل بينهما؛ فالتاريخ الذي هو مجموع أنشطة الأفراد والشخصيات العظيمة، لا يُصنع طبقاً لإرادتها الذاتية فحسب، بل وفق الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية السائدة، بل إن حواس وآمال وقدرات القيادات تتأثر جدلياً بالعلاقات الاجتماعية وبأوضاع الناس ومعاناتهم وتطلعاتهم وحماستهم، والواقع هو من يطورها ويطور كذلك هذه الشخصية ويصقلها.

لقد ظهر قائد الثورة في مرحلة العدوان الراهنة بسمات قيادية فذة بقدر حجم المواجهة، شخصية تمتلك حساً عالياً من الجرأة والثقة، وقدرة على المبادرة وتقدير الظروف واستنهاض الجماهير للمواجهة طوال السنوات الثلاث الماضية. كما أن تطور ما يطرحه داخل الإطار الديني من أفكار إنسانية وثورية وطنية تلعب دوراً مهماً في تطوير وعي الجماهير وممارستها، وذلك لما لأفكار السيد من تأثير على قطاعات شعبية واسعة.

### - فلسفة الصراع لدى قائد الثورة وعلاقتها بالقضية الوطنية :

يستند قائد الثورة على المبدأ الفلسفي القائل بملازمة الصراع للحياة البشرية، وعلى أساس مبدأ حرية الإنسان في اختيار الموقف من الصراع<sup>(١)</sup>، مستدلاً في ذلك بالآيات القرآنية<sup>(٢)</sup>، وساخرًا ممن يتوهمون أن الحياة مثالية لا صراع فيها. وتبني قائد الثورة في خطاباته هذه المسائل الفلسفية لا تبدو من قبيل الترف النظري، بل إن ذلك يأتي في سياق تصديه لمهمة قيادة مقاومة العدوان الاستعماري التوسعي على اليمن، ليحمل ذلك التنظير بُعداً وطنياً نضالياً ملموساً وليس فقط بُعداً نظرياً.

بتلك الفلسفة الواقعية يواجه قائد الثورة التنظيرات السياسية المثالية عن الصراع، تلك التي تسيء وتؤثر على استحقاقات عملية مواجهة العدوان. حيث تبرز هنا وهناك

١- "الإنسان حتى يصبح ممكناً ويصبح مكلفاً ومسؤولاً في هذه الحياة مكن من الخير ومكن من الشر قال الله سبحانه وتعالى: (وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ)، وقال أيضاً: (وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا)"، نص خطاب السيد عبد الملك الحوثي في الذكرى السنوية للشهيد (٢٠١٨م)، موقع أنصار الله؛ متوفر على الرابط:

<http://www.ansarollah.com>

٢- "وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ"، سورة البقرة، الآية رقم (251)

ما يبدو أنها أصوات مثالية تعمل على تثبيط جهود مقاومة العدوان، وذلك برغم إدانتها للعدوان وجرائمه، كما تبرز أصوات أخرى ترد أسباب الحرب إلى ما تعتبره استفزازاً للاستعمار قامت به القوى الوطنية اليمينية، وتُصوّر الحرب - تبعاً لذلك - على أنها حدث غير موضوعي جاء كرد فعل ميكانيكي من خارج سياق معطيات التاريخ الراهن وبعيد عن حقيقة التهافت الاستعماري الكامن في تلك المعطيات، وبالتالي، ترى تلك الآراء المثالية أن السلام ممكن أن يستتب بمجرد قبول واقع الاستعمار. وهي برؤيتها تلك إنما تنفي جدلية الصراع القائم حول الوجود الاجتماعي، ويفضح فساد رؤيتها تلك واقع المحافظات اليمينية الجنوبية الخاضعة لوصاية تحالف العدوان. كما تنفي مثل هذه الرؤى الأطروحات القائمة عن النظام العالمي السائد (الأحادي القطبية) وطابعه العدواني الاستعماري/الإمبريالي<sup>(١)</sup>. حيث إن الطبيعة العدوانية ستظل مُلازمة للنظام الإمبريالي الذي تصدره الإمبريالية الأمريكية (الراعي الأول للعدوان على اليمن).

في الصدد ذاته، يعتبر قائد الثورة أن مآسي الصراع القائم في الوجود البشري مصدرها عدوانية قوى الشر، وليست قوى الحق والعدل<sup>(٢)</sup> التي يمثلها في واقعنا اليمني الراهن قوى الثورة والتحرر الوطني. ولا يتجلى الصراع في منطق قائد الثورة كصراع فوضوي، بل صراع بين قيم "الخير" و"الشر"، وهي ليست قيم مجردة فقط في الأدمغة والكتب المقدسة والفلسفات الشرقية القديمة، بل هي انعكاس لمجريات الواقع في الأرض بين من يريدون استعباد الناس وبين من يدافعون عن الحرية، ووفق ذلك فالإنسان مُخيّر؛ إما أن يكون مع هذا الجانب أو ذاك، ولا وجود في ذلك

١- "من يتصور هذه الحياة حياة يعمها السلام بدون أي مشاكل ولا صراعات ويتخيل هذه الحياة وهذا الوجود في الدنيا وجوداً لا تحفه أي مخاطر ولا تدخل فيه أي تحديات، فهو حالمٌ حالم، يعني خيالي غير واقعي"، نص خطاب السيد عبدالملك الحوثي في الذكرى السنوية للشهيد ٢٠١٨م، موقع أنصار الله متوفر على الرابط:

<http://www.ansarollah.com>

٢- "الذي يتحمل في الواقع البشري مشكلة الصراع والنزاع وما يترتب عليه من جلب المآسي والويلات هم قوى الشر، قوى البغي، قوى العدوان. وتصبح الحالة الأخرى التي تتصدى لقوى الشر والعدوان هم من ينتمون إلى مبادئ الحق مبادئ العدل مبادئ الخير الفطرية والإنسانية". نص خطاب السيد عبدالملك الحوثي في الذكرى السنوية للشهيد (٢٠١٨م)، موقع أنصار الله؛ متوفر على الرابط:

<http://www.ansarollah.com>

الموقف لطرف محايد<sup>(١)</sup>، فالمحايد في القضايا الوطنية يعد ملغياً من حساب الزمن وهو بحياده نقطة الضعف أو "جسر عبور الاستعمار" كما يقول المفكر والأديب اليمني عبد الله البردوني<sup>(٢)</sup>.

على الرغم من حديث السيد عن حتمية الصراع على الأرض، إلا أنه لا يقدمه كأمرٍ عبثي وخدمي، بل يربطه بجوانب روحية تُهذب من يُمارس هذا الصراع من موقعه كصاحب قضية<sup>(٣)</sup>. فهذه الجوانب القيمة تجعل الإنسان يخوض الصراع بقيم ومشاعر سامية تتلمس المبادئ الإنسانية، وقد انعكست هذه الموجهات الأخلاقية بشكل مادي ملموس في سلوك الجيش واللجان الشعبية مع الأسرى، وذلك على العكس من السلوك غير الإنساني الذي تتبعه الجماعات المسلحة المرتزقة التي تقاتل مع العدوان.

تلك النزعة الإنسانية في خطاب قائد الثورة<sup>(٤)</sup> التي ترى الخيرية في الإنسان وتبشر بتطوره روحياً ووجدانياً، تبدو قريبةً إلى الفكر الهيجلي والفلسفة الماركسية. وعلى

١- "الصراع حتمي في هذه الحياة إما أن تكون أنت في ظل وجود هذا الصراع إما في صف أولئك الطغاة، وإما أن تكون متمسكاً بالحق والعدل والقيم والمبادئ المحقة الإنسانية والإلهية، حرّاً من تسلط الطغاة ومن الاستعباد"، من نص خطاب السيد عبدالملك الحوثي في الذكرى السنوية للشهيد (٢٠١٨م)، موقع أنصار الله؛ متوفر على الرابط:

<http://www.ansarollah.com>

٢- "ليس هناك وسط بل وطنية أو لا وطنية، لأن الوسط أصبح ملغياً في حساب الزمن، لتذبذبه بين إيهام الوطنيين وخدمة المحتلين، ونقطة الضعف هي، جسر عبور الاستعمار الجديد كما كانت جسر عبور الاستعمار القديم، لا وطنية إلا بنضال الاستعمار في الوطن الصغير والوطن الكبير، وفي العالم"، عبد الله البردوني، قضايا يمنية، دمشق، دار الفكر، ط ٥، ١٩٩٦م، ص ٤٤٢.

٣- "الشهيد هو إنسان له مشاعره، له علاقاته، له ارتباطاته في هذه الحياة، إنسان طبيعي، إنسان سليم، ولكن هدفه السامي قضيته العادلة هي كانت فوق كل اعتبار، وأيضاً هذه المشاعر والأحاسيس تتحول إلى عامل مساعد، حتى محبته للناس، حتى محبته لأسرته، حتى محبته لأصدقائه، حتى محبته لأمتة تتحول إلى عامل مساعد ومحفز على الشهادة في سبيل الله تعالى نصرَةً لأولئك المستضعفين ودفاعاً عنهم ودفعاً للظلم عنهم ودفعاً للاضطهاد عنهم". من نص خطاب السيد عبد الملك الحوثي في الذكرى السنوية للشهيد (٢٠١٨م)، موقع أنصار الله؛ متوفر على الرابط:

<http://www.ansarollah.com>

٤- "الشهيد له مبدأ، له قضية، له أخلاق، له أهداف وهو ينطلق على أساس من تلك القضية، فيضحي وهو يحمل تلك القضية، هذه القضية يعبر عنها في أنها قضية عادلة وفي أنها قضية مشروعة"، نص خطاب السيد عبد الملك الحوثي في الذكرى السنوية للشهيد (٢٠١٨م)، موقع أنصار الله؛ متوفر على الرابط:

<http://www.ansarollah.com>

النقيض من ذلك، فإن الفلسفة الغربية تصور الصراع المادي بنزعة حيوانية، وتجد تعارضاً ما بين القواعد الأخلاقية والحياة الواقعية كنقيضين لا يمكن الجمع بينهما. حيث تنتشر لدى المفكرين الغربيين النبوءات الحالكة عن الانحطاط الأخلاقي للشخصية الإنسانية، عن قسوتها وعزلتها وضياع صلتها الأخلاقية مع الناس الآخرين. وتأتي الفلسفة الأخلاقية الغربية التي تبرر الكراهية والعنصرية والحروب كفلسفة متحيزة مدافعة عن مصالح الإمبريالية التي ترتكب الجرائم والانتهاكات الإنسانية في ظل سعيها المحموم للسيطرة على مقدرات الشعوب، كما تفعل في عدوانها الراهن على بلادنا.

ضمن النواميس الاجتماعية للصراع - كسنة إلهية - يرى قائد الثورة بوجود منهج إلهي يُخاض ضمنه هذا الصراع الاجتماعي لينعكس بالفائدة على الإنسان لا على الإله، ذلك المنهج هو "سبيل الله"<sup>(١)</sup> الذي يُبعد الصراع الحتمي عن الفوضوية. وانطلاقاً من الخلفية الفكرية الزيدية الممزوجة بفلسفة المعتزلة (أهل العدل والتوحيد)، يبرز العدل كعنوان واسع مرادف لسبيل الله وغير مختزلٍ له، وتبرز الحرية المنافية للعبودية كعنوان آخر لسبيل الله. وتكمن أهمية هذا التأويل وتقدميته التي تتجلى في خطاب قائد الثورة، في أنه يستوعب القضايا الوطنية والاجتماعية، حيث يصبح التصدي للاستعمار الخارجي والاستبداد الداخلي أحد الثوابت العقائدية الموجهة للإنسان، وذلك على عكس الموجهات الانتهازية والأناانية.

أما عند الحديث عن الفرد المقاتل (المجاهد) المدافع عن الوطن والمستضعفين، يضع قائد الثورة مبادئ السمو الأخلاقي كمعايير تميزه كمناضل في سبيل قضية عادلة. كما يقدم قائد الثورة فهماً تقيماً لمفهوم الشهادة<sup>(٢)</sup>، وذلك حين ينفي أن تكون

١ - "سبيل الله هو عنوان للطريقة التي رسمها الله سبحانه وتعالى، من ارتبط في هذه الحياة، التزم بها سلوكاً، التزم بها موقفاً، وهي مجموعة من القيم الأخلاقية والإنسانية والفطرية والتعاليم العادلة والتعاليم التي هي عدل وصدق وحق وخير وفلاح ورشد وذكاء"، من نص خطاب السيد عبدالملك الحوثي في الذكرى السنوية للشهيد (٢٠١٨م)، موقع أنصار الله؛ متوفر على الرابط:

<http://www.ansarollah.com>

٢ - "من الأشياء المهمة التي ينبغي أن نلاحظها في موضوع الشهادة أن الشهادة ليست مجرد حالة من التضحية غير الواعية، يعني مثلاً أن الإنسان ضحح وتعدّد خلاص يشي يخلص من هذه الحياة، لا. الشهادة تضحية واعية ثابتة هادفة بدافع إيماني، الشهادة في سبيل الله ليست عملية تفاني في الدفاع عن الله جل شأنه هو الغني هو الغني لا يناله ضرر من



الشهادة مرادفة للانتقال السريع للعالم السماوي لأجل "الجنس مع الحوريات في الجنة"، فشعارات الحوريات والدفاع عن دين الله هي من الشعارات الدوغمائية التي تشط عليها الجماعات الوهابية الإرهابية في تجنيد الشباب.

### - جدلية الاجتماعي والوطني في خطاب قائد الثورة؛

لا يقف خطاب قائد الثورة عند جدلية الصراع بين الخير والشرف في عالم الأفكار والمثل العليا فحسب، بل يتعمق كذلك في الوجود الاجتماعي الملموس، ويعتمد تحديداً طبقياً واضحاً في الحديث عن ثنائية الصراع بين "المستضعفين" و"المستكبرين". وفي هذا الصراع الاجتماعي، تبرز مهمة تحرير الإنسان من استعباد واستغلال أخيه الإنسان كمهمة إيمانية<sup>(١)</sup>. وهذا الواجب الإيماني هو في محتواه الاجتماعي السياسي قضية ديمقراطية يتحرك القائمون عليه - وفق توجيه القائد - في مواجهة الاستبداد والفساد والاستغلال<sup>(٢)</sup>، وتمتد هذه المسؤولية إلى مهام التحرير الوطني وصون السيادة التي هي شرط رئيسي لسعادة الشعب وحرية المجتمع. يتحدد المستضعفون والكادحون في خطاب قائد الثورة، باعتبارهم أساس القوى

---

أحد (...). ولا حتى مثلاً عملية الإنسان يدافع فيها عن الدين، وإذا لم ننتقل نحن لندافع عنه خلاص مات وانتهى (...). البعض تحت العناوين الدينية يقدم الشهادة وكأنها مجرد عملية انتقال سريع للجنة والتمتع بالصور العين (...). الشهادة تضحية واعية بدافع إيماني في سبيل الله، تجسيد للحق والعدل وسيلة حماية للمستضعفين في مواجهة الطغاة والمفسدين والمستكبرين والظلمة"، من نص خطاب السيد عبد الملك الحوثي في الذكرى السنوية للشهيد (٢٠١٨م)، موقع أنصار الله؛ متوفر على الرابط:

<http://www.ansarollah.com>

١- "الله سبحانه وتعالى أراد لعباده، أراد للناس ألا يستعبدهم أحد من دون الله، ألا يكون الإنسان عبداً لأخيه الإنسان، وأراد أن يحرر الإنسان من كل أشكال الاستعباد وكل أشكال الاستغلال الظالم"، من نص خطاب السيد عبد الملك الحوثي بمناسبة ذكرى الهجرة النبوية، 1438هـ، موقع أنصار الله؛ متوفر على الرابط:

<http://www.ansarollah.com>

٢- "كل الشعب اليمني، يعاني، يشعر أن هناك تدهوراً مستمراً ممنهجاً، هذا الحكومة بسياساتها الخاطئة والفاشلة والكارثية تسعى لإفقارنا وتجويعنا، لم تحقق الاستقرار لا السياسي ولا الاجتماعي"، من نص خطاب السيد القائد عبد الملك الحوثي بمناسبة رأس السنة الهجرية، 1438هـ، موقع أنصار الله؛ متوفر على الرابط:

<http://www.ansarollah.com>

الوطنية المقاومة للعدوان الاستعماري التوسعي الراهن<sup>(١)</sup>، والذين هم - أي الكادحون - أصحاب المصلحة في التغيير الثوري والاستقلال. ويلعب الواقع الاجتماعي الريفي الفلاحي الذي نشأ فيه أنصار الله، وتنتمي إليه الشريحة الأوسع من جماهيرهم، دوراً هاماً في إنضاج الحس الطبقي الثوري والوطني في خطاب أنصار الله. ويضاف إلى ذلك الواقع الاجتماعي، التجربة التاريخية التي عاشها أنصار الله كمظلومين ظلوا يقاومون طوال الحروب الست، وتلك الحروب كان لها بُعدان أحدهما اجتماعي داخلي يتمثل في حرب السلطة الاستبدادية ضد شعبها، أما البُعد الآخر في تلك الحروب الست فيتمثل في التدخل السعودي الذي كان التصدي له بمثابة نضالٍ وطني خاضه أنصار الله. فلم يكن مستغرباً إذاً أن يتقدم أنصار الله طليعة المواجهين لعدوان السعودية الراهن، والرافضين كذلك لوصايتها؛ فهم أكثر من ذاق ويلاتها، كما أنهم على تماس مباشر معها<sup>(٢)</sup>.

في المستوى الثاني للجدلية بين الصراع الاجتماعي والوطني، يشير قائد الثورة إلى التناقضات الداخلية التي قام عليها العدوان من حيث اعتبارها ذرائع، وكونها قضايا تاريخية عالقة تسببت بها قوى النفوذ المسيطرة منذ عقود (قوى حرب ١٩٤م)<sup>(٣)</sup>. وأبعد من ذلك، يذهب قائد الثورة إلى الاعتراف الشجاع بأنه كان هناك تقصير من القوى

١- "الطبقة الفقيرة من أبناء هذا الشعب كانوا الأكثر صبراً والأعظم صموداً وتضحية والأقوى موقفاً والأصدق في مواجهة العدوان"، من نص خطاب السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي بمناسبة مرور ١٠٠٠ يوم على العدوان، موقع أنصار الله؛ متوفر على الرابط:

<http://www.ansarollah.com>

٢- "نحن في طليعة هذا الشعب، ومن أبناء هذا الشعب ونحن نتحرك في التصدي لهذا العدوان. نحن أبناء الصراع نجاهد ونحارب ومتعودون على مواجهة المشاكل والتحديات مهما كان حجمها، لسنا أبناء القصور والأرصدة في البنوك، والشركات العملاقة، نحن من أبناء هذا الشعب ومن حفاته ومن فقرائه، ومن الكادحين فيه، لسنا من الفئة المترفة في هذا البلد، التي عاشت منذ مراحل متربعة على الكرسي ومتخمة، وذاهبة آبية إلى أوروبا وأمريكا"، من نص خطاب السيد عبد الملك الحوثي ليلة ١٠ من رمضان، ٢٠١٧م، موقع أنصار الله؛ متوفر على الرابط:

<http://www.ansarollah.com>

٣- "لم يكن هذا العدوان عبارة عن مشكلة داخلية نهائياً، هو عدوان أجنبي وظّف مشاكل داخلية، واستغل البعض من التائهين والأغبياء والطامعين والانتهازين، واستغل بعض العناوين الداخلية ليوظفها في عدوانه"، من نص خطاب السيد عبد الملك الحوثي في الذكرى السنوية للشهيد (٢٠١٧م)، موقع أنصار الله؛ متوفر على الرابط:

<http://www.ansarollah.com>

الوطنية المناهضة للعدوان في أنها لم تتحرك بالشكل المطلوب لعقد مصالحات داخلية وخطوات تطمينية لقوى وشخصيات سياسية واجتماعية وعسكرية، بحيث: "تبعدهم عن الارتقاء في أحضان الرياض"، مع أنه - في المقابل - لا يوافق على أن تكون تلك القضايا والإشكالات الداخلية مبرراً لأحد أن يخون شعبه وبلده ويتآمر مع الخارج ويؤيد ما يرتكبه المعتدون من جرائم<sup>(١)</sup>.

أما فيما يتعلق بالحديث عن القضية الجنوبية، فإن قائد الثورة وزعيم أنصار الله الذي جاء من خارج قوى حرب ٩٤م، يستوعب جيداً الجذور الاجتماعية للقضية الجنوبية، والتي هيأت الواقع الجنوبي لأن يقع فريسة سهلة للاستعمار والاحتلال الجديد؛ حيث يطرح قائد الثورة مبدأ العدالة كأساس لحل القضية الجنوبية، "فما دون العدالة ظلم وما فوقها ظلم"، فهو إذ يوضح الجذور الاجتماعية للقضية الجنوبية، يرفض في المقابل أن تكون هذه الجذور سبباً مقبولاً يشرع للانضمام لمحور العدوان وللخيانة الوطنية<sup>(٢)</sup>، كما أنه يرفض أيضاً أن يتم حل القضية الجنوبية بحلول ليس لها علاقة بطبيعة المشكلة<sup>(٣)</sup>، ويرى في الحلول التوافقية (وطنياً) أنها الطريقة المثلى لمعالجة مثل هذه القضايا.

١- نص حوار قائد الثورة السيد عبد الملك الحوثي مع مجلة مقاربات سياسية، (العدد الأول، ٢٠١٦)؛ متوفر على:

<http://www.yecscs.com>

٢- "لبيع كل الإخوة في الجنوب وفي المقدمة من قبلوا بحالة الاحتلال وتعاونوا مع الاحتلال لحسابات سياسية أهم لن يصلوا إلى نتيجة أبداً، ولن تلبي رغبتهم نهائياً، فالمختل له أهدافه الخاصة وله أطماعه، وإذا أعطاهم شيئاً فهو يأخذ بأكثر مما أعطى ويستفيد بأكثر مما أفاد وينتفع أكثر مما قدم، والخسارة كبيرة جداً لمن يقف إلى صف من يحتل بلده ويستعبد شعبه"، "قائد الثورة السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي: الشرعية هي للشعب اليمني وليست للعلاء"، نص حوار قائد الثورة مع صحيفة ٢٦ سبتمبر بمناسبة العيد الخمسون لثورة ١٤ أكتوبر، ١٢ / ١٠ / ٢٠١٧م؛ متوفر على الرابط:

<http://www.26sep.net/news>

٣- "الحل للقضية الجنوبية يجب أن يكون ضمن توافق في البلد بين المكونات الرئيسية لهذا البلد، ونحن قلنا في مرحلة ماضية يجب أن يكون حل القضية الجنوبية حلاً عادلاً لا يكون فوق العدل، لا تحت العدل، فليس من الصحيح طرح خيارات لا صلة لها بجوهر المشكلة وتقدم كمعالجات وحلول، ولا يناسب أيضاً أن تكون هناك مساع لظلم الإخوة في الجنوب وانتقاص من حقوقهم والإصرار لتجاهل جروح الماضي التي حلت بهم (...). حالة التقسيم والانفصال لن يترتب عليها استقرار الشعب وإنما هي عملية تمهيدية تؤسس لمرحلة جديدة من الصراعات"، المرجع السابق.

### - محورية الشعب في خطاب قائد الثورة:

تحمل القوى المعادية للثورة خطاباً كاريكاتورياً في تصويرها لأنصار الله كجماعة خارجة من الكهوف، وتصويرهم كجماعة دينية يحكمها الكهنوت الذي يستلب إرادة الإنسان ووعيه. لكن الباحث المتبصر في خطابات قائد الثورة وزعيم أنصار الله السيد عبد الملك الحوثي، سيجد أن هذه الخطابات تحمل مضامين ديمقراطية ثورية ووطنية وإشعاعات تقدمية تدعو إلى تحرير الإنسان لا إلى استعباده وتعطيل تفكيره وتلقينه الخنوع والقبول بالاستبداد. كما أن مفاهيم الحرية تلك تنعكس عفويًا في تصريحات مقاتلي الجيش واللجان الشعبية للإعلام الحربي، وفي صلابة مواقف الأسرى في سجون قوى العدوان.

إن محورية الإنسان/الشعب، الفاعل في الأرض، القادر على التغيير اجتماعياً ووطنياً، المحمّل دينياً مسؤولية القيام بذلك التغيير كمُستخف في الأرض، تُعدُّ إحدى مرتكزات الفكر الديني التقدمي الذي يتجلى في خطابات السيد، وهو الفكر الذي طالما ميّز الزيدية والمعتزلة وبعض الطرق الصوفية المجاهدة<sup>(١)</sup> عن بقية الفرق الإسلامية التي ترى الإنسان مُسيّرًا ومحكومًا بالقدر، عاجزًا عن تحديد موقفه ومصيره.

تستنهض خطابات السيد جماهير الشعب لمواجهة العدوان، حيث تشدد على المسؤولية الإنسانية المجتمعية، وتحث على الأدوار الشعبية التي يجب أن يقوموا بها في الحياة وفق معطيات فلسفة الصراع بين المستضعفين والمستكبرين، والمقاومين والغزاة المستعمرين<sup>(٢)</sup>، وذلك باعتبار أن مواجهة العدوان تعد بمثابة ضرورة اجتماعية

١- "ليس من القدر المحتوم أن نقبل بأن نعيش كشعبٍ يمّني مظلومين مسحوقين من جهات متسلطة علينا ومستتهرة بنا ومستبدةً وغشومة وظالمة وناهبة ومتلصصة على ثرواتنا"، من نص خطاب السيد عبد الملك الحوثي بمناسبة مرور ١٠٠٠ يوم على العدوان، ٢٠١٧م، موقع أنصار الله؛ متوفر على الرابط:

<http://www.ansarollah.com>

٢- "التحرك الشعبي مسؤولية وضرورة وحتمية ولضمان وجود البلد والاستقلال والحرية والكرامة، وهذه الثورة ستستمر حتى ينعم البلاد بالاستقلال والاستقرار وينعم الشعب بثرواته وخيراته، وحينها يُمكننا القول أن أهداف الثورة الشعبية قد تحققت"، من نص كلمة السيد عبد الملك الحوثي بمناسبة الذكرى الأولى لانتصار ثورة ٢١ سبتمبر، موقع أنصار الله؛ متوفر على الرابط:

<http://www.ansarollah.com>

وحتمية تاريخية من أجل الانعتاق الوطني وتحقيق الاستقرار والرفاه الاجتماعي. ومحورية دور الشعب في تحمل هذه المسؤولية لا تأتي - وفقاً لخطاب قائد الثورة - من واقع أن الشعب هو صانع التحولات وصاحب المسؤولية في المواجهة فحسب، بل لأن الشعب - أيضاً - هو المُستهدَف الرئيسي من العدوان، وأن هدف العدوان هو استعباد الشعب اليمني، أما ثروات الشعب وأراضيه فهي ليست سوى قيم مضافة إلى قيمة الإنسان اليمني الذي يحق للعالم أن يتغنى بصموده في وجه العدوان وحرية<sup>(١)</sup>. إن إيمان قائد الثورة بالشعب وقدراته الجبارة للإنتاج والإبداع يعد إيماناً مطلقاً يُراهن عليه في سياق معركة مواجهة العدوان<sup>(٢)</sup>. وهو يعد موقفاً تقدماً في واقع البنية السياسية اليمنية على مستوى الأحزاب والنخب السياسية السائدة التي فقدت الإيمان بدور الشعب في التغيير الثوري أو الانتقال الديمقراطي. ولذلك لم يكن مُستغرباً أن تتردد القوى السياسية الكلاسيكية على مكاتب السفارات وتتجاهل الشعب، امتداداً لذات العقلية السياسية التي لا تؤمن بالشعب وتراهن على دول العدوان أو المجتمع الدولي.

من المنطلق سالف الذكر، لم يكن من المستغرب - أيضاً - أن يؤيد أنصار الله الاحتجاجات الشعبية في فبراير ٢٠١١م قبل تأييد بقية القوى السياسية المعارضة آنذاك (أحزاب اللقاء المشترك)، وهي القوى التي صعدت على أكتاف ثورة الجماهير بعدما قايضتها بتسوية "المبادرة الخليجية"، المبادرة التي لم تكن أكثر من توسيع

١- "الشعب اليمني الذي أرادوه ذليلاً ومستعبداً ومقهوراً هيناً وخانعاً وراكعاً وخاضعاً ومستسلماً لهم ها هو اليوم شعب شامخ عزيز صامد ثابت حر بما تعنيه الكلمة ويمكن للعالم أن يتغنى بحرية الشعب اليمني وأن يفتخر بصمود الشعب اليمني ويمكن للإنسانية بأكملها أن تنظر بإكبار واعتزاز إلى هذا الشعب"، من نص خطاب السيد عبد الملك الحوثي بمناسبة مرور ١٠٠٠ يوم على العدوان، ٢٠١٧م، موقع أنصار الله؛ متوفر على الرابط:

<http://www.ansarollah.com>

٢- "بعمل دؤوب في الليل والنهار وقيادة حرة وطنية مسؤولة أمكن أن نرى القوة الصاروخية ضاربة وعلى طليعة الموقف في البلد، أصبحت القوة الصاروخية منتجة مطورة مبدعة مبتكرة رغم الحصار، وهذا ممكن في كل المجالات ما علينا إلا نعمل، أقول للجميع تحركوا اعملوا ثقوا بالله والله إنها فرصة أن تحركنا فيها نبشرك نبدع ننتج نوجد البدائل نواجه كل التحديات"، من نص خطاب السيد القائد عبد الملك بدر الدين الحوثي بمناسبة رأس السنة الهجرية، ١٤٣٨هـ، موقع أنصار الله؛ متوفر على الرابط:

<http://www.ansarollah.com>

حصة أحزاب المعارضة تلك في السلطة. ففي فبراير ٢٠١١م أصدر مكتب السيد عبد الملك الحوثي بياناً بمناسبة الاحتفال بالمولد النبوي الذي تصادف - آنذاك - مع حراك الجماهير في اليمن وتونس ومصر، حيث توجه البيان إلى عموم الشعب قائلاً: "على الشعب اليمني أن يستغل الفرصة في الوقت الراهن للتحرك الجاد، التحرك الواعي، التحرك المسؤول لتغيير الواقع وإزاحة السلطة المجرمة. ونحن في طليعة شعبنا حاضرون للقيام بواجبنا في إطار التحرك الشعبي الواسع"<sup>(١)</sup>.

من ناحية أخرى، لعب خطاب قائد الثورة دوراً هاماً في إعادة الاعتبار للشعب والجماهير، حيث انعكس ذلك الخطاب في الوعي الاجتماعي السياسي الوطني للشعراء اليمنيين، لهذا نجد أن الزوامل اليمنية في مرحلة العدوان تتغنى ببطولات الشعب. ويتضح تأثير خطاب قائد الثورة في تشكيل الصورة الشعرية لدى الشعراء، والتي تعلي من شأن صمود الشعب ومناهضته للعدوان، وتتناول دور قائد الثورة المرتبط بموقف الشعب، وكذا علاقته بالشعب ضمن نسيج الصمود والمقاومة، بعيداً عن معاني الخضوع للقائد، وقريباً من معاني الالتزام تجاه ذلك القائد المستعد للتضحية من أجل حرية الوطن واستقلاله وكرامة الشعب، الأمر الذي يتسق مع الخطاب التقدمي لقائد الثورة الذي يمجّد الشعب<sup>(٢)</sup>.

#### - الأبعاد الوطنية في خطاب قائد الثورة:

تتسم خطابات قائد الثورة بأبعاد وطنية عميقة، لعل أهمها التأكيد على حماية وجود ووحدّة الوطن اليمني وسيادته<sup>(٣)</sup>، ورفض مشاريع التمزيق<sup>(٤)</sup>، وبناء وطن

١- نص البيان الصادر عن مكتب السيد عبد الملك الحوثي بمناسبة الاحتفاء بمولد الرسول ١٢ ربيع أول ١٤٣٢هـ، نشر في مدونة الدكتور عبد الله الفقيه بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠١١م؛ متوفر على الرابط:

<http://dralfaqih.blogspot.com>

٢- "حتى هذا الرأس، رأس عبد الملك بدر الدين الحوثي، حاضر أن يقدمه في سبيل الله وفداء لهذا البلد، وفداء لهذا الشعب"، من نص خطاب السيد عبد الملك الحوثي في لقاء وجهاء اليمن (١٩ / ٨ / ٢٠١٧م)، موقع أنصار الله؛ متوفر على الرابط:

<http://www.ansarollah.com>

٣- "النظام الملكي السعودي يتحدث عن الجمهورية، والجمهورية في المراحل الماضية كانت تابعة للملكية السعودية والمستقبل حرية واستقلال اليمن"، من نص خطاب السيد عبد الملك الحوثي بعد انتهاء فتنه ديسمبر ٢٠١٧م، موقع أنصار الله؛ متوفر على الرابط:

الشراكة والأخوة والعدالة<sup>(٢)</sup>، وصيانة الاستقلال الوطني. وهذه المسائل هي جوهر القضية الوطنية اليمنية في العصر الراهن. وتبرز الأبعاد الوطنية في خطاب قائد الثورة في مرحلة العدوان الراهنة في إطار مسألتين هما: الدعوة للدفاع عن الوطن كقضية جهادية نضالية، ودعوة كل اليمنيين بتنوعهم للدفاع عن وطنهم كواجب وحق ومسؤولية<sup>(٣)</sup>. وهما مسألتان تتحقق وطنية الخطاب بتكاملهما وتجسدهما في واقع الممارسة؛ إذ يتوجه قائد الثورة في خطابه إلى عموم الشعب اليمني بمختلف مذاهبهم ومناطقهم وقبائلهم ومكوناتهم السياسية، ويركز في ذلك على إبراز هذا التنوع ودعوة أطرافه للانخراط في مقاومة العدوان<sup>(٤)</sup> انطلاقاً من كل الاعتبارات الوطنية والإنسانية والدينية<sup>(٥)</sup>.

<http://www.ansarollah.com>

١- "هناك سعي حثيث لتقسيم بلدنا، وما قبل ٢١ سبتمبر كانوا قد قطعوا شوطاً كبيراً، تبدأ أزمة سياسية فدخل ضمن هذه الأزمة السياسية أنشطة متعددة لتعميق وتجزير هذه الأزمة بما يهيئ فيها لعملية التقسيم إما من خلال الجانب المناطقي والعنوان المناطقي وأحياناً العنوان المذهبي وأحياناً العنوان العرقي. ويصور التقسيم بأنه الحل السحري لكل المشكلات القائمة"، من نص خطاب السيد عبد الملك الحوثي بمناسبة الذكرى الثالثة لثورة ٢١ سبتمبر وذكرى الهجرة النبوية، ١٤٣٩هـ، موقع أنصار الله؛ متوفر على الرابط:

<http://www.ansarollah.com>

٢- "الخير هو في أن تتجه كل قوى الداخل إلى الحوار، إلى التفاهم على مبدأ العيش المشترك، على مبدأ الشراكة، على مبدأ الحرية والاستقلال لهذا البلد"، من نص خطاب السيد عبد الملك الحوثي في الذكرى السنوية للشهيد (٢٠١٨م)، موقع أنصار الله؛ متوفر على الرابط:

<http://www.ansarollah.com>

٣- "هذا عدوان على كل بلدنا ويستهدف كل شعبنا ويريد أن يحتل كل أرضنا ويريد أن يستعبدنا جميعاً، وهو تحديد لقيمنا وأخلاقنا ومبادئنا وحرمتنا واستقلالنا وكرامتنا جميعاً"، المرجع السابق.

٤- "نحن ثوار، شعبنا ثائر، اليوم نحن ثورة في وجه العدوان والاحتلال، وبعد الغد نحن ثورة حتى إقامة دولة عادلة، وثورة مستمرة من كل الأحرار في هذا البلد أياً كانت انتماءاتهم الحزبية أو المذهبية، ثورة مستمرة حتى يتحقق لنا في هذا البلد حرية واستقلال، ويتحقق لنا بناء دولة عادلة تقيم العدل في شعبنا، ويتحقق لنا أمن واستقرار شامل"، من نص خطاب السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي بمناسبة عيد الغدير وذكرى ثورة 21 سبتمبر، ٢٠١٦م، موقع أنصار الله؛ متوفر على الرابط:

<http://www.ansarollah.com>

٥- "الأولوية التي تفرضها المسؤولية الإنسانية والوطنية والدينية هي في مواجهة العدوان والتصدي له بكل الوسائل، لما يمثله من خطورة قصوى على بلدنا وشعبنا المسلم في حريته واستقلاله، وأمنه واستقراره"، من نص تهنئة السيد عبد الملك الحوثي للشعب اليمني بمناسبة الذكرى الـ ٤٩ لعيد الاستقلال ٣٠ نوفمبر، ٢٠١٦م؛ متوفر على الرابط:

<http://www.26sep.net>

بصفة عامة، يمكن القول إن البعد الوطني الذي يتجلى في خطاب قائد الثورة لم يكن حبيس التجريد، بل إن له تجسيد واقعي على الأرض، ويتضح ذلك في تنوع اليمنيين الذين استشعروا مسؤولية الدفاع عن الوطن، وبشكل خاص في التركيبة الوطنية لأبناء الجيش واللجان الشعبية الذين يجسدون الوحدة الشعبية، وذلك من خلال واقع انتمائهم إلى مناطق ومذاهب وأحزاب وقبائل متعددة من كل ربوع الوطن اليمني، وقاتلهم في مختلف الجبهات<sup>(١)</sup>. كما لم تصدر عن رجال الجيش واللجان الشعبية طوال سنوات العدوان الثلاث الماضية أي خطابات أو ممارسات طائفية؛ فقدموا بذلك نموذجاً مميزاً لاستقلال الفعل العسكري اليمني المقاوم للعدوان عن الشركاء الطائفية التي وضعتها الدوائر الاستعمارية وأجبتها بدعمها للوهابية وتسهيلها لحركة الجماعات الإرهابية.

حتى في المناسبات الخاصة التي هي جزء من التراث الزيدي كمناسبات عاشوراء والغدير واستشهاد الإمام زيد، أو في مناسبات خاصة بمكون أنصار الله كذكرى استشهاد السيد حسين الحوثي وذكرى انطلاق الصرخة في وجوه المستكبرين وغيرها من المناسبات التي تأخذ طابعاً تنظيمياً خاصاً بأنصار الله؛ نجد أن خطاب قائد أنصار الله في هذه المناسبات يتوجه دائماً بالتعبئة صوب القضية الوطنية العامة في مواجهة العدوان، ولم ينزل مطلقاً إلى درك التعبئة الطائفية والعصبوية ضد مذهب معين أو منطقة معينة أو قبيلة معينة أو سلالة معينة.

- قائد الثورة وعدالة شعار "الدفاع عن الوطن":

لطالما استخدم الخطاب الوطني لخدمة أهداف غير وطنية، ولطالما رفعت كثير من الدول شعار الدفاع عن الوطن لتحشيد الجماهير وجرها إلى حروب أهدافها احتلال بلدان ونهب واستعباد شعوب أخرى. واستناداً إلى هذه الحقيقة التاريخية يطعن بعض المثقفين في الخطاب الوطني لقائد الثورة، ويعتبرونه خطاباً مخادعاً؛ إذ يعتبرون أن رفع قائد الثورة لشعار الدفاع عن الوطن ليس سوى خداع للشعب، وهم بذلك

١- "أنصار الله وقفوا وليس وحدهم، مع كل الأحرار من أبناء هذا البلد، بصمود وبتضحيات كبيرة وبوفاء للدفاع عن هذا البلد ومواجهة هذا العدوان، حسبما تفرضه عليهم المسؤولية الدينية والوطنية والإنسانية والأخلاقية"، من نص خطاب السيد عبدالملك الحوثي أمام وجهاء وحكاماء اليمن (٢٠١٧م)، موقع أنصار الله؛ متوفر على الرابط:



يتجاهلون النظر إلى الشروط الموضوعية التي تجعل هذه الحرب أو تلك وطنية أو استعمارية/إمبريالية. وحسب توصيف قائد الثورة البلشفية فلاديمير لينين: "إذا كان جوهر الحرب الفعلي يتلخص في الإطاحة بالنير الأجنبي فإن الحرب تقدمية من جانب الدولة المظلومة أو الأمة المظلومة، أما إذا كان جوهر الحرب الفعلي يتلخص في إعادة تقسيم المستعمرات وتقاسم الغنائم ونهب أراضي الغير، فإن لشعارا الدفاع عن الوطن في هذه الحالة خداع كلي للشعب"<sup>(١)</sup>.

لا ريب أن الحرب الدفاعية التي يخوضها شعبنا طوال ما يزيد عن ثلاث سنين، هي حرب وطنية قامت في الأساس كحرب مضادة للعدوان ومن أجل إسقاط الوصاية السعودية الأمريكية على اليمن، كما أنها عملية مديدة من حركات جماهيرية وطنية لأجل التحرر والتقدم الاجتماعي والوطني. وكما هو معلوم، الحرب تعد امتداداً للسياسة، والسخرية هنا من خطاب قائد الثورة الذي يتمسك بوطنية الحرب التي تخوضها اليمن، وتصنيف من يحملون هذه القناعة الوطنية ضمن نطاقات مذهبية ومناطقية وسلالية غير وطنية، إنما يعكس العجز النظري لأولئك الساخرين عن تقديم تحليل علمي تاريخي واقعي يوضح جوهر الحرب. فكيف نعرف جوهر الحرب الفعلي إذاً؟ لقد طرح فلاديمير لينين هذا السؤال وأجاب عليه في الوقت نفسه، وذلك بقوله: "يجب أن ندرس سياسة ما قبل الحرب، السياسية التي تؤدي وأدت إلى الحرب، إذا كانت السياسة إمبريالية تدافع عن مصالح الرأسمال المالي وتتهب وتضطهد المستعمرات وبلدان الغير، فإن الحرب التي تنجم عن هذه السياسة هي كذلك حرب إمبريالية، وإذا كانت السياسة وطنية تحريرية، أي إذا كانت تعرب عن حركة جماهيرية ضد النير القومي فإن الحرب التي تنجم عن سياسة كهذه هي حرب وطنية تحريرية"<sup>(٢)</sup>.

في الواقع اليمني، من الواضح أن السياسة التي أدت إلى هذه الحرب من طرف اليمن - كدولة مظلومة مضطهدة، هي سياسة الثورة الشعبية المقاومة للاستبداد والوصاية الأجنبية، وهي سياسة ثورية وطنية مستمرة تهدف إلى التحرر الوطني،

١- فلاديمير لينين، المختارات باللغة العربية، موسكو، دار التقدم، المجلد السادس، ص ١٥٩، الطبعة الأولى - ١٩٧٨م.

٢- المرجع السابق، ص ١٦٠.

واستمرارها يعطي حربنا الدفاعية اليمنية جوهرها الوطني في مواجهة الحرب الإمبريالية التي تشنها دول العدوان المدافعة عن مصالح الرأسمالية العالمية الطامعة بثروات اليمن، وفي مواجهة الدول التوسعية الخليجية الساعية إلى تقسيم اليمن وإحاقها بممالكها. وإن ما يحدث في المحافظات الجنوبية والشرقية اليمنية خير شاهد على هذه السياسة الاستعمارية التي تمارسها قوى العدوان.

في حوار له مع صحيفة ٢٦ سبتمبر، حلل قائد الثورة بشكل علمي السياسة التي أدت إلى هذه الحرب بشقي تلك السياسة: الوطنية اليمنية، والإمبريالية العدوانية، وذلك بقوله: "ثورة ٢١ سبتمبر صحيح أنها رفعت عناوين مطلبية، ولكنها في جوهرها وفي حقيقتها ثورة تحررية، ولهذا كان في مقدمة من وقف ضد هذه الثورة ومنذ اللحظات الأولى سفراء الدول العشر، وفي واقع الحال فإن ما تلا ٢١ سبتمبر من تطورات وأحداث كله يشهد بأنها ثورة تحررية، وأن مشكلة الخارج معها هو أنها ثورة تحرر الشعب اليمني من الوصاية الخارجية، وتستعيد لشعبنا القرار السياسي، وتتيح الفرصة للقوى السياسية الداخلية، وتهيئ المناخ لمعالجة المشاكل السياسية بروح وطنية وبعيداً عن التبعية للخارج"<sup>(١)</sup>.

على المستوى الوطني، تقف اليمن من أجل التحرر في مواجهة الوصاية السعودية الأمريكية والاحتلال الإماراتي، وعلى المستوى المحلي تقف قوى ثورة ١١ فبراير و٢١ سبتمبر وجموع الشعب ضد القوى المعادية للثورة، تلك القوى المسيطرة القديمة التي ثارت عليها الجماهير كعائلتي (الأحمر) و(صالح) وكبار الضباط والشيوخ الإقطاعيين الرجعيين والبيروقراطيين المدنيين المتحالفين معهم والتابعين للإمارات والسعودية. وقوى الثورة المضادة تلك تقف اليوم مع العدوان الاستعماري، ما ينفي عن حربها أي مضمون وطني، في حين تحتكر ذلك المضمون الوطني كل القوى الجماهيرية التي تقاتل من أجل السيادة ومن أجل إسقاط الوصاية الإمبريالية والخليجية عن الجمهورية اليمنية.

١- "قائد الثورة السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي: الشرعية هي للشعب اليمني وليست للعلاء"، نص حوار قائد الثورة مع صحيفة ٢٦ سبتمبر بمناسبة العيد الخمسون لثورة ١٤ أكتوبر، مرجع سابق

## - التجربة التاريخية والقضية الوطنية :

يستند قائد الثورة على التجربة التاريخية البشرية<sup>(١)</sup> والوطنية اليمنية<sup>(٢)</sup> كأحد المنطلقات المحفزة للثورة ومواجهة الاستعمار، حيث يعتبر قائد الثورة أن نصر الشعوب حتمي إذا ما تحركت في مواجهة التحديات الأجنبية، إيماناً منه بالشعب في وقت أُصيبت به القيادات العتيقة لكثير من الأحزاب بالانكسار، وفقدت الأمل في الشعب. وبحسب تعبير قائد الثورة: "ما تحققت عدالة في الأرض ولا نالت أمة استقلالها وحريتها إلا بتضحية وصبر، هذا شيء بديهي، هذا شيء ليس غريباً في واقع الحياة ولا في الأرض، هذا معلوم تاريخياً ومعلوم في السنن، معلوم في استقراء أوضاع البشر والمجتمعات الإنسانية"<sup>(٣)</sup>. وفي الجانب المقابل، فقائد الثورة يعتبر أن المتواطئين مع الأجنبي في مختلف الفترات التاريخية لم يسجلهم التاريخ إلا كخونة ومرترقة<sup>(٤)</sup>. ولقائد الثورة نظرة موضوعية للتاريخ، وربط لهذه التجارب التاريخية بواقع اليوم واستتباط السنن والقوانين الاجتماعية منها.

كما يقدم قائد الثورة تحليلاً علمياً للثورات كظاهرة اجتماعية، ففي حوار له مع صحيفة ٢٦ سبتمبر بمناسبة اليوبيل الذهبي لثورة ١٤ أكتوبر المجيدة، قال في رده على سؤال عن تفسير قائد الثورة للروابط بين الثورات اليمنية ٢٦ سبتمبر و١٤

---

١- "كل الشعوب في الأرض التي تحررت، التي كافحت وناضلت، في النهاية انتصرت مهما كانت القوة الغازية، مهما كانت قواها وإمكاناتها، ومهما كانت ثروتها"، من نص حوار قائد الثورة السيد عبدالملك الحوثي مع مجلة مقاربات سياسية (العدد الأول، ٢٠١٦)، مرجع سابق.

٢- "المستعمر البريطاني كان قوياً حينذاك وكان له الكثير من العملاء والمرترقة الذين اشتراهم إضافة إلى أنه تمكن من احتلال أجزاء واسعة في البلد ومع ذلك كان عندما تحرك الشعب بجهد وصدق واهتمام كان النصر حليف هذا الشعب وكان المستعمر مهياً للهزيمة وتحررت البلد"، من نص خطاب السيد عبدالملك الحوثي بمناسبة ذكرى الهجرة النبوية وذكرى ثورة الرابع عشر من أكتوبر، ٢٠١٦م؛ متوفر على الرابط:

<http://www.zaidiah.com>

٣- نص خطاب السيد عبد الملك الحوثي في الذكرى الأولى لثورة ٢١ سبتمبر، ٢٠١٥م؛ متوفر على الرابط:

<http://www.sabanews.net>

٤- "بكل المقاييس في الدنيا وكل المجتمعات من يقف مع العدو ضد بلده يسمى خائناً، هذا متعارف عليه، إنما المعتدي يسميه مقاوماً وهذا استنتاج عجيب!"، من نص خطاب السيد عبدالملك الحوثي بمناسبة ذكرى الهجرة النبوية، ١٤٣٩هـ؛ متوفر على الرابط:

<http://www.ansarollah.com>

أكتوبر و ٢١ سبتمبر: "الثورات هي عبارة عن تحرك شعبي تفرضه الضرورة الإنسانية في المقدمة، وبالنسبة للشعوب ذات القيم مثل شعبنا اليمني الذي ينتمي للإسلام فهو ينطلق أيضاً في ثوراته انطلاقاً من قيمه ومبادئه، إضافةً إلى الظروف الموضوعية الضاغطة التي يعاني منها الشعب فيضطر إلى أن يثور. كانت ثورة ١٤ أكتوبر ضد المحتل البريطاني الذي استعمر جزءاً كبيراً من بلدنا على مدى أكثر من ١٢٠ عاماً؛ كانت تحركاً ضرورياً لا بد منه، وهذه المسألة من أهم المسائل التي يجب أن تستوعبها شعوبنا وفي المقدمة شعبنا اليمني المسلم العزيز أن حالة الاحتلال هي حالة يضطر أي شعب لمواجهتها ولا يمكن التعايش معها لأنها حالة يفقد معها أي شعب محتل كرامته واستقلاله وحرية. والبديل عن ذلك هو الامتهان والظلم والاضطهاد والقهر والإذلال والاستعباد، قد تتماهى بعض الفئات، بعض الشخصيات، وقد تساهم أدوار بعض الجهات لإخضاع الشعوب في مراحل معينة لحالة الاحتلال، ولكن يصل الجميع في النهاية إلى قناعة راسخة بضرورة التحرر وضرورة الثورة، التحرر الذي لا يأتي إلا من خلال ثورة"<sup>(١)</sup>.

في تناوله للتاريخ الوطني، يركز قائد الثورة على ثورة ١٤ أكتوبر من حيث كونها ثورة تحريرية تتفق مع مهام المرحلة الراهنة في مواجهة الاستعمار، ويعتبر أن: "ذكرى ثورة ١٤ أكتوبر هي ذكرى عز وكرامة للشعب اليمني، ونحن بحاجة إلى هذه المناسبة ودروسها ونحن نواجه العدوان وقوى الغزو وفي مقدمتها أمريكا والنظام السعودي، ومن أهم دلالات هذه الذكرى أنه مهما كانت همجية المعتدي وإمكاناته وقبضته فإن من الممكن إلحاق الهزيمة به وطرده"<sup>(٢)</sup>.

كما أن منهج قائد الثورة وأدائه يحاكم الناصريين والاشتراكيين على ضوء الرصيد النضالي التاريخي لتيار اليسار وأيديولوجيته المناهضة للاستعمار، وذلك بعد أن أصبح قائد الثورة في ذات الموقع الذي تصدره اليسار الاشتراكي والقوميون في

١- "قائد الثورة السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي: الشرعية هي للشعب اليمني وليست للعلاء"، نص حوار قائد الثورة مع

صحيفة ٢٦ سبتمبر بمناسبة العيد الخمسون لثورة ١٤ أكتوبر، مرجع سابق.

٢- نص خطاب السيد عبد الملك الحوثي بمناسبة ثورة ١٤ أكتوبر والعام المحجري الجديد، ١٤٣٧هـ؛ متوفر على الرابط:

مواجهة الاستعمار الإمبريالي الأمريكي والتوسع الخليجي الرجعي في مرحلة من المراحل. حيث يوجه قائد الثورة خطابه نحو القيادات السياسية للأحزاب والشخصيات المعروفة التي آثرت الحياد أو تواطأت مع العدوان، إذ أن كثيراً من قواعد هذه الأحزاب - كسائر الشعب - تقف في وجه العدوان، كما أن كثيراً من الشخصيات القيادية للأحزاب اليسارية والقومية ما زالت متمسكة بموقفها من الاستعمار<sup>(١)</sup>.

### خاتمة :

تلعب الضرورة التاريخية الضاغطة دوراً هاماً في إنضاج الموقف العملي والفكري لأنصار الله، وتستجيب لها قيادة أنصار الله على نحو عميق متطور ومواكب لمهام المعركة الوطنية في مواجهة العدوان الاستعماري الغربي الأمريكي والتوسعي الخليجي، ففي خطابات قائد الثورة الشعبية السيد عبد الملك الحوثي يتجلى هذا التطور الفكري لأنصار الله، وتنعكس مواقف أنصار الله حول مختلف القضايا الوطنية، من حيث أن هذا الموقف الوطني لأنصار الله من مختلف القضايا الوطنية لم يعد موقفاً نظرياً وتجريدياً كما كانت في رؤاهم لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، بل أصبح هذا الموقف السياسي المعرفي أكثر ملموسية وعمقاً من بعد انتصار الثورة

١- "البعض كان بحكم انتمائه للاشتركي أو الشيوعي كان يتحدث لسنوات طويلة عن الإمبريالية الأمريكية واليوم ولا كلمة لا إمبريالية ولا هم يحزنون، مع احترامنا لمن لم يغيروا مواقفهم"، من نص كلمة السيد عبد الملك الحوثي في مناسبة ذكرى الهجرة النبوية، ٤٣٨ هـ؛ متوفر على الرابط:

<http://www.zaidiah.com>

وكذلك:

"النظام السعودي والذي كان بوصف لدى كل القوى القومية في منطقتنا العربية بالقوى الرجعية والمتخلفة، هذا الرجعي اليوم يقود اليوم الكثير ممن يعتبرون أنفسهم ناصريين وقوميين واشتراكيين وإلى آخره، هذه الرجعية تعطيم شويه من الفلوس وتجندوا جنوداً لها وهي تتحرك ضمن أمريكا، ضمن من كانت تقول بعض تلك القوى عنها الإمبريالية. والقوى القومية في المنطقة العربية كان حديثها على الدوام عن التصدي للاستعمار الإمبريالي الغربي، كان عنواناً رئيسياً، ولكن لا يزال هناك بعض القوى القومية متحررة نحن لا نعني الجميع ولا نعمم حتى من الاشتراكيين لا يزال هناك أحرار حتى من الناصريين لا يزال هناك أحرار"، نص خطاب السيد بمناسبة انطلاق الصرخة في وجه المستكبرين، ٢٠١٧م، موقع أنصار الله؛ متوفر على الرابط:

<http://www.ansarollah.com>

الشعبية وتصدر أنصار الله معركة مواجهة العدوان وحماية الوطن من التفكك ومواجهة المخططات المعادية التي برزت كثورة مضادة ورد فعل عدواني مقاوم لتطلعات الشعب في الاستقلال والحرية والعدالة الاجتماعية. كما أن لاختلاط أنصار الله بشكل أوسع مع جماهير الشعب اليمني بتتوعهم والتعامل معهم وتوجيه طاقاتهم في مواجهة العدوان كل هذا منح أنصار الله خبرة عملية كما منحهم على صعيد الفكر معرفة أوسع حول التعامل مع المجتمع اليمني وقواه السياسية المختلفة، ومراعاة القضايا الوطنية العديدة التي تهم القطاعات الشعبية والقوى الاجتماعية والقوى السياسية اليمنية، وأعطى أنصار الله إيماناً أكبر بدور الشعب وقدرته على التحويل الاجتماعي الذي بات واضحاً في الملموس التاريخي الراهن.

يأخذ التطور الفكري لأنصار الله واستيعابه للقضية الوطنية اليمنية - كما يتجلى في خطابات قائد الثورة - طابعاً مُميزاً عن الموقف الوطني العلماني الذي يميز خطابات القوى القومية واليسارية من خمسينيات إلى ثمانينيات القرن الماضي، حيث يتطور الخطاب الوطني لأنصار الله وطنياً مُعززاً وغنياً بالمحتوى الروحي والعقائدي الإسلامي والمسؤولية الايمانية في الجهاد من أجل تطور المجتمع والوطن اليمني وحماية مكتسباته حتى ليُصبح الجهاد الثوري الوطني في العصر الراهن وفق هذا الفهم الإسلامي باعتباره جزءاً من جزئيات عديدة تؤلف "سبيل الله" الذي ياتباعه خير الانسانية.

وهذا البعد الروحي الموجه للسلوك وذو السطوة على النفس الإنسانية المطور لفاعلية ممارستها المادية، والمهذب و"المؤنسين" لنشاطها، هذا البعد الروحي تجاهلته القوى اليسارية القومية اليمنية في المراحل النضالية السابقة، فانحرفت في بعض ممارساتها إلى الفاشية والقسوة، أو اصطدمت بالقناعات الدينية الاجتماعية فوجدت صعوبة في التغلغل إلى أوساط الجماهير وإيصال القضية الوطنية إليهم وترسيخها.

## الجنوب اليمني المحتل: قراءة في مسألة الهوية الوطنية

د. سامي عطا

أستاذ فلسفة العلوم ومناهج البحث،  
قسم الفلسفة بكلية الآداب - جامعة عدن

" إنَّ التاريخ يعيد نفسه مرتين، مرة على شكل مأساة، ومرة على شكل مهزلة"  
كارل ماركس في مقدمة كتابه: (الثامن عشر من برومير)

مقدمة :

يقول ماركس: "أولئك الذين لا يعرفون الماضي محكوم عليهم بتكراره"، ويقول الفيلسوف الأمريكي جورج سانتيانا: "أولئك الذين لا يستطيعون تذكر الماضي محكوم عليهم بتكراره". ومن المنطلق ذاته، تحاول هذه الدراسة أن تنقب في الماضي من أجل معرفته، وحتى لا نكرر أخطائه. وبما أن قضية الهوية قد برزت - راهناً - على سطح الصراع، وباتت تسبب قلقاً وتشكل تهديداً وجودياً لنا كيمنيين؛ فإن الدراسة تنصرف إلى التنقيب في الماضي الاستعماري الذي أخذ يعاود - في الوقت الراهن - طرح مشاريعه القديمة لإعادة إحيائها وبت الروح فيها من جديد. ولذلك، وقبل أن نبحت في مشكلة الهوية الراهنة، لا بد أن نحاول سبر غور الهوية تاريخياً على اعتبار أن مشاريع الاستعمار الاقتصادي هي امتداد للاستعمار المباشر (الاحتلال). ولذلك سينقسم بحثنا إلى قسمين: القسم الأول سيركز على المشاريع الاستعمارية القديمة، والآخر سيركز على مشاريعه الاستعمارية الجديدة والتماثل فيما بينها. ونهدف من وراء ذلك أن يعرف هذا الجيل تاريخه وكيف تعامل الآباء الأوائل في الحركة الوطنية مع المشاريع الاستعمارية، لعلنا نستطيع أن نهتدي بذلك التاريخ كي

نفسل المشاريع الراهنة، لأنها مشاريع تفتيت وتقسيم وتخدم مصالح الاستعمار، أيًا كان شكل هذا الاستعمار.

### القسم الأول:

قبل الحديث عن الهوية وإشكالياتها، من الضروري معرفة تاريخ الجنوب اليمني خلال الحقبة الاستعمارية، فلقد احتلت بريطانيا الجنوب اليمني بسيطرتها على عدن في ١٩ يناير ١٨٣٩م، وإبان الاحتلال البريطاني (١٨٣٩-١٩٦٧م)، أخذت بريطانيا توسع نفوذها في المنطقة وتدخل في معاهدات واتفاقيات حماية مع العديد من المشيخات والسلطنات والإمارات الجنوبية بهدف حماية تواجدها وديمومة بقائها. وسنبدأ في السطور الآتية التتقيب التاريخي لتلك المشاريع الاستعمارية.

#### - سلطنات ومشيخات الجنوب اليمني (الموقع والمسميات):

كانت سلطنات ومشيخات الجنوب اليمني تقع في منطقة ممتدة على شكل شبه مثلث تقع عدن في زاويته، ويمتد ضلعاها على ساحلي البحرين الأحمر غرباً والعربي جنوباً، والمحيط الهندي شرقاً، ويحدها من الشمال الشرقي عمان وخليج عمان، ومن الغرب البحر الأحمر، ومن الشمال الربع الخالي واليمن الشمالي، ومن الجنوب الشرقي البحر العربي، وقد أطلقت عليها مسميات عديدة في مراحل تاريخها الحديث والمعاصر وهي كما يأتي:

١. سلطنات وإمارات ومشيخات جنوب شبه الجزيرة العربية: وكانت تشتمل على عدد من السلطنات والإمارات والمشيخات من أبرزها: سلطنة المهرة، السلطنة الكثيرة، السلطنة القعيطية، السلطنة الواحدية، بيحان، العوالق العليا، العوالق السفلى، العوازل، دثينة، يافع العليا، يافع السفلى، السلطنة الفضلية، الأميري (الضالع)، العلوي، الحواشب، سلطنة العبادل (لحج)، العقربي، الصبيحة.

٢. النواحي التسع: ظهرت هذه التسمية في عام ١٨٧٣م، بعد التدخل العثماني في شؤون جنوب غرب شبه الجزيرة العربية، حيث جاء هذا التدخل على وقع الصراع العثماني البريطاني على النفوذ في المنطقة، ووجد البريطانيون أن من المهم القيام بشيء أكثر فعالية من الترتيب العرضي العابر للوقوف أمام التهديد العثماني، فنتج عن ذلك تحويل سياستها تجاه المنطقة من سياسة التهدئة إلى سياسة الحماية، وانتهى



الأمر إلى إبرام العديد من معاهدات الحماية مع تسع من السلطنات والإمارات هي: العبدلي (لحج)، الفضلي، العولقي، اليافعي، الحوشبي، الضالع، العلوي، العقربي، الصبيحي. وقد ساعد بريطانيا في سياستها الجديدة (سياسة الحماية) رغبة الحكام المحليين في الانفصال عن الدولة العثمانية، ومن ثمّ فقد رحب هؤلاء الحكام بتزويد بريطانيا لهم بالأسلحة والأموال مقابل الحماية التي نتج عنها تجميد الانقسامات القبلية وإبقائها على حالتها، كما جُمدت النزاعات داخل القبائل نتيجة تعزيز بريطانيا لسلطة السلاطين والأمراء والمشائخ.

مما تجدر الإشارة إليه هنا أن سلطنة العبادل (لحج) لم تدخل ذلك النوع من المعاهدات، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن علاقة بريطانيا معها ترجع إلى وقت مبكر قبل تبني النمط التقليدي لمعاهدات الحماية. غير أن بريطانيا أدخلت سلطنة العبادل في خارطتها السياسية التي رسمتها وطلبت من الدولة العثمانية أن تعد جميع السلطنات والإمارات الموجودة في الخريطة تحت النفوذ البريطاني، والتي لا يحق للعثمانيين التدخل في شؤونها، ومنذ تقديم هذا المشروع عام ١٨٧٣م أصبحت تلك المناطق تعرف بالنواحي التسع. وظلت هذه التسمية متداولة من العثمانيين بصورة خاصة لفترة طويلة على الرغم من أن الإمارات التي وقعت على هذه المعاهدات ازداد عددها بمرور الزمن. ومما يجدر ذكره أن تحديد بريطانيا للنواحي التسع لم يكن بهدف حماية عدن فحسب لأن ذلك تحقق بحمايتها للفضلي والعبدلي والعقربي. بل كان الهدف منه هو دعم الوحدات الانفصالية التي انفصلت عن الحكم المركزي في صنعاء في القرن الثاني عشر الهجري، الثامن عشر الميلادي لتصبح ضمن وحدة سياسية تحت نفوذهم.

٣. مستعمرة عدن ومحمياتها (المحميتين الغربية الشرقية): أُجريت دراسات مشتركة منذ العام ١٩٢٣م ما بين وزارة المستعمرات ووزارة الهند في الحكومة البريطانية، وبمشاركة برنارد ريلي كبير المندوبين (المندوب السامي) والقائد العام في عدن، وذلك من أجل إعداد الترتيبات الخاصة بنقل الإشراف على عدن من حكومة الهند إلى وزارة المستعمرات. وفي يونيو ١٩٢٦م أعدت وزارة المستعمرات مشروعاً للتعليمات التي ستصدر إلى حاكم مستعمرة عدن لعرضه أمام البرلمان وألحقته بمشروع حكومة الهند الذي اعتادت على إصداره لعدن والمتضمن القانون المحلي لعدن، وفي

يوليو ١٩٣٦م، عرض وزير المستعمرات هذا المشروع الذي جاء في خمسة وعشرين بنداً كان منها تغيير مسمى المسؤول عليه إدارة عدن من كبير المندوبين إلى حاكم مستعمرة عدن وقائدتها ( Governor and Commander -in- chief of the colony of Aden)، وتحديد صلاحياته وأعماله التي كان من بينها منحه صلاحيات واسعة في الشؤون الإدارية والتشريعية والمالية، كما اشتمل على تحديد اختصاصات نائب الحاكم ومهامه في حال غياب الحاكم عن المستعمرة. كما روعي في التنظيم الإداري الجديد تأسيس مجلس تنفيذي يكون بمثابة هيئة استشارية لمساعدة الحاكم في الشؤون الإدارية مع تحديد أسس اختيار الأعضاء الذين يتشكل منهم واختصاصاتهم وقواعد تعيينهم وعزلهم وإجراءات اجتماعات المجلس وصياغة محاضره، وأحقية الحاكم - الذي يعد رئيساً للمجلس - في الأخذ باستشارة المجلس أو رفضها. أما في الشؤون التشريعية فقد مُنح الحاكم صلاحية سن القوانين داخل المستعمرة مع مراعاة ضوابط محددة تضمنها مشروع التعليمات التي اشتملت أيضاً على حق جميع سكان المستعمرة في ممارسة شعائرهم الدينية بحرية كاملة، وفيما يتعلق بالشؤون المالية اقترح المشروع تنظيمها على نمط جديد عن طريق إصدار كتاب سنوي من الحاكم يعرف بالكتاب الأزرق، يشتمل على الإيرادات والنفقات والأشغال العامة والتشريعات والمؤسسات المدنية والتقاعد والسكان والمدارس والعملات والصادرات والواردات، وكل ما له علاقة بظروف المستعمرة ووضعها.

في ٢٨ سبتمبر ١٩٣٦م تحوّلت عدن بموجب الأمر الصادر عن ملك بريطانيا في البرلمان إلى مستعمرة للتاج، وبدأ في تطبيقه أول أبريل ١٩٣٧م، حيث أصدرت بريطانيا مرسوماً ملكياً في منتصف سنة ١٩٣٧م تحوّلت بموجبها السلطنات والإمارات والمشيخات في الشطر الجنوبي من اليمن إلى ما عرف باسم (محمية عدن الغربية) و(محمية عدن الشرقية)<sup>(١)</sup>. وخلال الفترة من ١٩٣٧م حتى ١٩٥٤م عقد

١- د. فاروق عثمان أباطة، بريطانيا والحركة الوطنية في الشطر الجنوبي من اليمن (١٩٣٩ - ١٩٦٧)، مطابع السفير،

١٩٨٨م، ص ٢١؛ نقلاً عن:

Little, T.: South Arabia: Arena of Conflict. London 1968; pp15-16.

البريطانيون مع حكام تلك النواحي ٣١ معاهدة استشارة وحوالي ٩٠ اتفاقاً تحدد علاقة السلطنات والإمارات والمشايخات مع إنجلترا<sup>(١)</sup>.

بموجب المرسوم الملكي البريطاني (١٩٣٧م) منحت عدن النظام العادي والتشريع المعمول به في المستعمرات البريطانية، مع بقائها ميناءً حراً للتجارة، وأصبحت حكومتها من النمط الاستعماري المباشر. وتبع هذا التحول تغييرات إدارية وسياسية واسعة يستند معظمها إلى مشروع التعليمات الصادرة لحاكم عدن في يوليو ١٩٣٦م، وعبر هذا التحول وضعت الخطوط للسياسة البريطانية في جنوب شبه الجزيرة العربية، وربطت المستعمرة مع السياسات الأكثر تحراً، ومع سلسلة من الآراء في وزارة المستعمرات ومواقفها، تهدف إلى تخليص عدن من خطوات الروتين الذي كان يقيدها. وقد بلغت مساحة مستعمرة عدن خمسة وسبعين ميلاً مربعاً شملت مدينة عدن نفسها ومنطقة الشيخ عثمان وقرها وشبه جزيرة عدن الصغرى (البريقة)، ويتبعها عدد من الجزر أهمها جزر كوربا موربا وقمران وبريم. أما فيما يخص المحمية التي كانت تخضع لتنظيم إداري بدائي يمجج بالمتناقضات وعدم التلاؤم والترابط بين أنظمتها نظراً لتعدد الإدارات نتيجة تعدد السلطات، فقد اتجهت بريطانيا إلى تنظيمها وربطها بمستعمرة عدن نظراً لما يعكسه هذا التنظيم من فوائد على عدن اقتصادياً واستراتيجياً وسياسياً.

تشكلت محمية عدن رسمياً بناءً على مرسوم ملكي بريطاني صدر في ١٨ مارس ١٩٣٧م، وقُسمت المحمية إدارياً إلى قسمين (غربية وشرقية) تجاوباً مع بعض الحقائق التاريخية والجغرافية. وتبدأ حدود المحمية الغربية خلف مدينة عدن بسهل رملي يتراوح عرضه ما بين أربعة أميال إلى أربعين ميلاً، كما يمتد نحو الداخل بسلسلة من المرتفعات والهضاب، وهذه المرتفعات تشكل الجبال الرئيسة التي تسقط عليها المياه الرئيسة في جنوب شبه الجزيرة العربية. وقد قُسمت المحمية الغربية إلى خمس مناطق رئيسة هي:

(١) المنطقة الشمالية الشرقية وتضم: إمارة بيحان وسلطنة العوالق العليا، ومشايخات العوالق العليا.

١ - صلاح البكري، في جنوب الجزيرة العربية، القاهرة، مطبعة الحلبي، ط ١، ١٩٤٩م، ص ٢١٧ - ٢١٨.

(٢) المنطقة الجنوبية الشرقية وتضم: العوذلي، وسلطنة العوالق السفلى واتحاد دثينة ويطلق عليها أيضاً اسم جمهورية دثينة لأن رئيسها ينتخب كل سنة).

(٣) المنطقة الوسطى وتضم: سلطنة الفضلي، وسلطنة يافع السفلى، وسلطنة يافع العليا.

(٤) المنطقة الجنوبية الغربية وتضم: سلطنة لحج، ومشايخة العقري، ومشايخة العلوي، وسلطنة الحواشب

(٥) المنطقة الشمالية الغربية وتضم: إمارة الضالع، ومشايخة شعيب، ومشايخة المفلحي، ومشايخة ردفان. أما المحمية الشرقية فتعد من حيث المساحة أكبر من المحمية الغربية، أما من حيث السكان فهي أقل كثافة بسبب استفحال الهجرة منها، وهي تضم رسمياً خمس سلطنات: سلطنة القعيطي في الشحر والمكلا، وسلطنة الكثيري في سيؤون، وسلطنة الواحدي في بلحاف، وسلطنة الواحدي في بير علي، وسلطنة المهرة في قشن وسقطرى.

بموجب النظام الجديد عُيّن حاكم عدن حاكماً للمحمية أيضاً، وفيما يتعلق بسلطات الزعماء المحليين فقد حد ذلك النظام منها - باستثناء سلطان لحج - وركّزت تلك السلطات في يد المؤسسات الحكومية المحلية، وفي ظل تطبيق الحكم غير المباشر فقد كان في مقدور الحاكم تطبيق أي قانون سنّ في الأصل للمستعمرة (عدن) على المحمية. وقد تمكنت بريطانيا بموجب الصلاحيات التي منحتها لحاكم عدن من ممارسة سلطتها الاستعمارية على المحمية، إذ أصبح مصير المنطقة كلها في يد الحاكم، فهو الذي يعين الزعماء ويعزلهم، ويتولى ترسيم الحدود بين الإمارات، أو يعمل على تقسيم بعضها وتوزيعها على من يشاء ووقت ما يشاء، كما أن له حق إعلان حالة الطوارئ أو إلغائها، وبالتالي فقد أصبح الحاكم وفقاً للتنظيم الجديد هو المتصرف في جميع الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية للمحميتين الغربية والشرقية. وكان مسمى الحاكم في المحمية كما هو متعارف عليه بين الزعماء المحليين هو الوالي.

#### ٤. الجنوب العربي:

تبنّت رابطة أبناء الجنوب مسمى (الجنوب العربي) منذ عام ١٩٤٧م، بدلاً من التسمية

التي كانت متداولة - آنذاك - وهي (مستعمرة عدن ومحمياتها)، وذلك تأكيداً في الأساس لانتماء المنطقة للعروبة، وتذكيراً للشعب بتلك الحقيقة، والقضاء بالتالي على معاني التجزئة ولتوحيد مشاعر أبناء الجنوب بانتمائهم إلى قطر واحد وأن على الجميع أن يواجهوا نظاماً استعمارياً يجب إنهاؤه وهو الحكم البريطاني. ويطلق مسمى الجنوب العربي سياسياً على المنطقة الممتدة من باب المنذب وخليج عدن غرباً حتى حدود عمان شرقاً، ويحده من الشمال اليمن (الشمالى) والمملكة العربية السعودية، ومن الجنوب بحر العرب، وهو يشمل منطقة عدن والمحيتين الغربية والشرقية والجزر التابعة لها.

٥. **الجنوب اليمنى:** شاع استخدام هذا المسمى منذ عام ١٩٥٦م من القوى الوطنية التي كانت تتادي بوحدة الشمال والجنوب، والتي كانت تعارض بشدة تسمية (الجنوب العربي) الذي كانت ترى أنه يعبر عن نية انفصالية عن الكيان اليمنى الواحد (شمالاً وجنوباً). وقد تبنى هذا التوجه الشيوعيون المنتمون للحركة العمالية والقوميون العرب، وكذا العديد من أبناء اليمن الشمالي على رأسهم الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين (١٨٩٥م - ١٩٦٢م)، فضلاً عن معظم الأقطار العربية - آنذاك - والمنظمات الوطنية الناشطة في الوطن العربي. وقد أضيف إلى مسمى (الجنوب اليمنى) كلمة (المحتل) إبان فترة النضال الوطني لنيل استقلال الجنوب، وذلك كدلالة على واقع الاحتلال، فأصبحت التسمية حينها (الجنوب اليمنى المحتل).

٦. **اتحاد إمارات الجنوب العربي:** منذ أوائل خمسينات القرن المنصرم تبنت بريطانيا فكرة اتحاد المحميات لعدة أسباب، ومن بينها أسباب سلبية وأخرى إيجابية؛ إذ تمثلت الأسباب السلبية في المتغيرات السريعة التي لحقت ببريطانيا كقوة كبرى، وأدت إلى انحسار نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وتضاؤل دورها. فعلى الرغم من خروج بريطانيا منتصرة من الحرب العالمية الثانية واستمرار هيمنتها في المنطقة؛ إلا أن ذلك لم يدم طويلاً حيث فقدت الكثير من نفوذها بعد الحرب، وذلك في ظل استقلال العديد من مستعمراتها خاصة الهند (١٩٤٧م)، ومستعمراتها في الشرقين الأقصى والأوسط، بالإضافة لضعف مركزها في المنطقة العربية بشكل عام، ناهيك عن أن اليمن الجنوبي الذي يشكل بالنسبة لبريطانيا مركزاً هاماً أصبح

مهدداً بدوره بموضوع القومية العربية. فلكي تستبِق الحوادث وتبعد عنها هذا الشبح تبنت اقتراحاً قدّمه عام ١٩٤٥ السيد هارولد إنكرمت المقيم السابق في حضرموت. وينص هذا الاقتراح على دمج الإمارات جميعها في اتحاد أو اتحادين فيدراليين على صلة وثيقة بالمملكة المتحدة<sup>(١)</sup>. وقد بنت بريطانيا حجتها في فكرة التوحيد على تأكيدها بأنه من المستحيل أن تقوم إصلاحات سياسية واجتماعية خارج إطار الاتحاد، وكذلك الحال بالنسبة للتطور الاقتصادي، الأمر الذي دفع بحاكم عدن السابق (السير توم هيكنغ بوثام) إلى تحريك مشروع الفيدرالية في ذلك التوقيت، حيث قال في هذا الصدد: "لن تملك دول المحمية قوة كافية لكي تلعب دورها في العالم الحديث، من دون الوحدة"<sup>(٢)</sup>. وفي عام ١٩٥٢م استطاع حاكم عدن انتزاع موافقة غالبية أمراء الإمارات الجنوبية بضرورة الاتحاد، وبعد ذلك دارت المحادثات بين الطرفين وكانت بإشراف حاكم عدن والمقيم المشاور في المكلا، وقد قدم الرجلان مشروع قرار يتضمن النقاط الآتية:

- تجميع الإمارات في اتحادين فيدراليين بموجب التقسيم الإداري القائم.
  - توحيد الاتحادين ضمن دولة واحدة هي دولة الجنوب العربي الاتحادية.
- أما بالنسبة لمستعمرة عدن، فكان من المفروض أن تبقى خارج هذا الاتحاد؛ إلا أن دخولها لم يكن مستبعداً مع مرور الزمن<sup>(٣)</sup>.

لقد سعت بريطانيا حثيثاً من خلال مشاريعها لإقامة إمبراطورية جديدة لها - بعد استقلال الهند - بحيث تكون عدن فيها بمثابة مركز إدارة واتصال بديل، ما يتيح لها ربط القرن الأفريقي وأفريقيا والمحافظه على بقائها إمبراطورية استعمارية، الأمر الذي كان يتطلب إنشاء أوسع شبكة ممكنة من القواعد الاستراتيجية وكذا الأحلاف العسكرية. ومن هنا تظهر الأسباب الإيجابية التي كان محورها في ذلك الوقت أهمية الجنوب العربي للنفوذ البريطاني وعدن تحديداً؛ فالمحميات تشكل مع عدن جزءاً لا يتجزأ من الوجهة العسكرية للدفاع عن الخليج العربي وأفريقيا

١ - د. محمد عمر الحبشي، اليمن الجنوبي: سياسياً واقتصادياً واجتماعياً (منذ ١٩٣٧ وحتى قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية)، (ترجمة: د. الياس فرخ وآخر، بيروت، دار الطليعة، ط١، ١٩٦٨م)، ص ٥٠.

٢ - المرجع السابق، ص ٥٠.

٣ - د. محمد عمر الحبشي، مرجع سابق، ص ٥١.

والمحيط الهندي وبحر العرب وصولاً إلى أستراليا ، إضافة إلى أهميتها الاقتصادية المتمثلة بثروتها المعدنية والزراعية. فضلاً عن أن عدن كانت تحتل المركز الأول في تكرير النفط البريطاني. كما شكلت عدن أهمية تجارية لأنها الميناء الوحيد المفتوح بين موانئ البحر الأحمر الغربية والشرقية ، والسوق المفتوحة لترويج السلع الإنجليزية ، ومحطة تموين وصيانة للسفن الحربية والملاحية على الطرق البحرية المهمة ، وقاعدة عسكرية مهمة ، وأحد مراكز السيطرة البريطانية على مياه المحيط الهندي ، كما أن مطارات المحمية الداخلية تتيح لبريطانيا - مع قاعدة عدن - أن تكون نقاط انطلاق للطائرات البريطانية عند اشتباك بريطانيا في أي حرب محتملة في منطقة الشرق الأوسط.

من ناحية أخرى ، ومع بروز الدور الأمريكي والشيوعي في المنطقة منذ الخمسينيات ، وتقلص النفوذ البريطاني المباشر في الشرق الأوسط والمحيط الهندي ؛ ازدادت أهمية عدن والجنوب الاستراتيجية والاقتصادية. كما أخذت الحكومة البريطانية ابتداءً من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أواسط الخمسينيات تشعر بالقلق مع كل انحسار جديد لنفوذها في المنطقة ، وخالجها الخوف من وقوع نفط المنطقة في أيدي دول عربية في ظل إمكانية تحقق أي شكل من أشكال الوحدة السياسية بين الدول العربية ، أو وقوعه كذلك في يد الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة الأمريكية. وعليه ، سارعت السياسة البريطانية إلى إيجاد نوع من النظم الإدارية الموحدة في المنطقة ، وفرض المشاريع الدستورية بما يتلاءم ومخططاتها. وفي حين أراد البريطانيون الاحتفاظ بعدن للأسباب السابقة؛ فقد حاولوا صياغة ترتيب سياسي وفقاً لمتطلبات مصالحهم الاقتصادية والعسكرية ، بحيث يكون قادراً على كبح أي تهديد وطني لوضعها الاستعماري ، وقد كانت تلك الصيغة بسيطة للغاية؛ إذ تمثلت في توحيد الداخل ليشكل الضغط السياسي المحافظ على المصالح البريطانية. وقد سار مشروع اتحاد إمارات الجنوب العربي بخطي وثيدة ، حيث طُرح لأول مرة بشكل رسمي في ٧ يناير ١٩٥٤م ، عندما عقد اجتماع في دار الحكومة في عدن بحضور توم هيكن بوثام (حاكم عدن) وحكام المحمية الغربية الذين تربطهم مع بريطانيا معاهدات استشارة - كما أسلفنا - ، وقد أوضح هيكن بوثام

للحكام الخطوط الرئيسية للاتحاد الفيدرالي المقترح. وقد أظهر حكام المحمية الغربية شكوكهم وعدم قناعتهم بالاتحاد. ومن جانب آخر، زادت الضغوط الخارجية المؤيدة لمعارضى الاتحاد، ثم ما لبثت الجامعة العربية أن شجبت المشروع ووصفته بأنه نوع من الاستعمار الجديد، ورفعت القضية إلى مجلس الأمن.

في ٣١ مارس ١٩٥٦م، ومع نهاية مدة حكم هيكن بوثام لعدن، وفي آخر خطاب له ألقاه في حضور حكام المحمية الشرقية والغربية، أعاد هيكن طرح مشروع الاتحاد الذي قدمه في عام ١٩٥٤م، وذكر الصعاب التي اعترضت المشروع، وأشار إلى ضرورة إيجاد أي نوع من الترابط فيما بينهم، كما حثهم على تنفيذ الاتحاد، وأخبرهم أنه يكل إليهم أمر تحضير مسودة المشروع. وبوصول الحاكم الجديد لعدن السير وليم لويس (١٩٥٦م - ١٩٦٠م) إلى عدن في الأول من أغسطس ١٩٥٦م، استمر السير على المخطط السياسي نفسه لإقامة الاتحاد. وقد صور له كينيدي تريفيا (المعتمد البريطاني للمحمية الغربية) أن المحمية أسهل قيادة من عدن وسيتم مشروع الاتحاد فيها بدون أي معارضة. وقد عقد حاكم عدن عدة جلسات مع حكام الإمارات<sup>(١)</sup>، غير أن رابطة أبناء الجنوب ظلت ترفض هذا المشروع جملة وتفصيلاً على أساس أنه مشروع انفصالي، يهدف إلى تجزئة المنطقة إلى دويلات لتسير دائماً وأبداً في فلك السياسة البريطانية المتقلبة. وقد قادت الرابطة حملة على التوجه البريطاني ونجحت في تكوين جبهة وطنية معارضة لدعوة الحكم الذاتي لعدن وفصلها عن المحميات، وتبنت قيام حكومة قومية في عدن تكون ولاية ضمن ولايات اتحاد الجنوب العربي المستقل، والخاضع لحكومة ديمقراطية شعبية مركزية، والتأكيد على أن شعب ولايات اتحاد الجنوب العربي المستقل جزء من شعب الجنوب العربي الكبير، وله حق تقرير المصير، وإنها لا تعترف بأي خطوة تقوم بها السلطات البريطانية أو سلاطين الجنوب لا تتفق والمبادئ السابقة.

في مايو ١٩٥٦م زار اللورد لويد (وكيل وزارة المستعمرات البريطاني) عدن، وانتهاز حزب الرابطة هذه الزيارة وقدم إليه بعض الاقتراحات المعتدلة، ولكنها كانت - من وجهة النظر البريطانية - مُعَرِّقة في طموحها لتحقيق مزيد من الخطوات في طريق

١ - د. فاروق عثمان أباطة، مرجع سابق، ص ٨٧.



الحكم الذاتي، حيث تضمنت إقامة مجلس تشريعي يُنتخب أعضاؤه جميعهم، مع تشكيل وزارة منتخبة والاعتراف بالعربية لغة رسمية في المستعمرة، وخفض عدد الموظفين البريطانيين في كبريات المناصب<sup>(١)</sup>. بيد أن تلك الاقتراحات رُفضت، وقام حاكم عدن بإجراءات عنيفة لوقف نشاط المعارضين للاتحاد، فقام بنفي رئيس الرابطة محمد علي الجفري من الجنوب في ٢٣ أغسطس ١٩٥٦م بتهمة قيامه بنشاطات تحريضية. وبعد حين عاد الجفري إلى سلطنة لحج في ٣٠ مارس ١٩٥٦م وكان رئيس المجلس التشريعي فيها، ووافق حاكم عدن على عودته، فأصدر قرار العفو عنه بشرط أن يبقى في لحج ويُمنع من دخول عدن ويتوقف عن مزاوله أي نشاط سياسي.

مع نشاط الرابطة في المحميات لمعارضة الاتحاد أرسل لويس (حاكم عدن) قوة عسكرية لاحتلال لحج عسكرياً وإلقاء القبض على الجفري وأخويه عبد الله وعلوي، وكان لويس يعتقد أن لحج تشكل رأس الحرية في معارضة قيام الاتحاد، وقد نجح كل من محمد وعلوي الجفري بالهرب في حين قبضت السلطات البريطانية على عبد الله الذي نُفي مجدداً إلى جزيرة سقطرى. وتبع ذلك خلع بريطانيا للسلطان علي عبد الكريم سلطان لحج وسحب اعتراف بريطانيا به سلطاناً على بلاده في ١٠ يوليو ١٩٥٨م. وقد كان لهذه الإجراءات أثرها؛ إذ أدرك الجميع أن أي سلطان أو أمير يخرج عن إرادة الحاكم معرض للخلع في أي لحظة مهما كانت شعبيته.

من جانب آخر، حثّ الوضع العام في الشرق الأوسط على الحكومة البريطانية الإسراع في تنفيذ الاتحاد لعوامل عديدة منها الزخم الثوري الذي أعقب الوحدة بين مصر وسورية عام ١٩٥٨م، وتعزز وضع الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وبلوغ المد الثوري العربي الوجودي ذروته، والتسويق الذي تبعه ممثلاً في اتحاد الدول العربية بانضمام اليمن إلى الاتحاد ليوجد في جنوب شبه الجزيرة العربية وضعاً جديداً بالنسبة لحركة التحرير وإمكاناتها، وبالنسبة للاستعمار البريطاني ومخططاته، فقد بات في وسع العناصر الوطنية التي أخذت تشدد من مواقفها العدائية تجاه بريطانيا ألا تتطلع إلى الحكم في اليمن، بل إلى الحركة القومية العربية التي

يقودها عبدالناصر، والتي بدأت في عام ١٩٥٨م، وكأنها على وشك ضم الوطن العربي كله تحت جناحها بما فيه المواقع التي تسيطر عليها بريطانيا في الجنوب. ومما زاد الخوف والتهديد بالخطر ما كان يلوح في الأفق مع خلافة ولي العهد البدر بن الإمام أحمد الذي عرف عنه التعاطف مع الناصريين، مما كان سيؤدي إلى احتمال فتح الباب على مصراعيه للمصريين كما أن هناك محاولات السلطان علي عبد الكريم سلطان لحج للسيادة على المحمية الغربية، إضافة إلى بوادر اكتشاف النفط في حضرموت الذي لن يكون لبريطانيا نصيب فيه إلا إذا تم الاتفاق مسبقاً على نوع من الشراكة والتعاون. ومن الدواعي التي أسهمت في الاستعجال على إقامة الاتحاد المكاسب التي حققها مشروع أبين بوصفه نموذجاً للتعاون بين الإمارات، وما شهدته المحمية من تقدم ملحوظ في مجال الاتصالات والزراعة والمواصلات والتسويق رغم محدودية الدعم الذي قدمه صندوق الرعاية والتنمية التابع لوزارة المستعمرات.

أخيراً، كان هناك ضغط بريطاني مبطن وإيحاءات بإمكانية زيادة المساعدات المالية للحكام إذا ما كانوا متحدين في الجنوب. وكان البريطانيون يخشون أيضاً حال تنفيذ اليمن التزاماتها في الاتحاد أن تصل الروح الجديدة التي تسري في جسم الجمهورية العربية إلى الجنوب العربي، وأن يكون الاتحاد جسراً تعبر عليه القيادة العربية الرسمية لتدفع النضال العربي فيه، كما كانت تخشى المد الشعبي النضالي الذي سيولده قيام دولة اتحادية تنصب على حدود المنطقة التي يحتلها بالقوة. كما لم يتجاهل البريطانيون النشاط الروسي في اليمن ومصر، والذي أظهر ضرورة سيطرة بريطانيا على مضيق باب المندب (البوابة الجنوبية للبحر الأحمر) كما هو الحال بالنسبة لقناة السويس (البوابة الشمالية). وقد أسهمت الاعتداءات والغارات اليمنية على المحمية، خاصة المناطق الحدودية منها مع المملكة المتوكلية اليمنية، في دفع حكامها إلى الإلحاح على البريطانيين للإسراع في تنفيذ الاتحاد، إدراكاً منهم ضعف وضع مناطقهم ومكانتها ما دامت منفصلة عن بعضها البعض، وأن السبيل الوحيد لحماية استقلالهم عن اليمن على المدى البعيد هو الاتحاد. وفي ظل تلك الظروف القلقة بادر مجموعة من حكام المحميات وهم: شريف بيحان ونائب الفضلي والسلطان العوذلي وسلطان يافع السفلى ثم انضم إليهم أمير الضالع وشيخ العوالق

العليا، بإجراء مباحثات حول مشروع الاتحاد، حيث انتهت تلك المباحثات إلى قيام خمسة من الحكام الستة (باستثناء سلطان يافع السفلى) بزيارة لندن في شهر يونيو ١٩٥٨م، وذلك لعقد المزيد من المباحثات مع الحكومة البريطانية. وبهدف الوصول إلى صيغة نهائية للمشروع، عقد أولئك الحكام اجتماعاً مع لينوكس بويد (وزير المستعمرات) في ١٥ يوليو ١٩٥٨م، حيث أكد لهم بويد حينها أن القرار النهائي للاتحاد وعدد الإمارات التي ستدخل فيه من القضايا التي يجب تركها لكل إمارة، أما الحكام فقد أكدوا من جانبهم استعدادهم لقبول الاتحاد. وفي اليوم التالي (١٦ يوليو) تُوّجت تلك المحادثات بإعلان الحكومة البريطانية موافقتها من حيث المبدأ على مقترحات الحكام بخصوص الاتحاد، وعلى تقديم الدعم المالي والفني له، وإبرام معاهدة بين الحكومة البريطانية والاتحاد من أجل الاحتفاظ بحقوق الحماية. وتم تحديد يوم ١١ فبراير ١٩٥٩م تاريخاً للتدشين الرسمي لاتحاد إمارات الجنوب العربي وتوقيع المعاهدة، وقد حضر وزير المستعمرات حفل مراسم ذلك اليوم بدعوة من الإمارات المؤسسة للاتحاد، كما تم استئجار قطعة أرض من مشيخة العقربي تقع بين مستعمرة عدن وبلدة عدن الصغرى لتكون عاصمة الاتحاد، وأطلق عليها اسم (الاتحاد)، وأخذت خطوات تنفيذ الاتحاد تسير بثبات، ففي أكتوبر ١٩٥٩م انضمت إليه سلطنة لحج بعد ممانعة ورفض للمشروع استمرت لأعوام، إذا أضافت للتجمع أهم إمارة في المحمية الغربية من ناحية عدد سكانها والمكانة السياسية التي تتمتع بها، ثم توالى دخول بقية إمارات المحمية الغربية، وامتد الاتحاد ليشمل المحمية الشرقية مبتدئاً بضم السلطنة الواحدية إلى الاتحاد. وبعد انضمام سلطنة لحج انتقلت حركة الرفض والممانعة ليتصدرها بعض المثقفين والسياسيين يتقدمهم المناضل عبد الله باذيب حتى صارت حراكاً شعبياً بحلول ١٩٦٢م.

٧. اتحاد الجنوب العربي: في عام ١٩٦٢م تغير اسم الاتحاد إلى (اتحاد الجنوب العربي)، وذلك - تحديداً - من أجل دمج عدن في الاتحاد، وقد قوبلت هذه الخطوة - هي الأخرى - بمعارضة شديدة من القوى الوطنية، وتمت موافقة المجلس التشريعي العدني على الدمج في ٢٤ سبتمبر ١٩٦٢ وسط مظاهرات عارمة خارج المجلس كانت تستهدف منع أعضاء المجلس التشريعي من دخول المجلس للتصويت، وقد نجحت

بريطانيا في الحصول على موافقة المجلس التشريعي قبل ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ في المملكة المتوكلية اليمنية، ولو تأخرت إجراءات الموافقة لما تمكنت بريطانيا من دمج عدن بالاتحاد، إذ سيكون التصويت ضد دمج عدن في الاتحاد وإعلان قيام دولة مستقلة وفقاً لرأي أحد أعضاء المجلس التشريعي العدني. وبذلك أتمت بريطانيا مخطتها بالقوة على رغم المعارضة القوية والظاهرة من سكان عدن، والقوة الوطنية.

٨. **جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية:** وضع النضال البطولي للجبهة القومية وجبهة التحرير نهاية تاريخ السيطرة البريطانية في الجنوب اليمني، والتي استمرت حوالي مائة وتسعة وعشرين عاماً، وأسس هذا النضال جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية. فقد اندلع الكفاح المسلح من ردافان في ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م بقيادة الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل. ومع اندلاع الثورة المسلحة مالت كفة العوامل المناوئة لصالح الحركة الوطنية والثورة المسلحة، وأصبحت بريطانيا موقنة بأن أيامها في الجنوب باتت معدودة، وأن عليها أن ترتب أوضاعها وتعديل من خططها حتى تستجيب شكلياً لبعض الأمنيات الوطنية، دون أن تفقد كل مصالحها في المنطقة. لكن حتى ذلك المخطط لم يكتب له النجاح نظراً لصلابة الثورة، فاضطرت بريطانيا إلى تقديم موعد استقلال عدن والإمارات، والبدء في مفاوضة الجبهة القومية لتحرير الجنوب. وفي ٢١ نوفمبر ١٩٦٧م اجتمع ممثلو الجبهة القومية في جنيف بالوفد البريطاني للتفاوض حول تسليم السلطة لحكومة الجبهة القومية، وفي ٢٦ نوفمبر ١٩٦٧م بدأ انسحاب القوات البريطانية من عدن، وفي ٢٩ نوفمبر تم استكمال عملية الانسحاب نهائياً. وفي الأول من ديسمبر ١٩٦٧م تشكلت أول وزارة وأصبح قحطان محمد الشعبي أول رئيس للجمهورية، وفي التاريخ نفسه انضمت جمهورية اليمن الشعبية إلى جامعة الدول العربية<sup>(١)</sup>.

### القسم الثاني:

الهوية السياسية لأي جماعة بشرية هي وعي اجتماعي يتشكل داخل التاريخ وتحتويه الجغرافيا وتؤطره الثقافة المشتركة بوصفها عوامل أساسية تتجذر بواسطتها هويتهم

١ - اعتمدنا في هذا التقسيم على دراسة منشورة في الموقع الإلكتروني (قتبان)؛ متوفر على الرابط الآتي:

<https://www.ye1.org/forum/threads/101701/>

السياسية وتمنحهم الانتماء.

إن الهوية السياسية للجنوب تعيش أزمةً كغيرها من الهويات السياسية في البلدان العربية منذ تأسيس الدول القطرية الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث "إن كل قطر عربي يعاني من أزمة هوية - باستثناء مصر -، وتزداد هذه الأزمة كلما اقتربنا من دائرة الأنظمة القبلية العسكرية: العراق واليمن، وتنفجر الأزمة في مجتمعات الخليج العربي وفي السعودية حيث تتخذ تلك الأنظمة صورة أسرة ممتدة أو عشيرة متمنطقة بمذهب ديني يوظف لخدمة توسعة النظام"<sup>(١)</sup>. وهذه الأزمة الماثلة اليوم هي أزمة ممتدة تعيد طرح نفسها منذ منتصف خمسينيات القرن المنصرم، زمن نشوء الحركة الوطنية اليمنية أثناء الاحتلال البريطاني لعدن، وطرحتها الحاجة للتححر والنزوع الوطني للاستقلال من الاستعمار والتبعية له.

إن الهوية السياسية الوطنية حصيلة تطور المجتمع في جوانبه الاقتصادية المختلفة وانتقال في بنيته الاجتماعية. وفي المجتمعات التقليدية، تشهد الهوية أزمةً بسبب تغليب أفراد المجتمعات هوياتهم الضيقة وجعلها مرجعية لهم على ما سواها من الهويات الجامعة كالهوية الوطنية. وأزمة الهوية الجنوبية جاءت محمولة على خاصيتين:

١- مجتمع تقليدي يكتنفه الانقسام والصراع ويتكوّن من سلطنات ومشيخات وإمارات.

٢- بلد يرزح تحت الاحتلال لقرن أو يزيد (احتلت بريطانيا عدن في ١٩ يناير ١٨٣٩م، وتمدد نفوذها لاحقاً إلى كل السلطنات والمشيخات والإمارات الجنوبية عبر اتفاقيات الحماية).

لقد مثّلت فترة الخمسينيات من القرن المنصرم مناخاً خصباً برزت فيه القضية الوطنية بسبب المد القومي التحرري الذي شهدته المنطقة العربية والعالم ونيل العديد من الدول استقلالها وبداية صعود حركات تحرر وطني في العالم بأسره، كما تشكلت خلال تلك الفترة منظمة دول عدم الانحياز، وقد أعطت تلك العوامل جميعها زخماً قوياً لقضية الهوية الوطنية. وقد شهد الجنوب اليمني بدوره جدلاً وصراعاً حول الهوية الوطنية منذ منتصف الخمسينيات، في ظل سعي الاحتلال البريطاني لاختلاق

١ - د. أوبكر السقاف، "التعذيب وإشكالية الهوية الوطنية"، صحيفة الثوري، العدد (١٥٣٩)، ٢ / ٩ / ١٩٩٨م.

هوية بديلة للجنوب، وإعاقة تشكل هويته الوطنية، وذلك في خضم صراع الاحتلال مع الإمام يحيى حميد الدين ومن ثم ابنه أحمد، وصراعه مع قوى وطنية بدأت تبرز منذ بداية الخمسينيات. وبالعودة إلى أرشيف السجلات الفكرية والسياسية لتلك المرحلة على صدر صحافة عدن، نجد فيها مواقف متباينة من قضية الهوية، ويمكن تلخيص تلك المواقف في ثلاثة اتجاهات رئيسية كالآتي:

١- **اتجاه الجمعية العدنية**: هذه الجمعية التي تبنت شعار "عدن للعدنيين" أي عدن لمواليد عدن، ودعت إلى "عدننة" الوظائف تحت مقولة: "يجب أن تكون الوظائف لأبناء عدن"<sup>(١)</sup>، حيث طالبت هذه الجمعية بتطبيق ذلك الشعار، وقام رئيسها (حسن علي بيومي) بتقديم مذكرة سياسية إلى المجلس التشريعي عام ١٩٥٦م يطالب فيها بتعديل دستور المجلس التشريعي و"تعيين" الوظائف وإعداد عدن للحكم الذاتي ضمن الكومنولث. وتلك المطالب - كما أشار الأستاذ عبد الله باذيب - لم تكن سوى مطالب أوجت بها إلى بيومي "جريدة التايمز البريطانية"، مؤكداً على أن المطالب والسياسات إنما تُصدر من لندن إلى الجمعية العدنية تماماً كما تصدر البضائع من تجار لندن إلى وكلائهم في عدن"<sup>(٢)</sup>.

٢- **رابطة أبناء الجنوب**: تبنت الرابطة فكرة اتحاد الجنوب العربي، ودعت إلى نضال أبناء الجنوب في عدن والإمارات الجنوبية من أجل التحرر الوطني ووحدة الجنوب<sup>(٣)</sup>. وقد أشار للأستاذ باذيب في مقال له إلى بداية تباينه مع الرابطة الذي كان عضواً فيها، حيث كان ينظر للمسألة الوطنية بوصفها قضية كل لا يتجزأ، حيث يقول باذيب: "ولا أذيع سراً إذا قلت إنني كنت العضو الإداري الوحيد الذي اعترض على هذا النص عندما اجتمعنا لمناقشة البيان وإقراره. ولقد طالبت باستبعاده مع جميع النصوص المتفرعة عنه والاكتفاء بشعارات الحركة الهادفة إلى الاستقلال الوطني

١ - انظر: مقالة عبدالله باذيب "عدن... لمن؟!، صحيفة النهضة، العدد (٢٥٥)، ١٦ / ٦ / ١٩٥٥م؛ انظر أيضاً: عبدالله باذيب، كتابات مختارة (الجزء الأول)، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٨م، ص ٥٤.

٢ - مقالة بعنوان "المذكرة اللندنية"، صحيفة الجنوب العربي، العدد (٨٢)، مايو ١٩٥٦م؛ انظر أيضاً: عبدالله باذيب، كتابات مختارة (الجزء الأول)، مرجع سابق، ص ١٥٦.

٣ - انظر: مقالة عبدالله باذيب بعنوان: "حول بيان المؤتمر العام للطلاب اليمنيين في مصر: نقاش هادئ"، صحيفة الفجر، العدد (٢١)، السنة الأولى، ٦ / ٨ / ١٩٥٦م؛ انظر أيضاً: عبدالله باذيب، كتابات مختارة (الجزء الأول)، مرجع سابق، ص ١٧٠.

والوحدة، لا لأن ذلك النص قد تحوم حوله شبهة الانفصالية فحسب، وإنما أيضاً لأن تخطيط البناء الفوقي للاتحاد وتحديد أشكاله ونحن في أول طريق الكفاح أمر سابق لأوانه كما يقولون. إن الشعب وحده بعد أن يتحرر، هو الذي يملك كيف يتحد، وكيف يعطي وحدته الشكل الذي يجب<sup>(١)</sup>. وكان أن رفض حاكم عدن اقتراحات الرابطة واتخذ حملات قمعية ضد المعارضين لمشروع الاتحاد - كما أسلفنا- واتخذ قراراً بنفي رئيس الرابطة محمد علي الجفري ثم سمح له في وقت لاحق بالعودة إلى سلطنة لحج. وما أن بدأت تلوح الخطوات الوحودية بين مصر وسورية حتى أخذت تؤثر على موقف الرابطة التي قامت في مطلع العام ١٩٥٨م بإصدار بيان رابطي جديد في غمرة أفراح الناس واحتفالهم بمولد (الجمهورية العربية المتحدة)، حيث أعلنت في بيانها الجديد أن "هدفها منذ الآن هو تحرير وتوحيد عموم الجنوب العربي (اليمن الطبيعية)، وضمها إلى الجمهورية العربية المتحدة"، وألغت الرابطة جميع بياناتها السابقة بما فيه البيان الرابطي الذي كان مثار خلاف بين الرابطة وعدد كبير من الوطنيين، وهو البيان الذي دعت فيه إلى قيام دولة مستقلة ذات سيادة لعدن والإمارات الجنوبية<sup>(٢)</sup>.

في خضم ذلك الصراع بين اتجاهين انفصاليين (اتجاه الجمعية الداعي إلى الحكم الذاتي لعدن، واتجاه رابطة أبناء الجنوب العربي الداعية للتحرر الوطني ووحدة الجنوب، والذي تعدل لاحقاً تحت تأثير وحدة مصر وسورية - كما أسلفنا، أم أنه كان بمثابة رد فعل على صلف وتعنت الحاكم البريطاني لعدن)؛ أخذ اتجاه ثالث بالتبلور، وتمحورت نواة ذلك الاتجاه الأولى حول الأستاذ عبدالله باذيب الذي خاض نضالاً لا هوادة فيه، إذ ظهرت معارضته للنهج الانفصالي ضمن سجلاته السياسية والفكرية التي استمرت لحوالي عقد من الزمن مع الجمعية العدنية والرابطة الذي كان عضواً إدارياً فيها، وقد أثمرت سنوات نشاطه الفكري والسياسي حزباً سياسياً في عام ١٩٦١م (الاتحاد الشعبي الديمقراطي)، وذلك بعد أن حدثت القطيعة

١ - المرجع السابق، ص ١٧٠ - ١٧١.

٢ - انظر: صحيفة الفكر، العدد (٧٧)، السنة الثانية، ١٦ / ٢ / ١٩٥٨م؛ وأيضاً: عبدالله باذيب، كتابات مختارة (الجزء الأول)، مرجع سابق، ص ٢٩١.

في نهاية المطاف مع الجمعية والرابطة، وبات تياره الجديد يحمل على عاتقه الدفاع عن الهوية اليمنية للجنوب، ومهمة إعادة صياغة الوجدان الشعبي على قاعدة "اليمننة". وقد أخذت مشاريع الاستعمار البريطاني في الجنوب تتلقى ضربات موجعة وتتحسر أمام الزخم الوطني التحرري المتعاظم. وذلك في ظل المناخ الوطني الذي تعزز بظهور اتجاه باذيب (الاتجاه الثالث) الذي أخذ يتعاظم ويتسع رويداً رويداً، وعكس حالة خروج من أزمة الهوية الوطنية.

٣- الاتحاد الشعبي الديمقراطي: تأسس عام ١٩٦١م، وتبنى ميثاقاً وطنياً جاء في ديباجته الافتتاحية: "هذا هو ميثاقنا الوطني نقدمه للناس آمليين أن تجد فيه القوى الوطنية مجتمعة أساساً صالحاً للوحدة الوطنية، وأن يجد فيه شعبنا نبراساً يضيئ له الطريق في كفاحه ضد الاستعمار والرجعية ومن أجل التحرر الوطني والوحدة اليمنية والديمقراطية وفي سبيل يمن حر ديمقراطي موحد"<sup>(١)</sup>. وإذا ما طالعنا الميثاق الوطني (برنامج الاتحاد) سنجد أنه يتكون من مقدمة وأربع مواد وخاتمة؛ المقدمة تشرح طبيعة الأوضاع وتفرق بين مهمتين أمام الحزب: الأوضاع في الشمال، وضرورة "صيانة استقلال الشمال فوق كل اعتبار آخر. إذ إنه بدون ذلك يستحيل إحراز أي تقدم في أي اتجاه، وتترنح حركة الشعب في طريق مسدود بلا آفاق"<sup>(٢)</sup>، كما أشارت المقدمة إلى ضرورة بناء جبهة وطنية على أسس ديمقراطية يناط بها إنجاز مهام في الجنوب والشمال تضطلع بالتصدي الفكري والسياسي ضد الانتهازية والاتجاهات الانقسامية، وضد المفاهيم الخاطئة والتيارات اليمينية في صفوف الحركة الوطنية وحركة الطبقة العاملة. وتحت عنوان: "نحو يمن حر ديمقراطي موحد"، أشار الاتحاد إلى أنه يناضل من أجل بناء يمن جديد حر وموحد يسير في طريق الديمقراطية والتقدم والسلم، ومن أجل تحقيق ذلك ينبغي "التحرر الوطني والوحدة اليمنية"<sup>(٣)</sup>. وحدد الحزب مهامه تجاه الجنوب بالكفاح بحزم ضد الاستعمار

١ - عبدالله باذيب، كتابات مختارة (الجزء الثاني)، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٨م، ص ١٨١.

٢ - الميثاق الوطني للاتحاد الشعبي الديمقراطي، انظر في ذلك: عبدالله باذيب، المرجع السابق، ص ١٨٦.

٣ - المرجع نفسه، ص ١٨٧.



وعملائه في الجنوب اليمني المحتل "عدن وما يسمى المحميات" من أجل التحرر الوطني التام والوحدة اليمنية، كما حدد سبع مهام في كفاحه لخصها في الآتي:

- ١ - النضال من أجل حق تقرير مصير شعبنا في الجنوب.
- ٢ - إدانة ومقاومة المشاريع الاستعمارية مثل مشروع الحكم الذاتي المزعوم لعدن وما يسمى اتحاد إمارات الجنوب العربي.
- ٣ - تصفية القواعد العسكرية ومنع اتخاذ عدن قاعدة للحرب ومنطلقاً لضرب حركات التحرر في البلدان الأخرى.
- ٤ - الوقوف ضد القوانين المقيدة للحريات مثل قانون التحكيم الإجباري الذي يحرم العمال من حقهم المقدس في الإضراب، وقانون منع جمع التبرعات وقانون منع التظاهر.
- ٥ - مقاومة الهجرة الأجنبية وكل محاولة لجعل الأجنبي طرفاً في تقرير مصير الشعب.

- ٦ - محاربة السياسات والأنظمة الإقطاعية والاستبدادية فيما يسمى المحميات.
  - ٧ - محاربة جميع أشكال السيطرة والاستغلال الاقتصادي الاستعماري ومقاومة اتفاقيات استغلال الثروات المعدنية من الشركات الأنجلو أمريكية<sup>(١)</sup>.
- أما فيما يخص الشمال، فقد وضع الحزب أمامه مهمة أساسية كبرى جاءت تحت عنوان: "صيانة استقلال الشمال وإقامة حكم وطني ديمقراطي"، وذلك على قاعدة الكفاح بحزم ضد الاستعمار والإقطاع والرجعية وعملائهم وأعاونهم من أجل صيانة استقلال الشمال "اليمن المستقل"، وإقامة حكم وطني ديمقراطي يعبر عن إرادة الشعب ويخضع لرقابته<sup>(٢)</sup>.

في ظل تلك المناخات ركز عبدالله باذيب على قضية الهوية الوطنية باعتبارها مفتاح النضال من أجل توحيد ورص صفوف الشعب في الجنوب، وكان في مجمل نشاطه السياسي ناقداً لكل دعوات التعامل مع القضية الوطنية اليمنية بالمماثلة، إذ كان يفرق بين وضعين: جنوب تحت الاحتلال وشمال مستقل - وإن كان استبدادياً فردياً

١ - المرجع السابق، ص ١٨٧ - ١٨٨.

٢ - المرجع السابق، ص ١٨٨.

- ، ووجه انتقادات إلى حركة معارضة النظام الإمامي المتواجدة في عدن (حركة الأحرار النعمان والزييري)، وانتقد أساليب كفاحهم وأطاريحهم السياسية، ووصفهم في مقالة نشرها في صحيفة الجنوب العربي بأنهم: "أناس يفهمون الكفاح الشعبي على أنه عداً شخصي للإمام"، وعزا ذلك إلى "فشلم المتكرر" لحركة ١٩٤٨م وانقلاب ١٩٥٥م الذي ولّد عقدة نفسية فكفروا بثوراتهم وبالشعب: "ولقد ولّد الفشل المتكرر عقدة في نفوسهم فكفروا بثوراتهم وبالشعب وانتظروا أن تتغير الأوضاع في اليمن من تلقاء نفسها، وأن تهب رياح سحرية لتضعهم فجأة على عرش اليمن، ولا يهمهم من أين تهب الرياح"<sup>(١)</sup>.

كما نشر عبدالله باذيب في صحيفة الجنوب العربي مقالة بعنوان: "القضية اليمنية"، قال في مستهلها: "الدعوة إلى انضمام المحميات وعدن إلى اليمن تحت الحكم الراهن شيء والدعوة إلى اعتبار قضية اليمن حلقة من سلسلة القضايا التي يعانها شعب الجنوب كله شيء آخر"، واستطرد في شرح خطورة هذه الدعوات بقوله: "ومن هذا الفرق الفاصل الدقيق والخطير الذي يكمن وراء الدعوات التي ترتفع من هنا وهناك وتدعو إلى اعتبار القضية اليمنية شيئاً خاصاً باليمنيين وحدهم. تماماً مثلما ترتفع الدعوات في عدن منادية بانفصالية تدعو إلى سلخ عدن عن بقية أجزاء الجنوب"<sup>(٢)</sup>. ويتضح أن باذيب قد ميّز بين دعوتين في إطار فهمه للقضية اليمنية: الدعوة إلى انضمام المحميات وعدن إلى اليمن تحت الحكم الراهن، والدعوة إلى اعتبار قضية اليمن حلقة من سلسلة القضايا التي يعانها شعب الجنوب كله، وذلك لأنه كان يدرك اختلاف الظروف بين الوضعين، فالجنوب يخضع للاحتلال البريطاني، بينما الشمال مملكة مستقلة عن التبعية وإن كان النظام فيها فردي استبدادي<sup>(٣)</sup>.

١ - صحيفة الجنوب العربي، العدد (١٢٢)، ٢٦ / ٢ / ١٩٥٧م؛ انظر أيضاً: عبدالله باذيب، كتابات مختارة (الجزء الأول)، مرجع سابق، ص ٢٣١.

٢ - صحيفة الجنوب العربي، العدد (٤٨)، ١٣ / ٩ / ١٩٥٥م؛ انظر أيضاً: عبدالله باذيب، كتابات مختارة (الجزء الأول)، مرجع سابق، ص ١١٣.

٣ - عبدالله باذيب، المرجع السابق، ص ١١٣.

كما أكد باذيب في مقاله - سالف الذكر - على: "أن الاستعمار هو العقبة الأساسية وأن التحرر من الاستعمار يستتبع حتماً التحرر من كل القوى الرجعية (...). ونؤمن أن الإنسان لا يمكن أن يكون حراً من جانب واحد، فيقاوم الحكم الفردي في اليمن فيما يهادن الاستعمار ويمالؤه (...). والذين لا يعرفون الحرية في الكفاح ضد الاستعمار لا حق لهم في مهاجمة أي حكم مطلق"<sup>(١)</sup>.

### خلاصة:

إن أي بلد تعرض (أو يتعرض) للاستعمار - سواءً كان قديماً أو استعماراً جديداً (هيمنة اقتصادية) - ويغدو بلداً تابعاً، لا بد أن يكون عرضةً لمتواليات من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تفضي إلى التفتت والانقسام الاجتماعي رأسياً وأفقياً، ويغدو مهدداً في وجوده، ولعل فقدان شعب ما لهويته هو المدخل المباشر لفقدان البلد وجوده بالكامل.

كم تتشابه مشاريع اليوم مع مشاريع الأمس، كما تتشابه وسائل تحقيقها، فلا وجود أو بقاء للاستعمار ومصالحه إلا في ظل وجود كيانات وظيفية يخلتها منزوعة الهوية، ولذلك فإن إحدى استراتيجياته في هذه المنطقة التي تعيش "لعنة النفط" هي طمس الهوية الوطنية والقومية والحضارية ليتسنى له التحكم بالمنطقة، وعليه: فإن الاستعمار يعيد إحياء مشاريعه القديمة التي منيت بالفشل، إنه يسعى إلى خلق هوية بديلة، وما نشاهده اليوم في الجنوب ليس سوى كائن فرانكشتايني (مسوخ)، فما فشل الاستعمار في تحقيقه في الجنوب قبل رحيله (٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م)، ها هو يذهب إلى تحقيقه في مكان آخر مستهدفاً إنشاء كيان وظيفي يخدم مصالحه. إنها السياسة الاستعمارية، سياسة الهيمنة التي تسعى إلى إنشاء دول بلا هوية وهشة لا تستطيع البقاء والاستمرار إلا بتبعية للمستعمر.

إن مقارنة أزمة الهوية في الجنوب اليمني المحتل في الخمسينيات مع أزمتها الراهنة، تؤكد أن الاستعمار يُعدّ فاعلاً رئيسياً فيها وسبباً مباشراً، فقد سعى الاستعمار في الخمسينيات إلى تثبيت مصالحه في زمن تراجع وهنه بطرح مشاريع تخدم مصالحه. ولكن، على الرغم من أن مشاريعه تلك قد سقطت بفعل النضال الوطني

واضطرابه للرحيل، إلا أنه ظل يحلم بالعودة وينافح خصومه من خلال أعوانه ومرتزقته وعملائه في المنطقة.

بصفة عامة، لا غرابة أن كل الدعوات والمشاريع المنسجمة مع المصالح الاستعمارية يجري إحيائها من جديد اليوم، وذلك بعد أن تسلل الاستعمار من نافذة الهيمنة الاقتصادية والتبعية، وما لم يستطع الاستعمار القديم تحقيقه في الماضي، ها هو يعود إلى إحيائه اليوم مصداقاً لمقولة كارل ماركس: "إن التاريخ يعيد نفسه مرتين، مرة على شكل مأساة، ومرة على شكل مهزلة".

لا ريب أن مشاريع الاستعمار الجديدة ستفشل مثلما فشلت مشاريعه القديمة، لكن علينا ألا نعمل على أنها ستفشل من تلقاء نفسها، بل إن فشلها يحتاج إلى فعل ونشاط دؤوب تُستنهض فيه الإيرادات وقوى المجتمع، والتعامل المسؤول مع المخاطر والتحديات، فأى نهوض حضاري يستلزم أن تتوفر له استجابات للتحديات، فلا نهوض من دون تلازم بين التحديات والاستجابات.

في المقابل، ومن المنطلق ذاته، يمكن القول: إن التحديات الراهنة لهويتنا الوطنية توجب مواجهتها على أكثر من صعيد، ولعل على رأسها مسألة تعزيز دور الممارسة السياسية وإدارة البلد وفق أسس تضمن تحقيق التماسك الاجتماعي والتطور الاقتصادي وتجذير مبادئ العدالة والمساواة والقضاء على أي احتمال لظهور الاستبداد والطغيان الذي يعد مدخلاً لتفتيت النسيج الاجتماعي وانقسامه، ومعيناً لمستهدف في ذلك النسيج من الأعداء والغزاة، وكما قال ابن خلدون في مقدمته: "الطغاة يجلبون الغزاة"; إذ عندها يغدو البلد حقل عبث للغزاة ويصبح الغازي مهدداً مباشراً للهوية والوجود. ولئن كان آباءنا قد تمكنوا من مقاومة المشاريع الاستعمارية ووضعوها في جدول أعمالهم دفاعاً عن الهوية الوطنية، فإن دفاعنا عن وجودنا وهويتنا الوطنية في الوقت الراهن تستدعينا أن نقدم أوراق اعتمادنا إلى المنحى نفسه: "مقاومة المشاريع الاستعمارية". وهذا يستلزم العمل في اتجاهين: إفشال المشاريع الاستعمارية من جهة والتعويل بدرجة أساسية على نجاحنا في إقامة دولة العدل والمواطنة.

## واشنطن والتنظيمات الإرهابية: حقيقة التوظيف وزيف المواجهة

أ. وضاح عيسى

كاتب صحفي ومحلل سياسي

محاضر في جامعة دمشق - كلية الإعلام

تساؤلات كثيرة أثيرت بشأن التنظيمات الإرهابية: من يؤسسها ويدربها ويمولها ويحركها ويوجهها ويرفدها بالكوادر؟ ما دوافعها وماذا تريد؟ ولماذا تقوم بممارسة إجرامها؟ وهل تتحرك بانفداع ذاتي منها، أو أنها تتحرك بتوجيه من قوى ترعاها؟ وكيف يتم ذلك؟ هل تقاد بشكل مباشر، أو عن طريق التحكم عن بُعد، أو الاثنين معاً؟ من يضع لها التسميات والإيديولوجيا، أو أنها مؤدلجة بالفطرة ويتم توظيفها تبعاً لأهوائها أو لأهواء مشغليها؟

تلك الأسئلة - وغيرها الكثير - التي تطرح للوصول إلى فهم صحيح لطبيعة تلك التنظيمات ومعرفة من يقف وراء ظهورها ودوافعه، لاسيما أنها أمست هاجساً لدى الدول والشعوب وحتى الأفراد. ولكي لا نغرق كثيراً في التفاصيل أو نضيع بين التشعبات حرصاً منا على عدم تشتت تفكيرنا؛ سندخل في موضوع دراستنا بشكل مباشر، ونحدد نقاط مسارها في التعرف على التنظيمات الإرهابية التي تنتشر في منطقتنا وتهدد أمننا واستقرارنا، وذلك من حيث نشأتها، ومن يقف خلفها ويرعاها تمويلاً وتدريباً وتسليحاً وتخطيطاً وتفكيراً، ومن ثم يوجهها لممارسة إجرامها، وما أهدافه من وراء ذلك كله؟.

هناك العديد من التنظيمات الإرهابية المنتشرة في ثانياً بلداننا العربية والإسلامية بمسميات مختلفة، ولربما أنها أو من يرعاها يريد ذلك، لكن في الواقع، لا يبدو أن لمسألة اختلاف المسميات من أثر واضح على المسار الأساسي المحدد للممارسات الإجرامية لتلك التنظيمات، إلا في بعض الانفلاتات التي قد تخرج أحياناً عن

متزعميها أو أفرادها بجموعهم أو منفردين بناءً على نزعات شخصية. وفي أي حال، فإن جميع ممارساتها لا تمت للقواعد الإنسانية النازمة للبشرية بصلة. بصفة عامة، تتحدر التنظيمات الإرهابية الموجودة في منطقتنا - من حيث أقدمها نشأة في العصر الحديث - من بوتقة تنظيم (الإخوان المسلمين) الذي يُعدُّ بمثابة الأم والأب لتلك التنظيمات، حيث وُلِد من رحم تنظيم الإخوان المسلمين تنظيم (القاعدة) وتشعباته من التنظيمات التابعة له إيديولوجياً وتنظيمياً، ابتداءً من (جبهة النصرة) في سورية إلى سواها من التنظيمات الإرهابية بمختلف مسمياتها في سورية والعراق وفي بعض البلدان العربية والإسلامية، وليس انتهاء بما يسمى تنظيم (الدولة الإسلامية في سورية والعراق) وسموه داعش، وهي جميعها - في حقيقة الأمر - لا تمت للإسلام بصلة فهو منها براء، إنما هي تنظيمات تستقطب أكثر الناس جهلاً بما هي عليه بعد أن تتم استمالتهم واستقطابهم للدخول في صفوفها بذريعة "الدين" و"خدمته"، وذلك خلافاً لواقع ممارساتها المناهية لتلك الذريعة بشكل مطلق، إذ إنها تذهب بعيداً في انتهاك الدين وأصوله وتشويه تعاليمه السمحة خدمة للأهداف السياسية لمشغليها، وحين نعرف من هم منشؤها ومشغلوها وداعموها ندرك جيداً حقيقة أمرها.

إن أي تنظيم تصنعه الاستخبارات البريطانية أو الأمريكية أو الإسرائيلية أو غيرها من الاستخبارات الغربية، أو بالتعاون فيما بينها، كتتنظيم الإخوان المسلمين أو القاعدة وفروعها أو داعش في العديد من الدول، فمن المؤكد أن أي من تلك التنظيمات لن يعمل خارج إطار خدمة أهداف صانعيه؟!، فمهما أطلقت تلك التنظيمات من شعارات ورفعت من رايات وسوقت من أفكار أو ما شابه، بحجة "الدين"، فتلك كلها لن تكون مطلقاً لخدمة الإسلام وتعاليمه ولا لخدمة المسلمين، فهل من عاقل يمكن أن يصدق أن غايتهم ونتائج وتداعيات أفعالهم الإجرامية هي من أجل الإسلام؟!.

قد يقول قائل: إن ما ذهبنا إليه في الفقرات السابقة هو من بنات أفكار الكاتب، أو من وحي خياله، ولا يُعدُّ صحيحاً...!. ونحن هنا ربما قد نعذر ذلك القائل بعض الشيء، لأنه ربما لا يملك معطيات دقيقة حتى يقدم حكماً سليماً على ما سبق،

فاندفع إلى قول ما قاله. لكننا لن نترك دائرة الشك تخيم على مداركه، وسنضعه في حقيقة ما توصل إليه خبراء في شؤون الجماعات المتطرفة والإرهابية في بحثهم عنها: فعن تنظيم داعش ونشأته، كشف الخبراء أن احتلال الولايات المتحدة للعراق كان سبباً مباشراً وأساسياً وراء ظهور ذلك التنظيم الإرهابي وانتشاره في العراق وسورية والعديد من الدول العربية، فهذا ما أكده - على سبيل المثال لا الحصر - الخبير رياض صيداوي (مدير المركز العربي للدراسات السياسية والاجتماعية بجنيف)، وذلك بقوله: "إن واشنطن حين احتلت العراق عام ٢٠٠٣م عمدت إلى اجتثاث الجيش وأجهزة المخابرات والأجهزة الأمنية، وهو ما خلق ساحة من الفراغ في الداخل العراقي، كما إن الجرائم التي ارتكبت من الاحتلال خلقت ما يعرف بحركات مقاومة له، وقد استغلتها الجماعات المتطرفة للتنامي في الداخل العراقي، واستفادت من انتشار الأسلحة بشكل كبير"، مشيراً أيضاً إلى أن: "الطائفية التي جاءت بها الولايات المتحدة ولم تكن موجودة في السابق، وهي التي أدت إلى تأزم المشهد وانتشار العنف، واستغلتها الجماعات المتطرفة للتوسع والانتشار الذي طال مصر وتونس وليبيا وسورية ومعظم الدول العربية في الوقت الراهن"، ولافتاً كذلك إلى: "إن المجتمع الدولي يتعامل بقانون القوة لا بقوة القانون، وهو ما يساعد الولايات المتحدة على ارتكاب الجرائم من دون محاسبتها سوى بالحرب عليها"<sup>(١)</sup>.

#### - الولايات المتحدة هي من أسست التنظيمات الإرهابية ودعمتها:

هذه المعلومة تتطابق مع ما أشار إليه العميل السابق في وكالة الأمن القومي الأمريكية (إدوارد سنودون)، وذلك في تأكيده على أن المخابرات البريطانية والأمريكية عملت جنباً إلى جنب مع الموساد الإسرائيلي لإنشاء داعش، التنظيم الإرهابي الذي استطاع جذب المتطرفين في العالم إلى مكان وجوده، وقد استخدمه الكيان الصهيوني لتطبيق الاستراتيجية التي أطلق عليها تسمية "عش الدبابير"،

١- متوفر على الرابط:

[https://arabic.sputniknews.com/arab\\_world/](https://arabic.sputniknews.com/arab_world/)

والتي وضعها لحماية كيانه الاحتلالي الغاصب الصهيوني باستخدام شعارات دينية وإسلامية<sup>(١)</sup>.

لكن، يظل هناك سؤال بالغ الأهمية: ما غاية الولايات المتحدة إلى جانب حلفائها لإنشاء تنظيم داعش الإرهابي؟ هذا السؤال سيدفعنا للبحث عن معرفة السبب الحقيقي وراء إنشائهم للتنظيم الإرهابي الذي يبدو أنه - إلى جانب حماية الكيان الصهيوني - يعمل على ضمان مسوغات عودة الولايات المتحدة إلى المنطقة بعد خروجها من العراق، وذلك ما أكد عليه السيد حسن نصر الله (الأمين العام لحزب الله) في يناير من العام الجاري، بإشارته إلى أن: "إعلان وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون بقاء قوات بلاده في العراق وسوريا تحت عنوان منع عودة داعش، يؤكد ماهية الأهداف الأمريكية في المنطقة، فهي - أي الولايات المتحدة - أوجدت تنظيم داعش ذريعة للعودة إلى المنطقة، وخصوصاً بعد أن أخرج الشعب العراقي والمقاومة العراقية الأمريكيين من بلادهم، ورفضوا إعطاءهم قواعد عسكرية، وبالذريعة ذاتها جاؤوا إلى سوريا ويريدون البقاء فيها"، مبيناً أن ما يردده الأمريكيون حول سعيهم لمنع عودة تنظيم داعش هو مجرد نفاق ودجل، إذ قال مخاطباً الأمريكيين: "إذا أردتم عدم عودة داعش اطلبوا من حلفائكم في الخليج والمنطقة والعالم عدم دعمه وعدم السماح بعودته، فممنع التنظيم من العودة لا يحتاج إلى قواعد أمريكية ولا إلى قوات أمريكية، فالعراقيون والسوريون كفيلاً بمنع داعش من العودة، وما يدعيه وزير الخارجية الأمريكي هو كذب ونفاق وتضليل ودجل على الشعوب في المنطقة، واختراع حجج واهية لبقاء القوات والقواعد الأمريكية فيها، وهذا كان الهدف الحقيقي"<sup>(٢)</sup>.

في حقيقة الأمر، هناك من المسؤولين الأمريكيين من صرح بواقع ذلك الدور الأمريكي في ظهور تنظيمي القاعدة وداعش في العراق، فعلى سبيل المثال، أكد

١- متوفر على موقع: les moutons rebelles على الرابط:

<http://lesmoutonsrebelles.com/?s=La+strat%C3%A9gie+du+%26quot%3BNest+du+relon%26quot%3B+Edward+Snowden>

٢- متوفر على الرابط:

[http://syria-news.org/readnews.php?sy\\_seq=202935](http://syria-news.org/readnews.php?sy_seq=202935)



العضو البارز في الحزب الجمهوري الأمريكي والمرشح الرئاسي السابق (رون بول) على تلك المسألة وأفصح عنها بقوله: "تنظيمي القاعدة وداعش ظهرا بسبب التدخلات الأمريكية في العراق، ولم يكن هذا الظهور إلا نتيجة لاحتلالنا البلاد قبل ١٥ عاماً وخلق بيئة خصبة للتطرف، ولن يتحقق شيء ببقائنا"، وكلام بول هذا جاء خلال تصريح صحفي له في ٦ مارس ٢٠١٨م، دعا فيه الإدارة الأمريكية إلى احترام قرار مجلس النواب العراقي الذي ألزم الحكومة العراقية بوضع جدول زمني لإخراج القوات الأجنبية من البلاد بعد انتهاء الحرب ضد داعش<sup>(١)</sup>.

في السياق ذاته، يمكن أن نشير أيضاً إلى أن الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب)، وخلال حملته الانتخابية الرئاسية، قد اتهم سلفه باراك أوباما بتأسيس تنظيم داعش، واتهم كذلك منافسته في الانتخابات الرئاسية (هيلاري كلينتون) بأنها شريكة في تأسيس ذلك التنظيم الإرهابي، حيث ورد في خطاب ألقاه في تجمع فورت لودرديل الانتخابي في ولاية فلوريدا في ديسمبر ٢٠١٦م قوله: "أوباما وكلينتون أسسا داعش، إذ ساعدت استراتيجيتهما بسحب القوات الأمريكية من العراق في ظهور التنظيم الذي سيطر على مساحات واسعة من العراق وسوريا" (...). "ما فعلاه كارثة"، مشيراً كذلك إلى أن أوباما زرع الفوضى في الشرق الأوسط، وأن تنظيم "داعش يكرم الرئيس أوباما"<sup>(٢)</sup>.

لا شك في أن جذور تنظيم داعش في العراق وسورية ارتبطت بصعود تنظيم القاعدة إثر غزو التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة العراق عام ٢٠٠٣م، لكن إعلان التنظيم الإرهابي ما تسمى "دولة الخلافة في سورية والعراق" كان في عام ٢٠١٤م، وصناعة الولايات المتحدة وحلفائها ودعمهم لأخطر التنظيمات الإرهابية الدولية كالقاعدة وداعش وجبهة النصرة وغيرها من التنظيمات لا تحتاج إلى إثبات، فالوقائع على الأرض بينت بشكل جلي الدور الواضح والفاضح لتلك القوى في تأسيس هذه التنظيمات، وتقديم كل أساليب الدعم لها لتكون أدوات تخدم

١- متوفر على الرابط:

<http://aliraqnews.com>

٢- متوفر على الرابط:

[http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/08/160811\\_trump\\_obama\\_clinton](http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/08/160811_trump_obama_clinton)

مخططاتها العدوانية على دول المنطقة وشعوبها ممن يناهضون سياساتها التدميرية الإجرامية. ناهيك بالكثير من القرائن والدلائل على الارتباط العضوي بين الإرهاب العالمي والإدارات الأمريكية المتعاقبة؛ إلا أن الإعلام الغربي يشوه الحقائق ويبث خلاف ذلك لتبييض صفحة الغرب وتحميل الدول المستهدفة مسؤولية الأوضاع التي تعانيها نتيجة ممارسات التنظيمات الإرهابية، وتحميلها - في كثير من الأحيان - مسؤولية وجود مثل تلك التنظيمات، وذلك بغرض إبعاد الشبهات عن دور الغرب في تأسيس تلك التنظيمات الإرهابية ودعمها لتحقيق أهدافه التآمرية.

#### - الإعلام الغربي يشوه الحقائق:

مهما حاول إعلام الغرب إخفاء الحقائق لا بد أن تظهر وإن بعد حين، وإن كان إثبات دعم الولايات المتحدة ومن سار في ركبها لا يحتاج إلى أدلة وبراهين فوقائع الأرض كشفت حجم الارتباط الوثيق بينها وبين التنظيمات الإرهابية بأشكالها وألوانها. وقد أفصحت أروقة الأمم المتحدة للرأي العام عن كثير من الحقائق في الشأن ذاته، وذلك لمن يبصر، بل ومن دون عناء التبصر، فإن دفاع الغرب المستميت عن تلك التنظيمات في مؤسسات المنظمة الأممية خير دليل على ذلك، والأمر لا يتوقف عند ذلك فحسب، فالأخبار الإعلامية والتقارير الاستخباراتية اليومية وغيرها الكثير تحمل العديد من الإثباتات، حتى أمست صحافة الغرب تشي بحقيقة العلاقة بين الإرهاب والمسؤولين الأمريكيين ونظرائهم الأوروبيين ومن يلحق بهم.

صحيفة (الإنديبننت) البريطانية تعدّ واحدة من جملة وسائل الإعلام الغربية التي لم تعد تستطيع إخفاء ما بات مفضوحاً أمام الرأي العام. ولكي تحافظ على رصيدها لدى الرأي العام، فإنها تعمل بين الفينة والأخرى على كشف بعض الحقائق وفضح المستور، ففي بداية مارس ٢٠١٨م انتقدت الصحيفة دور الإعلام الغربي وازدواجيته في المعايير، وتشويهه الحقائق، وتغطيته المتحيزة تجاه ما يجري في سوريا، وصمته عن الجرائم التي ترتكبها التنظيمات الإرهابية المدعومة من الغرب المتوحش، وتجاهله عدوان النظام التركي والتنظيمات الإرهابية التابعة له على مدينة عفرين السورية.

من ذلك أيضاً، ما نشرته الصحيفة ذاتها ضمن مقال للكاتب البريطاني (باتريك كوكبيرن) نشرته الصحيفة ذاتها، من انتقاد لدور الإعلام الغربي في نقل الحقائق، وذلك بقول الكاتب: "العالم لا يسمع بما يحدث في عفرين ويركز على الأحداث في الغوطة الشرقية رغم أن المسافة بين البلديتين لا تتعدى ٣٥٠ كيلومتراً، ولكن الإعلام له مفعول السحر، فعفرين تعرضت خلال الأسبوع الماضي إلى قصف عنيف وحصار خانق خاصة في المناطق الأكثر كثافة سكانية ما أودى بحياة نحو ٢٢٠ شخصاً وأدى إلى جرح نحو ٦٠٠ آخرين، وهناك العديد من أفلام الفيديو والصور الفوتوغرافية التي تم التقاطها تظهر قصف المنازل وجثث الأطفال الذين قتلوا جراء الانفجارات وغيرهم من المدنيين الذين تم اقتيادهم بعيداً"<sup>(١)</sup>، والكاتب هنا يؤكد أن دور وسائل الإعلام الغربية تجاه الأزمة في سورية كان مضللاً وبعيداً عن الحقيقة.

في صورة توضيحية أخرى لازدواجية المعايير في تعاطي الإعلام الغربي لحقيقة ما يجري، ضرب كوكبيرن مثلاً على ذلك بإحدى الصور الرهيبة التي التقطها أحد المسلحين وتظهر سيارة مدنية محروقة فيها جثة سائق محترقة، مشيراً إلى أن: "هذه الصورة لو كانت التقطت في الغوطة الشرقية لمكان سيطرة التنظيمات الإرهابية التابعة للغرب فإنها ستجوب كل نشرات الأخبار التلفزيونية، وستقوم نيكي هايلي سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة بحملها، لكن، لأن هذه الأحداث تجري في عفرين وليس في الغوطة الشرقية فإن وسائل الإعلام الغربية تتجاهلها، على الرغم من أن سكان عفرين باتوا محاصرين من القوات التركية وآلاف المسلحين مما يسمى الجيش الحر، وهم في الحقيقة إرهابيون ينتمون لتنظيم داعش وتنظيمات إرهابية أخرى"<sup>(٢)</sup>.

- الارتباط العضوي بين الإرهاب العالمي والإدارات الأمريكية:

١- متوفر على الرابط:

<http://parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=55112&nid=19172&First=0&Last=58&CurrentPage=1&mid=&refBack=>

٢- المرجع السابق.

إذا كانت مقولة: "الغاية تبرر الوسيلة" تعدّ مبدأً يعتمد حلف شمال الأطلسي لتحقيق أهدافه العدوانية على الدول والشعوب، فإن ما تقوم به أي دولة من ممارسات إجرامية تثبت بالفعل التزامها بهذا المبدأ رغم خطورته، ولكي تفعل الولايات المتحدة فعلتها قامت بصنع تنظيمات إرهابية دولية خطيرة كالقاعدة وداعش وجبهة النصرة وغيرها من التنظيمات الإرهابية التي نشرتها في المنطقة وأماكن أخرى لاستخدامها أداة لقتل المدنيين وتدمير البنى التحتية الحيوية وإطالة أمد الحروب فيها، وهو أمر بات يعرفه القاصي والداني.

تلك الحقائق المثبتة يؤكدها موقع (غلوبال ريسيرتش)، حيث أوضح مقال نشره الموقع للكاتب الأمريكي (ستيفن ليندمان) أن الولايات المتحدة تعتمد خطأً إمبريالية لا تلجمها القوانين الدولية ولا حتى الدستور والقانون الأمريكي وتتخذ عبارة (الغاية تبرر الوسيلة) مبدأً لها، مستخدمة حلف الناتو أداة قتل لتحقيق غاياتها، وتشن حروبها على الدول ذات السيادة بهدف تقويض أنظمتها وتحويلها إلى مستعمرات أمريكية افتراضية يتم نهب مواردها واستغلال شعوبها بشكل يكشف تماماً حقيقة الإمبريالية القائمة على تدمير الدول وسفك دماء شعوبها والسعي إلى هيمنة مطلقة على العالم<sup>(١)</sup>.

لكن إعلام الغرب يعمل على طمس تلك الحقائق، بل إنه لا يقف عند هذا الحد فحسب، فهو يتعداه (وفقاً لموقع غلوبال ريسيرش) إلى تسويق فكرة أن الحروب التي تقودها واشنطن هدفها "إنساني بحت ونشر الديمقراطية"، وهي أفكار تمقتها فعلياً الولايات المتحدة وحلف الناتو وإسرائيل وشركائهم، ولكنهم يتظاهرون بالدفاع عنها في الوقت نفسه لأهداف سياسية، لافتاً إلى أن الأوامر التنفيذية الرئاسية التي صدرت بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، والتي تسمح باعتقالات لأجل غير مسمى والتعذيب ومحاكمة الأفراد أمام لجان عسكرية، باتت تنفذ على أي شخص يتحدى الأجندة الإمبريالية لواشنطن. ثم قلب الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) بعد نحو عشر سنوات الحقيقة رأساً على عقب، مدعياً أن هدف هذه

١ - متوفر على الرابط:

الأوامر هو زيادة القدرة الأمريكية على "تقديم الإرهابيين للعدالة وضممان المعاملة الإنسانية للمعتقلين"، وبموجب هذه الأوامر يمكن أن يخضع من يحملون الجنسية الأجنبية وكذلك الأمريكيون للاعتقال دون توجيه تهمة إليهم ولفترات غير محددة ودون تقديمهم للمحاكمة بناء على أدلة مفترضة لا يُكشف عنها، على حد تعبير ليندمان الذي أطلق تساؤلاته: "هل يمكن أن نصل إلى المرحلة التي نرى فيها الإدارة الأمريكية تطلق الإرهابيين ممن صنعتهم ليكونوا جنوداً أرضيين؟ ولكن هذه المرة داخل الأراضي الأمريكية كذريعة لاستبدال ما تبقى من الحريات باستبداد وهيمنة مطلقة في الولايات المتحدة، مدعية أن الهدف من ذلك تعزيز الأمن في البلاد، وهل ستستخدم نفس هذه التكتيكات في أوروبا وأماكن أخرى لإلغاء ما تبقى من مجتمعات حرة هناك؟"<sup>(١)</sup>.

#### - ما الغاية من صناعة أمريكا للتنظيمات الإرهابية؟

يبدو أن الأمر تعدى حدود التساؤل إلى وقائع مثبتة جرت قبل إطلاق ليندمان تساؤلاته - سألته الذكر - بسنوات، فقد أكد (غلوبال ريسيرش) أن تنظيمي القاعدة وداعش الإرهابيين قد تمت صناعتهما داخل الولايات المتحدة الأمريكية ليكونا أدواتها الإرهابية في تقسيم وغزو الشرق الأوسط الغني بالنفط، وخاصة أن لدى الولايات المتحدة تاريخ طويل بدعم التنظيمات الإرهابية وهذا ليس مفاجئاً لمن يبصر الحقيقة، فكيف لمن يتبصرها؟، لكن وكما يبدو هو مفاجئ لأولئك الذين يشاهدون الأخبار ويتجاهلون التاريخ. ففي عام ١٩٧٠م استخدمت وكالة الاستخبارات المركزية جماعة الإخوان المسلمين في مصر بمثابة حاجز، وذلك لإحباط التوسع السوفييتي آنذاك، ومنع انتشار الفكر الماركسي بين الجماهير العربية، ودعمت الولايات المتحدة الإرهابيين علناً في إندونيسيا وفي باكستان، وأخيراً تنظيم القاعدة<sup>(٢)</sup>.

١- المرجع السابق.

٢- وكالة مهر للأخبار؛ متوفر على الرابط:

لقد أعاد موقع غلوبال ريسيرش إلى الذاكرة دور الولايات المتحدة في إنشاء تنظيم القاعدة، إذ قال في دراسة مطولة للكاتب كريكاى تشينكو: "ولكي لا ننسى، قامت وكالة المخابرات المركزية بصنع أسامة بن لادن ومنظّمته وأنشأته على رضاة طبيعية خلال عام ١٩٨٠، حيث قال وزير الخارجية البريطاني السابق روبن كوك، في مجلس العموم إن تنظيم القاعدة كان بلا شك أحد منتجات وكالات الاستخبارات الغربية، وأوضح كوك أن تنظيم القاعدة، الذي يعني حرفياً اختصار لـ (قاعدة البيانات) في العربية، كان في الأصل قاعدة بيانات الكمبيوتر والتي تتألف من آلاف المتطرفين الإسلامويين الذين تم تدريبهم من قبل وكالة الاستخبارات المركزية والممولة من قبل السعودية"<sup>(١)</sup>.

ما طرحه الموقع بذلك الخصوص سنعرضه هنا كما جاء لأنه يوضح الكثير من الحقائق والبراهين، حيث أضاف: "كانت علاقة أمريكا مع تنظيم القاعدة دائماً هي علاقة (الحب والكرهية، وذلك اعتماداً على ما إذا كانت جماعة إرهابية خاصة مثل تنظيم القاعدة في منطقة معينة تعزز المصالح الأمريكية أم لا، حيث يزعم صنّاع السياسة الخارجية الأمريكية بمعارضة التطرف الإسلاموي، بينما في الواقع هي ليست سوى سلاح للسياسة الخارجية الأمريكية، فتنظيم داعش هو أحدث سلاح، لأنه ليس مثل تنظيم القاعدة، فنتأججه باتت عكسية بالتأكيد، فنشاطات تنظيم داعش ازدادت مؤخراً على الساحة الدولية بعد أن بدأ التنظيم بقطع رؤوس الصحفيين الأمريكيين. وتنظيم داعش يسيطر على منطقة في حجم المملكة المتحدة، لذلك بالطبع كان إبان مرحلة تمدد التنظيم الإرهابي على مناطق واسعة في العراق وسورية قبل أن يتم القضاء على أغلب إرهابييه واستعادة مناطق تمدها. ومن أجل أن نفهم لماذا تنظيم داعش نما وازدهر بسرعة، على المرء أن يلقي نظرة إلى جذوره المدعومة من الولايات المتحدة في المنطقة، فالغزو والاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م خلق البيئة المناسبة لظهور جماعات متطرفة أخرى مثل داعش، فقد تسبب الاحتلال الأمريكي ببطالة واسعة في العراق، من خلال رفض الاشتراكية

١ - متوفر على الرابط:

وإغلاق المصانع على أمل ساذج بأن اليد السحرية من السوق الحرة من شأنها أن تخلق فرص عمل، وبدلاً من تعزيز التكامل الديني والوحدة، أدت السياسة الأمريكية في العراق إلى تفاقم الانقسامات الطائفية، وخلق أرضية خصبة لتفتت المجتمع العراقي"<sup>(١)</sup>.

الموقع سالف الذكر، وبما لا يبدو مجافياً للحقيقة عندما يقول: إن تنظيم القاعدة الإرهابي في العراق استخدمته أمريكا في العراق وسورية فيما بعد بمسمى تنظيم داعش، أي في عام ٢٠١٠م، وتم تركيز جهوده على سورية، حيث إن الحرب الباردة الجديدة هي معركة جعلت صناع السياسة الخارجية للولايات المتحدة يقررون أن تعتمد على تسليح المتطرفين الإسلامويين في سورية لخدمة أهدافها. فالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تدور حول النفط وإسرائيل، وغزو العراق سببه العطش الأمريكي للنفط العراقي، وفي الوقت ذاته فإن الغارات الجوية لتحالف واشنطن المستمرة على سورية، وفرض عقوبات اقتصادية على إيران، جميعها تصب في صالح إسرائيل، فإذا كانت الإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط هي السرطان، فإن مزاعم الحرب الأمريكية على الإرهاب هو الإرهاب بعينه.

#### - علاقة الولايات المتحدة وداعش ليست سرية:

الولايات المتحدة وحلفاؤها لن يحاربوا التنظيمات الإرهابية التي أسسوها لخدمة أهدافهم العدوانية، فكيف يستقيم الأمر بأن يحاربوا من أسسوه ودعموه ومدوه بكل أسباب الحياة!! لا أعتقد أن عاقلاً سيقبل بهذه المزاعم المفضوحة، لاسيما أن العلاقة بين تنظيم داعش الإرهابي والولايات المتحدة ليست سرية، بل هي أبعد من ذلك، لأن وجود هذا التنظيم الإرهابي على الأرض يساعد بشكل موضوعي الولايات المتحدة في تحقيق جملة من المهام على رأسها خلق ذريعة لتواجدها العسكري المطول في المنطقة، وهذا ما أكده كبير الباحثين في معهد قضايا الأمن الدولي التابع لأكاديمية العلوم الروسية (ألكسي فينينكو)، إذ يرى أن: "التدخل الأمريكي في المنطقة بحجة محاربة تنظيم داعش الإرهابي تحديداً وليس ضد غيره سيشكل

١- وكالة كنوز ميديا الإخبارية؛ متوفر على الرابط:

ضغطاً مباشراً على سوريا بعد أن فشلت التهديدات بالعدوان عليها بذريعة السلاح الكيميائي". وهذا جزء مما تريده واشنطن في المنطقة، لأن عودة الأمريكيين بداعي "محرابة"<sup>(١)</sup> إرهابيي داعش ستقدم لهم إمكانيات لتحقيق هدفهم في التقسيم.

#### - عودته إلى تاريخ نشوء التنظيمات الإرهابية ودور الولايات المتحدة:

يرى الكثير من المحللين أن صعود داعش عسكرياً وإيديولوجياً في منطقتنا وامتداد تهديده للعالم أجمع، أبعد مما يتصوره البعض على أنه هاجس ديني طائفي استغل ظروف الحرب في العراق وسورية، ففكرة الجهاد في العصر الحديث جاءت على يد الأمريكيين الذين وجدوا في الدين حليفاً طبيعياً ضد الاتحاد السوفييتي "الكافر" الذي غزا أفغانستان، وبدأ الحشد الديني برعاية دول إقليمية صورت القتال في أفغانستان على أنه غزوة مباركة، جعلت الشباب المسلم يشعر وكأنه ذاهب "ليقاتل في غزوة بدر الكبرى"، لكن المشكلة في أن هذه الغزوة كانت تحت راية السي آي إيه، وبتمويل من أثرياء عرب وحكومات خليجية، ظنت - حينذاك - أنها تدفع خطر الشيوعية عن المنطقة. وفات الجميع أنه يمكن لقعقة السلاح أن تهدأ، ولكن نار "الجهاد المقدس" التي أوقدتها فتاوى وعاظ السلاطين، قد تتحول إلى لهب حارق يبحث عن عدو جديد، وهكذا ظهرت القاعدة بقيادة حليف أميركا السابق أسامة بن لادن. انقلبت الموازين وأصبح حليف أمس عدو اليوم، لكن خطورة العبث بالأفكار الدينية غابت في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية، والتي أدت إلى ظهور تنظيم "قاعدة الجهاد" في بلاد الرافدين بقيادة الأردني أبو مصعب الزرقاوي "الأب الشرعي لداعش". فكان لما سبق تداعيات أوصلتنا إلى ما نحن عليه اليوم، وربما لن نتوقف عند هذا الحد الذي تعاني منه منطقتنا العربية.

#### - دعم التنظيمات الإرهابية بالسلاح:

الولايات المتحدة، وتطبيقاً لسياستها العدوانية القذرة في دعمها للإرهاب، تتستر بشعارات "الديمقراطية وحقوق الإنسان" وهي بعيدة كل البعد عن ذلك، لأن غايتها



من أي فعل تقوم به هو الوصول إلى أهدافها بأي طريقة، فأى قذارة أشنع مما تقوم به في دعم الإرهاب بمزاعم "إنسانية". ففي إطار دعمها لإرهابييها في سورية أكد موقع (دنيس) البلغاري أن شركات مرتبطة بوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) أوصلت ٢٣ طناً من الأسلحة والذخائر إلى أولئك الإرهابيين في منتصف فبراير ٢٠١٨م، وفي تقرير للموقع ذاته تحت عنوان: "٢٣ طناً ذخائر تم إيصالها من بلغاريا إلى سوريا"، أشار التقرير إلى أن معلومات أُخذت من التصاريح الجمركية المنشورة على البوابة الالكترونية لـ (بانجيفا) وهي شركة بيانات تجارية عالمية مقرها نيويورك، كشفت أنه خلال شهر فبراير ٢٠١٨م قامت هذه الشركات التي تعمل مع البنتاغون بإيصال ٢٣ طناً من الأسلحة والذخائر من بلغاريا إلى سوريا كدفعة أولى بتاريخ ١٦ فبراير من معمل السلاح (دوناريت) في مدينة روسا البلغارية، وشملت ٥، ٧ طن من القذائف والألغام، ونُقلت هذه الحمولة من بلغاريا إلى ميناء ألماني ومن هناك عبر شاحنة حاويات أمريكية إلى الأردن حيث يتم فيها تقسيم الحمولة إلى أقسام وتوزيعها على الإرهابيين المدعومين من التحالف الأمريكي في سورية، والدفعة الثانية من معمل الصناعات الثقيلة (في ام زد سوبوت) بمدينة سوبوت البلغارية بكمية ٣، ١٧ طن، وهي عبارة عن صواريخ غراد وقذائف (آر بي جي ٧)، كما أن هناك تأكيدات بلغارية بأن التنظيمات الإرهابية في سورية تتلقى كميات كبيرة من الأسلحة المصنعة في دول أوروبا الشرقية بما فيها بلغاريا، وأن هذه الأسلحة تصدر بشكل مباشر من نظام بني سعود والولايات المتحدة لتصل بطريقةٍ ما إلى يد الإرهابيين في سورية، وهناك الكثير من صفقات الأسلحة التي تم توريدها للتنظيمات الإرهابية وبرعاية أمريكية لسفك المزيد من الدم ولتدمير البنى التحتية للدول التي تناهض سياستها. وعلى خلفية تلك الصفقات اقترحت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في ٢٦ من يناير ٢٠١٨م فتح تحقيق مع بلغاريا ورومانيا حول تصدير الأسلحة إلى الإرهابيين في سورية برعاية الاستخبارات الأمريكية بين عامي ٢٠١٤م و ٢٠١٧م، معتمدةً على تقرير صحفي أعدته الصحيفة البلغارية (ديليانا غايتانديفا)<sup>(١)</sup>.

## - عن الدعم الأمريكي للإرهاب: دلائل وإثباتات

لم يعد سراً دور الولايات المتحدة الأمريكية كـرأس حربة في دعم الإرهابيين وتدريبهم وتزويدهم بمختلف صنوف الأسلحة والأجهزة المتطورة - هذا في الجانب العسكري، أما على صعيد الدعم السياسي والإعلامي للتنظيمات الإرهابية فحدث ولا حرج مادام إجرامها يصب في خدمة أهداف داعمياها. وهي لا تزال تقوم بذلك في سورية رغم ما حققه الجيش العربي السوري والقوى الحليفة والريفة من انتصارات كبيرة أدت إلى دحر تلك التنظيمات وعلى رأسها تنظيم داعش الإرهابي، الذي تسعى واشنطن - إلى الآن - للحفاظ على من تبقى من فلوله، وتعتمد حمايتهم في المناطق التي يعمل فيها تحالفها الاستعراضي (غير المشروع) الذي شكلته عام ٢٠١٤م بزعم "محاربة" الإرهاب. وهناك تسريبات كشفت عن "دراسة جدوى" مرفقة بميزانية وزارة الدفاع الأمريكية للعام ٢٠١٩م، تشير إلى أن (البنتاغون) يقوم بدفع رواتب شهرية لعشرة آلاف إرهابي تتراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠ دولار لكل إرهابي ممن تعتبرهم واشنطن "معارضة معتدلة" حليفة لها، وتخطط كذلك لزيادة عدد الإرهابيين المشمولين بالتمويل الأمريكي بحلول نهاية العام القادم (٢٠١٩م)، وقد تم انتقاء هؤلاء الإرهابيين ممن تزعم واشنطن أنها "قوات شريكة" لها بمحاربة داعش، رغم أن كل الوقائع والتقارير الإعلامية والاستخباراتية تؤكد دعم الولايات المتحدة للتنظيم الإرهابي التكفيري واحتفاظها بجزء من إرهابيه في سورية والعراق لتنفيذ مخططاتها التآمرية في المنطقة.

لقد اتخذت الولايات المتحدة من التنظيمات الإرهابية أدوات لتنفيذ مخططاتها في المنطقة، وتستخدمها في كل مكان حسب الوظيفة والمصلحة، وبما يحقق هدفها في إعادة رسم الخريطة الجديدة للمنطقة. وقد قامت مؤخراً بإنشاء ميليشيا تابعة لها في شمال شرق سورية وخصصت أربعة مليارات دولار في العام الواحد لتمويلها، وهناك العديد من الوثائق كشفت بالدليل القاطع الدور الأمريكي المفضوح في تصنيع التنظيمات الإرهابية ودعمها، ولعل أبرزها ما جاء في كتاب (خيارات صعبة) لوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (هيلاري كلينتون) من أن الإدارة الأمريكية

قامت بتصنيع تنظيم داعش الإرهابي بهدف خلق الفوضى في الشرق الأوسط كمقدمة لتقسيمه ونهب ثرواته. كما أن دراسة أمريكية جديدة - نشر بعضاً منها موقع روسيا اليوم الإخباري - تشير إلى أنه من المقرر أن يزداد عدد الإرهابيين المشمولين بالتمويل الأمريكي في سوريا ليتراوح بين ٦٠ و ٦٥ ألفاً في العام المقبل [٢٠١٩م]<sup>(١)</sup>، ورغم كل هذا الدعم العلني من الولايات المتحدة ودول غربية والنظام التركي وممالك ومشيخات الخليج للإرهاب، إلا أن الدولة السورية تؤكد كل يوم أن ذلك لن يثبته عن مواصلة الحرب على الإرهاب وإسقاط مشروعات داعميه وتنظيف كامل التراب السوري من رجسه.

كما أن هناك صوراً التقطت بالأقمار الصناعية تفضح ممارسات الولايات المتحدة في تأمين غطاء حماية لإرهابيي تنظيم داعش من ضربات الجيش العربي السوري وعرقلة تقدمه في كثير من الأحيان لتأمين خروج آمن لإرهابييها الدواعش من قتل محتم. كما أنها أشرفت على نقل أرتال داعش من الرقة لمناطق الجيش السوري في دير الزور لأجل محاربتة أثناء توجهه لتحرير المدينة من الإرهاب، وقد أظهرت الصور الملتقطة في تاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٧م أرتالاً عديدة لتنظيم داعش تتحرك بحرية تامة من الرقة باتجاه مناطق الجيش السوري في ريف دير الزور وتحت إشراف تام من الولايات المتحدة، وكانت الحكومة السورية قد اتهمت الولايات المتحدة مراراً وتكراراً بتقديم الدعم لتنظيم داعش وتزويده بالأسلحة والمعدات اللوجستية لمحاربة الجيش السوري.

كما أن وثائق عديدة أثبتت تعاون واشنطن مع تنظيم داعش الإرهابي، إذ أكد موقع (غلوبال ريسيرش) الكندي في مطلع مارس ٢٠١٨م أن الجنرال الإيراني قاسم سليمان (قائد فيلق القدس في الحرس الثوري) أمد السياسيين في إيران بأدلة تثبت وجود تعاون بين الولايات المتحدة وتنظيم داعش الإرهابي، ونقلت وكالة أنباء (فارس) عن مستشار رئيس مجلس الشورى الإيراني للشؤون الدولية (حسين أمير عبد اللهيان) قوله: عندما كنت في وزارة الخارجية، التقيت مع الجنرال سليمان وأعطاني وثائق

١ - متوفر على الرابط:

[http://thawra.sy/\\_print\\_veiw.asp?FileName=83776498720180307004154](http://thawra.sy/_print_veiw.asp?FileName=83776498720180307004154)

وقال لي إنها صفقة قوية في مواجهة الغرب والأمم المتحدة، مؤكداً أن سليمانى دعاه لإخبار وزير الخارجية (محمد جواد ظريف) بعدم إجراء محادثات مع الولايات المتحدة حول المنطقة إلى جانب المفاوضات النووية، ولكن إذا دعت الحاجة، يمكنه وضع تلك الوثائق على الطاولة.

تشير التقارير إلى أن الوثائق المقدمة تتضمن معلومات دقيقة عن الموقع الجغرافي والوقت والتفاصيل الدقيقة للتعاون الأمريكي مع تنظيم داعش الإرهابى، فمثلاً، عندما كانت مدينة الموصل العراقية لا تزال تحت سيطرة داعش، تؤكد التقارير هبوط طائرة أمريكية من طراز (إيه ٣٣٠) في مطار الموصل، حيث خرج منها جنرالات أمريكيون وتم تفريغ المعدات العسكرية، وفي صالة كبار الشخصيات في المطار تحدث الجنرالات الأمريكيون مع متزعمى داعش في الموصل لمدة ثلاث ساعات و ٢٣ دقيقة ثم ركبوا الطائرة وغادروا، كما أوضح عبد اللهيان أن الولايات المتحدة وفرت لداعش أسلحة ومعدات يحتاج إليها<sup>(١)</sup>.

#### - اعترافات أمريكية بدورها في تأسيس داعش:

يمكن أن نبين هنا ما أفصحت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (هيلارى كلينتون) في أغسطس ٢٠١٤م بقولها: "اتفقنا مع الإخوان المسلمين على إعلان داعش". وقد فجرت كلينتون في كتابها سالف الذكر (خيارات صعبة) مفاجأة من الطراز الثقيل، وذلك عندما اعترفت بأن الإدارة الأمريكية قامت بتأسيس ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الموسوم بداعش، وذلك بهدف تقسيم منطقة الشرق الأوسط، مضيئة في مذكراتها ضمن الكتاب: "دخلنا الحرب العراقية والليبية والسورية وكل شيء كان على ما يرام وجيداً جداً، وفجأة قامت ثورة ٦ / ٣٠ في مصر وكل شيء تغير خلال ٧٢ ساعة، وتم الاتفاق على إعلان الدولة الإسلامية يوم ٥ / ٧ / ٢٠١٣، وكنا ننتظر الإعلان لكي نعترف نحن وأوروبا بها فوراً"<sup>(٢)</sup>.

١ - متوفر على الرابط:

<http://www.almshhadalyemeni.net/72044/>

٢ - متوفر على الرابط:

<http://defense-arab.com/vb/threads/81580/>

وتابعت كلينتون: "كنت قد زرت ١١٢ دولة في العالم من أجل شرح الوضع الأمريكي مع مصر، وتم الاتفاق مع بعض الأصدقاء بالاعتراف بالدولة الإسلامية حال إعلانها فوراً، مصر هي قلب العالم العربي والإسلامي ومن خلال سيطرتنا عليها من خلال الإخوان عن طريق ما يسمى الدولة الإسلامية وتقسيمها، كان بعد ذلك التوجه لدول الخليج، وكانت أول دولة مهيأة هي الكويت عن طريق أعواننا هناك من الإخوان، فالسعودية ثم الإمارات والبحرين وعمان، وبعد ذلك يعاد تقسيم المنطقة العربية بالكامل بما تشمله بقية الدول العربية ودول المغرب العربي، وتصبح السيطرة لنا بالكامل خاصة على منابع النفط والمنافذ البحرية، وإذا كان هناك بعض الاختلاف بينهم فالوضع يتغير"<sup>(١)</sup>. ذلك إذاً ما كانت تريد أن تصل إليه الولايات المتحدة وفق ما أعلنته كلينتون.

#### - دروس وعبر:

أما الآن، هل عرفتم لماذا تستمر وسائل الإعلام الغربية في تجاهل الفضائح التي يرتكبها الإرهابيون الذين يتم تصويرهم بعين الصحافة الغربية كـ "مسلمين معتدلين من أجل الحرية"، وإلقاء التهم على الحكومات ولاسيما السورية تحديداً، وهل عرفتم لماذا يتعالى الصراخ والعيول الغربي مع اقتراب الحكومة السورية من طرد الإرهابيين من أي منطقة يوجدون فيها واستعادة السيطرة عليها، ألا يحق لنا أن نتساءل - كما غيرنا من البشر أو الكتاب والصحفيين في كل مكان من هذا العالم - لنحصل على جواب دقيق يفصح عن الحقيقة الجلية التي يبحث عنها كل متبصر وتوّاق لمعرفةها..! لنقف هنا عند مقتطفات من رأي لكاتبة أمريكية قالت فيه أن: "الأزمة في سوريا قد تكون الأكثر استغلالاً دعائياً عبر وسائل الإعلام على مدى التاريخ، حيث أنفقت عشرات الملايين من الدولارات من قبل الحكومات الغربية وحلفائها الإقليميين الذين يديرون أجهزة إعلامية تقلب حقيقة الوقائع على الأرض وتتهم الحكومة السورية بالوقوف وراء كل ما يجري، وتحرض على تدخل عسكري غربي أكثر قوة ضدها"، موضحة أن هذه الوسائل تعتمد على مصادر

١ - متوفر على الرابط:

دعائية للمعلومات باتت مكشوفة للجميع فمن يسمون: "أصحاب الخوذ البيضاء" - بحسب ما كشفته العديد من الجهات المستقلة - أنهم منظمة تمويلها حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا، وهي تعمل جنباً إلى جنب في مناطق انتشار تنظيم القاعدة الإرهابي، كما شارك بعض أعضائها في أعمال وحشية مصورة بالفيديو وهي حقيقة تجاهلتها وسائل الإعلام الغربية"<sup>(١)</sup>.

لذلك، ينبغي علينا أن نعي جيداً أن ما يحدث بنا من مخاطر سببها الأساسي أطماع الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة التي مازالت تهدد بتوجيه ضربة عسكرية في كل تقدم يحققه الجيش العربي والسوري وحلفاؤه في القضاء على الإرهاب، أو تستنفر المنظمة الأممية للحصول على قرار تستفيد منه في دعم إرهابيها متسلحة بقرار دولي تستثريه بالوعيد لمن لا يصوت لصالح ما تسعى إليه، أو إلقاء التهم جزافاً لكل من يعارض تحركها وتوجهها، وكل ذلك من أجل إعاقة محاربة الإرهاب وتقديم الدعم له، لأن الإرهاب - في الأساس - يقوم بحربها بالوكالة على الدول والشعوب ضماناً لهيمنتها على الدول وثرواتها ومقدراتها.

من هنا، يمكننا معرفة الطبيعة الوحشية الأمريكية التي تتكشف مع كل تقدم وانتصار للجيش العربي السوري، لذلك تسعى واشنطن لشرعنة أي وجود لها على الأراضي السورية، إما بالتدخل من باب الوجود العسكري بزعم القضاء على داعش، أو من خلال منظماتها الدولية لحماية المدنيين - حسب زعمها، وذلك بهدف إطالة أمد الأزمة والمعاناة الإنسانية بعد فشلها في إسقاط الدولة. فإذا كانت سورية قد قضت على داعش فلماذا تصرّ الولايات المتحدة على محاربة طواحين الهواء من خلال طلب وزارة دفاعها زيادةً في التمويل لدعم فصائل تسميها واشنطن "معارضة معتدلة" كجزء مما تسميه "استراتيجية أمريكا لهزيمة داعش"، بينما هي في واقع الأمر فصائل إرهابية تقاوم الدولة السورية.

١ - متوفر على الرابط:

## حزب الله والحرب السعودية على اليمن

د. طلال محمود عتريسي

أستاذ علم الاجتماع، عميد سابق  
للمعهد العالي للدكتوراه في الجامعة  
اللبنانية-بيروت

### مقدمة :

"عاصفة الحزم"، ذلك هو المسمى الذي أطلقتته المملكة العربية السعودية على الحرب التي بدأتها على اليمن في ٢٦ مارس ٢٠١٥م. وبالنسبة للمبررات التي قدمها الخطاب السعودي الرسمي لهذه الحرب، فقد كان على رأسها القضاء على النفوذ الإيراني في اليمن، وذلك من خلال القضاء على حركة أنصار الله التي اعتبرتها المملكة "ميليشيا إيرانية". حيث كررت السعودية في أكثر من تصريح رسمي لمسؤوليها بأنها - مع حلفائها من دول الخليج - لن يتسامحوا مع ما وصفته بـ: "استيلاء ميليشيا مدعومة من إيران على دولة تقع على حدودها"، وأن: "دول الخليج تريد وضع حد للتدخل الإيراني في الشؤون العربية، وأن هذه الدول مصممة على مواجهة طموحات إيران التوسعية في الشرق الأوسط"<sup>(١)</sup>.

في سبيل ما تسميه السعودية "وضع حد للتدخل الإيراني"، فقد سعت إلى حشد أكبر عدد ممكن من الدول الحليفة والصديقة لها (العربية والإسلامية) للمشاركة في هذه الحرب، حيث ضمت عاصفة الحزم إلى جانب المملكة دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء عمان)، بالإضافة إلى مصر والأردن والمغرب والسودان والسنغال وماليزيا (التي انسحبت مؤخراً من التحالف)، وذلك بهدف تصوير الأمر وكأن هناك

١- فرانك غارنر، "أزمة اليمن: لماذا شنت دول الخليج حرباً على الحوثيين؟!"، موقع بي بي سي، ٣/٥/٢٠١٦م؛ متوفر على الرابط:

[http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/05/150503\\_yemen\\_war\\_crisis](http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/05/150503_yemen_war_crisis)

إجماع إقليمي ضد نفوذ إيران، لا أن ما تشن بشأنه الحرب على اليمن يعد في حقيقة الأمر تدخلاً سافراً في قضية يمنية داخلية.

بالنسبة إلى الإعلانات والوعود التي قطعتها المملكة والحشد الذي جمعته للحرب على اليمن، كان من المتوقع أن تنتهي من هذه الحرب ويتم القضاء على حركة أنصار الله خلال أسابيع قليلة. لكن في واقع الحال، لم تجر الرياح بما اشتتهه الطموحات والتوقعات السعودية؛ فاضطرت المملكة بعد نحو شهر من عاصفة الحزم إلى الانتقال إلى ما أطلقت عليه مسمى "عملية إعادة الأمل" ابتداءً من ٢١ أبريل ٢٠١٥م، وذلك بهدف الإيحاء بأن "الحزم" قد حقق أهدافه، وأن المرحلة الجديدة هي مرحلة إعادة الأمل للشعب اليمني!

لكن بعد مرور ثلاث سنوات، ها هي الحرب لا تزال مستمرة إلى الوقت الراهن (٢٠١٨م)، ولا تزال المملكة تردد شعارات الحسم وتبريرات الانكسار نفسها من دون أن تحقق أي تقدم في الميدان، ومن دون أن تتمكن من القضاء على حركة أنصار الله، أو حتى تهميش هذه الحركة أو إضعافها.

ثمة أسباب كثيرة لهذه الحرب السعودية على اليمن، بعضها يعود إلى التبديل الذي حصل في موازين القوى على المستوى الداخلي (اليمني) وأفق السعودية نفوذها التاريخي في اليمن، وذلك بعد تقدم حركة أنصار الله في أكثر من مدينة ومحافظة، وتراجع عبد ربه منصور هادي الذي أرسل إلى قادة الدول الخليجية يناشدهم الوقوف إلى جانب الشعب اليمني لحمايته، وتقديم المساندة الفورية بكافة الوسائل والتدابير اللازمة بما في ذلك التدخل العسكري.

البعض الآخر من تلك الأسباب يعود إلى طبيعة الصراع الذي اندلع على السلطة في السعودية بين ولي العهد محمد بن نايف وولي العهد محمد بن سلمان، والذي حسم لاحقاً لمصلحة الأخير الذي يقدم نفسه في صورة الحاكم القوي والمسيطر والقادر على حماية المملكة والتعامل بحزم مع من يحاول الاعتداء عليها، ولهذا يتمسك بخيار الحل العسكري وتدمير قوة الحوثيين، ولا يريد أن تبدو عليه أمارات



الضعف أو التراجع بالتفاوض مع أنصار الله أو وقف الحرب، وذلك بالرغم من إجماع الكثيرين على الفشل الواضح في تحقيق هذه الحرب أي من أهدافها<sup>(١)</sup>. بصفة عامة، يبدو أن السعودية كانت تعيش هاجساً فعلياً عندما ربطت أهداف الحرب على اليمن بالقضاء على نفوذ إيران، كما كانت تشعر بالقلق المتعظم من فشل رهاناتها على التغيير لصالحها في سورية والعراق ولبنان، خاصة وأن إيران قد لعبت دوراً رئيسياً مع حلفائها (حزب الله على المستوى الإقليمي، وروسيا على المستوى الدولي) في إفشال تلك الرهانات السعودية، وفي القضاء على مشروع داعش في هذه الدول الثلاث.

كما فاقمت سياسة الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) القلق السعودي من إيران، وذلك عندما تبنى الرئيس أوباما استراتيجية التفاوض لحل أزمة البرنامج النووي الإيراني، في حين كانت المملكة تتوقع حرباً أمريكية للقضاء على هذا البرنامج تمهيداً لإسقاط نظام الجمهورية الإسلامية. وقد تعزز ذلك القلق السعودي بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران والغرب في منتصف عام ٢٠١٥م، وبادرت السعودية بإعلان رفضها الاتفاق، لأنه كان يعني بالنسبة لها اعترافاً من أطراف الاتفاق بنفوذ إيران، حيث سيؤدي إلى رفع الحصار المالي والتجاري عنها، وإطلاق يدها في المنطقة. كما كانت السعودية ترى أن الاتفاق يعني أن الولايات المتحدة بصدد تغيير استراتيجية التحالف التاريخية معها، خاصة وأن التصريحات الأميركية سبق أن تحدثت عن نقل أولويتها الاستراتيجية إلى المحيط الهادئ لمواجهة الصين، ما أثار قلق المملكة من هذا التبدل المحتمل الذي سيؤدي إلى تغيير موازين القوى الإقليمية لمصلحة إيران. وقد انزعج السعوديون بشكل واضح من السياسة الأميركية، خوفاً من وصول الولايات المتحدة في نهاية المطاف إلى مصالحة وإلى التعامل مع إيران باعتبارها حليف أميركا الأساسي في المنطقة، حيث عبّرت عن ذلك صحيفة (الرياض) السعودية في مقال غير موقع ورد فيه: "إن مفاوضات جنيف

١- محمد أحمد، "صراع الأجنحة في السعودية"، موقع قناة RT News، ١٢/١٢/٢٠١٥م؛ متوفر على الرابط:

<https://arabic.rt.com/news/803666>

ليست سوى مقدمة لفصل جديد من التقارب بين الولايات المتحدة وإيران<sup>(١)</sup>. في واقع الحال، كانت الحرب على اليمن قد اندلعت قبل أشهر قليلة من توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب، ما اعتبره بعض المحللين محاولة سعودية للتشويش على الاتفاق، أو محاولة لعرقلته من خلال تسليط الضوء على التدخل الإيراني في اليمن، خاصةً وأن السعودية قد اعتبرت أن تلك الحرب تهدف "للقضاء على النفوذ الإيراني في اليمن الذي يتهدد المملكة والحرمين الشريفين". وثمة من يعتقد أن تشكيل التحالف العربي والحرب على اليمن كان في إطار محاولة لـ: "التفاعل مع السياسة الأميركية الجديدة التي قررت الانكفاء عن المنطقة، بأن يقدم هذا التحالف نفسه قوة قادرة على سد الفراغ الذي سيخلفه الانكفاء الأميركي، من خلال تمكين دول المنطقة وقواها المجتمعية من توفير مظلة الحماية لمصالحها، إلى جانب تخليص بعض القوى المحلية من أوهام المراهنة على التدخل العسكري الأميركي المباشر"<sup>(٢)</sup>.

بصفة عامة، لم تكن الحرب على اليمن أمراً عادياً أو مألوفاً بالنسبة للسياسة السعودية الإقليمية التقليدية، إذ مثلت انقلاباً على تلك السياسة التي طالما حرصت على عدم الانخراط أو التدخل المباشر في الصراعات أو الحروب في المنطقة وبين دولها، حيث كانت السعودية تحرص على تقديم صورة إعلامية عن نفسها بأنها بلد "الحرمين الشريفين" و "صاحبة الأيدي البيضاء" و "بلد الخير"، وغيرها من المصطلحات التي كانت تسعى من خلالها إلى تأكيد مرجعيتها الإسلامية فوق الصراعات والخلافات. ولهذا السبب جن جنون السعودية وقياداتها عندما شنّ الأمين العام لحزب الله - في أكثر من مناسبة - هجوماً عنيفاً على السعودية وسياساتها تجاه اليمن، ما أفقدها القوة الناعمة المتدثرة بمقولة: "مرجعيتها الإسلامية"، والتي طالما استخدمتها لتمير سياساتها في المنطقة طوال عقود من الزمن، وسعت

١ - جريدة السفير اللبنانية (نقلًا عن: نيويورك تايمز وبروكينغز)، ٢٧/١١/٢٠١٣م؛ متوفر على الرابط:

<http://assafir.com/>

٢ - "ماذا حققت عاصفة الحزم؟!!" (عماد مفرح مصطفى)، موقع مركز الجزيرة للدراسات، ٢٤/٤/٢٠١٥م؛ متوفر على

الرابط:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/4/24>

بموجبها لنيل المديح والإطراء في العالم الإسلامي، أو ضمان الصمت عن سياساتها الموالية للغرب.

- أبعاد موقف حزب الله من العدوان السعودي على اليمن:

بصفة مبدئية، يمكن أن نفسر منطلقات موقف حزب الله الهجومي على السعودية وحربها على اليمن من خلال المستويات الثلاثة الآتية:

**المستوى الأول:** مظلومية الشعب اليمني الذي يتعرض للعدوان.

**المستوى الثاني:** موقع حزب الله في المحور الإقليمي (محور المقاومة) الذي يتصدى للسعودية ولسياساتها ورهاناتها في سورية والعراق ولبنان.

**المستوى الثالث:** الموقف السعودي السلبي من حزب الله والتحريض المباشر عليه ودعم خصومه في لبنان، ووضعه على لائحة الإرهاب الخليجية.

انفرد حزب الله من بين القوى والأحزاب العربية بموقفه الصريح والقوي بإدانة العدوان السعودي على اليمن وفضح زيف مبرراته. ويتجلى ذلك الموقف من خلال حُطَب أمينه العام (السيد حسن نصر الله) التي أكد فيها مواقف الإدانة الصريحة والقوية للعدوان، والإشادة بصمود الشعب اليمني وقدرته على إفشال أهداف هذه الحرب، ناهيك بتصديه للرد على المبررات التي أعلنتها السعودية لشن الحرب. بحيث كانت هذه الخطب والمواقف التي أطلقها السيد حسن نصر الله في مناسبات عدة في لبنان بمثابة محاكمة علنية وإدانة واضحة للسياسة السعودية ورهاناتها الإقليمية والدولية ليس تجاه اليمن فحسب، وإنما تجاه المنطقة كلها بما فيها سورية ولبنان والعراق وفلسطين.

لقد ركز السيد حسن نصر الله - بإسهاب - على قضية اليمن في مناسبات وخطابات عدة، ولعل من أبرزها ما تحدث به في مناسبتين جماهيريتين هامتين حظيتا - في حينه - باهتمام واسع من قبل العديد من وكالات الأنباء والصحف العربية والعالمية. وكانت أولى تلك المناسبتين في مهرجان الاحتفال بذكرى المقاومة والتحرير في ٢٧ مارس ٢٠١٧م، والأخرى في مهرجان التضامن مع اليمن في ١٧ أبريل ٢٠١٥م. وقد استندنا - بشكل رئيسي - في مقالنا التحليلي هذا إلى ما جاء في خطابي السيد حسن نصر الله في هاتين المناسبتين، وذلك لمحاولة فهم

وتحليل وتفسير طبيعة وأبعاد موقف حزب الله من الحرب السعودية على اليمن ومبرراتها، وكذا موقفه من السعودية وسياساتها في المنطقة بصفة عامة.

### ١ - أبعاد متعلقة بالرد على مبررات الحرب:

قدمت المملكة السعودية لتبرير حربها على اليمن مجموعة من الحجج والأسباب، منها ما هو داخلي يتصل بواقع صعود حركة أنصار الله وتغيُّر موازين القوى في غير مصلحة حليف السعودية الرئيس عبد ربه منصور هادي، وتحت عنوان: الانتصار للشرعية وإعادتها. ومنها ما هو إقليمي، من خلال التركيز على حُجة وجود تهديد إيراني لليمن وتمدد لنفوذ إيران إلى منطقة الخليج، ناهيك أيضاً بلجوء السعودية في تصريحات ومواقف سياسية وعسكرية عديدة إلى اعتبار ما يجري في اليمن بمثابة تهديد للحرمين الشريفين، والمقصود من ذلك - بالطبع - هو الإيحاء بأن هناك ثمة تهديداً لكل المسلمين في العالم الذين يأتون لزيارة هذين الحرمين المقدسين. ثم وجدت السعودية - أخيراً - في مسألة عروبة اليمن خطاباً ملائماً للتحريض ضد ما تسميه المشروع الإيراني "الفارسي" الذي تنفذه حركة "أنصار الله". أي إن الخطاب السعودي يريد أن يبرر الحرب - إجمالاً - بالدفاع عن العرب، وهذا بالطبع يتجاوز المبرر الداخلي الذي تبنته السعودية لشن الحرب والمتمثل بإعادة الشرعية، كما ما يُذكر بالحرب التي شنها الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين ضد إيران، مبرراً - آنذاك - حربه بأنها: "دفاعاً عن الجبهة الشرقية للعرب".

في هذا المقام، يرد السيد نصر الله بقسوة على تلك الادعاءات والمبررات والحجج التي تلجأ إليها السعودية لتبرير هذه الحرب، فيفند بعضها ويناقش بعضها الآخر، وذلك على النحو الآتي:

#### (أ) مسألة إعادة الشرعية:

اعتبر السيد نصر الله أن الحرب لإعادة "الرئيس الشرعي" عبد ربه منصور هادي تعد حجةً واهية وغير صحيحة، فهي كذبة من الأكاذيب لتبرير شن الحرب؛ فالمسألة أعمق من ذلك وتتجاوز مسألة الرئيس هادي. إذ يبين السيد نصر الله زيف ذلك الادعاء بقوله: "لأنهم إذا كانوا فعلاً يريدون عودة هذا الرئيس، فإن الأمر يبدأ بالعقوبات وبالضغوط السياسية والضغوط المالية والضغوط الاقتصادية، ويستدعون

الناس إلى الحوارات، ويستفيدون من كل الصداقات والعداوات الموجودة في العالم، وفي آخر المطاف يلجؤون إلى هذا الخيار. ما هو سر هذه المسارعة الغريبة العجيبة المفاجئة لعمل عسكري بهذا الحجم؟!"

كما يسخر السيد نصر الله من ادعاء أن الحرب هي من أجل الدفاع عن اليمن وحمايته؛ إذ يقول: "هكذا يكون الدفاع عن الشعب اليمني: حصار بحري وجوي وبري، ليس على الحوثيين، ليس على المقاتلين، بل على ٢٤ مليوناً ممنوع الأكل والشرب والمواد الغذائية والمواد الطبية! المنظمات الدولية تقول إنه يوجد جرحى، أعداد كبيرة من الجرحى يموتون بسبب فقدان اللوازم الطبية الضرورية. الدفاع عن الدولة اليمنية من أن يسيطر عليها أنصار الله! حسناً، كيف تدافعون عن الدولة اليمنية؟! قصف الثكنات والمعسكرات التابعة للجيش اليمني! تدمير أسلحة ودبابات وطائرات الجيش اليمني! قصف إدارات الدولة ومطاراتها وموانئها! هكذا تحافظون على الدولة اليمنية؟! تدمرونها! هذا حفاظ على الدولة! إذا كان الهدف هو إنقاذ الشعب اليمني، فلماذا تركتم الشعب الفلسطيني عقوداً من الزمن ولم تحركوا ساكناً، بل تأمرتم عليه ومزقتموه وخذلتموه وبعتموه للإسرائيليين والأميركيين! أما فلسطين، فأنتم الحكومات العربية وبالتحديد النظام السعودي ودول الخليج فتخليتم عنها، وخذلتم الشعب الفلسطيني، وتركتموه لإسرائيل، تقتل وتدبح وتشرد وتقصص وتدمر وتنتهك وتأسر وتعتقل، وتركتموه لأميركا تعمل له حل سياسي، من خلال المفاوضات التي لم تؤد إلى نتيجة على الإطلاق. إذا كان الهدف إعادة السلطة الشرعية متمثلة بحسب ادعائكم ب عبد ربه منصور وحكومته، فلماذا لم تبدلوا جهداً لاستعادة ما هو أهم من سلطة، وهي أرض فلسطين ومقدسات الأمة في فلسطين وقبلة المسلمين الأولى في فلسطين؟!"<sup>(١)</sup>.

إن السبب الحقيقي لهذه الحرب بالنسبة إلى السيد نصر الله هو الهيمنة على اليمن، وفي ذلك يقول: "هدف الحرب هو استعادة السيطرة والهيمنة على اليمن. من أجل أن يستعيد أمراء آل سعود الهيمنة على اليمن؛ المطلوب أن يسفك الدم السعودي من أبناء

١- مهرجان المقاومة والتحرير، ٢٧/٣/٢٠١٥؛ متوفر على الرابط:

وضباط الجيش السعودي ومن أبناء الشعب اليمني ومن أبناء الشعوب العربية ضباطاً وجنوداً ، فقط لأن الملك فلان والأمير فلان فقدوا السيطرة والهيمنة على اليمن!<sup>(١)</sup>  
(ب) مسألة التهديد الإيراني:

لقد قدّم الإعلام السعودي ومن خلفه الإعلام الخليجي والإعلام المؤيد للسعودية الحجة الأكثر تسويقاً - من وجهة نظرهم - لتبرير حربهم على اليمن ، وذلك من قبيل: "اليمن أصبحت محتلة من إيران" و "الهيمنة الإيرانية على اليمن" و "التدخل الإيراني في اليمن" و "اليمن أصبحت إيران ، وهذه اليمن عربية ويجب أن نستعيدها وهذه جزء من شبه جزيرة العرب" ، ..... إلخ.

في هذا الصدد ، يرد السيد نصر الله على تلك الحجج بمنطق مغاير؛ إذ يقول: "أنتم تقولون إنّ الوضع الجديد في اليمن يهدد أمنكم وأمن منطقة الخليج وأمن السعودية ، حسناً ، هل هذا صحيح؟! هل لديكم دليل قطعي تقدّمونه للمسلمين وللشعوب الإسلامية وللإسلامية وللإمامة العلماء وللمفتين الذين يفتون لكم؟! أديكم دليل أن هذا الوضع الجديد في اليمن يهدد السعودية ويهدد دول الخليج أولاً؟! لا يوجد دليل. اليمن التي لم يقبلوا يوماً أن يدخلوها إلى مجلس التعاون الخليجي لأنهم يعتبرونها دولة صنف ثاني ودرجة ثانية وشعب فقير وعبء. وهذه من أكبر الأكاذيب التي يعمل على إشاعتها اليوم من خلال هذه الهجمة الإعلامية الشرسة الأقوى من الهجمة العسكرية"<sup>(٢)</sup>.

كما يواصل السيد نصر الله تفنيد تلك الحجج والمزاعم قائلاً: "فلنتكلم بصراحة ، أنتم الذين تدفعون شعوب المنطقة إلى إيران ، المشكلة عندكم ليست عند إيران ، المشكلة عندكم ، فشلكم ، بعقلكم ، بإدارتكم ، بطريقتكم ، بأسلوبكم ، بخططكم ، بفهمكم. الإخوة الحوثيون أو أنصار الله سموهم ما شئتم ، لم يكن لديهم علاقة مع إيران إلى ما قبل الحرب السادسة أي ما قبل سنوات قليلة ، كانت لديهم علاقات مع دول عربية ، ومن جملة الدول العربية قطر ، وهذا قاله لي مسؤولون قطريون. حتى أنا لم يكن لدي اتصال مع الحوثيين ، ولا حزب الله ولا أحد حتى

١- المرجع السابق.

٢- المرجع نفسه.

الحرب السادسة، لم نكن نعرفهم إلا بالإعلام، ومتعاطفون معهم إعلامياً، نراهم مظلومين ولكن لم يكن يوجد اتصال، ولم يكن هناك معرفة قريبة. حسناً هؤلاء المظلومون تعاطفت معهم إيران ووقفت إلى جانبهم، واعترفت بحقهم ولذلك هم يحبون إيران ويحترمونها، نعم. ولكن إيران لا تتدخل في اليمن ولا في قرار اليمن. اليوم اليمنيون هم الذين يقررون وقرروا كيف يتعاطون مع هذه الحرب، بل أقول لكم أكثر من ذلك، الجمهورية الإسلامية لا تملي ولا تتدخل، وحتى إذا أراد أحد أن يسألها لا تجيب، وتقول للكل، في اليمن، في لبنان، في العراق، في كل مكان، في سورية، هذا القرار لكم. لا يوجد هيمنة ولا تدخل. نعم يوجد احترام لإيران في اليمن، بعد كل هذه العقود من المصائب التي شاهدها الشعب اليمني بسبب أدائكم وسياستكم. نعم، أنتم الآن تدفعون كل اليمن إلى حضان إيران، كما فعلتم بالعراق، كما فعلتم بسورية، كما فعلتم بجزء كبير من الفلسطينيين. استعادة اليمن ليس بشن الحرب على اليمن، استعادة اليمن باستيعاب اليمن، بالتعاطي بإخوة مع اليمن، بالحوار مع اليمنيين، بالتواضع لليمنيين، بالتعاطي العاقل مع اليمنيين، وليس بـ"عاصفة الحزم" وإنما بالحلم، بالعطف، بالمحبة. السبب الحقيقي أيها العرب، أيها المسلمون، يا شعوب العالم وأيها اليمنيون وأيها الشعب السعودي، أيها الشعوب العربية التي تريد بعض حكوماتكم أن ترسل أبناءكم ليقاتلوا هناك، السبب الحقيقي أن السعودية فشلت في اليمن وخسرت في اليمن، وفقدت الهيمنة والسيطرة على اليمن، ويئست من خياراتها الداخلية ومن جماعاتها في اليمن، ومن الجماعات التكفيرية في اليمن، وشعرت بأن اليمن أصبح ملك شعبه، ملك قوى وطنية حقيقية سيادية مستقلة لا تخضع لوصاية أحد<sup>(١)</sup>.

#### (ج) مسألة تهديد الحرمين الشريفين:

في معرض تناوله لهذه الحجة الواهية، يقول السيد نصر الله: "بعض العلماء في السعودية، بعض كبار العلماء خطبوا وكتبوا على مواقعهم: هذه حرب سنية - شيعية. لكن على كل، لا نضيع الوقت بهذا الموضوع لأنه لم يصلح، اليوم لا يوجد في العالم العربي ولا في العالم الإسلامي ولا أحد يقبل - إلا من يمشي بالفلوس - لا

يقبل أحد أن هذه حرب سنية - شيعية، هذا عدوان سعودي على اليمن لأهداف سياسية. أكثر عنوان مضحك ومفجع في آن، وتمت الدعوة في بعض البلدان العربية والإسلامية للجهاد تحته ومن أجله، هو عنوان الدفاع عن الحرمين الشريفين، الدفاع عن الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة. من الذي يهدد الحرمين الشريفين؟! الشعب اليمني؟! أنصار الله؟! أي مكوّن في الشعب اليمني؟! الجيش اليمني؟! المسجد النبوي الشريف مهدد! لا نعرف في أي ساعة يذهب مجموعة شباب ممن يتعلم في مدارس الوهابية في السعودية، ويأخذ قرار التوحيد الخالص ومحاربة الشرك ويزنّون أنفسهم ويفجرون قبر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ لكن التهديد ليس من اليمن، هذا كذب وتضليل. نعم هناك تهديد للحرمين الشريفين، لكن من قبل داعش، عندما أعلن أن دولة الخلافة ستهدم الكعبة لأنها مجموعة أحجار تعبد من دون الله وتتنافى مع التوحيد، فالحرم النبوي في خطر من داخل السعودية والفكر والثقافة الوهابية. كتب التاريخ تشهد على ذلك".

#### (د) مسألة تهديد أنصار الله لأمن السعودية والخليج:

بخصوص مزاعم السعودية بأن أنصار الله يمثلون تهديداً لأمن السعودية والخليج؛ يتساءل السيد نصر الله: "هل بدر من اليمن ما يفيد بأنه يهدد أمن السعودية أو يهدد أمن الخليج؟! الأكثر من ذلك، ما أعرفه أنا، أن الإخوة في حركة أنصار الله كان لديهم اتصال مع المملكة العربية السعودية ومع قطر ومع دول الخليج، كان هناك اتصالات وكان هناك مفاوضات، وعشية وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز كان هناك وفد من أنصار الله في الرياض، وجلسوا هم والمخابرات السعودية، عم يأخذوا ويعطوا ويتكلموا؛ بعد ما مات الملك، جاءت تركيبة جديدة، انقطع الاتصال. حسناً، يوجد أناس يقولون نحن حاضرون أن نجري حواراً سياسياً، ذهبوا إلى الحوار السياسي في صنعاء، لم يقبلوا أن يذهبوا إلى عدن. قلتم الرياض، قبلوا أن يذهبوا إلى مسقط، لماذا رفضتم مسقط؟! إذاً هناك جماعة أولويتهم اليمن، ولم يصدر منهم أي شيء، ومستعدون أن يجرؤوا اتصالات ويعقدوا حواراً سياسياً حول مستقبل اليمن في مسقط أو في دولة محايدة، ولم يعتدوا عليكم بشيء، ولم يبدؤوكم بقتال، ولم يعلنوا عليكم حرباً، بل كانوا دائماً يخاطبونكم بودّ، ويقولون لكم: ما يجري



في اليمن من تهديد داعش والقاعدة يطال الأشقاء في السعودية كما يطال الشعب اليمني. ماذا بدر من هؤلاء حتى تعلنوا الحرب عليهم وتحكموا عليهم بأنهم يهددون أمن السعودية وأمن الخليج وأمن باب المندب وأمن البحر الأحمر وما شاكل؟<sup>(١)</sup>.

ثم يستطرد السيد نصر الله مواصلاً تساؤلاته: "المملكة العربية السعودية ماذا فعلت في اليمن؟ هي تهيمن على اليمن منذ عشرات السنين، تتدخل في كل شيء في اليمن، في الإدارة والسياسة والأمن والاقتصاد وفي الجيش والقبائل وحتى بالمذاهب، ألم تعملوا وتتفقوا أموالاً طائلة لتحويل قبائل من مذهب إلى مذهب دون أن ندخل في الأسماء؟ ألم تلعبوا على كل التناقضات اليمنية من أجل أن تُبقوا هيمنتكم وسيطرتكم على اليمن؟ ماذا فعلتم بعد عشرات السنين من سلطتكم؟ أين الاقتصاد في اليمن؟ أين البنية التحتية وأين الاستقرار في اليمن؟ كيف تتعاملون مع اليمن؟ رفضتم أن تضموا اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، اعتبرتموه عبئاً، ألم تتعاطوا - ويقولها اليمنيون أنفسهم - دائماً مع الشعب اليمني باستعلاء وباستكبار وبإهانة؟ حسناً، وبالنسبة لأنصار الله، للحوثيين كما تقولون، ألم تدعموا أنتم - المملكة العربية السعودية - ستة حروب على هؤلاء المظلومين المستضعفين المحاصرين في محافظة صعدة لإفنائهم وأبادتهم واستئصالهم؟ ألم تهجموا أنتم عليهم وهزمتهم؟ وبعد أن أصبح هؤلاء لهم كلمة كبيرة وأولى في البلد، أتوا إليكم وتجاوزوا كل الماضي وقالوا: تعالوا لنتفاهم ونتحاور ونحكي. هذا لم تعملوه! ألم تفعلوه أنتم في اليمن؟ ماذا قدمتم لليمن وللشعب اليمني؟ نعم أنفقتم مليارات الدولارات على اليمن، ولكن على شراء الذمم وتغيير المذاهب، ودعم الجماعات التكفيرية وشراء الولاءات. هذا الذي فعلتموه في اليمن"<sup>(٢)</sup>.

عقب عرضه للتساؤلات والحقائق سألته الذكر، يؤكد السيد نصر الله على المشهد الحقيقي لمعطيات واقع ما يجري على الأرض بقوله: "في نهاية المطاف، بعد عقود من الزمن، هذا الشعب اليمني وصل إلى مكان من الوعي، من الإرادة، من العزم، لأن كل شعوب المنطقة لم تعد تقاس كما كانت عليه في الماضي، وهو

١- المرجع السابق.

٢- المرجع السابق.

أخذ قراراً أن يستعيد بلده ودولته وحدوده وسلطته وكيانه ووجوده وكرامته. من حق الشعب اليمني، من حق الشعب اليمني المظلوم والمضطهد والعزيز والشريف والشجاع والحكيم وصاحب العزم والإرادة، من حقه أن يدافع وأن يقاوم وأن يتصدى وهو يفعل ذلك وسيفعل ذلك - وأنا أقول لكم - وسينتصر. وهذه هي سنن الله وقوانين الله وسنن التاريخ"<sup>(١)</sup>.

#### (هـ) مسألة مواجهة تهديد إيراني لعروبة اليمن:

لجأ المسؤولون السعوديون - مراراً - في تبريرهم لحربهم على اليمن إلى حجة الدفاع عن "العروبة". وقد تزامن استخدام هذا المبرر مع الحملة على إيران واعتبارها التهديد الأبرز لدول الخليج خاصة وللعرب عامة. كما تزامن ذلك أيضاً مع حملات سعودية وخليجية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل في مواجهة ما يسمونه: "الخطر الإيراني المشترك"؛ الأمر الذي أصبح معه مواجهة إيران - من وجهة نظر السعودية - دفاعاً عن العروبة، وتلك المواجهة تحتاج - من وجهة النظر نفسها - إلى التعاون مع إسرائيل. وقد جرت بالتالي لقاءات عدة رسمية وغير رسمية ومعلنة وغير معلنة لمسؤولين وخبراء سعوديين مع شخصيات أمنية وسياسية إسرائيلية. ولم يعد سراً تقدم التعاون بين الطرفين لمواجهة إيران "العدو المشترك". فقد نشر - على سبيل المثال - موقع الكتروني يملكه رجل أعمال سعودي حواراً هو الأول من نوعه أجراه صحفي سعودي مع رئيس أركان الجيش الإسرائيلي (غادي إيزنكوت)، وذلك حول مسائل تتعلق بالأزمات في سورية ولبنان، والتهديد الإيراني لبلاده (إسرائيل) والمنطقة، وكذلك التقارب مع السعودية. وقد دعا إيزنكوت ضمن ذلك الحوار إلى تشكيل تحالف دولي لمواجهة إيران، معلناً استعداد بلاده للتعاون الاستخباراتي مع الدول العربية "المعتدلة" بما فيها السعودية.

في مناسبة أخرى، أعربت إحدى الشخصيات السعودية المقربة من مركز صنع القرار في السعودية، وهو رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية (أنور عشقي) في تصريح أدلى به لموقع قناة الحرة (الأمريكية)، بأن هناك: "عدواً مشتركاً للبلدين هو إيران". وفيما يتصل بأبعاد ذلك التصريح

السعودي، يؤكد المحلل السياسي الأميركي المختص بالشأن الخليجي (ثيودور كاراسيك) على أن: "العلاقات الإسرائيلية السعودية تبدأ في الوقت الحالي بالتوسع العلني"، حيث يشير كاراسيك في حديثه لموقع القناة الأمريكية ذاتها إلى أن مسؤولين استخباراتيين إسرائيليين وعرباً يعقدون منذ سنوات اجتماعات دورية للنقاش وتبادل المعلومات، ويضيف كذلك بأن: "هذه الحقيقية غير المعروفة على نطاق واسع تساعد في فهم التقارب الرسمي العلني [بين السعودية وإسرائيل] وعروض تبادل المعلومات حول إيران ووكلائها."<sup>(١)</sup>

في هذا المقام، يأتي رد السيد نصر الله على تلك المبررات والحجج الواهية حول أن الحرب على اليمن هي دفاع عن عروبة اليمن في مواجهة الخطر الإيراني الذي يتهدد تلك العروبة؛ حيث يقول: "قالوا إن هدف هذه الحرب هو الدفاع عن عروبة اليمن، حسناً، هل فوضت الشعوب العربية النظام السعودي أن يشن حرباً باسمها، باسم العرب، على اليمن؟! حرب عربية على من؟! حرب العرب على من؟! على شعب عربي؟! على العرب الأقحاح؟! انظروا إلى سحتهم، إلى لهجتهم، إلى لغتهم، إلى شعرهم، إلى أدبهم، إلى بلاغتهم، إلى فصاحتهم، وانظروا إلى شهامتهم وشجاعتهم وحماستهم وأبوتهم وإبائهم للضيم ونخوتهم وغيرتهم وكرمهم وجودهم. إن لم يكن الشعب اليمني من العرب فمن العرب؟! قبل الإسلام كانوا هم حضارة العرب، عندما كانت شبه الجزيرة العربية وأهلها لا يتقنون القراءة والكتابة، ويتقاتلون على ساقية ماء وعروس مخطوفة، كان في اليمن حضارة وكانت اليمن مدنية. عندما كان في شبه الجزيرة العربية أعلى مستوى سياسي لزعيم عربي الشيخ هو شيخ العشيرة، كان في اليمن ملوك للعرب. بعد الإسلام، فضلُ اليمنيين في الإسلام وفي الجهاد معروف ومدون في التاريخ، تشهد له كل بلاد المسلمين. أندونيسيا، أكبر دولة إسلامية في الوقت الحاضر، من الذي أدخل الإسلام إلى أندونيسيا؟! علماء اليمن وتجار اليمن ودعاة اليمن. القبائل اليمنية معروفة الأنساب، ضاربة في التاريخ، حاضرة في الكتب وفي علم الرجال وفي علم الأنساب وفي علم القبائل. اليمنيون لا

١- موقع قناة الحرة، ١٧/١١/٢٠١٧م؛ متوفر على الرابط:

يحتاجون إلى شهادة على عروبتهم ولا يحتاجون إلى شهادة على إسلامهم، بل أقول: من يعتدي على الشعب اليمني اليوم هو الذي يجب أن يبحث عن شهادة على إسلامه وعلى عروبتة. اليمنيون معروفون، يعشقون رسول الله (ص) ويتشوقون حج البيت والعمرة إلى البيت، ويشتاقون لزيارة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)<sup>(١)</sup>.

## ٢- أبعاد متعلقة بالتنديد بالعدوان والسياسة السعودية:

تحت عنوان هذه النقطة، ينتقل خطاب حزب الله من الرد على مبررات الحرب السعودية على اليمن وتنفيذ الحجج التي ساقها المسؤولون السعوديون، إلى الإدانة المباشرة والقوية للسعودية وسياساتها في اليمن ثم في المنطقة، وإلى علاقاتها مع الولايات المتحدة. وتستند هذه الإدانة - بصفة عامة - إلى اتهام السعودية بتأسيس تنظيم داعش، وبمسؤوليتها من خلال دعم هذا التنظيم عملاً حل ببلدان المنطقة من دمار وحروب وجرائم.

لقد وصف أمين عام حزب الله (السيد حسن نصر الله) الحرب على اليمن بأنها إرهاب وجريمة أخلاقية وإنسانية، حيث يقول: "هذه الحرب على اليمن أليست إرهاباً؟! هذا إرهاب دولي، هذا إرهاب دولة الذي لم يترك لا بشراً ولا حجراً ولا مسجداً ولا أثراً تاريخياً ولا مستشفى ولا سوقاً ولا مدرسة ولا جامعة ولا بيت ولا قرية ولا مزرعة ولا حقل. واليوم يرسل القليل من الأدوية إلى اليمن! من الذي يحاصر اليمن؟! من الذي يجوع اليمن؟! من الذي يتحمل مسؤولية الكوليرا في اليمن؟! من الذي يذبح شعب اليمن؟! النظام السعودي، والعالم الساكت الذي لا يجرؤ أن ينطق بكلمة حق خوفاً من التكفير السعودي أو الإعلام السعودي أو قطع المال السعودي إذا كانوا يعطونه فلسين. وهذه جريمة أخلاقية إنسانية تاريخية يرتكبها العالم بحق ما يجري في اليمن". وفي هذا الصدد يطالب السيد نصر الله "المسلمين والعالم بأسره" بقول: "كفى" للسعودية، "من أجل سوريا ولبنان والعراق واليمن ودول الخليج

١- نص خطاب السيد حسن في مهرجان التضامن مع اليمن؛ متوفر على الرابط:

ومصر وليبيا، من أجل كل بلد فيه عصابة إرهابية تكفيرية تقتل وترتكب المجازر يجب أن يقف العالم ليقول للسعودية كفى"<sup>(١)</sup>.

#### (أ) مسألة عدم اعتراف السعودية بإرادة الشعوب:

في معرض الحديث عن السياسة السعودية التي لا تقيم وزناً لإرادة الشعوب، وذلك عندما ثار الشعب التونسي على زين العابدين بن علي وهرب إلى السعودية وهو ما زال في حماية السعودية، وغضب في ذلك الوقت الملك السعودي وكان له مواقف وللسعودية مواقف قاسية جداً وحادة جداً من ثورة الشعب التونسي، وحاول أن يعيد الرئيس زين العابدين بن علي ولكنه فشل أمام الإرادة التونسية، ولم ينشؤوا تحالفاً ولا ائتلافاً عربياً ودولياً؛ علّق السيد حسن نصر الله على تلك السياسة السعودية في إطار مقارنته لما قامت به من تدخل ضد اليمن تحت مبرر إعادة الشرعية، وذلك بقوله: "قوموا إلينا نريد أن نشن حرباً على الشعب التونسي من أجل أن نعيد الرئيس الشرعي والحكومة الشرعية!".

بالمثل كذلك في مصر، كلنا يعرف أن موقف المملكة العربية السعودية من ثورة الشعب المصري التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك ظل موقفاً معادياً وسلبياً جداً، وكان موقفاً عنيفاً، وقيل - حينها - أن سجلاً قد دار بينهم وبين الأمريكيين، لأنهم اعتبروا أن الأميركيين متهاونون ومتساهلون أو متواطئون، وأقاموا الدنيا ولم يقعدوها من أجل حسني مبارك. وفي ذلك يعلق السيد نصر الله قائلاً: "هذه مصر إلى جواركم ومهمة جداً لكم، ولم تنشؤوا تحالفاً دولياً ولم تقولوا: قوموا إلينا نريد أن نعتدي على مصر ونضرب أولئك المتمردين، أي على الرئيس الشرعي بحسب اعتقادكم [حسني مبارك]، لم تقوموا بشيء كهذا".

كانت قد نُشرت - بالفعل - معلومات عدة في أثناء الثورة المصرية عن القلق السعودي مما يمكن أن يحصل في مصر إذا سقط حسني مبارك، "وبحسب راديو الشرق الذي يبث من أوروبا، كتبت وسائل إعلام مدعومة من السعودية مقالات وتحليلات تحذر الغرب والولايات المتحدة من أن التخلي عن مبارك سيشكل خطراً

١- مهرجان المقاومة والتحرير، مرجع سابق.

يهدد بصعود التيار الديني إلى الحكم، وأن مصر يوشك أن تقع في فلك نظام الجمهورية الإسلامية في إيران<sup>(١)</sup>.

في إطار المعاني سألته الذكر، يحاول السيد نصر الله مناقشة المسألة بتعمق أكثر، وذلك بقوله: "سمحوا لي هنا أن أطرح مشكلة جوهرية في عقل النظام السعودي ومن معهم، هناك مشكلة في العقل السعودي، وهي عدم الاعتراف بشيء اسمه شعوب، شعب، شعب تونسي، شعب مصري، شعب يمني، حتى شعوب خليجية، حتى شعب سعودي، شعب عراقي، وحركات شعوب، وإرادة شعوب، وقضايا شعوب؛ ولذلك هم يمكن أنهم ملوك وحكام ومقتدرون (بين هلالين)، هم ينظرون إلى الناس كلهم رعايا، بالتالي الرعية لا يمكن أن يكون عندها إرادة مستقلة أو قضية مستقلة أو ماهية مستقلة أو هوية مستقلة. وإذا في يوم من الأيام تمردت فإذاً هي جزء من المحور المقابل وتصنف في الصراع الإقليمي أو الدولي، هكذا يعني هذه المشكلة جوهرية. ولذلك هم تعاطوا مع موضوع تونس كذلك، وتعاطوا مع موضوع مصر بالطريقة نفسها، ومن الأول يتعاطون مع اليمن ومع ليبيا ومع العراق ومع سوريا ومع كل المناطق بنفس الأسلوب. هذا الفهم، هذا العقل، إلى أين يوصل؟! يوصل إلى مواقف خاطئة، سياسات خاطئة، وبالتالي إلى نتائج خاطئة، وإلى فشل متراكم"<sup>(٢)</sup>.

#### (ب) مسألة الادعاءات السعودية بوجود نفوذ إيراني في العراق:

تحت عنوان هذه النقطة يناقش السيد نصر الله ادعاءات السعودية بوجود نفوذ إيراني في العراق، وسياسات السعودية تجاه العراق، حيث يقارن بين ما فعلته إيران في العراق وما فعلته السعودية هناك؛ إذ يقول السيد نصر الله: "تقولون النفوذ الإيراني في العراق، الهيمنة الإيرانية في العراق، الاحتلال الإيراني! أولاً: لا يوجد

١- "السعودية تجند كل إمكاناتها لمنع سقوط نظام مبارك"، (مدونة: عبد السلام العنسي)، ٢٠١٧/٢/٧م؛ متوفر على الرابط:

<https://aalansi.wordpress.com/page/8/?pages-list>

٢- موقع قناة المنار، ٢٠١٧/٤/١٧م؛ متوفر على الرابط:

<http://www.almanar.com.lb/>

احتلال إيراني في العراق. ثانياً: لَنرَ ماذا فعلتم أنتم بالعراق! ماذا فعلت السعودية ومن معها؟! أولاً؛ صدام حسين كان لديه كل الحوافز والدوافع الكافية للاعتداء على إيران، ولكن أنتم شجعتموه ومولتموه بحسب اعتراف الأمير نايف لأحد المسؤولين الإيرانيين وجهاً لوجه، قال له: نحن أعطينا لصدام حسين ٢٠٠ مليار دولار، ولو كنا قادرين لأعطيناه أكثر - عندما كان المليار دولار مبلغ كبير في وقتها - وأنتم تعرفون كيف كانت أسعار النفط وما هي إمكانات السعودية في ذلك الوقت. ٢٠٠ مليار دولار فقط من السعودية، وحرّضتموه على الحرب وذهب إلى الحرب فدُمرت إيران ودُمر العراق وما زال البلدان والشعبان يعانيان من آثار تلك الحرب الظالمة التي هي من بركاتكم أيها النظام السعودي. من بعدها أنتم شجعتهم وحرّضتم وساعدتم ودعمتم جورج بوش من أجل احتلال العراق. جاء الجيش الأميركي واحتل العراق، وأنتم كنتم جزءاً من هذه العملية العسكرية والأمنية والميدانية واللوجستية والسياسية - طبعاً من باب التسهيل - أنتم لم تقاتلوا، لم يكن عندكم عسكر ليقاتل، ولم يكن المطلوب منكم عسكر يقاتل."

يواصل السيد نصر الله نقاشه للمسألة سائلة الذكر بقوله: "جاء الأميركي واحتل العراق، حينما بدا أن الشعب العراقي لن يستسلم للاحتلال الأميركي ويستغل فرصة التخلص من نظام صدام حسين لاستعادة قراره ومكانته وموقعه وسيواجه الاحتلال سواء بالسياسة أو بالمقاومة؛ أدخلتم عليه كل جماعات القاعدة والجماعات التكفيرية. وأنا أعرف، والعراقيون يعرفون، وبعضهم قال هذا في وسائل الإعلام، وأنا دائماً كنت أطالب ولا زلت أطالب الآن العراقيين بأن يملكوا شجاعة أن يظهروا الحقيقة للشعب العراقي ولكل الشعوب العربية وشعوب العالم؛ أن الذي كان يرسل الانتحاريين إلى العراق وكان يدير إرسال السيارات المفخخة إلى العراق والذي كان يمولّ عمليات القتل في بغداد وفي المدن العراقية في الشمال وفي الجنوب وفي الوسط، لا فرق بين كرد وعرب وتركمان وسنة وشيعة ومسلمين ومسيحيين، هي المخابرات السعودية".

(ج) مسألة علاقة السعودية بتنظيم داعش:

يوجه السيد نصر الله إلى السعودية اتهام مباشر بعلاقتها بتنظيم داعش ودعمها وتمويلها لهذا التنظيم لإسقاط الرئيس الأسد في سورية والرئيس المالكي في العراق. وفي واقع الحال، لم يكن هذا الاتهام اعتباطياً، بل كانت كل المعلومات والمعطيات تؤكد هذا الدعم السعودي (الخليجي) لتنظيم داعش، وتوفير الإمكانيات المالية واللوجستية والتسليحية له في الحرب التي يخوضها في سورية والعراق. وكنموذج بسيط على هذا الدعم، كشف تحقيق لشركة تويوتا اليابانية حول مصادر تزويد تنظيم داعش بالآلاف من السيارات التي تصنعها، أن أربع دول عربية قد اشترتها وسلمتها للتنظيم. حيث تسلمت الحكومتان السورية والروسية من شركة تويوتا تقريراً أولياً بشأن صور السيارات التابعة لتنظيم داعش، وهي الصور التي كانت المخابرات العسكرية الروسية قد سلمتها للشركة، وكان أبرز ما جاء في ذلك التقرير أن: ٢٢٥٠٠ سيارة اشترتها شركة استيراد سعودية الجنسية، فيما اشترت قطر ٣٢٠٠٠ سيارة، واشترت الإمارات ١١٦٥٠ سيارة، واستورد الجيش الأردني ٤٥٠٠ سيارة باعتماد ائتماني من عدة بنوك سعودية الجنسية لأي ما مجموعه أكثر من سبعين ألف سيارة تويوتا لاستخدامها من قبل داعش في الميدان ونقل مقاتليه<sup>(١)</sup>.

في الصدد ذاته، يعتبر السيد نصر الله هذه العلاقة السعودية مع داعش كارثة على شعوب المنطقة عامة، وفي سورية والعراق بصفة خاصة؛ حيث يقول: "لقد جنيتم على الشعب العراقي، وآخر جناياتكم كانت داعش التي أتيتم بها أنتم وحلفاؤكم، وأتيتم بهم من كل أنحاء العالم من أجل أن تسقطوا نظام الرئيس بشار الأسد وحكومة المالكي. ومخابراتكم وبندركم هو الذي جاء بداعش وموّل داعش وسلّح داعش، ثم انقلب السحر على الساحر وأرعبتكم داعش التي خرجت من قبضتكم ومن سيطرتكم كما خرجت القاعدة في السابق. هذا العراق، ماذا رأى الشعب العراقي منكم؟! ماذا رأى على مضي عقود من الزمن عندما كان صدام حسين يذبح الشعب العراقي، ويرتكب مجازر عامة بالشعب العراقي ويبيد أهل الشمال

١- موقع سبوتنيك عربي، ٢٢/١٠/٢٠١٦م؛ متوفر على الرابط:



وأهل الجنوب، ويعتدي على أهل الوسط، ألم تكونوا تدعمون صدام حسين ونظام صدام حسين؟! هذا الشعب العراقي المظلوم، منذ بداية الاحتلال الأميركي رأى أن هناك أناساً يقفون بجانبه اسمهم إيران، يقفون إلى جانبه بالسياسة، يقفون إلى جانبه بالموقف الدولي، بالموقف الإقليمي، وحتى في المقاومة، وهذه كانت جرأة وشجاعة إيرانية بالغة ومنقطعة النظير. وفي سورية جمعتم كل الدنيا لتقاتل من أجل إسقاط الرئيس الأسد والنظام، دمرتم سورية وقتلتم سورية وذبحتم سورية وترفضون الحل السياسي في سورية. هل الجيش السعودي ومن سيلحق به أقوى من الجيش الأميركي، أين هو الجيش الأميركي في العراق؟! أين هو في أفغانستان؟! أين هو في لبنان عندما جاء بـ ١٩٨٢؟! هل الجيش السعودي أقوى من الجيش الإسرائيلي؟! أين هو الجيش الإسرائيلي في كل معاركه الأخيرة؟!<sup>(١)</sup>.

#### (د) مسألة علاقة السعودية بالفكر التكفيري:

إن العلاقة السعودية بالفكر الوهابي التكفيري لم تُعد - في واقع الحال - سراً أو موضع شك أو حتى مجرد اتهام؛ فالوهابية تعد بطبيعتها مذهب الدولة الرسمي في السعودية، والوهابية - في المقابل - تعد مرجعية داعش. وهذه الصلة باتت مثار حديث معظم وسائل الإعلام - حتى الغربية منها، كما باتت النقاشات في الكونجرس الأمريكي نفسه تربط بين داعش والسعودية وبين التكفير والممارسات الدموية والعمليات الانتحارية. وباتت طبيعة العلاقة الارتباطية ما بين داعش والفكر الوهابي وحاضنته السعودية واضحة المعالم بمنطلقاتها ووسائلها وآلياتها؛ فهناك إدراك عالمي واسع على المستويات الرسمية والشعبية والنخبوية بمعطيات ذلك الواقع، إذ يعتقدون بأن: "التكفيريين والإرهابيين الذين يجعلون من التكفير أساساً لأعمالهم الإرهابية في هذه الدولة أو تلك، فإنما تغدوا بالفكر الوهابي، إمّا عن طريق دراساتهم الدينية في السعودية، أو عن طريق كتب الوعظ والفقهاء التكفيريين المطبوع

١- مهرجان المقاومة والتحرير، مرجع سابق.

في السعودية، والذي يُوزَّع مجاناً في مواسم الحج، أو يُرسَل إلى تلك المدارس الدينية التي تعتمد المذهب التكفيري في تلك الدول"<sup>(١)</sup>.

من جانبه، يؤكد السيد نصر الله على تلك المرجعية للفكر التكفيري الكامن في الوهابية السعودية؛ إذ يقول: "اليوم في العالم، حتى داخل الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا وفي كل أنحاء العالم، لم يعد خافياً أن الذي يقف خلف الجماعات التكفيرية والفكر التكفيري هو المملكة العربية السعودية، هذا كل العالم أصبح يعرفه، وترامب شخصياً يعرفه وتكلم به بحملاته الانتخابية، المجالات والصحف الأميركية والغربية والعالمية، الكل يعلم. داعش ماذا تدرس في مدارسها؟! كتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الكتب الوهابية. القاعدة ما هو فكرها؟! وهابي. من الذي صنع القاعدة؟! السعودية. وبالتالي، العالم كله يتطلع اليوم إلى النظام السعودي على أساس أنه مركز الفكر التكفيري ومركز الدعم الأساسي للجماعات التكفيرية في العالم التي لا يتألم فقط من ظلمها وسكِّينها اللبنانيون والسوريون والعراقيون واليمنيون والمصريون والأفغان والباكستانيون؛ بل وصل الأمر إلى بلجيكا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وأميركا وكل أنحاء العالم، والآن إندونيسيا والصومال والخير للأمام معهم. السعودية تشعر أن العالم كله يتطلع إليها بعيون حمراء، لذلك هي بحاجة لتقديم رشوة للسيد الأميركي ليدافع عنها، ليحميها، ليقدمها كمركز لمواجهة الإرهاب والحرب على الإرهاب ويدفع عنها هذه التهمة، وهذا لن يجدي نفعاً. هذا فكر وكتب وثقافة من؟! ومن الذي يبني مدارس في كل أنحاء العالم لتدريس هذا الفكر التدميري التكفيري؟! إنها السعودية وأموالها وتحريضها الطائفي والمذهبي. من الذي يكفر الشيعة؟! من الذي يكفر بقية المسلمين؟! إيران أم الفكر الوهابي السعودي وهيئة كبار علماء السعودية ومراكز التعليم الديني في السعودية؟! السعودية كل تاريخها تكفير للمسلمين، وإيران كل تاريخها من الإمام الخميني التقريب بين المذاهب، وحدة بين المسلمين،

١- تمّارا المجالي، "الفكر التكفيري في السعودية والتحديات لمواجهة"، موقع السودان اليوم، ٢٥/١/٢٠١٨م؛ متوفر على الرابط:

تقارب، حوار، تعايش، تعاون على البر والتقوى. السعودية هي التي حرّضت صدام حسين على الحرب على إيران لمدة ثماني سنوات. حرب هم يقولون نحن دفعنا فيها ٢٠٠ مليار دولار لصدام حسين، ماذا كانت نتيجة الحرب على كل المنطقة؟! لم تترك السعودية خلال العقود الماضية عملاً يمكن أن يضعف إيران إلا وفعلته، ما الجديد الذي ستعمله؟! لن يجدر السعودية نفعاً أن تحوّل التهمة على إيران، عندنا هنا يقولون (الشمس طالعة والناس قاشعة)، العالم كله مُبصر لأن الشمس طالعة على كل العالم، والحقائق لا يستطيع بعد الآن أن يخفيها خطاب من هنا ومؤتمر من هناك. أولاً لتحمي [السعودية] نفسها تجاه هذه الإدانة العالمية، الآن في أميركا هناك ملفات قضائية مفتوحة على أمراء سعوديين لهم صلة بعمليات ١١ أيلول التي نفذها تنظيم القاعدة في أميركا، ومليارات الدولارات السعودية في أميركا ستصادر لمصلحة هذه العائلات [المقصود هو قانون جاستا الذي صدر في عهد أوباما ويحمل السعودية مسؤولية التعويض على عائلات الضحايا الذين سقطوا في تفجير برج مركز التجارة العالمي في نيويورك في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م]. إن الخاسر الأكبر في كل ما جرى ويجري كانت فلسطين، وأي تهديد لا يمنعنا من اتخاذ موقفنا هذا. كفى حروباً وكفى تضليلاً باسم الحرمين الشريفين<sup>(١)</sup>.

#### (هـ) مسألة العلاقة السعودية بأمريكا:

خلال القمة الأمريكية العربية الإسلامية التي دعت إليها السعودية وعقدت في الرياض في ٢١ مايو ٢٠١٧م بحضور الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب)؛ اعتبر الملك السعودي أن زيارة ترامب ستسهم في "تعزيز وتوطيد العلاقات الاستراتيجية بين البلدين في العديد من المجالات وأوجه التعاون بينهما حول مختلف القضايا على الساحتين الإقليمية والدولية بما يعزز الأمن والاستقرار العالمي". في حين رأى الخبير الألماني بالشؤون السعودية (سيبستيان زونس) في حوار أجرته معه قناة DW عربية، أن: "العائلة الحاكمة في السعودية تبتغي بدرجة أولى إعادة إحياء العلاقات الاستراتيجية وتمتين التعاون العسكري والاقتصادي والتأكيد على وقوف ترامب إلى جانب السعودية"، كما يرى بأن السعودية تسعى لتعود "الشريك الذي لا يمكن

١- مهرجان المقاومة والتحرير، مرجع سابق.

الاستغناء عنه لأمريكا" في المنطقة، ويضيف زونس أيضاً أن: "الملك سلمان يريد وبمعمونة أمريكا - وقبل كل شيء - احتواء النفوذ الإيراني في المنطقة، ويأمل سلمان إعادة الأمور لتصب في صالحه من جديد"، كما يعتقد زونس بأن: "السعودية تهدف أيضاً لتحقيق الإطاحة ببشار الأسد، ولكنها أيضاً تريد الحصول على مزيد من الدعم لتدخلها العسكري في اليمن"، ويرى زونس - كذلك - أن: "السعودية تريد - وبشدة - التقارب مع إسرائيل؛ إذ أنهما يريان في إيران تهديداً لهما، وترى السعودية في إيران خطراً أكبر عليها من إسرائيل"<sup>(١)</sup>.

تلك القمة التي حصلت فيها الولايات المتحدة من السعودية على عقود تسليحية فاقت قيمتها ٤٠٠ مليار دولار؛ كان للسيد نصر الله موقفاً واضحاً من أهدافها التي تتسق مع طبيعة العلاقات السعودية الأمريكية الموجهة لخدمة مصالح أمريكا وتطلعاتها غير المشروعة في المنطقة العربية؛ فقد اعتبر السيد نصر الله أن السعودية بتلك القمة وما قدمته لترامب من مئات المليارات من الدولارات إنما أرادت تحقيق الأهداف الآتية:

- إبراز الموقع المركزي للسعودية في الخليج وفي العالم العربي والإسلامي، بأن يقول للأميركيين إننا نحن مركزية العالم العربي والإسلامي والخليج، نحن نجم العالم ونحن نأتي بهم ونحن نستدعيهم ونحن نوقفهم بالصف ليستمعوا إلى خطابك.
- التهويل على إيران وعلى محور المقاومة؛ أن انظروا يا إيران يا سورية، يا حزب الله، يا حماس، يا حركات المقاومة، أيضاً الشعب العراقي اليمني والكل، انظروا: أميركا قادمة، وكل هذا الحشد الدولي والعربي والإسلامي والخليجي يتبنى الحرب عليكم.

١ - "القمة الأمريكية - العربية والإسلامية في الرياض: آمال وأثمان"، (موقع DW)، ١٦/٥/٢٠١٧م؛ متوفر على الرابط:

• محاولة دفع الولايات المتحدة الأميركية وإقناعها بكل الوسائل لتدخل هي في المواجهة المباشرة مع إيران ومع محور المقاومة. وقُدِّم لهذا الرئيس ما لم يقدم لأي رئيس آخر في الولايات المتحدة الأميركية، يبقى السؤال لماذا؟<sup>(١)</sup>.

كما استطرد السيد نصر الله حديثه عن أبعاد تلك القمة ومغازيها بقوله: "أولاً: السعودية في هذه القمم كل همّها وغمّها أن تقول ماذا؟! جملة واحدة قالها الملك سلمان: أن إيران هي أساس الإرهاب ومركز الإرهاب العالمي منذ انتصار ثورة الخميني - بتعبيره. منذ انتصار ثورة الإمام الخميني العظيم! هذا الكلام الدفين أخرجته الملك سلمان، إيران هي مركز الإرهاب العالمي! إيران أسست القاعدة! إيران أسست داعش! إيران أسست طالبان! إيران أسست هذه الحركات والجيش الوهابية! إيران التي مولّتهم وسلّحتهم! ثانياً: لماذا فعلت السعودية هكذا مع ترامب! لأنها بحاجة إلى السيد الأميركي للحفاظ أيضاً على دورها في المنطقة. هي فشلت في كل شيء، فشلت في كل مخططاتها وفي كل حروبها وفي كل أهدافها. هي بحاجة للأميركي لتحمي نفسها ودورها. وثالثاً، هناك مشكلة عند النظام السعودي وعند آل سعود اسمها إيران، يعني المديح الذي قالوه عن إيران قبل الإمام الخميني عجيب، شاه إيران كان أميركياً، كان إسرائيلياً، كان داعماً لإسرائيل، كان يتعاطى باستكبار وعلوّ مع ملوك وأمراء شبه الجزيرة العربية ودول الخليج، شاهدوا الصور - موجودة على الإنترنت - كيف كانوا يمشون بين يديه ويجلسون بين يديه، يبدو الجماعة معتادين على الذي يهينهم ويتكبر عليهم، أما من يقدّم نفسه كأخ وكمحترم وكمحاوور وكحريص على العلاقات الإسلامية وعلى مصالح الأمة فيقابل بهذا الحقد وبهذا العدوان! المسألة هي مسألة إيران ومسألة محور المقاومة، السعودي قدم كل شيء لتزامب من أجل الحرب على إيران، من أجل عزل إيران، من أجل الاعتداء على إيران، من أجل الحرب على محور المقاومة، ولذلك كان السعودي جاهزاً لأن يعطيه ماذا يريد، وهذا الذي حصل"<sup>(٢)</sup>.

١- مهرجان المقاومة والتحرير، مرجع سابق.

٢- مهرجان المقاومة والتحرير، مرجع سابق.

### ٣- بُعد متعلق بالفشل السعودي ورؤية الحل السياسي:

لطالما شدّد السيد نصر الله على فشل السعودية في تحقيق أهدافها سواء في اليمن أو في دول المنطقة الأخرى مثل سورية أو العراق. ولكنه على الرغم من تسليط الضوء على الجرائم التي ترتكبها السعودية؛ فإنه يعتمد أن يبيّن مسألة أن الفشل هو ما جنته السعودية من كل هذه السياسات والحروب، إذ يقول متحدثاً عن السعودية في الصدد ذاته: "فلا هي استطاعت إعادة هادي إلى عدن أو إلى صنعاء، ولا هي استطاعت إسقاط النظام في سورية ولا في العراق على الرغم من كل أشكال الدعم الاستخباري واللوجستي من قبل الأميركيين، وأيضاً كل أشكال الدعم التي تقدمها السعودية لداعش والقاعدة الذين يقاتلون ومن معهم وحلفاؤهم في الداخل"<sup>(١)</sup>.

كما أكد السيد نصر الله - في أكثر من مناسبة - بأن النتيجة الحتمية لاستمرار الحرب على اليمن لن تكون سوى انتصار الشعب اليمني وفشل العدوان، وذلك - حسب قوله: "لأن الغزاة على طول التاريخ يُهزمون، والغزاة تلحق بهم المذلة. والسعودية، الحكام في السعودية، ما زال لديهم فرصة ألا تلحق بهم هزيمة وألا تلحق بهم مذلة وأن يعيدوا النظر بسياساتهم الخاطئة وأن يتعاطوا كإخوة مع اليمنيين ويذهبوا إلى الحوار وهذه الأبواب كلها مفتوحة. وهذه هي عاقبة هذه المعركة، من الآن معروفة، يعني لا تفرحوا ببعض غاراتكم الجوية، في العراق سابقاً ولاحقاً وفي أفغانستان وفي غزة وفي لبنان في تموز وقبل تموز. كل المدارس العسكرية في الدنيا، تعرف أن القصف الجوي لا يصنع نصراً ولا يحسم معركة. حسناً، تفضل، أين الجيش السعودي، طبعاً الجيش السعودي لا يريد أن يقاتل، يريد أن يأتي بالباكستانيين ليقاتلوا عنه، يريد أن يأتي بالمصريين ليقاتلوا عنهم، يريد أن يأتي بالأردنيين ليقاتلوا عنه. من أول يوم وضعوا شروطاً لوقف الحرب؛ المطلوب إخضاع الشعب اليمني ليقبل بهذه الشروط، ليركع، ليستسلم. ما هي النتيجة؟ النتيجة هي صمود يمني كبير جداً جيشاً وشعباً وإرادة سياسية، النتيجة: حماسة وعناد وثبات وصبر وطاقة على التحمل مفاجئة ومذهلة، إقبال هائل على التعبئة العامة والالتحاق

١- احتفال ١٧/٤/٢٠١٥؛ متوفر على الرابط:

بالجبهات، اجتماعات قبائلية ومظاهرات شعبية ضخمة رغم القصف الجوي على العاصمة وعلى المدن، الاستعداد للحرب الطويلة. لا تبدو حتى هذه اللحظة لا في وجوه رجال اليمن ولا نساء اليمن، ولا أطفال اليمن ولا جيش اليمن ولا لجانه الشعبية ولا مقاوميه أي علامة من علامات الانكسار، لا على المستوى المعنوي ولا السياسي ولا الشعبي ولا الميداني. وكل ما يستطيع السعودي أن يفعله عسكرياً فعله، كل ما يستطيع أن يجلبه من مرتزقة جلبه، ما يستطيع أن يجلبه من جيوش جلبه، ما يستطيع أن يرسل من سلاح جو أرسل، وفعل كل شيء: حصار وكوليرا وجوع ومرض، ولكن ما هي النتيجة؟! إخفاق عسكري وأيضاً إخفاق سياسي"<sup>(١)</sup>

لكن إلى جانب ذلك كله، فإن السيد نصر الله ظل يؤكد - في أكثر من مناسبة - على أن الحل الوحيد للأزمة في اليمن هو الحل السياسي، وأن الحوار هو أيضاً السبيل الوحيد للتفاهم مع إيران. لذا فقد دعا السيد نصر الله في أحد خطاباته إلى: "وقف هذه الحرب الظالمة والفاشمة والعمل على إيجاد حل سياسي شامل وسريع". وأكد كذلك على أن: "الحزب [حزب الله] من دعاة الحوار السعودي - الإيراني، لأنه يترك أثر إيجابياً"، وأن: "إيران تسعى للتفاهم مع السعودية منذ سنوات، ولكن السعودية كانت دائماً ترفض، وإيران مستعدة اليوم للحوار مع السعودية، لكن السعودية تكابر وترفض لأنها فشلت، لهذا تفتش عن نجاح في مكان ما قبل أن تذهب إلى طاولة الحوار"<sup>(٢)</sup>.

كما خاطب السيد نصر الله السعودية في الصدد ذاته قائلاً: "أن حلكم الوحيد من أجل كل المسلمين وكل المنطقة ودول الخليج وشعوب المنطقة هو الحوار مع إيران، والتفاوض مع إيران، وإيران دائماً كانت جاهزة. هذا الطريق الذي تسلكونه لن يؤدي إلى أي نتيجة سوى إنفاق المزيد من المليارات وسفك المزيد من الدماء، وأنتم الذين ستخسرون، أنتم الذين ستفشلون كما فشلت حتى الآن، وكما خسرت حتى

١- مهرجان المقاومة والتحرير، مرجع سابق.

٢- المرجع السابق.

الآن، وكما ربحت إيران حتى الآن. هذه نصيحة من شخص لبناني عربي مسلم لدولة عربية مسلمة تعلن اسم الإسلام. أما هذا المسار، هذا لن يؤدي إلى نتيجة"<sup>(١)</sup>.

في الإطار نفسه من التأكيد على الحل السياسي في اليمن، دعا السيد نصر الله إلى: "وقف هذا العدوان من الآن. في كل لحظة ندعو إلى وقف هذا العدوان. وندعو إلى استعادة مبادرات الحل السياسي في اليمن وهو أمر ممكن. وقبل العدوان وبعد العدوان، قال الإخوة في اليمن إنهم يقبلون الحوار في مسقط أو في دولة محايدة، تفضلوا إلى الحوار. أنا لا أعرف قرارهم الآن، هل يقبلون الذهاب، ولكن هذا ما أسمعه في الإعلام، عندما يذهب الناس إلى الحوار ويصلون إلى نتيجة، بعدها يصلون إلى ترتيب العلاقات الإقليمية وأخذ كل الضمانات التي تطمئن دول الخليج إلى وضعها مع الوضع الجديد في اليمن. دعوة لشعوب الدول التي تشارك حكوماتها في العدوان إلى مراجعة ضمائرهم ودينهم وعقلهم ومصالحهم، هل تقبلون أن يسفك دماء أبنائكم من أجل أن يستعيد أمير مرفّه مترف سلطانه وسيطرته على شعب مظلوم عزيز فقير مناضل كادح؟ هذا سؤال للأردنيين وشعوب دول الخليج وللشعب السعودي وللشعب المصري وللشعب السوداني وللشعب المغربي وللشعب الباكستاني؛ هل هي مصالحكم؟ لا نحن ولا أحد باليمن ولا أحد في المنطقة يقول تعالوا لنسقط نظام السعودية، لا أحد يتحدث بهذا المنطق، كل ما نريده للسعودية هو الخير والبركة ولشعبها الأمن والاستقرار، ما نطالب به هو أن يقف هذا العدوان على اليمن وإنقاذ اليمن من هذه الكارثة المتعمدة، لأنه آن الأوان كي يقول العالم الإسلامي للسعودية كفى"<sup>(٢)</sup>. أما عن رؤية السيد نصر الله لطبيعة الحل في اليمن فيلخصها بقوله: "اليمنيون يقولون بحكومة وحدة وطنية يشارك فيها الجميع وتُعيد توحيد الجيش، السلاح الثقيل يُسلم للجيش الموحد، المدن والمناطق تُسلم للجيش الموحد، في ظل حكومة الوحدة الوطنية تُجرى انتخابات نيابية وسياسية، أي حل سياسي في الدنيا هكذا يكون"<sup>(٣)</sup>.

١- المرجع نفسه.

٢- المرجع السابق.

٣- مقابلة مع قناة الميادين برنامج "لعبة الأمم"، ٣/١/٢٠١٨؛ متوفر على الرابط:



- في الختام، يمكن أن نستنتج مجموعة من الخلاصات بخصوص موقف حزب الله ممثلاً بأمينه العام (السيد حسن نصر الله) إزاء العدوان على اليمن وحول السياسة السعودية وحروبها التي تشنها في المنطقة، وذلك وفقاً للنقاط الآتية:
- ١- الحرب في اليمن ستستمر.
  - ٢- السعودية لا تريد حلاً سياسياً في اليمن.
  - ٣- السعودية تريد استسلام أنصار الله قبل أي حل سياسي.
  - ٤- السعودية تريد نصراً دموياً في اليمن مهما كانت التكلفة.
  - ٥- السعودية تريد نصراً حاسماً حتى لو كان على حساب مئات آلاف من الشهداء اليمنيين لأنها تحتاج هذا النصر لتعزيز العرش الملكي والموقع الإقليمي.
  - ٦- اليمنيون لا خيار لهم إلا الصمود والمقاومة والصبر، وقد استطاعوا أن يصمدوا لأكثر من ثلاث سنوات وهذا صمود تاريخي.
  - ٧- الحل في اليمن لن يكون إلا يمنياً خالصاً، بحكومة وحدة وطنية يشارك فيها الجميع، وجيش موحد، وانتخابات نيابية ورئاسية تجريها حكومة الوحدة الوطنية.



## من ليفي إلى ترامب: تأمر ينكسر على جدران المقاومة وأسوار القدس

د. محمد عبد الكريم مسعود

(باحث سوري)

بشكل متواصل، تتباكي العديد من الأنظمة العربية على القضية الفلسطينية، ليس بعد قرار ترامب نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس فحسب، بل منذ بدايات هذه القضية وما يسمى بالنكبة في العام ١٩٤٨م، مروراً بالنكسة (١٩٦٧م) وقصف إسرائيل المتكرر لغزة وجنين وغيرها من المدن الفلسطينية منذ بدايات الألفية الثالثة. وفي هذا المقام تتبادر إلى الذهن مجموعة تساؤلات، لعل من أهمها:

هل تشعر تلك الأنظمة العربية بالأسى - فعلاً - على القضية الفلسطينية؟

هل قدّمت ما بإمكانها لنصرة هذه القضية؟

هل كان لها - من الأساس - دور في حدوث تلك النكبة والنكسات؟

للإجابة عن هذه التساؤلات، لا بد من العودة إلى الوراء، وتحديدًا إلى الوعد الذي قطعه الملك عبد العزيز للمندوب السامي البريطاني في مصر بقبول الكيان الصهيوني في فلسطين، ثمّ العمل على إخماد ثورة عام ١٩٣٦م، والتخاذل لاحقاً من أكثر من طرف عربي في نكبة فلسطين عام ١٩٤٨م، وصولاً إلى مبادرة السلام العربيّة في بيروت عام ٢٠٠٢م التي قوّضت وسحقت قمة اللاءات الثلاث. ذلك الدور لا يزال - في واقع الحال - مستمراً إلى يومنا هذا، وذلك من خلال القضاء على أي جهة أو مجموعة عربية تهدف إلى مقاومة المشروع الصهيوني في المنطقة؛ فكان أن تم غزو العراق ومحاولة تمزيقه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، والترويج لمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي بشرت به وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك كوندوليزا رايز، وازعة من خلاله الخطة الكاملة لما أسميه "الخريف العربي". وحتى يؤدي ذلك الخريف دوره على أكمل وجه، كان لا بد من تهيئة مجموعة من الأدوات التي

تشكّل مرتكزاً لانطلاقه في الدول العربية المستهدفة، وقد تمثّلت هذه الأدوات بمجموعة من المتمشّخين والمفتين وأصحاب الأقلام والحناجر الذين يعتمدون على التجييش الديني والطائفي والمذهبي بعد أن تم إعدادهم إعداداً جيّداً كالقراضوي وآل الشيخ وعزمي بشارة وغيرهم.

مهمّة تلك المجموعة كانت العمل على إثارة الفتن والنفور بين الطوائف والمذاهب في الدول العربية المستهدفة، ومنع أيّ تقارب فيما بينها مهما كان، ومن ثمّ التمهيد لأيّ تلاقٍ أو تطبيع عربي مع العدو الصهيوني نفسياً واجتماعياً ودينياً. كل ذلك كان يتم - آنذاك - بقيادة وإشراف (برنار هنري ليفي) منظر الحركات الانقلايية في العالم، والتي تخدم الولايات المتحدة وريببتها إسرائيل؛ إذ عمل ليفي على تطبيق مجموعة من النظريّات التي جُرّبت سابقاً وكانت ناجحة، وطلب من القيادات المفترضة لتلك التحركات في الدول العربية تنفيذ خطته التي أعددّها بإحكام بعد أن درّب تلك القيادات من خلال دورات مكثّفة، متّبعاً في ذلك استراتيجيات متنوعة كالامتثال والجذب، ومستخدماً أسلوب (تعليم التفكير) والذي يعد بمثابة علمٍ ظهر بعد الحرب العالميّة الثانية، حيث يكون ذلك الأسلوب فعّالاً بعد إتقان مهارات الاتصال والتواصل والشحن العاطفي الذي يعمل عمل الأدرينالين في الجسم فيثبّط عمل التفكير المنطقي ويقوّي الفعل المنعكس أو ردة الفعل، فحرف ليفي بذلك مسار التفكير العربي والإسلامي في قضاياها الأصيلة، وحوّل الصراع العربي الصهيوني إلى صراع طائفي مذهبي (عربي - عربي، وإسلامي - إسلامي). وفي الوقت نفسه، قامت بعض القيادات العربية - ولا تزال - بالترويج لنهج ليفي - سالف الذكر - والانسحاق خلفه إمعاناً في تنفيذ الدور الذي كلّفت به.

لكن على الرغم من كل الجهود والاستراتيجيات والأساليب التي اتبعتها برنار ليفي وتبنتها - طائفةً - بعض القيادات العربية، فإن الرياح تجري أحياناً بما لا تشتهي السفن؛ إذ سرعان ما ظهرت مجموعة من العقبات التي أفشلت نجاح ذلك المخطط، ولعل أبرز تلك العقبات:

أولاً: حرب تموز عام ٢٠٠٦م التي فضحت الحكّام العرب وأثبتت أن العدو الصهيوني مجرد وهمّ قاموا بتضخيمه لتنفيذ مخطّطات أسيادهم؛ إذ خلطت نتائج تلك الحرب

الأوراق، وعززت التفاف الشعوب العربية حول محور المقاومة وتفويضها أمر حمل قضاياها المصيرية، كما أظهرت أن أي محاولة لاختراق ذلك النسق المقاوم تبدو مستحيلة.

**ثانياً:** انتصار الدولة والقيادة والشعب السوري على العصابات التي رُجَّح بها لتدمير قلعة الصمود الأكبر في وجه تنفيذ مخطّط الإجرام، وذلك على الرغم من الضخ المالي والإرهابي والإعلامي الذي لم يسبق له مثيل في التاريخ؛ فكانت المفاجأة في صمود الشعب والجيش والقيادة، وفشلت نظريات ومخطّطات برنار ليفي ومشغليه.

**ثالثاً:** خروج المارد اليمني (أنصار الله) من قمم الوصاية السعودية بقوة لم تعدها السعودية من قبل، متسلّحاً في ذلك بعزيمة لا تتثنى، ومنهج قويم لا يعرف الموارد، وسياسة واضحة لا يحرفها تهديد ولا إغراء. فجاء حينها القرار بإعادة هذا المارد إلى قممه، وذلك عبر إنشاء ما يسمّى "التحالف"، وقيادة إسرائيلية بامتياز وليس كما يظن أنها قيادة سعودية، فالسعودية لا تعدو كونها مجرد عضو منفذ ودافع للتكاليف مع أشقائه الإماراتيين والقطريين.

في واقع الحال، وعلى الرغم من أن تحالف العدوان على اليمن قد استخدم ترسانته كلها وموارده (ولا يزال) في محاولته إعادة اليمن إلى قمم الوصاية كما كان؛ إلا أن الصمود الأسطوري لليمنيين بقيادة أنصار الله قد شكّل - ولا يزال - مفاجأة صادمة لمخطّطات التحالف فكان القرار بتدمير اليمن بكل مكونات (البشر والحجر والشجر)، وفرض حصار لم يُبق لليمنيين إلا الهواء، ولو استطاعوا لمنعوه. في المقابل، استطاع رد اليمنيين الوصول حتى العاصمة الرياض عبر الضربات الصاروخية الباليستية. ذلك كله يحدث بالتزامن مع القضاء على داعش في سورية، وملاحقة فلول الإرهابيين في الجيوب القليلة المتبقية، وفي ظل تصاعد الحديث الإقليمي والدولي عن بوادر للحل السياسي، وهو الأمر الذي يُعدّ إعلاناً صريحاً بفشل الولايات المتحدة والكيان الصهيوني وأزلامهم في المنطقة في تنفيذ مشروعهم التأمري الذي استغرق الإعداد له عشرات السنين وصرفت عليه آلاف المليارات، وأوكلت أهم مفاصله إلى برنار هنري ليفي.

في ظل واقع الفشل ذاك، وفي محاولة لقلب النتائج واستباقها، كان لا بد للمتآمرين من الانتقال إلى الخطة (ب)؛ فكان أن قام الرئيس الأمريكي ترامب بإعلان قراره بنقل سفارة بلاده إلى القدس المحتلة، وذلك بالتزامن مع ظهور ملامح التطبيع بين دول الخليج والكيان الصهيوني إلى العلن، وفي ظل موجة الفتيا التي أطلقتها العديد من المتمشixin في دول الخليج وبعض الدول العربية متضمنة الحكم "شريعاً" بأن إسرائيل ليست عدوًّا وأن قتالها يُعدّ حراماً. وليس ذلك فحسب، بل إن إيران بما تمثّله من دعم للتيار المقاوم (الشيوعي الرافضي الكافر في نظرهم)، وكذلك التيار المقاوم (أنصار الله وحزب الله والمقاومين في سورية والعراق)؛ هم الأعداء الحقيقيون. كل ذلك إنما يتم من أجل تهيئة المناخ والأرضية لنسف أسس القضية الفلسطينية، وقلب المعطيات الواقعية لمظلومية الشعب الفلسطيني من خلال تسويق المقولة الزائفة والادعاء الباطل أن الفلسطينيين هم - في الأساس - الذين يعتدون على إسرائيل، بحيث يتم تهيئة الشعوب العربيّة للقبول بهذا الأمر.

من الواضح أن مشاهد مسلسل التآمر المعاصر على القضايا العربية وعلى رأسها قضية فلسطين من الصهاينة والأمريكان وأتباعهم من الأنظمة العربية لا تزال مستمرة، لكن من الواضح أيضاً أن المفاجآت المخيبة لآمال أولئك المتآمرين لا تزال تتوالى، فكما انكفأت نيران برنار هنري ليفي بسقوط المؤامرة وفشلها في سورية ولبنان واليمن والعراق بصمود محور المقاومة وفاعليته الشعبية؛ فإن مآلات آخر فصول المؤامرة المتمثل في قرار ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس لن يكون أسعد حظاً من سابقه، ويمكن لنا أن نجزم بأن ذلك القرار قد حرّك المياه الراكدة، ويعد بمفاجآت ليست ببعيدة وغير سارة لحلف المتآمرين، وستظل الدولة السورية باقية وقوية على غير ما تمناه أولئك، وسيواصل حزب الله في لبنان مشواره المقاوم في ظل المزيد من القوة والمنعة، وسيتلاشى قريباً الأمل الأخير لأولئك في اليمن ويذهب أدراج الرياح، فأنصار الله والجيش اليمني ومن ورائهم الشعب اليمني لا يزالون يسطرون ملاحم أسطورية من الصمود والتحدي الذي سيتحدث عنه التاريخ. إجمالاً، لقد أيقن المتآمرين يقيناً لا يدع مجالاً للشك، أن القضية الفلسطينية ستبقى القضية المركزية للعرب والمسلمين.

## أنصار الله وجوهر الصراع في المنطقة: ثنائية المقاومة والتحرر

وجدى الصراري

كاتب وباحث

أولاً: جوهر الصراع والمشاريع الاستعمارية في العالم العربي

من حيث خصوصية الزمان والمكان، يشكّل المشروع الاستعماري الإمبريالي خطراً وجودياً على المجتمعات العربية والإسلامية، أما من حيث عمومية الانتشار وخطورة مذهبه الرأسمالي فهو مشروع يمثل خطراً على العالم كله، حيث تعاني من سياساته المالية والاقتصادية الاستعمارية دول العالم كلها من شرق آسيا وحتى دول أمريكا اللاتينية غرباً.

بالنسبة لعالمنا العربي، لا تتمحور خطورة المشروع الاستعماري على مراكز الثروة النفطية والطبيعية فحسب، وذلك على الرغم من كون السيطرة على تلك الثروات بشكل كامل تعد الهدف الرئيسي الذي يسعى إليه المشروع الاستعماري في العصر الراهن، ولكن هناك مخاطر التقسيم الجغرافي المبني على أسس طائفية وعرقية ومذهبية... إلخ. حيث إن ذلك التقسيم والعمل عليه يساهم من ناحية في صرف النظر عن مطامع الاستعمار الحقيقية، وتخلق ظروف التقسيم - من الناحية الأخرى - مجتمعات هشّة وغير متماسكة وقابلة للتجريف في أتون حروب داخلية، ليتم للمشروع الاستعماري استثمار ذلك كله في صرف القوى السياسية والمجتمعية في هذه المجتمعات عن القضايا الوطنية الملحة المتمثلة بحماية السيادة الوطنية والتحرر الشامل عن المنظومة الاستعمارية.

١ - نظرية قوس التوتر ومشروع الشرق الأوسط الجديد:

طرح زبيغنيو بريجنسكي (مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، وأحد أذكي منظري الإمبريالية الأمريكية المعاصرين) نظرية أطلق عليها مسمى "قوس التوتر"، وهي نظرية تتطافر مقولاتها مع مشروع إمبريالي

صهيوني آخر هو (الشرق الأوسط الكبير)، وقد أخذ طرحه تأويلات كثيرة كان آخرها مقولة (الشرق الأوسط الكبير الجديد) التي تبنتها إدارة بوش (الابن) في أواسط العقد الأول من القرن الحالي. ومهما كانت تأويلات ذلك المشروع؛ إلا أنه يستند اقتصادياً على مضمون استغلال اليد العاملة العربية الرخيصة والاعتماد على المياه النابغة من الأراضي التركية واستثمار الأموال العربية.

#### - جوهر نظرية قوس التوتور:

ينطلق جوهر هذه النظرية من ضرورة تفتيت الدول الواقعة ما بين أفغانستان شرقاً إلى باب المندب جنوباً ثم إلى مضيق جبل الطارق غرباً، على اعتبار أن هذه الدول تمتلك تنوعاً جغرافياً فريداً، كما أنها مليئة بالطوائف والأعراق والأديان المختلفة، وغنية بالثروات الطبيعية. ومن هذه المعطيات وضعت النظرية ضرورة الاستمرار في تفجير الحروب وتغذية الصراعات في هذه البلدان لإعادة بنائها من جديد كبلدان أحادية القوميات والأديان والطوائف.

كما أن إشاعة هذا النوع من الحروب الإثنية في تلك البلدان سيجعل من إمكانية استعادة هذه البلدان لتوازنها واستقرارها أمراً شبه مستحيل لعشرات السنين، عندها ستتمكن أمريكا من السيطرة التامة على ثرواتها بالاعتماد على ذراعها الأقوى في المنطقة وهو الكيان الصهيوني، كما أن تفتيت دول المنطقة إلى دويلات صغيرة متناحرة سيحد من فرصة حدوث أي تطور قد يجري فيها، ما سيحمي إسرائيل ويعزز وجودها كقوة كبرى بين تلك الدويلات المتصارعة.

لقد شكل مشروع الشرق الأوسط الجديد المرحلة الثانية في الاستراتيجية الأمريكية التي تضمنتها نظرية بريجنسكي (قوس التوتور)، ولذلك عملت الإمبريالية الأمريكية على دعم العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ١٩٨٢م، وكذلك ضربة قانا الأولى، واتفاقات أوسلو التي تمخض عنها كيان منقوص للفلسطينيين. لكن سرعان ما تلقى مشروع الشرق الأوسط الجديد ضربات متلاحقة إثر انسحاب إسرائيل من قطاع غزة ومن الجنوب اللبناني، واشتعال الانتفاضة الفلسطينية الثانية؛ فجاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م لتدشن المرحلة الثالثة لمشروع الشرق الأوسط الجديد، إذ تم احتلال أفغانستان من قبل القوات الأمريكية، ثم تبعها العراق، وفي الوقت



نفسه دفعت أمريكا بالقوى الانفصالية في السودان - بقوة - لميدان العمل السياسي، ومن ثم جاء تشكيل ما يسمى تحالف دول الاعتدال العربي في إطار المشروع الاستعماري ذاته الذي يعمل على إبعاد القوى العربية عن الجبهة الفعلية في مواجهة الصهاينة إلى صراعات أخرى. وفي إطار إنجاز المشروع ذاته دفعت أمريكا بإسرائيل لشن حرب (تموز ٢٠٠٦م) ضد حزب الله، وحرب ٢٠٠٨م/٢٠٠٩م ضد حركة حماس في قطاع غزة، لكن إسرائيل فشلت فشلاً ذريعاً في هذه الحروب، فاستمرت تعرض مشروع الشرق الأوسط الجديد لضربات قوية من محور المقاومة. في اليمن، أشعلت أمريكا عن طريق نظام صالح حرب ٩٤م على الجنوب اليمني، وست حروب ضد أنصار الله في صعدة شمال اليمن، وكان المخطط بعد ذلك أن يسيطر أنصار الله على "الجغرافيا الزيدية"، فيما ينادي الحراك الجنوبي بالانفصال. ويأتي مشروع الستة أقاليم اليوم متناسباً مع المخطط الاستراتيجي ذاته للإمبريالية الأمريكية.

مع انطلاقة الربيع العربي جاءت الانتفاضة التونسية وبعدها المصرية لتوجه طلبة جديدة إلى ذلك المشروع الاستعماري ونظرية قوس التوتر، وما تزال الإمبريالية الأمريكية تحاول حرف هذه الثورات وتوجيهها في خدمة مشروعها ذلك، إلا أن الانتصارات الأخيرة لمحور المقاومة وهزيمة داعش، قد سدّدت ضربة قوية أخرى لمشروع الشرق الأوسط الجديد ونظرية قوس التوتر الاستعمارية. لكن على الرغم من تلك الضربات التي أصابت تلك النظرية الإمبريالية، إلا أنها ما تزال بمثابة الركيزة الأساسية والاستراتيجية للإمبريالية، فلا تزال ميادين أخرى مفتوحة لتنفيذ أهداف تلك النظرية كالورقة الأمازيغية في المغرب العربي وملف كردستان العراق.

## ٢ - انتصار الأحادية القطبية وتوسع نفوذ الاستعمار:

أدى تفكك المعسكر الشرقي في نهاية القرن العشرين لتسديد الولايات المتحدة الأمريكية لمشهد النظام العالمي وتشكل حالة من الأحادية القطبية. كما خلقت أمريكا إرهاباً ذا طابع دولي، وذلك بتدخلها في كل مكان في العالم، واتهامها من تشاء بالإرهاب حين ترغب بفتح أسواق جديدة وحين يسيل لعابها على موارد طبيعية ومواد خام تريد انتزاعها بأرخص الأثمان.

حالة أحادية القطبية التي تخلّقت في الفضاء الدولي العام بتفكك الاتحاد السوفيتي سهلت التحركات الاستعمارية الأمريكية، حيث ازدادت القدرة الأمريكية على التدخل في الشؤون الداخلية للدول المختلفة، وتوسعت رقعة انتشار القواعد العسكرية الأمريكية أيضاً. وفي الأخير ساهمت الإدارة الأمريكية على انتشار قوى الإرهاب والتطرف التي تمثل ذريعةً تُمكن من التدخلات العسكرية في الدول المختلفة من جهة، وتعمل من جهة أخرى على خلخلة التوازنات الاجتماعية داخل تلك الدول، وعلى سبيل المثال، الإرهاب والسلاح النووي الذي مثل ذريعة الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل العسكري في العراق عام ٢٠٠٣م، قاد العراق لوضع سياسي واجتماعي مختل، وعلى ضوء ذلك الواقع تنامت النزعات الطائفية والمذهبية استغلالاً للتوعو الديمغرافي الذي يحتويه بلد كبير وتاريخي كالعراق.

### ٣ - الدور الوظيفي الاستعماري لممالك الخليج:

يظهر وبشكل جلي على طول تاريخ العالم العربي المعاصر أن ممالك الخليج وعلى رأسها المملكة السعودية قد لعبت دوراً وظيفياً استراتيجياً في المنطقة العربية لحساب مصالح الإمبريالية العالمية، وذلك من خلال عملها كأداة للمحافظة على المصالح البترولية للإمبريالية العالمية، ومعوّل هدم لمشاريع العالمين العربي والإسلامي الوطنية والتحررية، سواء باستخدام أدوات كالحركات السلفية الجهادية أو بالتنظيمات الإرهابية كالقاعدة وتنظيم داعش مؤخراً، أو من خلال المال والنفوذ السياسي، وبالععمل كذلك على التدخل لصياغة أنظمة حكم عربية مشوهة وفاقدة للمشروع الوطني وتتحرك عبر أجهزة الأمن والمخابرات ومؤسسات الدولة المخترقة من جهة، والموظفة في سبيل القمع والتبعية من جهة أخرى. وبصفة عامة، تعد السعودية بمثابة النموذج المثالي في أداء كل تلك الأدوار الوظيفية لصالح الإمبريالية العالمية، كما تقوم دول خليجية أخرى كقطر والإمارات والبحرين بأدوار وظيفية أخرى شبيهة بتلك الأدوار السعودية خدمةً للاستعمار الإمبريالي الغربي الأمريكي والبريطاني وكذلك الاحتلال الصهيوني. وتمثل دول الخليج - إجمالاً - مراكز اقتصادية وقواعد عسكرية ومراكز استقطاب ثقافية وسياسية تخدم المشروع الاستعماري ذاته.

#### ٤ - الصراع في سورية وأهميتها الاستراتيجية لمعسكر الشرق:

سورية بوابة الشرق، وللشرق أيضاً معركته مع قوى الاستعمار. ويرتبط الشرق كمعسكر مناهض للإمبريالية بالعالم العربي ارتباطاً وثيقاً منذ انطلاق الثورة البلشفية التي مثلت أهم الحلفاء الاستراتيجيين والداعمين لحركات التحرر الوطنية القومية والاشتراكية في العالم كله. وعلى الرغم من تفكك المعسكر الشرقي في نهاية ثمانينات القرن العشرين، إلا أن الخطر الذي يمثله المشروع الإمبريالي لا يزال محدقاً بدول المعسكر الشرقي (سابقاً)، والمعركة في سورية اليوم هي معركة عالمية مصغرة يحضر محور المقاومة كأحد أطرافها. فالموقع الجيوسياسي المميز لسورية يفرض على الروس التحالف والدعم الكبير للدولة السورية في مواجهة أدوات الإرهاب الإمبريالية والجماعات المسلحة المدعومة بالسلح الأمريكي والمال الخليجي والدعم اللوجيستي التركي، لأن سورية تمثل آخر معقل يمكن أن يمتد عبره النفوذ الروسي إلى الشرق.

#### ٥ - الأطماع الاستعمارية في اليمن وعلاقتها بالعدوان:

تتمتع اليمن بموقع جغرافي واستراتيجي متميز من النواحي الاقتصادية والجيوسياسية بإطلالها على بحرين من أهم البحار التي تمثل خطوطاً تجارية هامة في التاريخ القديم والمعاصر (بحر العرب، والبحر الأحمر)، ويفصل بينهما مضيق باب المندب الذي تتحكم به جزيرة ميون اليمنية. وتتمر عبر مضيق باب المندب أغلب البضائع والصادرات التجارية من الشرق والغرب. كما تمتلك اليمن أيضاً ثروات طبيعية كبيرة (نفطية وغازية وثروة سمكية، ...إلخ). وكل تلك المعطيات تجعل من هذا البلد محلاً لأطماع دول الاستعمار، وفيما يخص العدوان السعودي الإماراتي المدعوم سياسياً ولوجستياً من الأمريكيين والبريطانيين، يظهر جلياً أن هذه الحرب تهدف وكأحد أهم أسبابها للسيطرة على مضيق باب المندب والموانئ الرئيسية التي إن نشطت بشكل حقيقي على يد قوى وطنية وتحررية ستؤثر على التجارة والاستثمار في الموانئ الخليجية. وحين نوسع مدى البصر باتجاه ما يجري من صراع إقليمي ودولي في المنطقة برمتها، سندرك أن السيطرة على اليمن واحتلاله هي محاولة ممالك الخليج للنفاذ من مركزية مضيق هرمز بالنسبة لها، فبدون مضيق هرمز

يغدو اليمن منفذ- تلك الممالك- الوحيد إلى بحر العرب ومضيق باب المندب (الطريق الأقرب للسوق الأمريكية والأوروبية المستهلكة للنفط الخليجي).

سياسياً، ترى أدوات الاستعمار والإمبريالية في الخليج أن قيام سلطة ثورية وتحررية في اليمن يشكل خطراً عليها، وهذا ليس بالضرورة بسبب ما يقال عما يمكن أن تمثله هذه السلطة من خطر عسكري على الحدود الجغرافية، لكن الخطورة الحقيقية هي في أثر التحولات السياسية والاجتماعية في اليمن على واقع تلك الممالك خصوصاً المملكة السعودية التي تتشارك مع اليمن الكثير من الخصائص الاجتماعية والثقافية؛ فنجاح الثورة في اليمن قد يكون الشرارة التي تهين لتحويلات سياسية واجتماعية في السعودية لا تستطيع التعامل معها بطرق أخرى غير الحرب. فاليمن في عيون الاستعمار يعد عنصر خطر سياسي، وذلك من حيث إمكانيته تحفيز التغيرات الاجتماعية والسياسية في المنطقة برمتها، كما أن الموقع الجيوسياسي المميز حين يقع في يد سلطة ثورية وتحررية يصير خطراً على التحركات العسكرية للإمبريالية العالمية. وبعيون اقتصادية، يصير اليمن مطمعاً للاستعمار بسبب ثروته الطبيعية وموقعه الاستراتيجي، حيث تصبح السيطرة عليه ملاذاً لممالك الخليج تتخلص به من شبح إغلاق إيران لمضيق هرمز.

### ثانياً: التحرر والمقاومة وفلسطين (عناوين متعددة لقضية واحدة)

نشأت حركات التحرر الوطنية العربية في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتشابهة التي تعيشها بلدان العالم العربي، لكنها لم تظهر لأسباب ذاتية عربية فقط وفق قوانين تطور المجتمعات وعبر تأثيرات المفاهيم الثقافية كالتراث والدين واللغة في حركة تطور هذه المجتمعات؛ إذ إن الاستعمار - بشكليه القديم والجديد - كان أهم اللاعبين الذين أثروا وساهموا في تأييد الظروف والاجتماعية والسياسية التي هيئت لظهور حركات التحرر الوطنية وقيام الثورات في العالم العربي، فالإمبريالية بطبيعتها الظالمة والاستنزافية وبهجومها على أرواح الناس ولقمة عيشهم لا بد أن تولد التمرد كرد فعل طبيعي يُعبر عن مقت الناس ورفضهم للاستغلال والاستعباد.

كما لعبت القضية الفلسطينية أيضاً دوراً مهماً في تكوين هذه الحركات، وعملت القضية الفلسطينية - بكونها مظلومية طويلة لم تتمكن الشعوب العربية والإسلامية من حلها - على إحداث تأصيل إيديولوجي في الحركات المقاومة للكفاح من أجل القضية الفلسطينية دون الاكتفاء بتحرير أوطانها القطرية. فعلى الرغم من كون الحاجة لظهور هذه الحركات كانت حاجة ذاتية فرضتها الظروف الموضوعية التي يعيشها كل بلد على حدة، إلا أن ما حدث كان في حقيقته دليلاً على وحدة الإرادة والقضية الانسانية ووحدة المصير المشترك بين بلدان وشعوب العالم العربي، ودليلاً أيضاً على وحدة الخطر الوجودي الذي تمثله إسرائيل ومن خلفها المشروع الإمبريالي الاستعماري على البلدان والشعوب في العالم العربي ككل.

#### ١ - التبعية التي فرضها الاستعمار الجديد على الدول والأنظمة في العالم العربي

بعد أن اشتعلت الثورات العربية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي ضد الوجود الاستعماري البريطاني والفرنسي، وأدت لسقوط نفوذ تلك الإمبراطوريات وسقوط الشكل القديم للاستعمار بكونه استعماراً عسكرياً مباشراً؛ عادت القوى الاستعمارية لتمارس نفوذها في المنطقة العربية من جديد، وذلك في شكل استعماري جديد يتمثل في فرض التبعية الكاملة لتلك القوى في الجوانب السياسية والاقتصادية وغيرها من الجوانب الحيوية في حياة الشعوب والمجتمعات العربية المستهدفة، ومن خلال تأثيرات موضوعية تخلقها الشركات الإمبريالية عابرة القارات، وباستخدام وسائل متعددة تتضمن السياسات الاقتصادية الاحتكارية والقروض البنكية والمساعدات الدولية وغيرها.

#### (أ) التبعية الاقتصادية:

نعني بالتبعية الاقتصادية كشكل من أشكال الاستعمار الجديد، أن تكون الموارد الأساسية في الاقتصاد المحلي للبلد المستقل (شكلياً) تحت سيطرة الرأس مال الاحتكاري للشركات الإمبريالية عابرة القارات. وبالنسبة للمنطقة العربية، عادة ما تتركز تلك السيطرة على الموارد النفطية الموجودة فيها بوفرة، وخصوصاً منطقة الخليج العربي والشام والعراق وأجزاء من شمال القارة الأفريقية. والسيطرة على تلك الموارد يضمن الاستغلال المباشر لسكان البلد المستهدف من الاستعمار،

وكذا الاستيلاء المنظم على أغلب الفائض الذي تنتجه قوة العمل المحلية، إضافة إلى جزء من الفائض الذي يحققه الإنتاج السلعي الصغير ونسبة معينة من دخل مجمل السكان.

ذلك الشكل من الاستعمار بقي في كثير من المناطق رغم تحررها من أشكال الاستعمار القديم، ومع مرور الزمن طرأت تغيرات على تركيبة رأس المال الاستعماري السابق في تلك المناطق؛ إذ ازداد نصيب رأسمال بلدان رأسمالية أخرى كـ (أمريكا وألمانيا) على حساب بلدان كانت فيما سبق مُستعمرة لتلك المناطق بالشكل العسكري (فرنسا وبريطانيا)، وهذا كان يجري عبر تدخلات استخباراتية، وأيضاً عبر دمج الرساميل الإمبريالية ذات المناشئ المختلفة، لتُظهر هذه التبعية في الأخير طابعاً عالمياً، وتعكس - أكثر فأكثر - الطبيعة الجماعية للنيوكولونيالية (الاستعمار الجديد).

#### (ب) التبعية التجارية:

التبعية التجارية تعني اقتصار العلاقات التجارية للمناطق التي كانت مستعمرة قديماً على قلة من البلدان الرأسمالية المتقدمة التي تبرم معها أغلب الصفقات التجارية. فالعلاقة الاقتصادية والتبعية التجارية تجعل اقتصاد البلد المستقل (شكلياً) حساساً وأعزل في حالة ابتلاء البلد الرأسمالي الشريك بالركود والأزمات؛ إذ بوسع الأخير إزاحة أعباء الأزمات الاقتصادية عن كاهله ووضعها في قلب البلد التابع له. ويمكننا في الصدد ذاته الاستدلال بانعكاسات أزمة ركود الاقتصاد الأمريكي على اقتصادات دول أمريكا اللاتينية في عامي (١٩٥٧م و١٩٥٨م)، كما يمكن استذكار الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨م، حيث تحملت جزءاً من تبعات تلك الأزمة دول الخليج العربي وعلى رأسها المملكة السعودية. على الجانب الآخر، يتم حل مشاكل الكساد الاقتصادي الراهن في دول رأسمالية عالمية من خلال تجارة السلاح المربحة بشكل غير عادي مع الدول التابعة، ومنها على سبيل المثال صفقة السلاح الأمريكية مع المملكة السعودية في مايو ٢٠١٧م.

## (ج) التبعية المالية:

استطاع الرأسمال الاستعماري بما يملكه من حرية للحركة بسبب فرضه تبعية اقتصادية كاملة على البلدان المستقلة (شكلياً) في العالم العربي، إنشاء بنوك تابعة له، والتحكم في النظام المصرفي من خلاله التحكم في حركة النقد ونظام الائتمان. وبهذا استطاع أن يدعم أو يعيق أي قطاع اقتصادي في تلك البلدان بواسطة سياساته الائتمانية، فيقوم بتعزيز الصناعات التي تتسجم مع مصالحه واحتياجاته ويخنق الأخريات التي تتعارض مع تلك المصالح والاحتياجات، وأن يؤثر كذلك على التجارة والتصدير، ويعمل على إبقاء الرأسمال الوطني في حيز سيطرته حتى ذلك الذي يعمل في حقل الائتمان.

من جهة أخرى، بوسع الرأسمال الاستعماري أن يخلق التضخم أو يقلص كمية النقد وفق إرادته، وذلك من خلال تنظيم إصدار النقود، وما يتبع ذلك من تأثيرات اقتصادية كخفض الأجور الحقيقية، وإقرار الجرعات السعرية، ورفع الدعم عن المواد الغذائية والضرورية، كما يستطيع أيضاً من خلال ذلك التأثير على وضع الميزانية الكلية للبلد وتحديد ميزانيته المتعلقة بالتجارة والمدفوعات.

إن تلك الأشكال من التبعية في الاقتصاد والتجارة والنقد التي تفرضها الكولونيالية بشكلها الجديد، تسيطر على مجرى سير الحياة بشكل عام داخل البلدان الخاضعة لنفوذها، وتمتص دماء شعوبها وعرقهم، وتعرقل تطور إنتاجهم واكتسابهم للخبرة العملية من عملية الإنتاج، وتقلل فرص العمل الحقيقية لصالح الأعمال الخدمية الآنية القابلة للزوال بسرعة، وهي أيضاً تمتص ثرواتهم فتزيد من المعاناة بشكل مستمر، ما يخلق مجتمعاً هائجاً قابلاً للاستثارة الثورية، فالتناس حين لا تملك شيئاً يصبح بإمكانها أن تضحي بكل شيء في سبيل أن تمتلك كل شيء.

٢ - موقع القضية الفلسطينية من حركة التحرر العربية وأثره في صياغة ملامحها:

تعتبر القضية الفلسطينية المركزية في المنطقة العربية ككل، فهي محور ومرتكز مشروع الاستعمار، حيث تقوم الدول الاستعمارية بدعم الوجود والاستيطان في فلسطين على حساب وجود الشعب الفلسطيني نفسه، فوجود الدولة الصهيونية

في الأراضي العربية يدعم الكثير من أسس السيطرة الاستعمارية خصوصاً فيما يتعلق بمناطق وجود النفط والثروات. وهذا التمرکز في منطقة حساسة جداً لا بد أن يثير الكثير من القضايا الجدلية كالصراع بين الشرق والغرب، والعلاقة بين الأديان السماوية الثلاثة (اليهودية، المسيحية، الإسلام)، وهي لا بد أن تثير الكثير من أسس الصراع الماضي لتجسده في الحاضر، وهذا ما يمس المشاعر الدينية والعرقية عند معظم الناس في العالم العربي، فالضغوط التي تمارسها اللوبيات الصهيونية على الدول العظمى، ومحاولة تآصيل وجود الاحتلال وفرضه على الواقع، تمثل عاملاً أساسياً في صياغة وعي حركات التحرر بأهمية استئصال هذه الخلية السرطانية التي لا تؤثر على حاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني فحسب، بل وأيضاً على حاضر ومستقبل كل المجتمعات في المنطقة العربية. فبدون وجود هذا الكيان لن يكون هناك أهمية لصياغة أنظمة حكم شمولية وغير ديمقراطية في العالم العربي تعمل على إجهاد مشاريع النهضة والتحرر في العالم العربي.

### ثالثاً: أنصار الله يحملون ثواء المقاومة في اليمن

على إثر النكسة التي مُني بها اليسار في اليمن، وبقاء اليمن مكشوفة أمام التهديدات الاستعمارية، تبلورت حركة أنصار الله في إطار خطاب ديني استنهض المفاهيم الثورية في الفكر الإسلامي عموماً والزيدي بصفة خاصة.

#### ١ - الإطار الفكري لأنصار الله في مواجهتهم للاستعمار والصهيونية:

تتجلى القضية الفلسطينية كقضية مركزية في إطار النشاط الإعلامي والسياسي لأنصار الله، وقد خصص السيد حسين بدر الدين الحوثي ملزمة كاملة بعنوان (يوم القدس العالمي) تتضمن ما يمكن اعتباره التآصيل النظري الرئيسي لأنصار الله بخصوص القضية الفلسطينية، حيث تناولت الملزمة قضايا عديدة كوجهة نظر السيد حسين في أسباب تأخر النصر والمعالجات التي طرحها لحل المشكلة التاريخية في العالم العربي، إذ يرى أن الإسلام بقيمه الأخلاقية والروحية لا يحارب دولة إسرائيل، لأنه لو كان لما صمدت الدولة الصهيونية في مواجهته، وهو يرجع المسبب للعامل الداخلي. كما يرى السيد حسين الحوثي في النموذج الإيراني للثورة نموذجاً



متميزاً يمكن الاستفادة منه في صناعة أمة تستطيع مواجهة التحديات الخطيرة التي يمثلها الكيان الصهيوني والمشروع الاستعماري في المنطقة.

على المستوى الوطني اليمني، كان السيد حسين بدر الدين الحوثي مستشعراً بقوة خطورة المشروع الإمبريالي والاستعماري، فكان له ملزمة بعنوان (خطر دخول أمريكا اليمن)، حيث تناول فيها خطر التدخلات الاستعمارية بشكل كبير فيها وخطورة تبريرها كون التبرير للجريمة قد يكون في أحوال كثيرة جزءاً منها وهذا خطير فيقول: "لا يجوز لك أن تنقل أي تبرير أبداً تسمعه ولو من رئيس الجمهورية، يبرر وجود الأمريكيين أو يبرر القيام بعمل هو خدمة للأمريكيين من أي جهة كان، هذه أول قضية يجب أن نحذر منها"، فالتدخلات الاستعمارية لا يمكن أبداً أن تكون لصالح البلد والشعب، هي بالضرورة تدخلات تخدم المصالح الاستعمارية والاقتصاد الرأسمالي المستنزف لحياة ودماء الشعوب، فيقول: "هم لا يريدون أن يصل الناس لمستوى أن يصنعوا لأنفسهم، يريدون منا أن نظل سوقاً استهلاكية نستهلك سلعتهم منتجاتهم، ليضعوا مصنعاً هنا في هذا البلد العربي أو في ذاك المصنع لنفس الشركات والمنتج الرئيسي لها ويكون مقر الشركة في بريطانيا أو أي مكان من دول الغرب أو في أمريكا".

## ٢ - أنصار الله يتصدرون جبهة مقاومة العدوان الاستعماري على اليمن:

انطلقت حركة أنصار الله من عمق البيئية الريفية في أقصى شمال الجمهورية اليمنية، من محافظة صعدة. وهي حركة فلاحية في تركيبها حيث انتصر لمظلوميتها وقضاياها الكثير من أبناء القبائل اليمنية والمناطق الريفية، وبحكم كون هذه الحركة في تركيبها تتكون من الكثير من أبناء المناطق الريفية والفلاحين، وهذا جعل ارتباطهم بالأرض عميقاً ما خلق عنصراً مهماً في قضية مواجهة العدوان والهجمة الاستعمارية، حيث يرون أن الاستعمار والعدوان إنما يستهدف الأرض من حيث هي تمثل الحياة لهم ولكل اليمنيين. ولا يقتصر هذا الفهم لأهمية الأرض على سكان الأرياف فحسب، بل ينطبق على سكان المدن والمناطق الحضرية أيضاً، لكن ارتباط الفلاحين وسكان الأرياف بها أعمق بسبب اعتمادهم عليها وعملهم فيها بشكل أكبر. وكان تصدر أنصار الله كحركة مقاومة ثورية

للعديوان الاستعماري نتيجة تشكيل هذا العدوان خطراً وجودياً على الأرض والإنسان وعلى الأصوات الحرة المقاومة.

تقوم حركة أنصار الله اليوم بالعمل الذي أنيط منذ عدة عقود بحركة التحرر الوطنية اليمنية ولم تكمله، فالعدوان السعودي الراهن على اليمن لا يعد حدثاً طارئاً نتيجة تقلبات سياسية معينة في العمق اليمني أو الإقليمي والدولي، إنما هو عدوان متواصل استمر مواكباً المتغيرات الاجتماعية والسياسية في اليمن والتحول معها من شكل إلى آخر، فمجزرة (تتومة) التي أوقعتها المملكة السعودية في الحجاج اليمنيين عام ١٩٢٣م، كانت إحدى صور ذلك العدوان التاريخي على اليمن، ومثلها حرب الثورة اليمنية مع الملكيين المسنودين بالمملكة السعودية منذ ١٩٦٢م حتى ١٩٦٧م.

لقد تغلغلت السعودية خلال التاريخ المعاصر في شتى الشؤون الداخلية لليمن، ومارست نفوذها العدواني بشكل كبير سواء عبر الحرب أو عبر النفوذ والمال السياسي، حيث استمرت في تحريك أوراقها الرجعية والمتخلفة الموجودة ضمن الخارطة اليمنية ضد قوى التحرر الوطني، وذلك إما عبر الاتفاق السياسي كما حدث في عام ١٩٦٧م والمبادرة الخليجية عام ٢٠١٢م، أو عبر الورقة العسكرية كما فعلت في ١٩٦٢م وفي عدوانها على اليمن منذ مارس ٢٠١٥م. وقد كان لأنصار الله على الدوام موقفاً ثابتاً من التدخلات في القرار السياسي اليمني، سواء قبل التدخل العسكري السعودي في حروب صعدة، وخاصة الحرب السادسة، أو بعده. ويمكن الاستشهاد بالموقف الذي اتخذته حركة أنصار الله من التدخل الخليجي بقيادة السعودية في الثورة اليمنية (فبراير ٢٠١١م)، وكذا الموقف الرفض للتدخل الخليجي وللانتخابات الشكلية التي أفضت إليها تلك التدخلات (فبراير ٢٠١٢م). وتمثل كل تلك المواقف الوطنية امتداداً لمشروع التحرر الوطني الرفض للوصاية وفرض القرار السياسي من قوى الخارج.

لقد جاءت تلك المواقف منسجمة مع فكر أنصار الله، وذلك لأنهم - ببساطة - يستشعرون البعد الاجتماعي في القضايا المطروحة على الساحة الوطنية سياسياً، وهذا الاستشعار يتبدى في رفضهم نقل الإشكال الاجتماعي إلى حيز سياسي يفرغه

من محتواه الحقيقي. وقد أثبتت الوقائع والأحداث أن ثورة فبراير الشعبية التي حوّلها التدخل الاستعماري إلى أزمة سياسية عبر آلية (المبادرة الخليجية)، لم تتمكن القوى السياسية عبرها من حل الإشكالات الاجتماعية التي أنتجتها في السياق التاريخ السابق لها؛ إذ إنها عملت - ببساطة - على دمج القوى الرجعية في السلطة والمعارضة في إطار هيكل السلطة السياسية، وأقصت القوى الوطنية (أنصار الله والحراك الجنوبي)، وحاولت - أيضاً - اختزال المشاكل الاجتماعية ومعطيات الثورة الشعبية في إطار أزمة سياسية، وهو الأمر الذي لم ينجح مطلقاً، بل انعكس توسعاً اجتماعياً للقوى الوطنية (الأنصار والحراك).

مع توسع القوى الوطنية اجتماعياً، يظهر جلياً مدى سقوط أدوات الاستعمار في التدخلات السياسية، ومن ثم إسقاطها سياسياً وعسكرياً. فقد جاء العدوان السعودي على اليمن بسبب إسقاط حركة التحرر الوطني للسلطة الموالية للاستعمار، ومن منطلق نقل الصراع الاجتماعي مع قوى الاستعمار الجديد من الملعب السياسي إلى الميدان العسكري، ليتم إعادة الشروط التي كانت تفرض الصراع داخل الملعب السياسي. فالاستعمار يتحرك لاستعادة الشروط السياسية السابقة، وتتحرك حركة التحرر الوطنية - في المقابل - مع الشروط الاجتماعية ذات التراكم التاريخي، وهذا ما يجعل الصدام حتمياً. والتقدمي هنا هو من يتحرك مع قوانين التطور التاريخي ومع حركة المجتمع بوصفة نواة وقاعدة تحتية لمحتوى السياسة الذي يفترض أن يعبر عنها. يقول السيد عبد الملك الحوثي في أحد خطاباته: "إرادة الشعب لا تقهر، لأنها نابعة عن مسؤولية وعن معاناة وتعتمد على واقع وحقائق، إذا كان هناك من الرئاسة تعقل والتفاته واعية وصحيحة إلى مطالب الشعب. أنا شخصياً لا يخصني هذا المطلب، موقفي فيه هو موقف شعبي وموقف مكون أنصار الله هو موقف الشعب، وبالتالي: لا يمكن أبداً أن نتنازل عن مطلب هو مطلب للشعب، الشعب لم يفوض أحداً أن يتنازل عن مطالبه وعن استحقاقاته".

من مضمون ذلك الخطاب، نستطيع القول إن التحرك في حيز المجتمع يضمن البقاء للمكون السياسي والمجتمع نفسه، وليس التحرك في الحيز السياسي خارج سياق حركة المجتمع وتطوره. وللإستعمار مصالح تتناقض مع المجتمع وحركة تطوره،

ولهذا لا يمكن أن تفضي حركة الاستعمار العسكرية أو عبر أدواته الدولية من منظمات دولية ومجلس أمن وأمم متحدة، إلى أفق سياسي واقتصادي جديد يخدم مصلحة المجتمع، واليمن لا يمكن أن يكون استثناءً لذلك. في الصدد ذاته، يقول السيد عبد الملك الحوثي: "أن ما يسمى مجلس الأمن هو مجلس أمن الدول المستكبرة وليس مجلس أمن للمستضعفين من الشعوب". ومن الإدراك لحقيقة الواقع المتناقض مع الخارج الاستعماري والتوسعي، يشير السيد عبد الملك الحوثي إلى تجنب الرهان على أي أطراف خارجية، لا على الأمم المتحدة ولا على غيرها من المنظمات الحقوقية والهيئات، كونها - بالرغم من طابعها التقدمي والحداثي - تعد ذات توجه رجعي يتناسب مع مصالح قوى الإمبريالية العالمية ويتصادم مع واقعنا الموضوعي ومصالح الجماهير والشعوب المسحوقة في كل مكان من هذا العالم، وما يجري في فلسطين والعراق وليبيا دليل واضح على ذلك الواقع، ويجب الاستفادة منه بوصفة خبرة مكتسبة.

إن التوجه التحرري والممانع لحركة أنصار الله واضح ومتسق مع ممارستهم الاجتماعية والعسكرية، ومنعكس في الحراك السياسي والمفاوضات الخارجية والخطاب الأيديولوجي لقيادة الحركة. والتوجه التحرري لدى أنصار الله واعٍ - أيضاً - بطبيعة الصراع؛ إذ يقول السيد عبد الملك الحوثي في السياق ذاته: "همُّهم واضح ومؤامرتهم مكشوفة وواضحة، تدمير هذا البلد وتركيع هذا الشعب وإهانته ثم دفعه إلى الاستسلام، والهيمنة الكاملة على أرضه ومقدراته وموقعه الجغرافي". ومن وعيه بطبيعة الصراع، يبدو السيد عبد الملك غير قابل للتشويش الأيديولوجي والانخداع بالأشكال التقدمية لمشروع الاستعمار من قبيل الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تقدمها الإمبريالية لشعوب البلدان النامية فتساق معها وتعجب بها كما تفعل الأحزاب السياسية في اليمن، وفي ذلك السياق يقول السيد عبد الملك: "على الأحزاب السياسية في بلدنا التي تنظر بإيجابية إلى الدول الحديثة والمدنية والمنظمات المجتمع المدني وبإعجاب للغرب وأمريكا؛ هذه هي الحضارة الأمريكية رأيتموها في أشلاء أطفالكم".

يتصدر أنصار الله مقاومة العدوان من منطلق وطني أصيل؛ إذ يقول السيد عبد الملك الحوثي: "نحن أصحاب قضية أصيلة ولسنا في موقف البغي والتعدي ولا نلعب دوراً لصالح أحد، ونقاتل عن حريتنا". إن الفاعل الحقيقي في الحراك الاجتماعي اليمني الآن هو حاجته الموضوعية للتحرر بوصفها حركته الداخلية الذاتية، وليس حركة العالم من حوله، لكن اليمن - بالرغم من كل شيء - متصل بالعالم من جانبه الإمبريالي، بالتالي، فإن حركته تنعكس على العالم، ليعود العالم ويتفاعل معه ويؤثر عليه في سلسلة التأثير الجدلية بين معطيات واقعه المحلي والعالم الخارجي.

#### رابعاً: طبيعة علاقة اليمن وأنصار الله بمحور المقاومة

تتحدد علاقة اليمن وأنصار الله بمحور المقاومة من خلال عامل الوجود الاستعماري والصهيوني، فهذا الوجود المادي هو الذي انعكس سياسياً بين قوى هي في توجهاتها تعارض الاستعمار. بالتالي، تتفق المواقف الإيرانية مع موقف حركة أنصار الله في عدد القضايا الإقليمية والدولية، منها قضية، لكن موقف أنصار الله ذلك هو - منذ البدء - موقف اليمن وقواه الوطنية التي تعبر عن رفضها للوجود الاستعماري في الخليج واليمن، وإلى موقفها ذلك تنضم إيران وغيرها من دول محور المقاومة أو الدول المنافسة للغرب، وليس العكس.

لا شك أن قضية التحرر الوطني اليمنية تقدم الكثير من الفوائد لإيران على الصعيد السياسي والجيوسياسي، فالضغط الذي تمارسه إيران على القوى الإمبريالية من خلال سيطرتها على مضيق هرمز (الممر الرئيسي لعبور ما يقارب ٤٠٪ من كمية النفط العالمي)، يساعدها في تمرير مشروعها النووي وتجنب حدوث ضربات عسكرية أميركية عليها. وسقوط المشروع التحرري اليمني وحامله السياسي (أنصار الله) سيوفر للخليج التابع للمعسكر الإمبريالي منفذاً للبحر العربي عبر جغرافيا حضرموت، وسيطراً على الممر البحري عبر باب المندب، ما سيفقد مضيق هرمز الكثير من الأهمية الاستراتيجية لمشروع الممانعة ضد مشروع الإمبريالية. كما أن التحرر الوطني في اليمن سيقصص من رقعة وجود القواعد الأمريكية في طريق الملاحة البحرية، ما يقلص - بشكل أكبر - الوجود العسكري للإمبريالية الأمريكية بالقرب من الحد الإيراني، ففي إطار وجود الدولة اليمنية المتحررة من

الوصاية لن يكون باب المندب منفذاً لبوارج العدو الإمبريالي، ولا طريقاً يسهل عليه عمليات النقل العسكري المعادي.

#### ١ - أنصار الله يشاركون محور المقاومة الموقف من قضية التحرر:

ينطلق أنصار الله من موقف وطني يماني أصيل يتمثل في رفض الوجود الاستعماري في الخليج واليمن، ويمتد هذا الموقف إلى رفض الوجود الأمريكي والنفوذ والاحتلال الصهيوني في المنطقة العربية الإسلامية ككل، ليلتقي ذلك الموقف مع الموقف الإيراني وموقف سائر دول الممانعة، وهو الموقف ذاته الذي تلتزم به قوى التحرر العالمية التي تختلف في هويتها وثقافتها عن الشعوب العربية الإسلامية.

إلا أن المشروع الإمبريالي يحاول فرض الصراع الطائفي على المنطقة العربية ليصرف النظر عن قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وليعمل على توسيع دائرة الانقسامات الطائفية والعرقية لكي تصبح الطوائف مراكز استقطاب بين قاعدة المشروع الإمبريالي (السعودية) ومركز محور الممانعة (إيران)، فيصبح - وفقاً للمنطق الرجعي الاستعماري - كل من يقف مع القضية الفلسطينية "إيرانياً"، وكل من يعادي إيران ويمضي في خط التطبيع مع الكيان الصهيوني "عربياً أصيلاً". وهذا المنطق هو ما رفضته اليمن وقواها المقاومة.

ليست المشكلة الحقيقية في كون إيران أو السعودية مراكز استقطاب في إطار الصراعات الإقليمية في المنطقة، لكن المشكلة الحقيقية في تركيبة علاقة الاستقطاب فالعلاقة الندية تفرض مصلحة الشعوب وحققها في التصرف بثرواتها، بينما علاقة التبعية هي التي تفرض مصالح الدول الاستعمارية وشركاتها على حساب الشعوب الفقيرة، يقول السيد عبد الملك الحوثي: "نحن أصحاب قضية أصيلة ولسنا في موقف البغي والتعدي ولا نلعب دوراً لصالح أحد، ونقاتل عن حريتنا".

#### ٢ - استقلالية أنصار الله التنظيمية والسياسية عن محور المقاومة:

المعركة مع الكيان الإسرائيلي هي حرب شاملة، ليست عسكرية فقط، بل حرب ضد الاستغلال والفساد والتبعية السياسية والاقتصادية للإمبريالية العالمية، وهذا ما يعطي المعركة التحررية في اليمن طابعاً وطنياً وأممياً في آن واحد. ومن ذلك تتبدى حقيقة كون العلاقة بين اليمن كثورة شعبية وموقف تاريخي من الاستعمار علاقة

تناسب مع محور الممانعة، وبعيداً عن مراكز الاستقطاب التي تريد أن تفرضها الإمبريالية العالمية عبر الأداة السعودية. فالتحرر الوطني يفرض واقعاً سياسياً مغايراً على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ إذ يفرض صراعاً مع إسرائيل والإمبريالية ورفضاً لأنظمة التخلف والقوى التابعة للمعسكر الاستعماري.

من داخل الصراع الجاري في المنطقة يقاوم أنصار الله المشروع الصهيوني الذي أعلنوا موقفهم منه مُبكرًا، فلطالما رافقت صرخة "الموت لأمريكا الموت لإسرائيل" شعار "قاطعوا المنتجات الأمريكية والإسرائيلية". وفي مواجهة العدوان الراهن على اليمن، ينطلق أنصار الله من موقف وطني بإسناد ودعم شعبي كبير، متحررين من أي تبعية تنظيمية أو سياسية أو عسكرية لإيران. وتصوير أنصار الله كتظيم تابع لإيران ليس سوى دعاية يبثها المعسكر المعادي للتحرر الوطني والإنساني. وفيما يعترف الأمين العام لحزب الله بحقيقة علاقته التنظيمية وولائه الروحي لقياده الثورة الإيرانية بكل وضوح، حيث لا خجل من مواجهة الاستعمار، فبالوضوح ذاته ينكر أنصار الله وجود علاقة كتلك.

يتخذ أنصار الله في موقفهم المقاوم مساراً مستقلاً عن الاستقطابات الإقليمية بين إيران والسعودية، رغم أنهم يتشاركون مع إيران في الموقف ذاته من المقاومة، ويؤكد هذا الموقف ما صرح به عبد الملك العجزي (عضو المكتب السياسي لأنصار الله) في مقابلة تلفزيونية أجرتها معه قناة الميادين، إذ يقول: "نحن لسنا طرفاً في صراع النفوذ، نحن طرف في محور المقاومة، في محور يحمي القضية الفلسطينية"، كما يجيب - أيضاً - عن سؤال حول إمكانية القبول بدعوة سلام في اليمن لكن عبر التطبيع مع إسرائيل خصوصاً أن هناك دولاً مجاورة تتقدم باتجاه التطبيع، وذلك بقوله: "في القضية الفلسطينية ليس المهم من يدعو للسلام معها أو للحرب، المهم هو القضية الفلسطينية نفسها".

منذ بداية تحرك أنصار الله كمدافعين عن أنفسهم في الحروب الست الظالمة التي شنتها الحكومة اليمنية ما بين عامي ٢٠٠٤م و٢٠١٠م، وهم يتهمون بتبعتهم لإيران، لكن خلال هذه الفترة الطويلة لم يُقدّم أي أساس مادي لتلك العلاقة التبعية المزعومة والتي ينفيها أنصار الله كما تنفيها الجمهورية الإسلامية. وفي هذا الشأن، يقول

محمد علي الحوثي (رئيس اللجنة الثورية): "لو كنا نستورد صواريخ إيرانية كما يزعم الأمريكيان لاستوردنا صواريخ الدفاع الجوي".

لقد أثبتت سنوات الكفاح الثلاثة الماضية مدى الاستقلالية التي يتمتع بها أنصار الله وهم يقودون المقاومة الوطنية في مواجهة العدوان، حيث تظهر الأسلحة المطورة محلياً على فترات متفاوتة كضرورة تحتمها عملية التراكم والتطور الداخلية اليمنية، وطوال هذه الفترة لم يتم توثيق أي سلاح إيراني في اليمن. حتى تقرير لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة، لم يشير إلا إلى مجرد وجود تشابه بين الصواريخ اليمنية والصواريخ الإيرانية، دون العثور على أي دليل يثبت أن الصواريخ اليمنية إيرانية الصنع.

#### الخاتمة:

إن القضية التحررية اليمنية تعد وجودية بالنسبة للمجتمع والدولة والثورة في اليمن، واليمن بمعركة التحرير الوطني تفرض نفسها جزءاً من محور الممانعة ضد المشروع الصهيوني والإمبريالي بواقعية موضوعية. ففي العالم اليوم، هناك صراع يخاض بين معسكرين أحدهما وطني والآخر إمبريالي، يختلفان من حيث الأهداف والطبيعة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. واليمن كنظام ودولة ظل لعقود مضت تحت هيمنة المعسكر الغربي عبر أدواته في الخليج وممالكه، والهجمة الإمبريالية عليه اليوم ليست سوى فترة انتقالية بالنسبة إليه، حيث يتحرك نحو المعسكر المقاوم بموضوعية ظروفه وطبيعته تناقضاته. وتحرر اليمن من النفوذ الاستعماري الأمريكي والخليجي لا ريب يخدم بشكل واضح محور المقاومة، وفي مقدمته حركات المقاومة الفلسطينية اللبنانية وقوى المقاومة في العراق وسورية وإيران، فانتصار اليمن يعد سقوطاً لمكثبات إقامة المشاريع الاستعمارية للقوى الإمبريالية والصهيونية في المنطقة؛ انطلاقاً من قوس التوتر إلى الشرق الأوسط الجديد ووصولاً إلى جعل إسرائيل مركز قطب الاستعمار في المنطقة.



## مآلات داعش

إلى أين سيتجه الإرهاب بعد هزيمته في بلاد الشام؟!

د. رفعت سيد أحمد

كاتب وباحث مصري، مدير عام مركز يافا

للدراسات والأبحاث - القاهرة

E - mail: yafafr@hotmail.com

الآن، وقد تبخر تنظيم داعش في بلاد الشام - أو كاد، وبدأت واشنطن تعيد تصنيع بدائل له لتبرير بقائها واستعمارها لشرق الفرات وغربه؛ تتجه الأنظار ناحية المستقبل متسائلة: إلى أين ستتجه فلول هذا التنظيم وبقاياها من خلايا نائمة أو مستيقظة؟ وبصياغةٍ أخرى: ما هي المآلات المتوقعة لتنظيم كان في نشأته ومساره مصنوعاً وموظفاً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية حتى وإن ادعت محاربتها له خلال السنوات السبع السابقة؟!

لتحصيل الإجابة على التساؤل (المستقبلي) سالف الذكر، سنعرض رؤيتنا للمسألة في إطار النقاط الآتية:

أولاً: في البداية ينبغي العودة إلى الماضي، ماضي النشأة والتأسيس لتنظيم داعش، والذي يمكن أن يلخص لنا اتجاهات المستقبل؛ فنشأة هذا التنظيم تنبئ بأنه كان - وسيظل - عبارة عن جماعة وظيفية، إذ لا يمكن أن يدخل ضمن مفهوم الجماعة الإسلامية التي يفترض أن تكون ذات مبادئ وقيم ومشروع مستقل. فتنظيم داعش ليس سوى جماعة تُستخدم وتوظف في إطار مشروع أكبر منها.

بالبحث في تاريخ نشأة جماعة داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام)؛ يحدثنا التاريخ أن هذا التنظيم (أو الجماعة) نشأ في العراق وعُرف بدايةً باسم تنظيم القاعدة، ثم اتخذ له في ١٥ أكتوبر ٢٠٠٦م مسمى (الدولة الإسلامية في العراق)، وذلك على إثر اجتماع مجموعة من الفصائل المسلحة ضمن معاهدة أو حلف بين

المجموعات المسلحة (حلف المطيبين) ومندوبين عراقيين عن المحتل الأمريكي، وتم اختيار (أبو عمر البغدادي) زعيماً لذلك الحلف، وبعدها تبنى التنظيم المذكور (حلف المطيبين) العديد من العمليات الإرهابية الدامية والتنوعية داخل العراق آنذاك. وبعد مقتل أبي عمر البغدادي في ١٩ أبريل ٢٠١٠م أصبح (أبو بكر البغدادي) زعيماً لهذا التنظيم. وشهد عهد أبي بكر البغدادي توسعاً في العمليات النوعية المتزامنة (كعملية البنك المركزي، ووزارة العدل، واقتحام سجن أبو غريب والحوت)، وخلال الأحداث الجارية في سورية - آنذاك - واقتتال الجماعات المسلحة مع الشعب والقوات الحكومية السورية؛ تم تشكيل تنظيم (جبهة النصرة لأهل الشام) أواخر عام ٢٠١١م برعاية أمريكية وقطرية وتركية، وسرعان ما نمت قدرات جبهة النصرة لتصبح في غضون أشهر من أبرز القوى الإجرامية في سورية. وفي ٩ أبريل ٢٠١٣م بثت (شبكة الشموخ الإسلامية) التابعة لتنظيم داعش رسالة صوتية أعلن من خلالها أبو بكر البغدادي دمج فرع تنظيم القاعدة في سورية (جبهة النصرة) مع تنظيم دولة العراق الإسلامية تحت مسمى: الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وكان الراعي لعملية الدمج تلك هي أجهزة المخابرات في تركيا وبعض دول الخليج وبأوامر أمريكية تهدف لتفكيك سورية. وما زالت بقايا هذه الجماعات الإرهابية تقاتل الدولة في سورية والعراق وليبيا حتى الوقت الراهن (٢٠١٨م)، ومارست القتل (ولا تزال) بحق شعوب تلك الدول، فقد قتلت - على سبيل المثال - ما يزيد عن الـ ٢٠٠ ألف شهيد من أبناء الشعب السوري، كما استلمت ما يقدر بـ ١٥٠ مليار دولار من الممولين النفطيين والأوروبيين لأغراض التسليح والتدريب. وواقع الحال أن تلك الجماعات الإرهابية لم تتوقف عند حدود الدول سالفة الذكر؛ بل بدأت تنتقل إلى مصر (سيناء تحديداً) تحت مسمى (تنظيم داعش ولاية سيناء)، والذي تؤكد التقارير والتحقيقات الاستخباراتية السرية تزويد كل من قطر وتركيا وإسرائيل له بالأسلحة المتطورة بما فيها أجهزة الاتصالات والقنابل الفراغية، بل والأسلحة المضادة للطائرات.

يتضح من الحقائق سالفة الذكر أن تنظيم داعش كان منذ نشأته في كنف الاحتلال الأمريكي للعراق وحتى انتقاله إلى سورية عام ٢٠١١م وإلى الوقت الراهن،

جماعة وظيفية تعمل لخدمة منظومة المخابرات الغربية والإقليمية، وتؤدي أدواراً محددة يأتي على رأسها:

(١) تشويه الإسلام المحمدي النقي؛ فما قام به هذا التنظيم وأخواته من التنظيمات الإرهابية في المنطقة يكفي لإدانة الإسلام لمائة عام قادمة، ونكاد - للأسف - نجزم أنه من الصعب تصحيح الصورة النقية للإسلام ما بقي هذا التنظيم وأشباهه موجوداً.

(٢) تفكيك البلاد العربية المركزية، وإشغال جيوشها في معارك داخلية لإبعادها عن هدف الوقوف في وجه أطماع ومصالح تل أبيب وأنقرة.

(٣) خلق سوق مفتوح لتجارة السلاح الأمريكي والإسرائيلي والتركي في المنطقة، وكلما وجد القتل الداعشي راجت تجارة السلاح، وهي تجارة تحركها لوبيات وجماعات كبرى ميزانيتها تفوق ميزانية دول كبيرة في العالم.

(٤) سرقة النفط العراقي والسوري وبيعه بأسعار زهيدة عبر شبكة دولية تنطلق من تركيا وتنتهي في واشنطن<sup>(١)</sup>.

**ثانياً:** المتأمل للمنابع الفكرية الأصيلة لداعش، سيجد أنها قائمة على مبادئ التكفير ورفض الآخر والشذوذ العقائدي الذي يبتعد كل البعد عن سماحة الإسلام واعتداله. وستظل هذه المبادئ الفكرية والعقائدية حاکمةً لمستقبل داعش ومحددةً لمآلاته وحركته الميدانية المتوقعة في أغلب البلاد العربية التي ابتليت به بعد سورية والعراق، ونقصد بتلك البلاد في الوقت الراهن ليبيا ومصر - تحديداً - ودول أخرى سنأتي على ذكرها عند تفصيلنا حول هذه النقطة لاحقاً.

بالعودة إلى مسألة الأصول الفكرية لتنظيم داعش، يمكن الإشارة إلى العديد من الكتب والمؤلفات الكاشفة لوجود بناء فكري تكفيري متكامل بالفعل، وهو البناء الذي يستمد منه التنظيم أسس تبرير سلوكياته الإجرامية والإرهابية، وينسج من خلاله عوامل الاستقطاب لأتباعه. ويتأمل العناوين - فقط - لتلك الكتب والمؤلفات سنجد ما يؤكد وجود ذلك البناء الفكري التكفيري المتكامل لتنظيم داعش. ولعل من أبرز تلك الكتب والمؤلفات ما يأتي:

١ - د. رفعت سيد أحمد، "حين تصبح داعش جماعة وظيفية"، جريدة الأهرام المصرية، ٢٠١٦/٩/٢م.

- كتاب: إدارة التوحش، لأبي بكر الناجي.
- كتاب: ملة إبراهيم، لأبي محمد المقدسي.
- كتاب: معالم في الطريق، لسيد قطب (مرفقاً بحواشٍ ومقدمات "داعشية" جديدة تلائم المرحلة الراهنة التي يمر بها التنظيم).
- كتاب: فصول في الإمامة والبيعة، لأبي منذر الشنقيطي.
- كتاب: مسائل من فقه الجهاد، لأبي عبدالله المهاجر، واسمه الحقيقي (عبدالرحمن العلي)، وهو مصري الجنسية، وله كتاب آخر اسمه: معالم الطائفة المنصورة في بلاد الرافدين،
- كتاب: دعوة المقاومة الإسلامية، لأبي مصعب السوري،
- كتاب: رفع الالتباس عن ملة من جعله الله إماماً للناس، وهو من مآثورات وكتب جهيمان العتيبي (قائد المقتحمين للمسجد الحرام في مكة عام ١٩٧٩م)،
- كتاب: أهل التوقف بين الشك واليقين، لمؤلفه حلمي هاشم، وهو مصري الجنسية، ويكنى بـ عبدالرحمن شاكر نعم الله،
- كتاب: مد الأيادي لبيعة البغدادي،
- كتاب: أقلام الأنام بميلاد دولة الإسلام في العراق والشام، لمؤلفه أبي همام بكر بن عبدالعزيز الأثري،
- كتاب: موجبات الانضمام للدولة الإسلامية في العراق والشام، لمؤلفه أبي حسن الأزدي،
- كتاب: المعارضون لدولة المسلمين، لمؤلفه أبي محمد الأزدي،
- كتاب: البيعة ثم البيعة ثم البيعة، تأليف أبو يوسف البشير،
- كتاب: تنبيه الأيام لما في التفرقة من آثام وأهمية التوحد في دولة الإسلام، تأليف أبو سعد العامل،
- كتاب: نصره لإعلان دولة الإسلام: متى يعرفون معنى الطاعة، تأليف أبو المنذر الشنقيطي،
- رسالة أصدرها حامد العلم، بعنوان: رد الشبهات عن الدولة الإسلامية شرعية الدولة وصحتها.

بصفة عامة، لم ينته دور شيوخ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) عند تقديم الدعم الفقهي للدولة الوليدة من خلال كتبهم ومؤلفاتهم، بل إنهم قدموا دعماً آخر من خلال تلك الكتب والمؤلفات؛ إذ تصدوا بها لمعارضى الدولة الإسلامية (داعش). ومن تلك الكتب والمؤلفات كُتِبَ أبي همام بكر الأثري: (تبصير المُحاجج بالفرق بين رجال الدولة الإسلامية والخوارج) و(خط المداد في الرد على الدكتور إياد) و(الثمر الداني في الرد على خطاب الجولاني) وكلها موجهة لمهاجمة قائد تنظيم جبهة النصرة المناوئ لداعش (الجولاني)، كما أصدر أبو الحسن الأزدي كتاب: (القائد الجولاني بين النصيحة والتغريب)، وأصدر أبو محمد الأزدي (أحوال المعارضين لدولة المسلمين.. تأصيل شرعي)، وكتب أبي عبيدة الشنقيطي: (رفع الحسام نصرة لدولة الإسلام) و(رفع الملام عن دولة الإسلام في العراق والشام). بدورها قامت الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) عند إعلان تشكيل حكومتها بتأسيس وزارة خاصة للأمور الفقهية والشرعية المتعلقة بالدولة أُطلق عليها اسم (وزارة الهيئات الشرعية)، وتولاها المُلقب بـ "الوزير" أبي عثمان التميمي. حيث وضعت هذه الوزارة كتباً جديدة تترجم الثوابت الشرعية لدى داعش مثل كتاب: (لماذا نقاتل ومن نقاتل؟) و(الدستور ملة الكفار) لأبي حمزة البغدادي، وأصدرت أيضاً كتباً موجهة إلى تنظيم الدولة الإسلامية من الداخل مثل (غاية المجهود في نصيحة الشرط والجنود) لأبي همام بكر الأثري، و(إسكات الرغاء في صحة شروط الدولة للخضوع للقضاء) لأبي عبدالرحمن عبيدة الأثبيجي، ويفيد هذا الكتاب بعدم شرعية خضوع أعضاء دولة داعش والمبايعين لها للقضاء المستقل أو التابع للأنظمة الأخرى.

من تلك الإصدارات أيضاً كتب: (لماذا الجهاد ضرورة ملحة؟) و(الموسوعة الأمنية) و(من خفايا التاريخ) عن قصة حياة أبي مصعب الزرقاوي، وكذا مؤلفات أبي حمزة المهاجر (وزير الحرب في دولة العراق الإسلامية والذي قتل عام ٢٠١٠م): (الدولة الدنيوية)، (الوصية الثلاثينية لأمرء وجنود الدولة الإسلامية)، (النبي القائد)، (زاد المهاجر)، وأيضاً مؤلفات أبي الحسن الفلسطيني: (البشرى المهديّة لمنفذي العمليات الاستشهادية)، (ردود وتلميحات على منكري العمليات)، وكتب ميسرة الغريب:

(إنما شفاء العي السؤال) و(كشف شبهات المرجفين والمخدّلين عن الجهاد)، وسلسلة: (بدمائهم نصحوا)، وأيضاً كتاب عز الدين الرصافي (جهاد من لم يحضر الجهاد). كما قام التنظيم - في التوقيت نفسه - بوضع مؤسسة الفرقان تحت وصاية ما يسمى وزارة الهيئات الشرعية، لتصبح إحدى الأذرع الإعلامية لداعش بجانب فروعها كالاتصام ووكالة الأعماق والشموخ وغيرها.

ذلك إذاً هو الأساس العقائدي والفكري لداعش. ونحن نحسبه الأخطر مستقبلاً، لأنه سيظل مصاحباً للتنظيم حيثما حل، ولأنه يرتبط بالفكر وليس بالأشخاص، وهنا مصدر القلق والخطر الأكبر! وهو لذلك يستوجب مواجهة فكرية وعقائدية واسعة من المؤسسات الإسلامية الكبرى كالأزهر، والفكر والعقيدة ستظل أقوى من السلاح، هكذا أثبتت تجربة القاعدة وداعش وأخواتهما.

**ثالثاً:** من الملاحظ أن جيل المؤسسين لداعش قد انتهى، إما قتلاً أو تشريداً، ونحن الآن أمام الجيل الخامس لداعش (إن جاز وصفه بالجيل)، وهو جيل سيكون أشد شراسةً وعنفاً ورغبةً في الثأر والانتقام، وهو جيل بلا قاعدة بيانات حقيقية لدى الدول التي رحلت إليها فلول داعش، ونقصد بتلك الدول تحديداً مصر وليبيا واليمن وبعض دول المنطقة الأخرى. ولعل ما يؤكد حقيقة الانتقال للجيل الجديد (الخامس) هو إلقاء نظرة على أبرز الأسماء التي قُتلت من المؤسسين (الذين كان عددهم وقت التأسيس لداعش ٣١ قيادياً)، فقد قتل من هؤلاء المؤسسين - وفقاً لما تسرب إعلامياً - حوالي ٢٣ قيادياً، منهم:

- ١- فاضل الحيايالي الملقب بأبي مسلم الخراساني،
- ٢- أبو عبد الرحمن البيلاوي،
- ٣- أبو مهند السويداوي (والي الأنبار)،
- ٤- رضوان حمدون أبو جرناس (والي نينوى)،
- ٥- الشيخ عبدالباسط الأنصاري،
- ٦- أبو زهراء المحمدي (والي الفلوجة)،
- ٧- أبو محمد العدناني (المتحدث باسم التنظيم)،
- ٨- نعمان منصور الزبيدي، المعروف بأبي سليمان الناصر لدين الله،

- ٩- تارخان باتيراشفيلي، المعروف بأبي عمر الشيشاني،
  - ١٠- مصطفى عبد الرحمن (أبو علاء العفري)،
  - ١١- إياد بشار السامرائي الملقب بأبي أنس،
  - ١٢- يونس سالم حسين الجبوري الملقب بأبي حمزة،
  - ١٣- أيوب شيخان الشمري،
  - ١٤- إبراهيم الطويل المتيوتي،
  - ١٥- حسن المصري الملقب بأبي الحارث،
  - ١٦- صلاح مصطفى قره باش،
  - ١٧- أبو علي الخليلي (فلسطيني)،
  - ١٨- فارس يونس الجرجري،
  - ١٩- حجي بكر (سمير الخلفاوي)،
  - ٢٠- صادق جعفر المشهور باسم صلاح الدين،
  - ٢١- نبيل الجبوري المعروف باسم (أبو سيف)، وقد قتل عام ٢٠١٥م بإنزال جوي أميركي في دير الزور،
  - ٢٢- فلاح الكردي أو (أبو عمر السلفي)،
  - ٢٣- وسام نجم عبد زيد.
- يتبقى إذاً ثمانية من القادة التاريخيين لداعش الذين يُعتقد أنهم لا يزالون أحياء أو ربما جرحى، وهم كالاتي:
- ١- زعيم التنظيم: إبراهيم البدري (عراقي)،
  - ٢- القائد العسكري العام الحالي: أبو سليمان ناصر (عراقي)،
  - ٣- أبو علي الأنباري (عراقي)،
  - ٤- شاكر وهيب (عراقي)،
  - ٥- حسين بلال بوسنيتش (بوسني)،
  - ٦- طارق بن الطاهر بن الفالح العوني الحرزي (تونسي)،
  - ٧- أبو عبدالله الحربي (كويتي)،

٨- القيادي الثامن يعد مجهول الهوية، وكنيته (أبو عبد الرحمن الشامي)، ويُعتقد أنه مفتي التنظيم.

ماذا تعني هذه المعلومات؟ إنها ببساطة تشير إلى أننا أمام مرحلة جديدة في عمر هذا التنظيم، مرحلة تستقبل فيها قادة جدد، بأفكار أكثر تشدداً ورغبة في الثأر<sup>(١)</sup>.

رابعاً: أما بالنسبة للدواعش العائدين بعد إنهاء وجودهم المسلح في العراق وسورية، فإن الإحصائيات الرقمية المتوفرة دولياً عنهم تشير إلى أن إجمالي مقاتلي هذا التنظيم قبل هزيمتهم في سورية والعراق كان يقدر بحوالي ٦٠ ألف مقاتل (منهم حوالي ٣٠ ألفاً من جنسيات أجنبية وعربية، والباقي من العراقيين والسوريين تحديداً). والتساؤلات المطروحة في الوقت الراهن (٢٠١٨م) هي: إلى أين سيتجه هؤلاء "الداعشيون الأجانب" العائدون من العراق وسورية؟ وهل استعداد أحد من حكام ومسؤولي أجهزة الأمن والمخابرات العربية والأجنبية المعنية لسيناريوهات العودة تلك؟ وأي نوع من الإرهاب سيمارسون بعد أن سُدت في وجوههم سبل الحياة الطبيعية؟<sup>(٢)</sup>.

في هذا السياق، يمكن أن نعود إلى الملف المهم الذي أشرف عليه الصحفي المصري أحمد الخطيب، ونشرته جريدة (الوطن) المصرية بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠١٧م تحت عنوان: "الدواعش العائدون"، وكذلك إلى الدراسة التي نشرتها مجلة (ذي أتلانتيك) الأمريكية للكاتبين: كولن كلارك (أستاذ العلوم السياسية في مؤسسة راند وباحث في المركز الدولي لمكافحة الإرهاب) وأمارنات أمارسينجام (الباحث في معهد الحوار الاستراتيجي الأمريكي)، وذلك تحت عنوان: "أين سيذهب مقاتلو داعش بعد أن تسقط الخلافة". حيث ذهبت تلك الدراسات المتخصصة إلى أنه عندما ينتهي الصراع، إما عن طريق القوة أو التسوية عن طريق التفاوض، فإنه من المرجح أن يتفرق أولئك المقاتلون في اتجاهات عديدة عبر الحدود الوطنية، وأنهم سينقسمون

١ - في تفصيل ذلك؛ انظر: د. رفعت سيد أحمد، داعش: خلافة الدم والنار، القاهرة، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م.

٢- عنوان هذه الدراسة: (Where Do ISIS Fighters Go When the Caliphate Falls؟) متوفر على الرابط: <https://www.theatlantic.com/international/archive/2017/03/isis-foreign-fighter-jihad-syria-iraq/518313/>



إلى ٤ مجموعات: الأولى: تلك التي ستلتحق بأبي بكر البغدادي (هذا في حال كان حينها حياً يرزق)، وهم من الدائرة المقربة، ومن المرجح أن يبقوا في خفاء مع أبي بكر داخل العراق وسورية. أما المجموعة الثانية من المقاتلين فأسموهم "الوكلاء" أو المرتزقة المحتملين، وهم الذين منعوا من العودة إلى بلدانهم الأصلية. أما المجموعة الثالثة، فهم - وفقاً للدراسة - من المقاتلين الأجانب "العائدين"، والذين سيشكلون مصدر القلق الأكبر للعاملين في دوائر مكافحة الإرهاب في أغلب دول العالم التي أتوا منها. وبالنسبة للمجموعة الرابعة من المقاتلين العائدين والذين أطلق عليهم الكاتبان مسمى "المقاتلين التنفيذيين"، فسيجاولون إحياء الشبكات النائمة، وتجنيد أعضاء جدد، أو شن هجمات على غرار ما يسمى هجمات "الذئاب المنفردة".

خامساً: يمكننا الآن رصد ملامح عامة لخريطة انتشار داعش مستقبلاً في القارات الثلاث (آسيا، أفريقيا، أوروبا)، وهي خريطة قد تتغير وتختلف وفقاً للمتغيرات العالمية والإقليمية، وذلك على النحو الآتي:

(أ) على المستوى الآسيوي، فإن أفغانستان وباكستان واليمن وبعض دول الخليج ستصبح ملاذاً للعائدين من سورية والعراق، وسيمثلون خطراً كبيراً على الأمن القومي لتلك البلاد.

(ب) أما في أفريقيا، فيعتقد أن الخطر الأكبر سيكون قادماً منها، وفي الصد ذاته، يمكن رصد الآتي تفصيلاً:

١- داعش في سيناء: تجمع الحقائق المتوفرة حول تنظيم (داعش ولاية سيناء) أن اسمه الأصلي الذي عرف به هو (أنصار بيت المقدس)، وقد عُرف بهذا الاسم منذ عام ٢٠١١م، وتشكل من عناصر فلسطينية سلفية وأخرى بدوية من أهل سيناء. وبعد أن بايع هذا التنظيم أبا بكر البغدادي في ١٠ نوفمبر ٢٠١٤م سُمي (داعش ولاية سيناء)، ويبلغ قوام تعداده الحالي خمسة آلاف عنصر. ويستهدف التنظيم الاستيلاء على الأرض لإقامة الولاية المستقلة، وهو ممول من بعض الدول الخليجية (تحديداً قطر) وتركيا ومخترقاً إسرائيلياً على مستوى التسليح والمعلومات<sup>(١)</sup>.

١ - في تفصيل ذلك؛ انظر: د. رعت سيد أحمد، داعش ولاية سيناء، القاهرة، مركز يافا للدراسات والأبحاث، الطبعة الثانية،

إن تاريخ الإرهاب والغلو الديني في سيناء يشير إلى أن جذور النشأة لتنظيم داعش في سيناء تعود إلى العام ٢٠٠٤م، حيث ظهر آنذاك تنظيم إرهابي تحت مسمى (التوحيد والجهاد)، والذي إليه تسبب الأحداث الإرهابية التي وقعت في طابا وذهب وشرم الشيخ خلال الأعوام (٢٠٠٤م - ٢٠٠٥م)، وكان يقوده الفلسطيني السلفي (هشام السعيدني) الشهير بـ (أبي الوليد المقدسي)، وهو الرجل الذي تتلمذ على أيدي أبي اسحاق الحويني وفتاويه التكفيرية القائمة على إلغاء الآخر والشطط الديني. وبعد أن قُتل السعيدني في عام ٢٠١١م، تعاقب على قيادة التنظيم كل من: (محمد حسين محارب الشهير بأبي منير) الذي لقي مصرعه عام ٢٠١٣م، ليتولى القيادة بعده كل من محمد فريخ زيادة (الذي قتل أيضاً) ثم شادي المنيعي وهشام العشماوي، وقد انشق الأخير حديثاً مكوناً تنظيمياً إرهابياً جديداً أسماه (المرابطين)، وتولى كذلك أمور الفتوى وإباحة القتل، وهو يقف خلف عمليات إرهابية كبيرة منها عملية الواحات عام ٢٠١٨م، كما يتواصل (تنظيمياً وتمويلياً) مع الجماعات المسلحة في ليبيا. ولهذه التنظيمات أيضاً دعاة من أبرزهم (حمادين أبو فيصل، محمد عزام، أسعد البيك، سلمى سليم) وغيرهم.

لقد ارتكب تنظيم (داعش ولاية سيناء) أكثر من ١٥٠ حادثاً إرهابياً في سيناء وبعض المحافظات المصرية وفي المنطقة الغربية (على الحدود مع ليبيا)، وبعض تلك الأعمال الإرهابية كان محدود الأثر والصيت، فيما البعض الآخر صاحبه ضجيج دعائي وسياسي واسع مثل: (مذبحتي رفح الأولى والثانية، محاولة اغتيال وزير الداخلية السابق اللواء محمد إبراهيم، مذبحة كرم القواديس، الكتيبة ١٠١، العريش، تفجير مديرتي أمن القاهرة والمنصورة، اغتيال النائب العام هشام بركات، واقعة الشيخ زويد، إسقاط طائرة الركاب الروسية، اغتيال العميد أركان حرب عادل رجائي، وكذا اغتيال عشرات الضباط والجنود).

إذا ما رصدنا نتائج إرهاب العام الماضي فقط (٢٠١٧م) وفقاً لإحصائية توثيقية<sup>(١)</sup> سنجد أنه خلال الفترة من يناير ٢٠١٧م إلى نوفمبر ٢٠١٧م وقع حوالي ٢٣٢ هجوماً

١ - لمزيد من التفاصيل؛ انظر: "تقرير معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط"، واشنطن، ٢٠١٧م؛ متوفر على الرابط:

إرهابياً، وذلك مقابل ٨٠٧ حوادث إرهابية خلال عام ٢٠١٦م، ما يعني انخفاض عدد العمليات الإرهابية بنسبة تتعدى ٦٠٪. ولكن العام ٢٠١٧م قد شهد حوادث إرهابية تعد هي الأعنف في تاريخ مصر الحديث على الإطلاق، ولعل أبرزها وأكثرها عنفاً الهجوم على مسجد الروضة الذي نتج عنه استشهاد ٣١١ مدنياً بعد استشهاد العديد من الجرحى متأثرين بإصابتهم، حيث يعد هذا الحادث بمثابة أعنف حادث إرهابي وقع في مصر.

كما رصدت الإحصائية سألقة الذكر ارتفاع أعداد ضحايا الإرهاب من المدنيين خلال العام ٢٠١٧م بشكل غير مسبوق، حيث إنه خلال فترة ٣ سنوات (من ديسمبر ٢٠١٣م وحتى ٢٠١٦م) نتج عن العمليات الإرهابية استشهاد ٥٨٨ مدنياً، وهذا العدد يشمل ضحايا حادث الطائرة الروسية الذي أسفر عن مقتل ٢٢٤ شخصاً كانوا على متنها؛ أما منذ ديسمبر ٢٠١٦م وحتى نوفمبر ٢٠١٧م، أي خلال أقل من عام واحد، فقد أودت الهجمات الإرهابية بحياة ٥٠٧ مدنيين. لكن على الرغم من وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين، فإنه لاتزال الغالبية العظمى من الهجمات الإرهابية تستهدف قوات الأمن؛ حيث إن ٧٦٪ من الهجمات في شمال سيناء خلال العام ٢٠١٧م استهدفت قوات الأمن، وذكرت الإحصائية أن العمليات الإرهابية شمال سيناء خلال ٢٠١٧م (حتى شهر نوفمبر ٢٠١٧م) قد أسفرت عن استشهاد حوالي ٣٩٦ مدنياً و٢٩٢ من قوات إنفاذ القانون، أي إن عدد ضحايا الإرهاب من المدنيين في شمال سيناء خلال ٢٠١٧م يفوق عدد الضحايا من رجال الأمن.

٢- في ليبيا: تتواجد أغلب الجماعات الإرهابية في ليبيا، والتي تضم حوالي عشرة آلاف مقاتل، في منطقتي (سرت) و(درنة)، وقد أسست هذه الجماعات لبئية إرهابية ذات بعد قبلي وأيديولوجي، وذلك من خلال جماعات داعش في سرت و(أنصار الشريعة) و(مجلس شورى شباب الإسلام) وبعض عناصر جماعة فجر ليبيا (الفرع الليبي للإخوان المسلمين) وبقايا (الجماعة الإسلامية المقاتلة)، حيث شكلوا معاً تهديداً أمنياً خطيراً على حدود مصر الغربية، كما يتردد أنهم كانوا خلف إنشاء ما

يسمى (جيش مصر الحر) أسوة بالجيش العميل في سورية الذي يقاوم الدولة السورية بتمويل قطري وتركي وتدريب أمريكي.

من أشهر عمليات "داعش ليبيا" قيامه بذبح العمال الأقباط المصريين (٢٠١٥/٢/١٥) والمواطنين الأثيوبيين وتم تسجيل المذبحة في أفلام فيديو ذائعة الانتشار، أساءت للإسلام الذي يتحدث هؤلاء باسمه، فضلاً عن حادتي الواحات الغربية وقتل أقباط المنيا (٢٠١٧م)، بالإضافة لعمليات قتل ممنهج ضد الليبيين المخالفين لهم.

الآن ليبيا أصبحت مقراً رئيسياً لداعش والمقاتلين الأجانب لتقدم بذلك الإجابة الأكبر والأخطر عن مآلات مستقبل داعش، حيث ذهب الآن بالأساس إلى ليبيا وسيناء المصرية وبعض دول المنطقة<sup>(١)</sup>.

٣- في تونس: تتضوي أهم الجماعات الإرهابية في تونس تحت لواء تنظيم يسمى (عقبة بن نافع)، وهو منشق عن تنظيم القاعدة في تونس، ويضم عدة مئات من المتطرفين الإسلاميين الذين قاتل بعضهم في سورية في بدايات الأزمة السورية (مارس ٢٠١١م) ثم عادوا لاحقاً إلى تونس ليرتكبوا مذابح مروعة منها: حادث جبل الشعانبي، متحف باردوا، حادث فندق (إمبريال مرحبا) بسوسة، وغيرها من الأعمال الإرهابية والتي نحسبها ستظل مستمرة.

٤- الجزائر: أغلب الجماعات الإرهابية هناك تتضوي تحت تنظيم (جند الخلافة)، وهو بقيادة (خالد أبي سلمان) متعاوناً مع قيادات تنظيم القاعدة وداعش والتي من أشهر قادتها عبد المالك دوركدال ومختار بلمختار وقوري عبد الملك، وسيكون لهم في المستقبل دور في إعادة إنتاج الإرهاب المتأسلم والمسلح إن لم تتبته لمواجهة الدولة الجزائرية.

٥- في المغرب العربي: أكبر التنظيمات الداعشية هناك هو (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي)، ووفقاً لبيانات وزارة الداخلية المغربية، فإن ١٣٥٤ مغربياً قد ذهبوا

١ - انظر في ذلك: (تقرير) "المقاتلون الأجانب في ليبيا: التداعيات على أفريقيا وأوروبا"، (إعداد: هارون ي. زيلين ومايكل ف. فرانكن)، معهد واشنطن للدراسات، فبراير ٢٠١٨م؛ متوفر على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/foreign-fighters-in-libya-consequences-for-africa-and-europe>

للقتال في سورية تحت مسميات ودعوات مضللة باسم "الجهاد في سورية"، وأغلبهم الآن يعود متخفياً، وسيمثلون قنابل قابلة للانفجار قريباً.

٦ - **نيجيريا**: يمثل جماعات الإرهاب في نيجيريا وبوضوح وقوة تنظيم (بوكو حرام) بقيادة أبي بكر شيغو، وهو تنظيم إرهابي بات يسيطر على حوالى ٢٠٪ من مساحة نيجيريا التي تعد أكبر دولة أفريقية من حيث التعداد البشرى (١٧٧ مليون نسمة) وأكبر دولة في إنتاج النفط. ولقد بايع التنظيم خلال عام ٢٠١٤م تنظيم الدولة الإسلامية في بلاد الشام والعراق (داعش)، وانضوى تحت لواء الخلافة الخاصة به. ويهدد هذا التنظيم دول الجوار، وهو يضم عدة آلاف من النيجيريين الذين دخلوا فيه لأسباب تتعلق بالفقر والتهميش والمعاداة الطائفية للجنوب المسيحي، ولذلك حاول التنظيم تسمية نفسه (أهل السنة والدعوة والجهاد)، وهو سيمثل خطراً كبيراً - مستقبلاً - على وحدة نيجيريا واستقرارها.

٧ - **في مالي**: تنضوي أهم الجماعات الداعشية في مالي تحت لواء يسمى (المثمنون)، ويعمل في شمال مالي، وكان يقوده الجزائري (مختار بلمختار)، والذي يتردد أنه قتل بعد قيامه بعدة عمليات إرهابية وهدم للأثار الإسلامية. وقد قامت فرنسا بحملة عسكرية موسعة ضد هذا التنظيم بمباركة دول أفريقيا عام ٢٠١٤م، ولاتزال إلى الوقت الراهن (٢٠١٨م) بقايا هذا التنظيم موجود وتمثل خلايا نائمة قد تستيقظ في أي لحظة.

٨ - **الصومال**: يعد تنظيم (الشباب المجاهدين) أهم تنظيم إرهابي في الصومال، وهو عبارة عن جماعة قديمة وسابقة على نشأة داعش في بلاد الشام والعراق، ولكن هذا التنظيم أعلن عام ٢٠١٤م مبايعته لتنظيم داعش بقيادة البغدادي. ويضم التنظيم في عضويته مئات الصوماليين، حيث يجتذبهم عبر وسائل الإغراء الديني والمالي نتيجة الأوضاع الاقتصادية البائسة. وقد هدّد هذا التنظيم دولة كينيا بعدة عمليات إرهابية، كما يحاول التنظيم الوصول إلى أثيوبيا والاستيلاء على بعض المواقع والدخول في مناوشات مسلحة مع الدولة الأثيوبية التي تمثل عقبة دينية في وجه تمدد التنظيم (حيث الأغلبية الشعبية في أثيوبيا تدين بالمسيحية).

(ج) مآلات داعش في أوروبا:

تُجمع أغلب الوثائق والتقارير المتوفرة عن مآلات الدواعش الأوروبيين الذين كانوا متواجدين ضمن تنظيم داعش في العراق وسورية، أنهم سيعودون إلى بلادهم ليكونوا بمثابة قنابل موقوتة وخلايا نائمة تستيقظ مفجرة تلك المجتمعات التي صدرتهم إلى بلاد الشام والعراق. إن الانتصارات المتتالية في العراق وسورية على تنظيم داعش وأخواته من الجماعات المسلحة، والتي أنهت وجودها - تقريباً - تطرح سؤالاً تكرر كثيراً دون إجابات قاطعة، والسؤال هو: إلى أين ستتجه العناصر الأوروبية الموجودة في داعش وأخواتها في المرحلة المقبلة؟ صحيح ستبقى بعض خلاياها النائمة وذئابه وتنظيماته الصغيرة المنفردة داخل سورية والعراق، إلا أن المعلومات الاستراتيجية المتوفرة تؤكد أن إحدى الساحات المهمة لعمل داعش الإرهابي القادم هي تلك الساحات التي ساهمت في تخليقه وصناعته كتنظيم، وتأتي الساحة الأوروبية في مقدمتها. وفي تقديرنا، لن تكون هناك دولة أوروبية بمنأى عن عمليات هذه التنظيمات والجماعات المتطرفة، خاصة أن هناك ما بين ٢٠ إلى ٣٠ ألف مقاتل أجنبي ضمن تنظيمات التطرف في سورية والعراق وليبيا، منهم على الأقل ١٠ آلاف أوروبي سيعودون إلى بلادهم؛ فهل سيعودون لكي يلعبوا مثلاً أم لكي يكونوا مواطنين صالحين؟! بالطبع لا، فهم سيعودون حاملين ثأراً - وفق تصوراتهم - من المجتمع الأوروبي والغربي الذي خذلهم (وليس أجهزة الحكم فحسب)، لأنه هو الذي مؤلّم في البداية، ثم قاتلهم في المرحلة التالية، وبالتالي هم سيعودون مهزومين لكي يثأروا منهم، وكل واحد منهم يمكن أن يشكل تنظيمًا جديدًا، فليس ضرورياً أن يقوم بالعمليات بنفسه، إنما من خلال التنظيم الذي يمكن أن يشكله، خاصة إذا علمنا أن هذه الدول الأوروبية بها جاليات أفريقية ومغاربية مسلمة تعيش فيما يعرف بأحزمة الفقر في المدن الكبرى (باريس نموذجاً)، حيث يعيشون كمواطنين من الدرجة الثانية، فهؤلاء يمكن أن يكونوا مادة خام لتجنيد المتطرفين في تلك البلاد.

إن أبرز الدول الأوروبية المرشحة لأن تكون مسرحاً للعمل ولانتقال داعش والتنظيمات الإرهابية الأخرى إليها (مثل النصر والقاعدة وأحرار الشام وغيرها)

خلال الفترة المقبلة، هي (بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، أسبانيا، روسيا، ألمانيا، وغيرها).

**ختاماً:** سيكون العالم إذاً أمام توسع لرقعة الإرهاب وجغرافيته بعد الانتهاء - تقريباً - من إحدى جولاته في سورية والعراق متمثلة في داعش؛ ولأن الإرهاب باسم الدين يحمل جاذبية عالية لأجيال جديدة من المحبطين<sup>(١)</sup> ومن الجاهلين بجوهر الدين، والذين يسهل حرف بوصلتهم السياسية بعيداً عن قضايا الأمة المركزية (مثل قضية فلسطين) لتحل محلها قضايا أخرى يريدونها "الاستعمار" الذي يحركهم، مثل تفكيك الدول والجيوش المركزية والفتن المذهبية والطائفية، فإن أمثال تلك التنظيمات (خاصةً داعش) ستضعف لكنها لن تموت رغم الضربات التي وجهت لها ورغم تبخرها التنظيمي والجغرافي في بلاد الشام. وذلك لأننا، وطالما بقي هذا الفكر الوهابي المتطرف الذي يمثل المورد الخصب لنمو عقائد الإرهاب، وطالما بقي المحرك الاستعماري الخارجي؛ فإن مآلات داعش تشير إلى أنها لن تموت، وستعيد دورات العنف باسم الدين مجدداً، وسيكتوي بناها الجميع، خاصةً من ساهم في صناعتها وتوحشها سواء من دول المنطقة أو من الغرب الأوروبي والأمريكي.. والله أعلم.

١- ثمة وجهات نظر مهمة تؤكد على أن داعش تنتقل إلى مرحلة جديدة أشد شراسة وأوسع انتشاراً؛ انظر في ذلك: مقال تحليلي لـ تيزي ميسان بعنوان: "وهم القضاء على داعش" (ترجمة: سعيد هلاي الشريفي)، موقع شبكة فولتير، فبراير ٢٠١١م؛ متوفر على الرابط:

<http://www.voltairenet.org/article199707.html>





## ماذا يجري في اليمن؟<sup>(١)</sup>

(تقرير)

عبد العزيز أبو طالب

رئيس دائرة المعلومات والنشر بالمركز،

سكرتير تحرير مجلة مقاربات سياسية

### مقدمة التقرير:

كان من تداعيات رضوخ اليمن لحكم فردي استمر لأكثر من ثلاثة وثلاثين عاماً أن تعرض البلد للنزاعات السياسية المستمرة، والتي تأججت في العام ٢٠١١م بالتزامن مع أحداث الربيع العربي التي عصفت بكثير من الدول في المنطقة وزعزعت استقرارها السياسي. لكن اليمن تميز - آنذاك - بتجربته الفريدة، وذلك عندما

ثلاثة أعوام من العدوان والحصار التي تقوده السعودية وتدعمه الدول الغربية على اليمن السعيد؛ كل يوم تشرب الأرض دم شهيد، ويجرح وجه البلاد دمع أم يسيل، وتتلوى أحشاء فقير جائع ومحاصر، بالموت والخذلان.

جلست الأطراف السياسية في السلطة والمعارضة بشقيها (المدني والمسلح) على طاولة مؤتمر حوار وطني شامل ضم جميع

الأحزاب والقوى السياسية الممثلة في البرلمان، وكذا أنصار الله والحراك الجنوبي، إضافةً إلى ممثلين عن الشباب وتمثيل خاص للمرأة. وقد استمرت أعمال ذلك المؤتمر خلال الفترة (١٨ مارس ٢٠١٣م - ٢٥ يناير ٢٠١٤م)، ليقدّم للشعب اليمني - في ختام انعقاده - وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، والتي تضمنت حلولاً لعدد من

١ - حرصاً من هيئة تحرير المجلة على شمول الفائدة من التقرير فقد تم نشر نصه باللغة الإنجليزية على الموقع الإلكتروني للمركز على شبكة الويب، ويمكن الاطلاع عليه وتحميله عبر زيارة الموقع:

:

www.yecscs.com

القضايا الوطنية، وخرجت بنقاط محددة ألزمت - حينها - الرئيس هادي بتنفيذها. ولكن مماثلة وامتناع هادي أدت إلى تأزم الوضع السياسي وازدياد الاحتقان بين الأطراف السياسية المشاركة، وظلت جهود المبعوث الأممي جمال بن عمر مستمرة للتوصل إلى حل لذلك الوضع المتأزم، وإيجاد حل سياسي للأزمة اليمنية بصفة عامة.

في أتون ذلك المناخ السياسي المتأزم، اندلعت ثورة شعبية في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م للمطالبة بإصلاحات اقتصادية عاجلة وإزاحة حكومة هادي الفاسدة، بالإضافة للمطالبة بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني. وعقب انتصار الثورة، أعلن المبعوث الأممي (جمال بن عمر) في اليوم التالي للثورة (٢٢ سبتمبر ٢٠١٤م) عن اتفاق الأطراف السياسية جميعاً على اتفاق سياسي شامل لحل الأزمة السياسية (وثيقة السلم والشراكة)، وهي الوثيقة التي وصفها المبعوث الأممي بالأمر الخارق للعادة؛ إذ وفقاً لبنود الوثيقة، قبلت قوى الثورة المنتصرة أن تقف على قدم المساواة مع سائر الأطراف السياسية، ولم تطالب بأي امتيازات سياسية خاصة.

في الساعات الأولى من صباح يوم الخميس ٢٦ مارس ٢٠١٥م شنت السعودية والدول المتحالفة معها حرباً واسعة على اليمن تحت مسمى "عاصفة الحزم"، وأعلنت إغلاق المجال الجوي والبري والبحري لليمن وفرض حصار شامل عليه. ومنذ ذلك الوقت، وعلى مدار ثلاث سنوات، لا يزال ذلك التحالف ترتكب الجرائم بحق المدنيين والمؤسسات والبنى التحتية لليمن، ما تسبب (ولا يزال) في صنع كارثة إنسانية تعد الأسوأ من نوعها في العالم بتأكيد وشهادة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإنسانية والحقوقية.<sup>(١)</sup> كما أعاق التدخل العسكري في ذلك التوقيت الوصول إلى حلٍ سياسي للأزمة اليمنية وفقاً لاتفاقٍ سياسي كان حينها على وشك التوقيع من الأطراف السياسية اليمنية كافة، وذلك الأمر هو ما أكد عليه المبعوث الأممي جمال بن عمر في آخر إفادة له أمام مجلس الأمن بعد وقوع العدوان على اليمن<sup>(٢)</sup>.

(1) <https://arabic.rt.com>

(٢) نص آخر إحاطة للمبعوث الأممي جمال بن عمر بعد اندلاع العدوان السعودي على اليمن؛ متوفر على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=UJYPdOmaemE>

## ١ - الدول المشاركة في العدوان على اليمن:

(المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر<sup>(١)</sup>، البحرين، الكويت، الأردن، السودان، مصر، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، باكستان،

هناك من المعاناة الإنسانية ما يكفي لوقف الحرب في اليمن، لكن الأطماع الاقتصادية تمنع ذلك

السفغال) ولاحقاً أعلنت ماليزيا عزمها الخروج من هذا التحالف، كما سحبت المغرب طائراتها

المشاركة في العدوان على اليمن وأبقت على حضور قوات أخرى في التحالف<sup>(٢)</sup>. إضافة كذلك إلى مشاركة مجاميع من المرتزقة التابعين للشركة الأمنية سيئة السمعة (بلاك ووتر)، وكذا شركة (داين كورب) الأمريكية<sup>(٣)</sup>.

## ٢ - الدول التي تباع السلاح والذخائر للتحالف السعودي:

(الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، روسيا، ألمانيا<sup>(٤)</sup>، كندا، الصين، تركيا، أسبانيا، جورجيا وغيرها)<sup>(٥)</sup>. وقد أعلنت النرويج وبلجيكا توقفها عن بيع السلاح للإمارات<sup>(٦)</sup>.

(١) انسحبت قطر من التحالف في ٥ يونيو ٢٠١٧م.

(٢) متوفر على الرابط:

[https://arabic.sputniknews.com/arab\\_world/](https://arabic.sputniknews.com/arab_world/)

(٣) انسحبت شركة بلاك ووتر بعد الحسائر غير المتوقعة في صفوف جنودها والكشف عن أسماء القتلى والمشاركين في الحرب، لتحل محلها (داين كورب) التي انسحبت أيضاً في وقت لاحق؛ المزيد من التفاصيل متوفرة على الرابطين:

<https://southfront.org/first-group-of-dyncorp-mercenaries-arrived-in-yemen-and-replaced-the-ones-from-ex-blackwater/>

<https://www.globalresearch.ca/dyncorp-mercenaries-to-replace-blackwater-in-yemen/5512537>

(٤) مع تقدم المفاوضات في ألمانيا بين الحزبين الاشتراكي الديمقراطي والمحافظ من أجل تشكيل ائتلاف حاكم بزعامة ميركل، أعلنت الحكومة الألمانية عن وقفها تصدير الأسلحة إلى الدول المشاركة في الحرب على اليمن؛ المزيد من التفاصيل متوفرة على الرابط:

<http://arabic.euronews.com/2018/01/20/germany-stops-exporting-arms-to-ksa-and-emirates>

(٥) يمكن الاطلاع على موقع الدفاع والتسليح على الرابط:

<http://defense-arab.com/vb/forums/11>

(6) <http://www.independent.co.uk/news/world/europe/yemen-civil-war-norways-arms-sales-uae-saudi-arabia-iran-houthis-exports-emirates-ine-eriksen-a8140226.html>

في جهة مقابلة وجبهة مضادة أعلنت العديد من المنظمات الدولية والهيئات الرسمية مطالبته الدول المصدرة للسلاح بوقف بيعها للأسلحة للتحالف الذي يرتكب الجرائم بحق الشعب اليمني وينتهك القانون بشكل متعمد ومستمر، فقد طالبت منظمة هيومن رايتس ووتش تلك الدول المصدرة بوقف بيع السلاح للسعودية<sup>(1)</sup>.

بدوره دعا البرلمان الأوروبي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى وقف بيع السلاح

أزمة إنسانية تعد وصمة عار على المجتمع الدولي، ومشكلة سياسية بالإمكان معالجتها لولا الحسابات الجيوسياسية للدول الكبرى وأطماعها الاستعمارية والتوسعية في الجمهورية اليمنية.

للسعودية التي تقود التحالف على اليمن<sup>(2)</sup>.

- بيان مشترك بين منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش تطالب بتعليق عضوية السعودية في

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بسبب جرائمها في اليمن<sup>(3)</sup>.

### ٣- لماذا العدوان على اليمن؟!

لقد ادعت السعودية والدول المتحالفة معها أنها قامت بهذه الحرب من أجل إعادة الشرعية إلى اليمن ممثلة في الرئيس هادي؛ لكن العودة إلى الوقائع والأحداث والاتفاقات السياسية تدحض ذلك الادعاء إجمالاً، وذلك على النحو الآتي:

هادي - في الأصل - تمت تزكيته شعبياً في فبراير ٢٠١٢م كمرشح وحيد في انتخابات غير تنافسية ليصبح رئيساً توافقياً لليمنيين وذلك وفق ما تطلبت المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية<sup>(4)</sup> الموقعة في العاصمة السعودية الرياض في نوفمبر ٢٠١١م، والتي كانت تعد بمثابة المرجع لعملية الانتقال السياسي في اليمن.

(1) <https://www.hrw.org/ar/news/2016/03/21/287876>

(2) المزيد من التفاصيل حول دعوة البرلمان الأوروبي دول الاتحاد لوقف بيع الأسلحة للسعودية متوفرة على الرابط: <http://arabic.euronews.com/2017/12/01/european-politicians-demand-arms-embargo-on-saudi-arabia>

(3) <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2016/06/suspend-saudi-arabia-from-un-human-rights-council/>

(4) نص المبادرة الخليجية، متوفر على الرابط:

<https://ar.wikipedia.org/wiki/>

١. نصت المبادرة الخليجية على فترة انتقالية من عامين تبدأ مع تولي هادي الرئاسة وتنتهي في ٢١ فبراير ٢٠١٤م، وبانتهاء الفترة تنتهي صلاحية بقاء هادي كرئيس للدولة، لأن التزكية الشعبية التي نالها بموجب المبادرة الخليجية كانت محددة بالفترة الانتقالية (لعامين ميلاديين)، وأي استمرار له في السلطة لا يمكن أن يكتسب مشروعيته ما لم يكن بتفويض (تزكية) شعبي جديد؛ إذ بالملق، لم يكن من صلاحيات قوام مؤتمر الحوار الوطني منح هادي مشروعية التمديد لعام إضافي. أي إن هادي ظل رئيساً بدون مسوغ دستوري أو تصويت شعبي يتيح له ذلك، بل وبالمخالفة للمبادرة الخليجية ذاتها.
٢. على أي حال، تم التمديد لهادي لذلك العام الإضافي بتوافق القوى السياسية ضمن مؤتمر الحوار، وكان يفترض أن تنتهي مدة التمديد في فبراير ٢٠١٥م بانتخابات رئاسية يعد لها هادي ذاته وفقاً للمبادرة الخليجية؛ لكن في واقع الحال، هادي لم ينفذ مهمته بالإعداد والدعوة لانتخابات رئاسية في ذلك الموعد، وخالف بذلك المبادرة الخليجية التي يستمد منها شرعيته.
٣. من ناحية فعلية، قام هادي بتقديم استقالته من الرئاسة في ٢٢ فبراير ٢٠١٥م، في التوقيت نفسه الذي انتهت فيه صلاحية بقائه كرئيس للجمهورية - وفق ما تقدم. وبالتالي، حتى وإن لم نلق بالأسئلة نفاذ الاستقالة من عدمه؛ فإن مسألة انتهاء فترة صلاحية الرئيس التوافقية - آنذاك - دون أن تجدد تلك الصلاحية وفق أي إطار سياسي ممكن (سواء بتزكية أو تفويض شعبي جديد، أو حتى بتمديد توافقي جديد من الأطراف السياسية داخل قوام مؤتمر الحوار الوطني أو خارجه)، إنما تؤكد فقدانه - قانونياً وموضوعياً - لصفة رئيس الدولة المزكى شعبياً لفترة انتهت، والمتوافق عليه سياسياً لفترتين انتهتا.
٤. بعد اندلاع الحرب على اليمن صرح هادي بأنه لم يكن يعلم عن (عاصفة الحزم) شيئاً إلا من وسائل الإعلام، مضيفاً أن الأمريكان أخبروه أن أحداً لن يتدخل في اليمن. ما يعني أن حجة التحالف السعودي بإعادة شرعيته غير

صحيحة؛ إذ كيف لرئيس يهفو لعودة شرعيته إليه بمساعدة حلفائه، ألا يحاط علماً بأن حرباً شاملة سيشنها حلفاؤه على بلده وخصومه السياسيين من أجل تحقيق ما يصبو إليه!!<sup>(١)</sup>

٥. تأكيد سفير المملكة السعودية لدى واشنطن (عادل الجبير) في تصريح له من واشنطن عقب شن الحرب على اليمن، بأن بلاده كانت تعد للحرب منذ أشهر بالتنسيق مع البيت الأبيض، وذلك في حين أن هادي قدّم استقالته في ٢٢ فبراير ٢٠١٥م، أي قبل حوالي ٣٤ يوماً من الحرب التي اندلعت في ٢٦ مارس ٢٠١٥م؛ فقرار الحرب إذاً، والإعداد لها كان - بكل الحسابات الزمنية - سابقاً لاستقالة هادي من منصبه، إذ من المستحيل منطقياً أن تسبق النتيجة السبب!

٦. بعد استيلاء التحالف على عدن وعدة محافظات في جنوب اليمن في عام ٢٠١٥م، لا يزال هادي في فنادق الرياض ويمنع من النزول في مطار عدن أو ممارسة مهام منصبه؛ أي إن مبرر عودة الشرعية ليست بالمطلق ضمن حسابات التحالف، بل أنه لا يريد لها أن تعود من الأساس.

٧. دعمت الإمارات - وهي أحد أهم أعضاء التحالف - حركة انفصالية في الجنوب ضد حكومة هادي في أحداث يناير ٢٠١٨م.

٨. تصريحات كبار مسؤولي حكومة هادي ومنهم - على سبيل المثال - (صلاح الصيادي) بشأن حقيقة وجود الرئيس عبد ربه هادي رهن الاحتجاز في الرياض<sup>(٢)</sup>.

### ٣- الأهداف الحقيقية للحرب على اليمن<sup>(٣)</sup>؛

شواهد الواقع سألقة الذكر تؤكد أن مسألة إعادة هادي إلى السلطة كحُجّة تسوقها السعودية وحليفاتها لتبرير حربها على اليمن تعد مسألة زائفة، وتقوم على

(١) "هادي يعترف بأنه فوجئ بانطلاق عاصفة الحزم"؛ المزيد من التفاصيل متوفرة على الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=UhdZCoMstKA>

(٢) <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/3/11>

(٣) بهذا الخصوص يمكن مشاهدة فيديو يوضح باختصار الأسباب الحقيقية للحرب على اليمن؛ متوفر على الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=E-xhJvxGKwQ>

ادعاءات تسقطها معطيات الواقع السياسي في اليمن. وبالتالي، يظل التساؤل الموضوعي هنا: ماهي الأهداف الحقيقية وراء هذه الحرب "الغبية"<sup>(١)</sup>؟

**(أ) الأهداف السياسية:**

منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وإعلان الجمهورية على أنقاض النظام الملكي في اليمن، بدأ التدخل السعودي بهدف احتواء أي إمكانية لنجاح تلك الثورة في تحقيق أهدافها المتعلقة بالتححر والديمقراطية والتنمية وبناء جيش قوي لحماية أمن وسيادة واستقلال اليمن. وعلى مدى عقود من الزمن، عملت السعودية على دعم أنظمة يمنية موالية لها بعيدة عن الديمقراطية وتتسم بالتبعية لنظامها الدكتاتوري الرجعي. وبعد الاحتجاجات الشعبية الثورية ٢٠١١م التي خرجت على نظام "صالح" التسلطي تدخلت السعودية لاحتواء تلك الاحتجاجات؛ لكن إصرار القوى الوطنية على التخلص من الوصاية الأجنبية وفشل القوى الموالية للسعودية في اليمن، دفع السعودية للتدخل بشكل مباشر وتشن هذه الحرب لتعيد اليمن إلى حظيرة التبعية.

**(ب) الأهداف الاقتصادية والأطماع في الثروات:**

يصف بعض المحللين ما يجري من صراعات في منطقة الشرق الأوسط (العراق، سورية، ليبيا، اليمن) بأنها صراعات تثيرها القوى الدولية الكبرى بهدف السيطرة على ثروات الدول الصغيرة؛ وذلك باعتبار أن المنطقة تحوي بالفعل ثروات ضخمة من النفط والغاز تسعى الدول الكبرى للاستيلاء عليها من خلال إثارة الصراعات داخل دول المنطقة وفيما بينها، ومن ثمّ التدخل تحت غطاء تلك الصراعات بهدف السيطرة على منابع النفط والغاز.

تشترك اليمن مع السعودية في جغرافيا غنية بالنفط والغاز على امتداد شريط حدودي طويل، وتقع محافظة الجوف اليمنية ضمن ذلك الشريط الحدودي، حيث تمتلك تلك المحافظة مخزوناً هائلاً من النفط. وقد عملت السعودية بالتواطؤ مع النظام السابق على إفقار المحافظة من أي مظهر من مظاهر المدنية، وجعلت منها منطقة متخلفة تنتشر فيها الثارات وملاداً لقطع الطرقات، وذلك لكي لا يلتفت أبناء

(١) "الأمين العام للمتحدة يصف الحرب في اليمن بالحرب الغبية"؛ متوفر على الرابط:

المحافظة لما تحت أقدامهم من الثروات، ناهيك بأصابع الاتهام التي وجهت نحو السعودية بسرقة النفط من جانبها الحدودي مع تلك المحافظة باعتبار أن المنطقة تحوي حقلاً نفطياً مشتركاً.

من جانب آخر، يُلاحظ أن مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(١)</sup> وبريطانيا في هذه الحرب على اليمن لوجستياً (بيع الأسلحة، وتزويد الطائرات السعودية بالوقود، وتحديد الأهداف) واستخباراتياً وسياسياً، تترافق أيضاً مع وجود قوات تابعة لهما على أراضٍ يمنية غنية بالنفط والغاز، وقد نشرت - مؤخراً - شبكة (سي إن إن) الأمريكية صوراً لضباط من المارينز الأمريكي في مأرب<sup>(٢)</sup>، كما تفيد أنباء يمنية عن وجود قوات أمريكية وبريطانية في مناطق شبوة وحضرموت.

### (ج) الأهداف الجيواستراتيجية:

تتميز اليمن بموقع استراتيجي هام<sup>(٣)</sup>؛ إذ تقع في أقصى الجنوب الغربي لقارة آسيا وتطل على القارة الأفريقية، كما تمتلك سواحل بحرية تزيد عن ألفي كيلو متر، ما يوفر لها سيطرة واسعة على طريق الملاحة الدولي النشط الذي يستوعب حوالي ١٣٪ من التجارة العالمية.

كما تتحكم اليمن في أهم ممر في المنطقة وهو مضيق باب المندب الذي يتحكم في مرور حوالي ٤ مليون برميل يومياً من النفط.

إضافة إلى ما سبق، تمتلك اليمن العديد من الجزر والموانئ الاستراتيجية، ومنها:

- (جزيرة سقطرى) في البحر العربي، والتي تشرف على خطوط الملاحة بين آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا، ويمكن استخدامها للسيطرة على هذه الطريق. وقد قامت الإمارات (العضو الأبرز في التحالف بعد السعودية) بالسيطرة على هذه الجزيرة، ومحاولة تغيير هويتها اليمنية، وشراء

(١) "تحركات في الكونغرس الأمريكي للتصويت على انسحاب واشنطن من الحرب على اليمن؛ متوفر على الرابط:

[https://ara.reuters.com/article/me\\_otpnews\\_more/idarakcn,1gd3fy](https://ara.reuters.com/article/me_otpnews_more/idarakcn,1gd3fy).

(2) <http://www.aljadeedpress.net/archives/31178>

(٣) لمزيد من التفاصيل: يمكن الرجوع إلى مقال للكاتب (مهدي داريوس) بعنوان: "الجغرافية السياسية وراء الحرب في

اليمن"، منشور على موقع (جلوبال ريسيرش)، ٢٠١٥م؛ متوفر على الرابط:

<https://www.globalresearch.ca/>



أراضيها، وتجنيس بعض أهاليها، وتدمير ثرواتها الحيوانية والنباتية النادرة والمصنفة من قبل منظمة اليونسكو ضمن قائمة التراث العالمي. والأخطر من ذلك كله هو قيام الإمارات ببناء قاعدة عسكرية في الجزيرة<sup>(1)</sup>، بينما يؤكد الكثيرون أن الإمارات ليست بحاجة لهذه القاعدة لأنها ببساطة تستضيف قواعد أمريكية وفرنسية لحمايتها، ما يعني أنها تقوم بدور الوكيل للولايات المتحدة الأمريكية<sup>(2)</sup> التي تستر خلف هذه الدولة العربية للسيطرة على الجزيرة والسواحل اليمنية.

- جزيرة (ميون) المطلة على مضيق باب المندب وتتحكم في المضيق بسبب قربها منه وملاءمتها للملاحة ومرور السفن بالقرب منها، وقد سيطرت الإمارات على هذه الجزيرة وقامت بتهجير أهلها وبناء قاعدة عسكرية على أراضيها<sup>(3)</sup>.

- سيطرت دول التحالف أيضاً على موانئ اليمن المهمة كميناء (بلحاف النفطي) وميناء (المخاء) وميناء (قنء)، وذلك بدعوى إعادة الشرعية، بينما لم تسمح دول التحالف لهادي بالعودة إلى عدن وممارسة مهامه، ما يعني أن الهدف الحقيقي وراء الحرب ليس الشرعية أو القضاء على "الانقلاب" بل السيطرة على ثروات وموقع اليمن الاستراتيجي.

#### (د) هدف تقسيم اليمن:

تعمل دول التحالف بقيادة السعودية والإمارات على تقسيم أراضي الجمهورية اليمنية، وذلك كأحد الأهداف الاستراتيجية لهذه الحرب بغية إضعاف اليمن. وفي سبيل ذلك، تشط هذه الدول على أكثر من مسار، فمن جهة، تقوم حكومة الرئيس المستقيل هادي بدفع بعض رواتب الموظفين اليمنيين حسب الانتماء المناطقي

(1) <http://www.aljazeera.net/programs/newsreports/2017/12/29/%D8%A%D>

(2) بحسب موقع (انجيلجنس أون لاين)؛ متوفر على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/programs/newsreports>

(3) في فبراير ٢٠١٨م كشفت مجلة (هاينز) الأسبوعية المتخصصة بالأبحاث العسكرية، أن دولة الإمارات العربية المتحدة شرعت في بناء قاعدة عسكرية في جزيرة ميون الواقعة في باب المندب، ونشرت المؤسسة صورة فضائية (التقطت بتاريخ ١٤ يناير ٢٠١٧م) تبين وجود بناء جديد على الجزيرة لمدرج طائرات بطول ٣٢٠٠م.

والشطري، وبشكل أساسي هي لا تدفع شيء من رواتب موظفي المحافظات الشمالية، ومن جهة أخرى، تدعم دولة الإمارات إنشاء ميليشيات محلية مناطقية وانفصالية في المحافظات الجنوبية، وهو ما كشفه صالح الجبواني (وزير النقل في حكومة هادي)<sup>(١)</sup>، كما رعت الإمارات انقلاب جماعة ما يسمى "المجلس الانتقالي الجنوبي" التي تطالب بانفصال جنوب اليمن. وقد اعتبر آخر تقرير للجنة الخبراء التابع للأمم المتحدة أن دعم دول العدوان لهذه المشاريع لتفكيك لليمن يعد من أبرز العوامل المهددة لاستقرار اليمن والتي تعيق التسوية والسلام في اليمن.

#### ٤- جرائم التحالف بحق الإنسانية في اليمن:

قامت السعودية منذ الساعات الأولى لانطلاق عاصفة الحزم العدوانية على اليمن بارتكاب جرائم بشعة بحق المدنيين. وعلى مدار أكثر من ثلاث سنوات، لا تزال السعودية والدول المتحالفة معها متورطة في انتهاكات فظيعة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وقد وثقت المنظمات المحلية والأجنبية (الحكومية وغير الحكومية) تلك الانتهاكات، كما وصفتها الأمم المتحدة بأنها ترقى إلى حد جرائم الحرب<sup>(٢)</sup>، ووصفتها أيضاً المنظمات الدولية بأنها تعد بمثابة: "الحرب المنسية"<sup>(٣)</sup>. وعلى سبيل المثال، وثقت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقرير لها عن أحداث العام ٢٠١٧م في اليمن ٨٥ غارة جوية "بدت غير قانونية" نفذها التحالف منذ بداية الحملة، وتسببت في مقتل ١٠٠٠ مدني على الأقل، وأصابت منازل وأسواق ومستشفيات ومدارس وشركات مدنية ومساجد، كما أشار التقرير إلى أن بعض الهجمات قد

(١) متوفر على الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=SH6bKCbJMf4>

(٢) الأمم المتحدة (رويترز): "رفع مراقبو العقوبات التابعون للأمم المتحدة تقريراً لمجلس الأمن الدولي ذكروا فيه أن التحالف العسكري الذي تقوده السعودية نفذ هجمات في اليمن "قد تصل إلى حد جرائم الحرب"؛ متوفر على الرابط:  
[http://ara.reuters.com/article/ME\\_TOPNEWS\\_MORE/idARAKBN15D0UX](http://ara.reuters.com/article/ME_TOPNEWS_MORE/idARAKBN15D0UX)

(٣) بحسب منظمة العفو الدولية؛ متوفر على الرابط:

<https://www.amnesty.or/ar/latest/news/2015/09/yemen-the-forgotten-war/>

كما أشارت إلى الوصف ذاته العديد من المنظمات الإنسانية والحقوقية الدولية، وكذا كبريات الصحف العالمية كـ "الاندبندنت" البريطانية.

ترقى إلى جرائم حرب<sup>(١)</sup>.

لقد استهدف طيران التحالف قائمة واسعة من الأهداف المحرمة وغير العسكرية، وذلك بهدف إحداث "الصدمة والرعب" لإرغام الشعب اليمني على الاستسلام والقبول بالشروط السعودية، ونورد فيما يأتي بعضاً من تلك الأهداف المحرمة والآثار التي ترتبت على قصفها من طيران التحالف:

الأهداف	القتلى	الجرحى	تدمير
المدنيين	١٤,٢٩١	٢٢٥,٣٧٨	
الأطفال <sup>(٢)</sup>	٢,٠٨٦	٢,٢٨٤	
النساء	٣,٠٥٧	٢,٨٦٩	
المنازل			٤١٣,٢٩٧
المستشفيات <sup>(٣)</sup>			٣٠٩
المدارس والجامعات والمعاهد			١,٠١٠
المصانع			٣٠٧
موانئ ومطارات			٢٩

(١) متوفر على الرابط:

<https://www.hrw.org/ar/world-report/2017/country-chapters/298316>

(٢) تم إدراج التحالف السعودي من الأمم المتحدة في قائمة العار التي تتضمن أسماء الدول والجهات التي تنتهك حقوق الطفل، ولكن سرعان ما تراجع الأمم المتحدة وشطب اسم السعودية من القائمة تحت ضغوط وابتزاز سعودي؛ لتقوم بإدراجها مجدداً في القائمة في عهد الأمين العام الجديد (غوتيريش)؛ متوفر على الرابط:

<http://www.dw.com/ar/>

ينظر في ذلك أيضاً: تقارير وبيانات الأمم المتحدة حول انتهاك التحالف السعودي لحقوق الأطفال في اليمن؛ متوفر على الروابط:

<https://childrenandarmedconflict.un.org/ar/> -

[http://www.un.org/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=S/2017/821&Lang=A&Area=UNDOC](http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2017/821&Lang=A&Area=UNDOC) -

[http://www.un.org/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=S/PRST/2017/21&Lang=A&Area=UNDOC](http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/PRST/2017/21&Lang=A&Area=UNDOC)

(٣) استهدف الطيران السعودي عدداً من المستشفيات الحكومية، كما استهدف عدداً من المراكز التابعة لمنظمة أطباء بلا حدود في رانج وحيدان (محافظة صعدة) ومستشفى آخر في محافظة حجة؛ متوفر على الرابط:

<https://www.msf.org.uk/article/yemen-msf-withdraws-its-teams-six-hospitals-north-yemen>

الأهداف	القتلى	الجرحي	تدمير
الطرق والجسور			٢,٤٢٥
مخازن وناقلات أغذية			١.٣١٨
محطات وناقلات وقود			٦٠٧
المساجد والمعابد والكنائس <sup>(١)</sup>			٩٠٣
القلاع والحصون التاريخية والمتاحف الأثرية			٢٠٦
المدن والمعالم التاريخية والقصور التاريخية			١٨
شبكات الكهرباء والمياه			٨٦٧
صالات العزاء <sup>(٢)</sup> والأعراس <sup>(٣)</sup>			٥
الآثار القديمة والمدن التاريخية المصنفة كتراث عالمي من منظمة اليونسكو <sup>(٤)</sup>			٢١٦
المنشآت التجارية والأسواق <sup>(٥)</sup>			٧,٥٢١
دار المكفوفين <sup>(٦)</sup>			١

(ملاحظة: مرفق ضمن ملاحق التقرير إحصائية تبين الضحايا المدنيين والخسائر المدنية والمنشآت)

(١) كنيسة سانت أنتوني (١٨٦٣م) في عدن، معبد (أوعال) في صرواح (مارب) وهو من أقدم معابد دولة سبأ (٩٥٠ - ١١٥ ق.م)، معبد نكرح (القرن الرابع ق.م) في براقش (الجوف)، معبد أوام (القرن الأول ق.م) في مأرب.  
(٢) استهداف التحالف السعودي بطائراته عدداً من مناسبات العزاء في اليمن، وكان أكبرها استهداف (القاعة الكبرى) أثناء عزاء وزير الداخلية في صنعاء، والتي راح ضحيتها المئات من الشهداء والجرحي، ولم يسمح التحالف للجرحي بالعلاج في الخارج؛ متوفر على الرابط:

<https://arabic.rt.com/news/844342->

(٣) استهداف التحالف السعودي قاعات أعراس في مناطق مختلفة في اليمن، وكان أهمها عرس في منطقة (سنبان) بمحافظة ذمار في ١٦ ديسمبر ٢٠١٥م، والذي راح ضحيته المئات من الشهداء والجرحي.

(٤) ادعت السعودية أن المقاتلين كانوا يخبئون في المناطق التاريخية والأثرية أو يستخدمونها كمخازن أسلحة؛ وقد أثبت الصحفي الأمريكي (سودراسان راغافان) من صحيفة (واشنطن بوست) الأمريكية زيف هذه الادعاءات، وذلك في مقال له نشرته الصحيفة بعنوان: "لماذا العالم صامت جداً؟ بعيداً عن حلب: اليمن يعاني من خسائره القاسية"، ١٨ ديسمبر ٢٠١٦م؛ متوفر على الرابط:

[https://www.washingtonpost.com/world/middle\\_east/](https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/)

(٥) ارتكب الطيران السعودي مجزرة بحق المدنيين في سوق (مستبأ) بمحافظة حجة في ١٦ مارس ٢٠١٦م، وخلف مئات الشهداء والجرحي؛ متوفر على الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=KrKzYdDVyQc>

(٦) <http://www.almayadeen.net/news/politics>

### (أ) العدوان السعودي يقتل أطفال اليمن:

تعتمد العدوان استهداف الأطفال بطائراته التي قامت بقصفهم في المنازل السكنية والمدارس والطرق والسيارات، ولم يسلم من قصف طائراتها حتى الأطفال المكفوفين في دور الرعاية الخاصة بهم، ومنها دار رعاية المكفوفين في صنعاء. وقد بلغ عدد الأطفال الشهداء جراء العدوان السعودي على اليمن أكثر من ألفين وسبعمائة طفل، والجرحى أكثر من ألفين وثمانمائة طفل. وفي ١٠ يناير ٢٠١٧م استهدف الطيران السعودي مدرسة (الفلاح) بمديرية نهم، وراح ضحية الغارة عدد من الأطفال ووكيل المدرسة. وقد أثارت - في حينه - صورة الطفلة "إشراق" (إحدى ضحايا الغارة) مشاعر الغضب والحزن لذلك المشهد المؤلم. وفي ١٤ أغسطس ٢٠١٦م استهدف الطيران السعودي مدرسة (جمعة بن فاضل) بمحافظة صعدة، واستشهد جراء ذلك الاستهداف ٧ أطفال وجرح ٢١ طفلاً آخرين.

### (ب) الغارات المزدوجة واستهداف المسعفين:

الصليب الأحمر (اليمن):  
تعتبر الأزمة الإنسانية في اليمن الأكبر في العالم، وذلك مع ازدياد أعداد المتضررين نتيجة القتال. حيث وصل رقم الأشخاص الذين هم بحاجة إلى المساعدات الإنسانية إلى ٢٠ مليون شخص.

منذ بداية العدوان السعودي على اليمن يقوم الطيران بغاراته الأولى على الأهداف المدنية وبعد دقائق من الغارة وبينما يتجمع الأهالي والمسعفون يعود الطيران ليقصف

الهدف نفسه مرة أخرى، وهو ما يؤدي إلى سقوط ضحايا من المدنيين والمسعفين قد يفوق عدد ضحايا الضربة الأولى، وهذه تعد جريمة حرب وجريمة بحق الإنسانية ومخالفة لكل القوانين الإنسانية والدولية التي تحرم استهداف المدنيين وطواقم الإسعاف<sup>(١)</sup>.

### (ج) استخدام الأسلحة المحرمة:

في صباح يوم الاثنين (٢٠ أبريل ٢٠١٥م) استهدفت منطقة عطان في العاصمة صنعاء بقنبلة مجهولة تسببت في تدمير عدد من البنايات بأكملها وتضرر عشرات أخرى،

(١) "استهداف طيران التحالف مسعفين في محافظة صعدة"؛ متوفر على الرابط:

وبلغ عدد القتلى أكثر من ٢٠٠ بينما الجرحى بالمئات<sup>(١)</sup>. كما أدى استهداف آخر لمنطقة سكنية تقع في جبل نغم إلى حدوث انفجار هائل وغريب ومرعب؛ وسقط نتيجة له العديد من السكان المدنيين بين قتيل وجريح. كما قصفت الطائرات السعودية بالقنابل العنقودية (المحرمة دولياً) المناطق السكنية والأهداف المدنية باستمرار. وقد وثقت منظمة هيومن رايتس ووتش ١٦ هجوماً (برياً وجوياً) على مناطق سكنية باستخدام تلك القنابل<sup>(٢)</sup> التي صُنعت بعضها في الولايات المتحدة والبرازيل. كما وثقت منظمة العفو الدولية استخدام ذخائر عنقودية صنعت في المملكة المتحدة<sup>(٣)</sup>.

في مايو ٢٠١٦م علّقت إدارة الرئيس أوباما تزويد السعودية بالذخائر العنقودية بعد تقارير أكدت على أنها تستخدمها في مناطق مدنية في اليمن. كما أعلنت شركة (تكسترون) التي تصنع قنابل سي بي يو ١٠٥ (CBU-105)، ومقرها الولايات المتحدة، أنها ستتوقف عن إنتاج هذه الأسلحة في أغسطس ٢٠١٨م<sup>(٤)</sup>.

#### (د) الحصار الاقتصادي:

قام التحالف السعودي بفرض حصار شديد على اليمن براً وبحراً وجواً ومنع أي تصدير للنفط أو الغاز أو المنتجات الأخرى، كما منعت دخول البضائع المتنوعة، كانت الأدوية من ضمن البضائع الممنوعة ما أثر على أداء المستشفيات العاملة التي تقدم خدماتها لأصحاب الأمراض المستعصية كمرضى الفشل الكلوي الذين فقدوا بالفعل الخدمات الطبية بسبب توقف أجهزة الغسيل الكلوي، وكذا مرضى السرطان وغيرهم من المرضى.

(١) يظهر مشهد فيديو يوثق لحظة التفجير حجم ذلك التفجير وارتداداته التدميرية الهائلة، ويُعتقد بأنها كانت قبيلة غير عادية قامت الولايات المتحدة بتجربتها في اليمن؛ متوفر على الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=kGhbiETHPZM>

(٢) تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش عن اليمن للعام ٢٠١٧م؛ متوفر على الرابط:

<https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/313455>

(٣) "منظمة العفو الدولية تتهم التحالف العربي باستخدام ذخائر عنقودية في اليمن"، متوفر على الرابط:

<http://www.france24.com>

(٤) تقرير هيومن رايتس ووتش عن اليمن للعام ٢٠١٧م؛ متوفر على الرابط:

<https://www.hrw.org>

بناءً على النصوص الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، فإنّ الحصار الاقتصادي بوصفه أسلوباً أو تدبيراً قسرياً يُتخذ بحقّ الدولة المعتدية؛ لا يعد مشروعاً إلا إذا صدر به قرار من مجلس الأمن الدولي بالاستناد إلى الفصل السابع من الميثاق، على أن يراعي المجلس فيه المبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة وفقاً للفقرة (٢) من المادة (٢٤) من الميثاق. وهذا في واقع الحال لم يصدر عن المجلس إزاء الحالة اليمنية<sup>(١)</sup>.

بصفة عامة، لقد انعكس الحصار الاقتصادي على أداء الوزارات والمؤسسات والمنشآت الصناعية والتجارية، حيث انخفضت معدلات أجور العاملين في القطاع الخاص بشكل كبير، وفقد الكثير من أولئك العاملين وظائفهم، كما توقفت مرتبات الموظفين في القطاع العام لما يقارب العامين؛ الأمر الذي ينذر بكارثة إنسانية هي الأسوأ من نوعها في العالم - بحسب تصريح مسؤول الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة<sup>(٢)</sup>.

#### (هـ) قطع المرتبات؛

لظالما اعتمد معظم الشعب اليمني في توفير سبل معيشته على المرتبات التي توفرها عوائد النفط والغاز والجمارك والضرائب وغيرها من الموارد المالية. وقد استهدف العدوان في حربه الاقتصادية على الشعب اليمني قطع المرتبات عمداً، وذلك عبر إعلان هادي عن تحويل جميع عوائد النفط والغاز والجمارك إلى عدن متعهداً للمجتمع الدولي بتوفير المرتبات لكل موظفي اليمن، ولكن وبعد تحويلها لم يصرف هادي منها شيئاً. ثم ادعى هادي أن توفير المرتبات يقتضي نقل البنك المركزي إلى عدن متعهداً - مرة ثانية - بتوفيرها<sup>(٣)</sup>، ولكن بعد نقل البنك إلى عدن وتعطيل وظائفه لم يتم صرف المرتبات، ثم تعهد للمرة الثالثة أن يوفر المرتبات بشرط حصوله

(١) مجموعة مؤلفين، ألف يوم من العدوان، صنعاء، مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني، الطبعة الأولى، يناير ٢٠١٨م، ص ١٢٦.

(٢) الممثل الأمريكي مارك روفالو بحث الولايات المتحدة على الخروج من الحرب في اليمن: "لا يوجد مكان على الأرض كارثة بهذا الشكل العميق"؛ متوفر على الرابط:

<https://etcanada.com/news/304566/mark-ruffalo-urges-u-s-to-pull-out-of-war-in-yemen-nowhere-on-earth-is-there-a-catastrophe-so-profound/>  
(3) <https://www.alaraby.co.uk/economy/>

على النقود المطبوعة في روسيا، وفعلاً تم تسليمه تلك النقود ولكنه لم يصرف المرتبات للمرة الثالثة، وهو ما يؤكد حقيقة أن هادي لا يريد صرف المرتبات بل تجفيف موارد الشعب اليمني لخنقه وعقابه عقاباً جماعياً.

### (و) نقل البنك المركزي:

في ختام مفاوضات الكويت (٢١ أبريل ٢٠١٦م - ١٤ مايو ٢٠١٦م)، والتي فشلت بسبب تدخل السفير الأمريكي لمنع الاتفاق الذي بدأت ملامحه بالظهور بين الأطراف، هدد السفير الأمريكي باستخدام الورقة الاقتصادية للضغط على الوفد المفاوض من طرف صنعاء<sup>(١)</sup>. وبعد عودة الوفد المفاوض إلى صنعاء، أصدر الرئيس المنتهية ولايته هادي قراراً بنقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن رغم مخالفة القرار للقانون اليمني، وتعهد -في الوقت نفسه- بدفع المرتبات لجميع الموظفين كما كان يفعل البنك في صنعاء منذ بداية العدوان، ولكن لم يقم بنك عدن بصرف أي مرتبات سوى لبعض القطاعات في المحافظات الجنوبية لأشهر محدودة ثم توقف كلياً<sup>(٢)</sup>.

### (ز) محاولات تجفيف الموارد:

دائماً ما يبحث العدو عن طريقة لخنق الشعب اليمني عن طريق تجفيف الموارد الضئيلة التي توفر بعض المال لتشغيل المؤسسات الحيوية التي تبقى المواطن اليمني - بالكاد - على قيد الحياة. ومن المفارقة في هذا الأمر ما تفاجأ به المواطنون اليمنيون بعد تضمين خبراء الأمم المتحدة تقريرهم بحديث عن وجود موردين حيويين للحكومة في صنعاء وهما الاتصالات وعوائد شركة التبغ والكبريت؛ إذ قامت القوى التابعة للعدوان السعودي بمحاولات لنقل شركة الاتصالات إلى عدن رغم أن عدد السكان في المناطق التي تقع تحت سيطرة حكومة صنعاء يبلغ أكثر من ٢١ مليون نسمة حسب إحصائيات ٢٠١١م، وهو ما يشكل ٨٠٪ من السكان، كما أن عدن تشهد انفلاتاً أمنياً وحوادث إرهابية وغياب تام للدولة والخدمات والأمن بخلاف صنعاء التي

(١) تصريح لمحمد عبدالسلام (الناطق الرسمي باسم الوفد المفاوض)؛ متوفر على الرابط:

<http://www.althawranews.net/archives/490550>

(٢) بيان صادر عن بنك عدن: "الإمارات تحتجز المرتبات في ميناء عدن"؛ متوفر على الرابط:

<http://www.aljanoobalyoum.com/?p=10909>



تتعم بالأمن والاستقرار والمناخ الملائم لعمل الشركة. فضلاً عن محاولات تلك القوى نقل شركة التبغ والكبريت الوطنية من مقرها في صنعاء إلى عدن، وقيامه باحتجاز موادها الخام في ميناء عدن، ومنع تصريفها في ميناء الحديدة. وبلا ريب، أن الهدف لم يكن نقل الشركتين إلى مكان أفضل بقدر ما كان تعطيلهما كما فعلوا بالبنك المركزي بصنعاء عند نقله إلى عدن، إذ يشكو البنك في الوقت الراهن من ممارسات الاحتلال الإماراتي في عدن، حيث يقوم باحتجاز الأموال المطبوعة ويمنع توريدها إليه.

كل ذلك يؤكد حقيقة واضحة، ألا وهي عمل قوى العدوان على خنق الشعب اليمني من خلال تجفيف موارده التي يعيش عليها، وذلك كون الضرائب العائدة من الشركتين هي آخر موارد الحكومة في صنعاء والتي تساعد في صرف نصف مرتب كل ثلاثة أو أربعة أشهر، الأمر الذي أدى إلى المجاعة وانتشار الأمراض في اليمن بسبب تلك الممارسات المهجبة للعدوان السعودي.

#### (ح) إغلاق الموانئ والمطارات:

منذ اللحظة الأولى لانطلاق عاصفة الحزم، قام التحالف السعودي بإغلاق الموانئ البحرية والمطارات اليمنية، ما تسبب في كارثة إنسانية واقتصادية، حيث توقفت التجارة والسفر للعلاج والتعليم وغيرها من الخدمات التي توفرها الموانئ والمطارات، ففي بداية العدوان على اليمن أُغلق المطار أمام أي حركة تجارية أو سفر عدا بعض الرحلات القليلة عبر مطار بيشة السعودي، ثم تم إغلاقه بشكل نهائي ومنع المرضى والجرحى من السفر للعلاج، ما أدى إلى معاناة إنسانية غير مسبوقة. وقد تقدمت خمسة عشر منظمة دولية بالمطالبة بفتح مطار صنعاء الدولي<sup>(1)</sup>؛ ولكن التحالف السعودي لم يستجب لأي من تلك الدعوات الإنسانية.

#### (ط) منع وصول المساعدات الإغاثية:

ضمن حصارها على اليمن، قامت دول التحالف السعودي بمنع المنظمات الأجنبية من إدخال المساعدات الإنسانية إلى اليمن سواء الغذاء أو الدواء، ما تسبب في انتشار

(1) <https://www.reuters.com/article/us-yemen-security-airport/aid-groups-say-yemen-airport-closure-hinders-aid-traps-patients-idUSKBN1AP11M>

المجاعة على نطاق واسع، حيث أصبح ١٧ مليون مواطن يمني بحاجة ماسة لمساعدات غذائية طارئة<sup>(١)</sup>.

### (ي) استخدام التجويع كسلاح؛

نتيجة الفشل المستمر للتحالف في التقدم عسكرياً في مختلف جبهات القتال، لجأت الدول المعتدية إلى استخدام الحصار والتجويع كسلاح، وذلك بهدف إخضاع حكومة صنعاء للاستسلام وقبول شروط تلك الدول. وقد وجه تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن (يناير ٢٠١٨م) الاتهام لدول التحالف باستخدام الجوع كسلاح ضد الشعب اليمني المحاصر<sup>(٢)</sup>.

لقد تسبب حصار التحالف على اليمن في انتشار حاد للمجاعة في بعض المناطق البعيدة عن المدن ومراكز الأنشطة الاقتصادية، ومنها - على سبيل المثال - مديرية (التحيتا) التي أفزعت المجتمع الدولي بمشاهد المجاعة الغير مسبوقة<sup>(٣)</sup>. ومع استمرار الحرب والحصار حذرت الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية من أن ١٧ مليون مواطن يمني أصبحوا غير قادرين على إطعام أنفسهم بشكل كاف، ونحو سبعة ملايين شخص لا يجدون الطعام.

### (ك) انتشار الأمراض؛

أدت الحرب العدوانية على اليمن إلى انتشار واسع النطاق لمرض الكوليرا، حيث بلغت حالات الإصابة بذلك المرض أكثر من مليون مصاب، وبحسب الإحصاءات المتوفرة، توفي أكثر من ألفين وخمسمائة شخص جراء إصابتهم بالكوليرا وخاصة الأطفال. ويُتهم التحالف بالتسبب المباشر في انتشار ذلك المرض كوسيلة للحرب القذرة؛ فقد لوحظ انتشاره فقط في المناطق التي تسيطر عليها حكومة صنعاء بينما

(١) أطلق برنامج الأغذية العالمي عملية طوارئ جديدة في اليمن لتوفير الغذاء لملايين اليمنيين على شفا المجاعة؛ متوفر على الرابط:  
<http://ar.wfp.org/news/news-release/wfp-launches-new-emergency-operation-in-yemen-to-feed-millions-on-brink-of-famine-ar>

(٢) "التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن"؛ متوفر على الرابط:  
<https://www.un.org/sc/suborg/ar/sanctions/2140/panel-of-experts/reports>

(٣) "اليمن: معاناة سكان التحيتا وصلت إلى حد المجاعة"؛ متوفر على الرابط:  
<http://www.almayadeen.net/reports/>

لا ينتشر في المناطق التي يحتلها التحالف، إضافة إلى أنه لا ينتشر في المناطق القريبة من الحدود السعودية التي تسيطر عليها حكومة صنعاء.

وقد رصدت الجهات الصحية - أيضاً - انتشار مرض الدفتيريا وأمراض أخرى كانت الحرب هي السبب المباشر وراءها. كما إن مرضى السرطان أيضاً يموتون لعدم توفر

الأدوية الخاصة بهذا المرض. وقد حذرت

اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أن

آلاف اليمنيين المصابين بالفشل الكلوي

يواجهون خطر الوفاة ما لم تتلق مراكز

الغسيل الكلوي المتبقية في البلاد المزيد

من الإمدادات، وما لم تُدفع أجور الطواقم الطبية العاملة بها<sup>(1)</sup>.

### (ل) ترحيل المغتربين اليمنيين:

في إطار حربها الاقتصادية على الشعب اليمني، تقوم السعودية - بصفة دورية -

بترحيل مئات الآلاف من العمال اليمنيين العاملين في السعودية بصورة قانونية، وذلك

تحت عناوين مختلفة منها الحملة التي أطلقتها تحت مسمى "وطن بلا مخالف"، وكذا

حملة سعودة الوظائف والأعمال التي تؤدي - في واقع الحال - إلى فقدان الكثير من

العمال الوافدين (بما فيهم اليمنيين) لوظائفهم ومن ثم ترحيلهم بعد معاملتهم بصورة

لا إنسانية، حيث انتشرت عدد من الفيديوهات التي تحتوي مشاهد من ذلك القبيل،

ومنها فيديو لسجينين مقيدين يحاول أحدهما استعمال دورة المياه بينما زميله الآخر

مرتبط معه بالقيود نفسه<sup>(2)</sup>.

تقدر مصادر يمنية حجم الخسائر الناجمة عن عودة المغتربين اليمنيين بحوالي ٤ مليار

دولار، وهو ما يزيد من معاناة الشعب اليمني. وقد مرصد حقوقى أوروبى برصد

عمليات إجبار المغتربين اليمنيين على التوجه إلى معسكرات التدريب للقتال مع

(1)<https://www.icrc.org/ar/document/yemen-hidden-cost-war-thousands-kidney-dialysis-patients-risk-death>

(2)[https://www.youtube.com/watch?v=jdH1NSLJU\\_k](https://www.youtube.com/watch?v=jdH1NSLJU_k)

التحالف السعودي ضد بلدهم<sup>(1)</sup>. بينما طالب أحد المسؤولين السعوديين بقطع آذان المغتربين اليمنيين قبل ترحيلهم<sup>(2)</sup>!

#### ٥- الوضع الأمني في المناطق المحتلة :

تعمل دول الاحتلال (السعودية والإمارات) على إنشاء جماعات مسلحة بعضها تابع للسعودية والبعض الآخر تابع للإمارات، وذلك في ظل خلافات شديدة واصطدامات مسلحة متكررة تقع بين تلك الجماعات. كما أنها أنشأت تلك الجماعات وفق أسس مناطقية تتضمن أبعاداً صراعية تقسيمية. كما لم تعمل دول الاحتلال على ترسيخ الأمن للمواطن اليمني في الجنوب، حيث يعاني المواطن هناك بشكل يومي من العمليات الإرهابية والاختلالات الأمنية والتفجيرات والاعتقالات والنهب والاعتقالات التعسفية.

#### (أ) السجون الإماراتية في الجنوب اليمني المحتل :

لقد امتلأت السجون الإماراتية في الجنوب بالسجناء الناقمين أو المعترضين على سياساتها، حيث تتم معاملتهم داخل تلك السجون بطريقة لا إنسانية؛ إذ تنتهك حقوقهم ويتعرضون للتعذيب الجسدي والنفسي والاعتداءات الجنسية، كما عملت الإمارات مؤخراً على نقل العديد من أولئك السجناء من جنوب اليمن إلى سجونها في أريتريا. وقد انتقدت العديد من المنظمات الدولية والإنسانية - بشدة - السجون الإماراتية تلك، وكان آخرها تقرير لجنة خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن (٢٦ يناير ٢٠١٨م) الذي اتهم الإمارات بانتهاك حقوق الإنسان في اليمن وإساءة معاملة السجناء<sup>(3)</sup>. كما طالبت منظمة العفو الدولية بفتح تحقيق عاجل في شبكة التعذيب التابعة للإمارات والدور المحتمل للولايات المتحدة فيها<sup>(4)</sup>.

(1) <https://euromedmonitor.org/ar/article/2237>

(2) <https://www.youtube.com/watch?v=bVIFuuAW-jo>

(3) "الإمارات تدير شبكة سجون سرية باليمن"، (نقلاً عن: أسوشيتد برس)؛ متوفر على الرابط:

<http://www.aljazeera.net>

(4) متوفر على الرابط:

<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/>

## (ب) الاغتيالات في الجنوب اليمني المحتل:

موجة الاغتيالات المستمرة في صفوف المواطنين والعسكريين في الجنوب لا تتوقف، بعضها تعلن الجماعات الإرهابية عن مسؤوليتها عنها والأخرى تندرج تحت تصفية الحسابات بين الجماعات المسلحة التابعة للإمارات والسعودية. والملاحظ أن هناك استهدافاً ممنهجاً ومستمراً لأئمة المساجد والخطباء المحسوبين على حزب الإصلاح التابع لتنظيم الإخوان المسلمين، والذين بدورهم يتهمون الإمارات بالوقوف وراء هذه الاغتيالات نتيجة العداء الشديد الذي تبديه الإمارات إزاء تنظيم الإخوان المسلمين<sup>(١)</sup>.

نشر اتحاد الأدباء والكتاب في عدن إحصائية مرعبة عن حوادث الاغتيالات؛ حيث رصد الاتحاد ١٢٥٠ حادثة اغتيال وقعت في عدن منذ سيطرة التحالف السعودي عليها، وأغلب ضحايا تلك الحوادث من العسكريين، ومن بين الضحايا أيضاً ٢٢ إماماً وخطيب مسجد، إضافةً إلى وقوع خمسة وأربعين عملية تفجير ومائة عملية سطو مسلح<sup>(٢)</sup>.

## (ج) حماية التنظيمات الإرهابية والتعاون معها:

منذ سيطرة التحالف السعودي على عدن:  
١٢٥٠ حادثة اغتيال، أغلبهم من العسكريين.  
٢١ إمام وخطيب مسجد،  
إضافة إلى وقوع خمسة وأربعين عملية تفجير ومائة  
عملية سطو مسلح.

منذ انطلاق عاصفة الحزم التي أعلنتها السعودية، ظل تنظيم القاعدة وداعش موجودين في بعض المحافظات الجنوبية، حيث لم يتلق التنظيمين أي ضربة من

طيران التحالف الذي يدعي محاربه للإرهاب؛ بل توسعت أنشطتهما في ظل وجود التحالف - وفقاً لما أكدت عليه الكثير من مراكز الدراسات ووسائل الإعلام الغربية، ومنها تقرير خاص أعدته ونشرته الـ (بي بي سي) البريطانية، وأظهر وجود عناصر من القاعدة في جيش عبد ربه هادي المدعوم من التحالف السعودي وتعاونها

(١) "تنظيم القاعدة يتبنى محاولتي اغتيال لمسؤولين باليمن"؛ متوفر على الرابط:

<http://www.aljazeera.net>

(2) <https://al-ahd.net/2018/03/10>

مع التحالف بصفة عامة<sup>(١)</sup>. بل إن بعض مسؤولي هادي مدرجون أصلاً في قائمة واشنطن للإرهابيين مثل محافظ البيضاء<sup>(٢)</sup>، وأحد قادة العصابات الإرهابية في تعز ويدعى أبو العباس (عادل عبده فارح عثمان الذهباني)، وهو سلفي منتمٍ إلى تنظيم القاعدة، وقد أدرجته الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الخليج في قائمة الإرهاب بينما يتلقى دعمه من الإمارات، ولا يزال هذا الدعم مستمراً إلى اليوم. مؤخراً نشرت صحيفة الاندبندنت البريطانية تقريراً كشفت فيه عن وجود تفاهات بين القوات الإماراتية في اليمن مع القاعدة، تقوم الإمارات بموجب ذلك التفاهم بتدريب وتمويل عناصر من التنظيم، وتمكينهم من السيطرة وعلى مناطق واسعة من الساحل اليمني، مع السماح لهم بتهريب الأموال التي يحصلون عليها<sup>(٣)</sup>. وكالة أسوشيتد برس نشرت بدورها تقريراً<sup>(٤)</sup> مماثلاً لما نشرته الصحيفة البريطانية اتهمت فيه التحالف السعودي بإبرام اتفاقات سرية مع تنظيم القاعدة في اليمن.

#### ٦- الوضع الأمني في المناطق التي تسيطر عليها حكومة صنعاء:

منذ انطلاق عاصفة الحزم على اليمن والمناطق التي يسيطر عليها الجيش واللجان الشعبية التابعة لحكومة صنعاء تشهد انحساراً متزايداً للعمليات الإرهابية حتى وصلت إلى الصفر، بل إنه في العام ٢٠١٧م لم تشهد أي عملية إرهابية واحدة في تلك المناطق. فيما تعلن الحكومة باستمرار عن إلقاء القبض على خلايا إرهابية أو تخريبية أو تفكيك عبوات ناسفة هنا وهناك. وعند المقارنة نجد أن الانفلات الأمني والعمليات الإرهابية تحدث فقط في المناطق التي يسيطر عليها التحالف السعودي

(١) متوفر على الرابط:

<http://www.bbc.com>

(٢) متوفر على الرابط:

<https://www.aremnews.com/news/arab-world/yemen/639558>

(٣) متوفر على الرابط:

<http://www.raya.com/Mob/GetPage/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/134a335c-9788-4660-97bc-ec4dd6ab9ae6>

(٤) متوفر على الرابط:

[https://arabic.rt.com/middle\\_east/961718](https://arabic.rt.com/middle_east/961718)

وتحتفي في المناطق التي يسيطر عليها الجيش واللجان الشعبية التابعة لحكومة  
صنعاء<sup>(١)</sup>.

---

(١) آخر عملية إرهابية في محافظة عدن هي عملية تفجير في جولد مور استهدفت مقر جهاز مكافحة الإرهاب في ١ مارس  
٢٠١٨م؛ متوفر على الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=FtMqwcd7oI4>

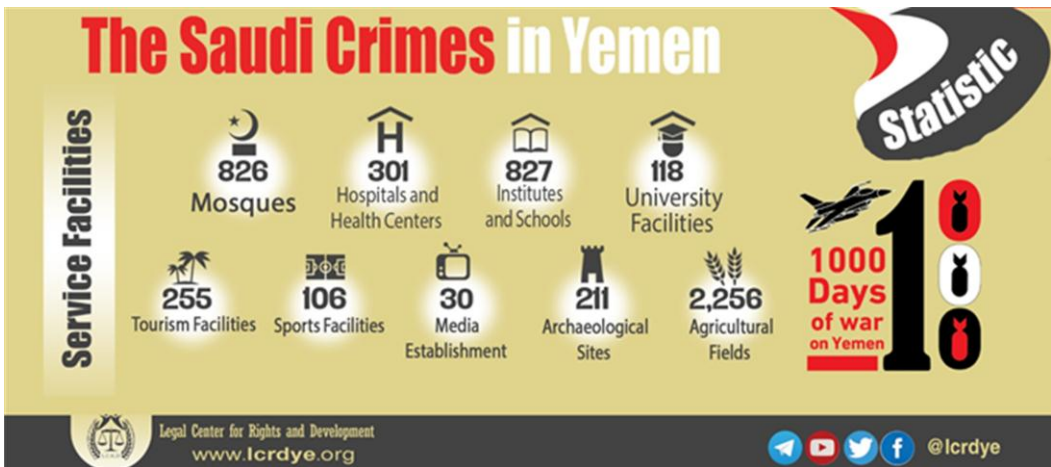


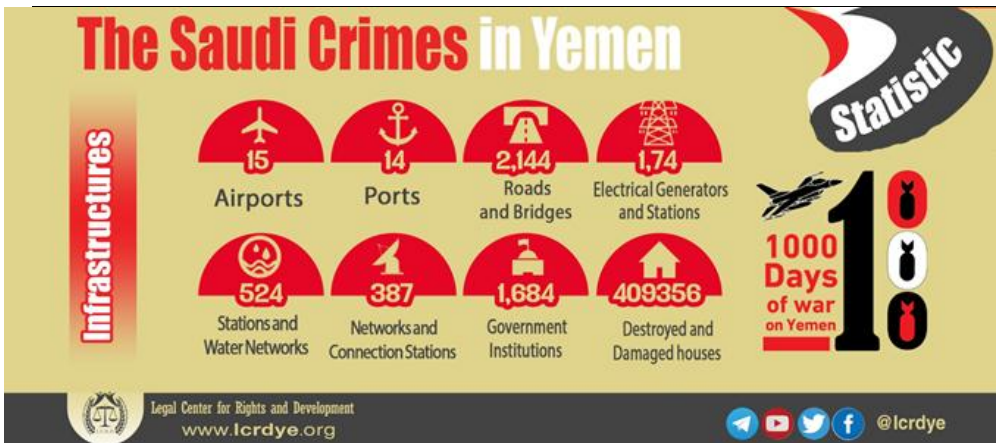
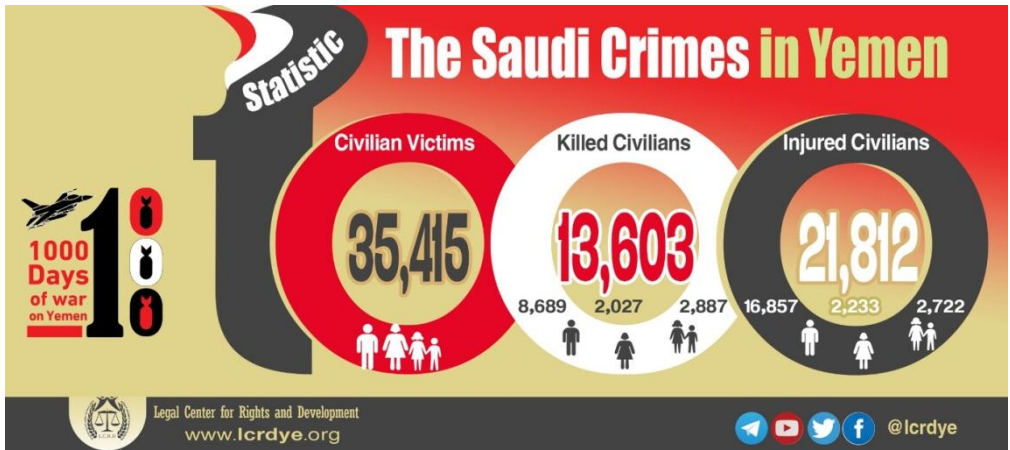


## ملاحق التقرير:

### ملحق (١)

إحصائية بالضحايا المدنيين والمنشآت والبنى التحتية لليمن خلال ١٠٠٠ يوم من العدوان (١٩ ديسمبر ٢٠١٧م)

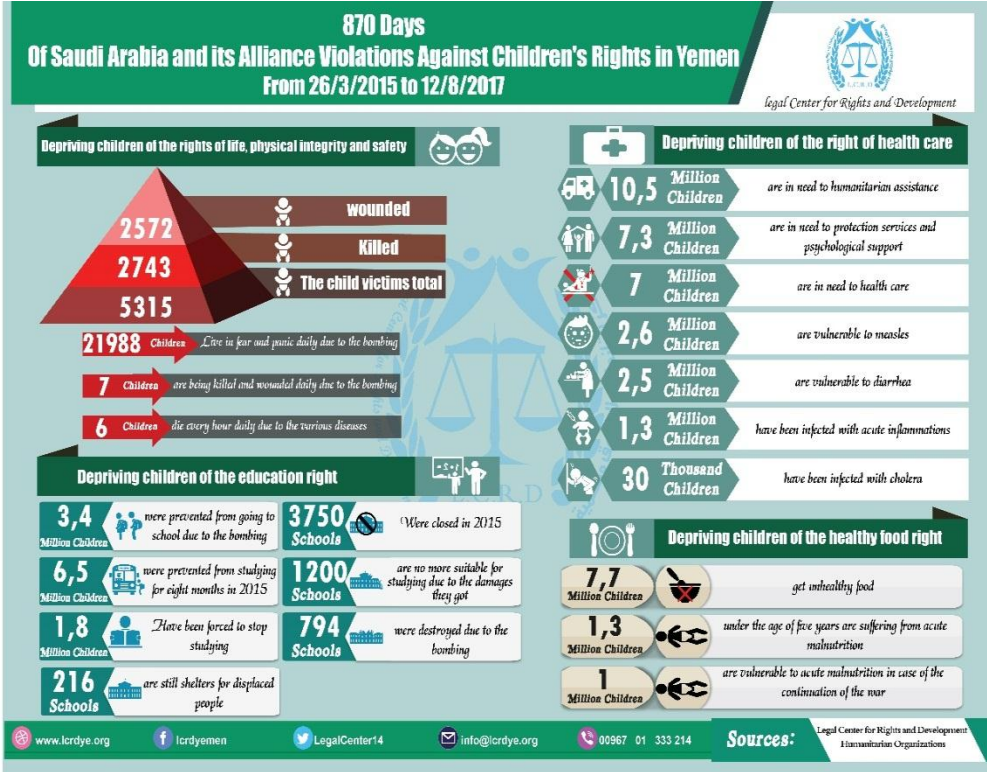




المصدر: المركز القانوني للحقوق والتنمية

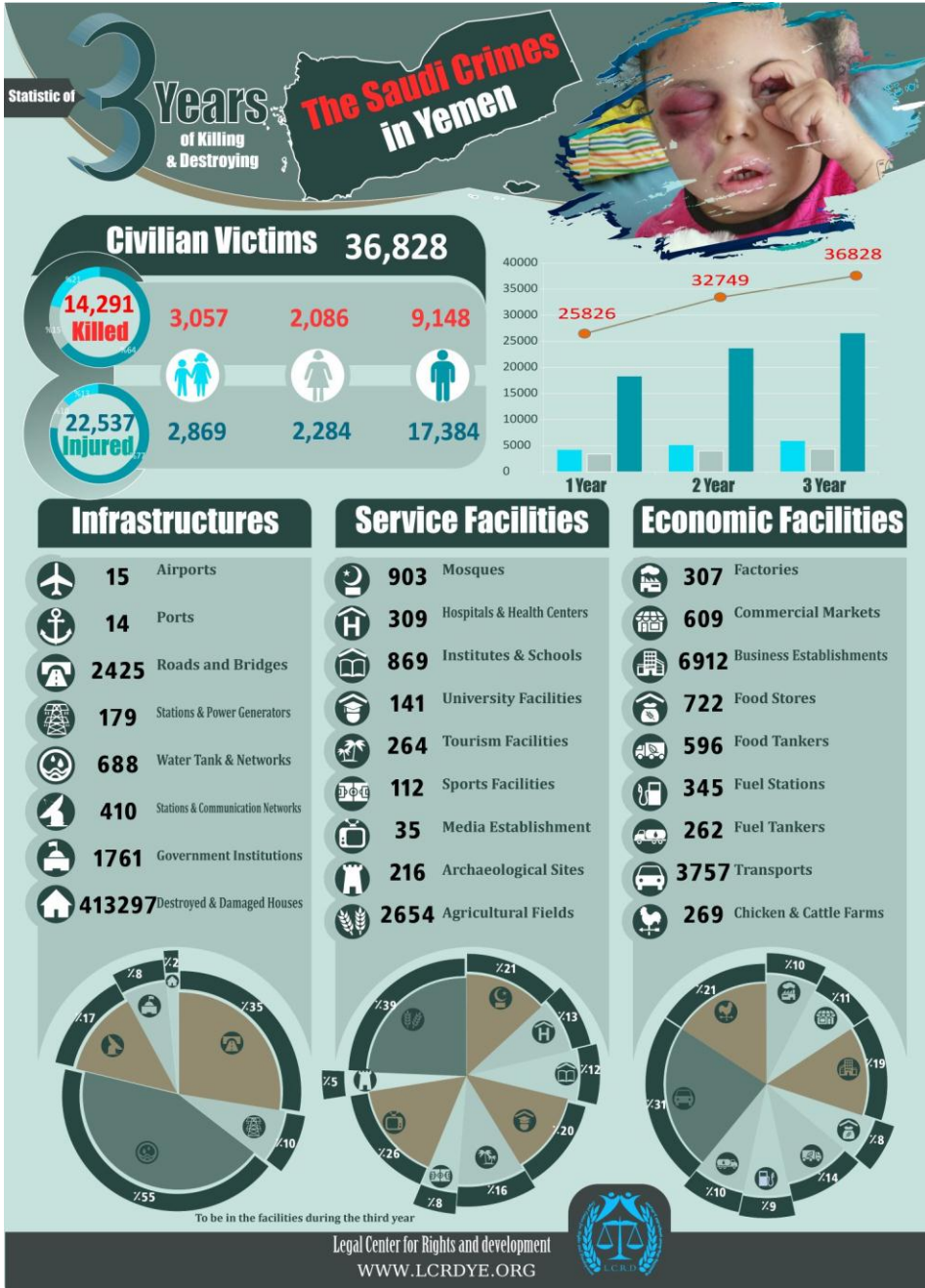
ملحق (٢)

إحصائية لانتهاكات التحالف لحقوق الأطفال (٢٦ مارس ٢٠١٥ م - ١٢ أغسطس ٢٠١٧ م)



## ملحق (٤)

إحصائية بمناسبة مرور ثلاث سنوات على العدوان السعودي الأمريكي على اليمن (٢٥ مارس ٢٠١٨م)



المصدر: المركز القانوني للحقوق والتنمية

## من إصدارات المركز

أصدر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية اليمنية خلال السنتين الماضيتين عدداً من الإصدارات. من ضمن الإصدارات خمسة كتب تعد بمثابة عصارة بحثية مواكبة لتطورات الواقع اليمني الراهن، حيث سلط الضوء على أهم القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية اليمنية الجارية وبشكل خاص في مرحلة العدوان الراهن على اليمن. فقد فرضت مرحلة العدوان ارتباط موضوعات تلك الإصدارات بهذا الحدث الكبير الذي أخذ القدر الأكبر من الجهد الفكري في هذه المرحلة.

كما أخذت الثورة الشعبية ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م مساحة كبيرة من الجهد الفكري وارتباط الحرب العدوانية بتصفياتها. كما لم تخل هذه الإصدارات من البحوث والدراسات الثقافية السياسية في الإرث الفكري القرآني الذي خلفه الشهيد القائد السيد حسين بدر الدين الحوثي، حيث تبني المركز في هذا الصدد إصدار "سلسلة الشهيد القائد" التي صدر العدد الأول منها في أبريل ٢٠١٨م.

أما عن الخمسة الكتب سألفة الذكر فهي كالآتي:

### (١) ألف يوم من العدوان على اليمن

صدر الكتاب في يناير ٢٠١٨م، متضمناً عدداً من الدراسات والمقالات والإحصاءات البيانية حول العدوان على اليمن خلال ألف يوم. كما تضمن الكتاب دراستين عن فترة ٢ ديسمبر ٢٠١٧م؛ إحداهما استشرافية عسكرية توقعت حدوث المؤامرة قبل وقوعها، والأخرى سياسية تحليلية اهتمت بتناول طبيعة وأبعاد تلك المؤامرة بعد وقوعها. ناهيك أيضاً عن تضمن الكتاب لتقرير عن تلك الفترة احتوى رسداً لعدد من الآراء والتحليلات الصادرة عن مراكز الدراسات العربية والعالمية.

إلى جانب المواد السابقة، تضمن الكتاب أيضاً ورقة عمل حول الآثار الاقتصادية للحرب على اليمن، وورقة عمل أخرى عن انتهاكات حقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية خلال ١٠٠٠ يوم من العدوان. بالإضافة أيضاً لدراسة نقدية حول تجربة الإعلام



الوطني المناهض للعدوان خلال تلك المرحلة ، وتقرير تقييمي لأداء حكومة الانقاذ الوطني في تلك المرحلة. صادر عن منتدى مقاربات.

النسخة الالكترونية للكتاب متوفرة على الرابط: <http://www.yecscs.com/downloadlib/5>

## (٢) قراءة في المشروع القرآني للشهيد القائد السيد حسين بدر الدين الحوثي.

صدر الكتاب في مطلع العام ٢٠١٨م، متضمناً تصنيفاً لما احتوته ملازم السيد حسين الحوثي في إطار عناوين فكرية محددة، كما تضمن الكتاب أيضاً عرضاً لمواقف الشهيد القائد إزاء كل قضية من القضايا المحددة وفقاً لمرجعية قرآنية.

وتكمن أهمية هذا الكتاب في أنه يُقدم للباحث والدارس مادة شبه متكاملة عن الموضوعات التي تناولها السيد حسين الحوثي وفق الموقف القرآني المناسب، كما يقدم للقارئ صورة عامة عن فكر الشهيد القائد وعن مشروع أنصار الله، بالإضافة إلى أنه يوضح موقف أنصار الله والفكر القرآني الذي قدمه السيد حسين الحوثي من القضايا الخلافية ومن التهم والإشاعات والحملات التشويهية التي يستهدف بها هذا المشروع الثقافي القرآني. كما اهتم الكتاب بعرض مستويات الطرح والتثقيف الذي انتهجه السيد حسين الحوثي في اختيار موضوعات محاضراته وترتيبها على النحو المعروف.

الكتاب بصفة عامة تضمن اثني عشر محوراً احتوت عرضاً للعديد من الأبعاد المبدئية والفكرية التي احتوتها ملازم الشهيد القائد انطلاقاً من المرجعية القرآنية. ولعل أبرز المسائل والقضايا التي احتوتها تلك المحاور الاثني عشر ما يأتي:

- مسألة القيادة ومفهومها كما جاء في الفكر القرآني.
- مسألة الاهتداء بالقرآن،
- مسألة العلاقة بين القرآن والسنة، والعلاقة بين القرآن والعترة.
- مسألة طاعة الله وولي الأمر، وتولي الله والرسول والإمام علي.
- مسألة معرفة الرسول من خلال القرآن الكريم. وعالمية الرسالة المحمدية وعالمية التطبيق.
- مسألة الاصطفاء الإلهي وأعلام الهداية، وعلاقة الاصطفاء الإلهي بمصالح الناس، ودور أعلام الهدى في نصره المُستضعفين.

- مسألة التربية الجهادية في القرآن وأهمية قضية الجهاد في فكر السيد حسين الحوثي، وما يتعلق بهذه القضية من مفاهيم الجهاد والصراع وسبيل الله والشهادة والتضحية في سبيل الله.

- مسألة المشروع الوحدوي القرآني كضرورة للمجتمع الاسلامي في مواجهة المشاريع الصهيونية، والحل القرآني لمسألة الخلافات المذهبية، والمنهج العملي للوحدة الاسلامية والاعتصام بالله ومسألة الوسطية في الاسلام.

- مسألة الرؤية القرآنية في الجانب الاقتصادي، وأهمية الاقتصاد الزراعي ومسألة زراعة القات، وقضايا الملكية المالية والانفاق والاحتكار، وقضية الربا، وأهمية الاستقلالية المالية والإدارية للأمة.

- مسألة دور ومسؤولية المرأة في القرآن الكريم، وقضايا التفريق بين الرجل والمرأة، وتعدد الزوجات، والمهر، وقضية المتعة في القرآن الكريم وموقف أنصار الله منها.

- القضية الفلسطينية، وأهمية القوة في الصراع مع العدو وخطورة التفريط، وعلاقة المسلمين بالقضية الإسلامية، وعداء اليهود للعرب والمسلمين، وإحياء يوم القدس العالمي، كما يتناول المخططات اليهودية للسيطرة على الحج والبيت الحرام.

- مسألة الشعار ودوره في معركة الوعي وأهميته كسلاح وموقف، بالإضافة الى مقاطعة البضائع الأمريكية، ومشروع الاستعمار الجديد القادم تحت ستار محاربة الإرهاب، وعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الإرهاب.

النسخة الالكترونية للكتاب متوفرة على الرابط: <http://www.yecscs.com/downloadlib/6>

### (٣) قراءات في فكر المسيرة القرآنية

تضمن الكتاب ٧ مواد تنوعت ما بين الدراسات والمقالات التي تبحث في الإرث الفكري الذي تركه الشهيد القائد السيد حسين بدر الدين الحوثي، وكذلك عن شخصيته المميزة. حيث يبدأ الكتاب بدراسة تعريفية عن أنصار الله، وهي دراسة سياسية ثقافية عن أنصار الله (الخطاب والحركة)، وتُعد أول دراسة عن أنصار الله صادرة عن شخصية من أوساط أنصار الله معبرة عنهم.

كما تضمن الاصدار مادتين حول الشخصية الاستثنائية للشهيد القائد وكيف غدا "عنوان قضية".

تضمن الإصدار دراسة فكرية سياسية حول قضية الاستعمار في فكر الشهيد القائد، وتجليات إرثه الفكري لدى قائد الثورة وعياً بالعدو وقيادة للشعب في مواجهة العدوان ومخططاته الاستعمارية.

كما تضمن الإصدار ورقة عمل حول الشهيد القائد والتاريخ، وورقة عمل أخرى تناولت البُعد الاجتماعي في فكر الشهيد القائد، وورقة عمل ثالثة تناولت القضية الفلسطينية في خطاب الشهيد القائد.

النسخة الالكترونية من الكتاب متوفرة على الرابط: <http://www.yecscs.com/downloadlib/7>

#### (٤) الرئيس الشهيد صالح الصماد: المجاهد والقائد الوطني

صدر الكتاب في يونيو ٢٠١٨م بمناسبة أربعينية رئيس الجمهورية الشهيد صالح علي الصماد، حيث تضمن ٣٢ مادة (دراسات ومقالات تحليلية وانطباعية أرفقت بكلمات للرئيس الشهيد). حيث تنوعت المواد ما بين مقالات كتبها زملاء الرئيس الشهيد الصماد في المجلس السياسي الأعلى ومجلس الوزراء ورفاقه من أعضاء المكتب السياسي لأنصار الله. وقد تصدر مقدمة الكتاب خطاب قائد الثورة السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي يوم تشييع الرئيس الشهيد الصماد.

تعكس مواد الكتاب مدى قرب شخصية الرئيس الشهيد من رفاقه ووجه الإنساني وعلاقته بالعاملين معه وتحليه بالمسؤولية وورقي سلوكه مع كل من احتكوا به في ظروف العمل المختلفة، كما تسجل شهادات على مكانته المهمة في التاريخ اليمني المعاصر.

كما احتوى الكتاب على دراسات عن الرئيس الشهيد الصماد؛ منها انطباعية تحليلية حول شخصيته القيادية الفذة، وأخرى تحليلية سياسية تناولت مشروع الدولة الوطنية في خطابه، والمهمة التاريخية التي تصدى لها في رئاسة البلاد والأهمية التاريخية للدور الذي لعبه في مواجهة العدوان من موقعه كرئيس للجمهورية، بالإضافة إلى مقالات تحليلية عن الرئيس الشهيد ومشروع بناء الدولة، وعن أهمية ما قدمه الرئيس الشهيد الصماد لليمن.

تناول الكتاب أيضاً أهداف وتداعيات اغتيال الرئيس الشهيد، وعلاقة اغتياله بمشروع بناء الدولة اليمنية، كما تناول الكتاب - في هذا السياق - التاريخ الدموي



الأمريكي في اغتيال الرؤساء وقادة حركات التحرر الوطنية في العالم، وكذا مصير الحركات الثورية بعد اغتيال قياداتها. تضمن الكتاب في ختامه ٥ خطابات هامة ألقاها الرئيس الشهيد في المناسبات الوطنية كان أبرزها كلمته الأخيرة التي ألقاها في مدينة الحديدة قبيل ساعات من استشهاده.

النسخة الالكترونية من الكتاب متوفرة على الرابط: <http://www.yecscs.com/downloadlib/8>

### (٥) ٢١ سبتمبر: ثورة الشعب المستمرة

تضمن الكتاب ١٥ دراسة ومقالة لكتاب يمينيين وعرب حول ثورة ٢١ سبتمبر الشعبية اليمنية التي اندلعت عام ٢٠١٤م. وتتوع محتوى الكتاب ما بين مواد تتحدث عن الفترة التي سبقت الثورة وتدرس الأسباب والعوامل التي أدت إلى اندلاعها، وكذا المهام والأهداف والمسؤوليات التي طُرحت على عاتق الثورة. وقد اهتمت هذه الدراسات أيضاً بالبحث في العوامل الاجتماعية والأبعاد الديمقراطية المتعلقة بالثورة وكذا الحراكات الشعبية التي سبقتها.

كما تضمن الكتاب قراءة في هوامش ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، وكذلك دراسة حول الطريق إلى الكينونة اليمنية، حيث وقفت تلك الدراسة على محطات تاريخية يمنية متعددة وعلقت على النضالات السياسية في تلك المحطات وصولاً إلى ظهور أنصار الله على الساحة اليمنية.

تضمن الكتاب أيضاً دراسة حول ثورة ٢١ سبتمبر وعلاقتها بثورة ١١ فبراير ٢٠١١م باعتبارها تصحيحاً للمسار الشعبي اليمني الذي تمت إعاقته بالمبادرة الخليجية. وكذا مواد تتحدث عن ردود أفعال القوى المعادية للثورة، ومنها القوى المحلية التي حاولت أن تظهر الثورة كإنتفاضة عسكري أو تلك التي تعاملت معها كإنتفاضة، بالإضافة لمواقف القوى الخارجية وردود أفعالها، وكيف تجلى العدوان الراهن على اليمن كثورة مضادة وهجمة استعمارية تستهدف تصفية الثورة. تضمن الكتاب أيضاً مادتين اقتصاديتين تناولت إحداهما تحديات الاقتصاد اليمني، فيما تناولت الأخرى أزمة السيولة المالية في اليمن بعد الثورة، وهي التحديات والأزمات التي فاقمها العدوان.

النسخة الالكترونية من الكتاب متوفرة على الرابط: <http://www.yecscs.com/downloadlib/3>



## Report on the Aggression war on Yemen

April 2018

*One* of the repercussions of Yemen's submission to individual rule for more than thirty-three years is that the country subjects political conflicts, which broke out in 2011 Simultaneously with the events of the Arab Spring, that took place in the region, rattling many countries and destabilizing its political stability.

Yemen had a unique experience when the political parties in power sat with their opposition (both civil and armed oppositions) at the table of national dialogue conference that combined all parties & political forces represented in the parliament, alongside with Ansar Allah, the Southern Movement, As well as representatives of youth, and special representation for women. it continued from 18 March 2013 to 25 January 2014 when the Yemeni people crowned this effort by providing the National Dialogue Conference document, which provided solutions to many issues and came out with points that compelled President Hadi –in that period– to implement them. However, Hadi postponement led to worsening the political situation, and increased tension among political parties participating in the national dialogue conference,

were the efforts of UN special envoy to Yemen MR. Jamal bin Omar continued to reach a political solution to the Yemeni crisis.

The revolution of 21 September 2014 broke out for the sake of urgent economic reforms along

**Three years of war & blockade led by Saudi Arabia and its Western allies against Yemen. Every day the Yemeni soil absorbs the blood of a victim, every day the face of the country is scarred with mother's pouring tears, every day the bowel of the besieged Yemenis twists from hunger while being surrounded with death & disappointment.**

with taking down the corrupt government. One of the revolutions demands was to implement the outputs of the national dialogue. With major popular support, the revolution gained victory, and

after only one day, in (22 September 2014) the UN envoy announced the agreement of all political parties on a "peace & partnership document" described by the UN envoy as an extraordinary event, were the Revolutionary Forces accepted to be treated like the rest of political parties, with no demands for special privileges, despite their victory.

In the early hours of Thursday 26 March 2015, Saudi-led coalition launched a large-scale war on Yemen under the name of "Decisive Storm" along with announcing the closure of all Yemen's air, land and sea ports and a putting them under total siege. Since then, and over three years, crimes against civilians, bombing all Yemen's institutions, and destroying the Yemeni infrastructure Continued to this very day, which have caused the world's worst humanitarian disaster, according to the UN.<sup>(1)</sup>

Back then, UN envoy, Jamal Ben Omar, said that "the military intervention hindered an imminent political solution to the crisis".<sup>(2)</sup>

### **States participating in the war on Yemen**

(Saudi Arabia - United Arab Emirates – Qatar<sup>(3)</sup> - Bahrain - Kuwait - Morocco - Jordan - Sudan - Egypt - United States - Britain - Pakistan - Senegal. In addition to, the mercenaries of notorious security company, Blackwater, & US Company known as DynCorp).<sup>(4)</sup>

### **States that sell arms and ammunition to the Saudi coalition:**

---

(1) <https://arabic.rt.com/>

(2) The text briefing of the envoy Jamal Ben Omar after the outbreak of the Saudi aggression on Yemen; Available at: <https://www.youtube.com/watch?v=UJYPdOmaemE>

(3) Qatar left the coalition on 5/6/2017

(4) Blackwater withdrew after unexpected losses among its soldiers and revealed the names of the dead and the participants in the war to be replaced by DynCorp, which later withdrew: <https://southfront.org/first-group-of-dyncorp-mercenaries-arrived-in-yemen-and-replaced-the-ones-from-ex-blackwater/>

<https://www.globalresearch.ca/dyncorp-mercenaries-to-replace-blackwater-in-yemen/5512537>

United States - Britain - France - Russia - Germany <sup>(1)</sup> - Canada - China - European Union <sup>(2)</sup> - Turkey - Spain – Georgia. <sup>(3)</sup>

While Norway stopped selling arms to the UAE due to its war on Yemen. <sup>(4)</sup>

- Human Rights Watch called upon arms exporting countries to stop selling weapons to Saudi Arabia. <sup>(5)</sup>

- Joint statement released by Amnesty International & Human Rights Watch called for suspending Saudi Arabia membership in the UN Human Rights Council due to its crimes in Yemen <sup>(6)</sup>.

### **Why the war on Yemen was launched ?**

Saudi Arabia and its coalition countries claimed that they had carried out this war in order to restore the legitimacy of President Hadi. In return, we look at the facts & agreements, and we note the following :

- 1- Hadi was the consensual president of Yemen within the Gulf initiative and its executive mechanism <sup>(7)</sup> signed in Riyadh the capital of Saudi in November 2011, which is the reference to the transitional political system in Yemen.
- 2- The period granted for the transitional period, which is scheduled for two years, ended on 21 February 2014. However, Hadi remained president without any constitutional justification or a popular vote

---

(1) As negotiations progress in Germany to form a governing coalition between Social Democratic Party and conservative government by the head of Merkel, the German government announced that it would stop exporting arms to countries involved in the war on Yemen. <http://arabic.euronews.com/2017/12/01/european-politicians-demand-arms-embargo-on-saudi-arabia>

(2) The European Parliament called on EU countries to stop selling arms to Saudi Arabia. Available at:

<http://arabic.euronews.com/2017/12/01/european-politicians-demand-arms-embargo-on-saudi-arabia>

(3) See this site of defense and armament: <http://defense-arab.com/vb/forums/11/>

(4) <http://www.independent.co.uk/news/world/europe/yemen-civil-war-norways-arms-sales-uae-saudi-arabia-iran-houthis-exports-emirates-ine-eriksen-a8140226.html>

(5) <https://www.hrw.org/ar/news/2016/03/21/287876>

(6) <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2016/06/suspend-saudi-arabia-from-un-human-rights-council/>

(7) The Gulf Initiative is available at: <https://en.wikipedia.org/wiki/>

allowing him to do so, but also in contravention with the Gulf initiative.

- 3- Hadi's role as president was extended for one year with consensus of all political forces, and that also ended in February 2015. Yet he didn't implement the provisions of the initiative, which provides for the implementation of presidential elections.
- 4- Hadi submitted his resignation on 22 February 2015.
- 5- After the outbreak of war on Yemen, Hadi said that he did not know about the "decisive storm", and that he knew about the war from mainstream media, adding that the Americans had told him that no one would interfere in Yemen. Which means that the Saudi coalition pretext to restore legitimacy is false and misleading. <sup>(1)</sup>
- 6- The Saudi ambassador to Washington Adel Al-Jubeir statements, acknowledged that that Riyadh had been preparing for this aggression war for months in coordination with the White House, while Hadi resigned in February 2015 and the war broke out on 26 March 2015, this means that preparation for this war was at a time when Hadi was still in his position as president !.
- 7- After the coalition seized Aden along with several southern provinces in Yemen in 2015, Hadi remained an inmate in Riyadh hotels and was prevented from going to Aden or exercising his functions.
- 8- The UAE – A key member in the Saudi coalition - supported a secessionist movement in the south against Hadi government in the events that took place in January 2018.
- 9- The statement of (Salah al-Sayadi), a Minister in Hadi's government regarding the detention of President Abdrabbuh Mansour Hadi in Riyadh<sup>(2)</sup>.

---

(1) **Hadi admits that he was surprised by the start of Decisive Storm**, available at: <https://www.youtube.com/watch?v=UhDZCoMstKA>

(2) <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/3/11>

## **The real reasons behind the war on Yemen<sup>(1)</sup>**

It's no more true that Saudi Arabia is waging this war to restore Hadi back to power. All those allegations were refuted ; but what are the real objectives behind this bloody war? <sup>(2)</sup>

### **Political reasons**

Since the revolution of 1962 and the declaration of the Republic of Yemen aftermath the monarchy regime in Yemen, Saudi interventions begun to prevent any success made by this one of a kind democratic model in the region – back then – and sought to fail or contain it. Saudi Arabia worked to support Yemeni regimes that were loyal to it, far from democracy, and the regimes characterized by its reactionary dictatorial nature. After the revolutionary popular protests in 2011, that came out against the undemocratic "Saleh" regime, Saudi Arabia intervened to contain the protests. Nevertheless, the insistence of national forces in Yemen to get rid of foreign tutelage, and the failure of the pro-Saudi forces in Yemen, made Saudi Arabia intervene directly and wage this war to push Yemen back into the Saudi dependency barn.

### **Economic reasons and greed for wealth:**

Some analysts describes conflicts taking place in the Middle East (Iraq - Syria - Libya - Yemen) as the warfare between major powers on the wealth of small countries, were the region contains huge wealth of oil and gas has made major countries seek to seize these wealth by provoking conflicts so that Major powers interferences to dominate the oil and gas sources.

Yemen shares oil and gas (geographically) with Saudi Arabia in a long border strip.

Al-Jouf province - located next to the Saudi border - has a huge base stock of oil. Saudi Arabia have worked in collusion with the former regime to keep the province as far as possible from any manifestation of civilization, and made the province a backward

---

(1) (Video) briefly explains the real reasons for the war on Yemen; available at: <https://www.youtube.com/watch?v=E-xhJ7xGKwQ>

(2) **Secretary-General of the United Nations describes the war in Yemen by the stupid war**; Available at: <http://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/21511>

area were nemesis, thugs, and bandits spread, so that no one will pay attention to the wealth they lay underneath their feet, fingers are also pointing at Saudi Arabia for stealing oil from its side of the border, where the region contains a joint oil field.

At this point, the United States<sup>(1)</sup> & Britain participation in the war on Yemen is noticed logistically (by selling arms & supplying war planes & fuel), shearing intelligence, politically, in addition to the selection of all targets that were, are, and will be bombed. The CNN recently published pictures of Marines officers in rich with oil & gas Marib province; while Yemeni media assured the presence of US & UK forces in the areas of Shabwa and Hadramout, that are also rich with oil.<sup>(2)</sup>

### **Yemens Strategic location :**

Yemen has an extremely important strategic location<sup>(3)</sup> based in the far south-west of the Asian continent, overlooking the African continent. It also has a coastline of more than 2,000 kilometers, which provides it with extensive control over the active navigation route, which comprehend about 13% of world's trade.

Yemen also controls the most important passageway in the region, Bab al-Mandab Strait, which controls the traffic of around 4 million barrels per day of oil.

### **In addition, Yemen Own some of the most strategic islands such as:**

- **Socotra Island** in the Arabian Sea, which oversees the navigation lines between Asia, the Middle East, and Africa, and it can be used to control these lines. The UAE (the most prominent coalition member after Saudi Arabia) has taken control of this island, and begin changing its Yemeni identity, buying its lands, naturalizing some of its people and destroying its rare animal & plant resources, which are classified as a World Heritage

---

(1) **Movements in the US Congress to vote on the withdrawal of Washington from the war on Yemen;** Available at:

[https://ara.reuters.com/article/ME\\_TOPNEWS\\_MORE/idARAKCN1GD3FY](https://ara.reuters.com/article/ME_TOPNEWS_MORE/idARAKCN1GD3FY)

(2) <http://www.aljadeedpress.net/archives/31178>

(3) In 2015, Global Research published an article by Mehdi Darius entitled "**Political Geography Behind the War in Yemen**" in this link: <https://www.globalresearch.ca/>



by UNESCO. The most dangerous of those colonial acts is the construction of a military base in the island<sup>(1)</sup>.

Meanwhile many emphasize that it does not need this base because the UAE itself simply hosts American and French bases to protect it, which means that the UAE is acting as a proxy agent in favor of the United States of America<sup>(2)</sup>, which lies behind this Arab country to control the Yemeni islands and coasts.

• **Mayyun Island** that overlook and controls the Straits of Bab al-Mandab doe its nearness to it and the islands suitability for navigation. The UAE took control of this island and displaced its people in addition to building a military base on it.<sup>(3)</sup>

Other Yemeni ports, which are also important, such as Balhaf, Mukha and Ghana ports, are all controlled by the coalition countries on the pretext of restoring legitimacy, while the coalition did not allow Hadi to return to Aden and exercise his duties, meaning that the real goal behind the war is far from restoring legitimacy or eliminating "coup" but aimed to control and seize Yemen wealth and location.

### **Moving towards the division of Yemen**

The coalition countries led by Saudi Arabia and UAE are working day and night in the way of dividing the Republic of Yemen as one of the strategic objectives of the war in order to weaken Yemen. To that end, they are active on more than one track; on one hand, the government of resigned president Hadi pays the salaries to government employees based on regionalism affiliation, and refuse to pay anything to the employees in the Northern provinces, while on the other hand, the UAE supports the establishment of regionalism and separatist militias in the southern provinces, as revealed by Mr. Saleh al-Jubwani, the Minister of Transport Hadis

---

(1) <http://www.aljazeera.net/programs/newsreports/2017/12/29/%D8%A5%D>

(2) According to the website of Entgelins Online, please click on the link:

<http://www.aljazeera.net/programs/newsreports>

(3) In February, Jane's magazine, a military research weekly, revealed that the United Arab Emirates had begun building a military base on the island. The foundation published a satellite image on 14 January 2017 showing the construction of a new 3200-meter runway on an island Mayyun located in Bab al-Mandab.

government.<sup>(1)</sup> The UAE also sponsored a coup made by a group called the "Southern Transitional Council", which calls for the separation of southern Yemen from its north, which was considered as one of the most dangerous factors threatening Yemen stability, and hinder the settlement and peace in Yemen according to the latest report of The United Nations Experts panel about Yemens situation.

### **Coalition Crimes against humanity in Yemen**

After the outbreak of the war on Yemen, the UN Security Council issued 2216 resolution, which was invoked by Saudi Arabia to continue its aggression against the Yemeni people, despite the fact that the resolution did not lay down the use of force against Yemen and did not justify the aggression; but called for a return to the political agreements concluded (the Gulf initiative - National Dialogue Conference - Peace and Partnership Agreement).

Since the early hours of the aggression war against Yemen, Saudi Arabia has committed horrendous crimes against civilians. Over the past three years, Saudi Arabia and its coalition have been involved in grave violations of international law, international humanitarian law, and Geneva Convention.

Governmental, non-governmental and foreign organizations have documented these violations, which the United Nations described as war crimes<sup>(2)</sup>, while describing this war as a forgotten war.<sup>(3)</sup>

In a report on the events of 2017 in Yemen, Human Rights Watch documented 85 illegal air strikes carried out by the coalition since the start of the campaign that killed at least 1,000 civilians and

---

(1) <https://www.youtube.com/watch?v=SH6bKCbJMf4>

(2) UNITED NATIONS (Reuters) – **"United Nations sanctions monitors have reported to the UN Security Council that the Saudi-led military alliance has carried out attacks in Yemen "that could amount to war crimes"**

[http://ara.reuters.com/article/ME\\_TOPNEWS\\_MORE/idARAKBN15D0UX](http://ara.reuters.com/article/ME_TOPNEWS_MORE/idARAKBN15D0UX)

(3) Amnesty International Organization, available at:

<https://www.amnesty.or/ar/latest/news/2015/09/yemen-the-forgotten-war/>. In addition to the Independent and many newspapers and international organizations.

targeted houses, markets, hospitals, schools, civil companies and mosques. Some attacks may raise to war crimes.<sup>(1)</sup>

The US-Saudi coalition warplanes targeted a long list of prohibited and non-military targets in order to create "shock awe" to force the Yemeni people to surrender and accept the Saudi conditions. That list includes the following:

<b>Objectives</b>	<b>killed</b>	<b>injured</b>	<b>Destruction</b>
<b>Civilians</b>	14.291	22.5378	
<b>Children<sup>(2)</sup></b>	2.086	2.284	
<b>Women</b>	3.057	2.869	
<b>Houses</b>			413.297
<b>Hospitals<sup>(3)</sup></b>			309
<b>Schools, universities and institutes</b>			1.010
<b>Factories</b>			307
<b>Ports &amp; Airports</b>			29
<b>Roads &amp; bridges</b>			2.425
<b>Food stores &amp; tankers</b>			1.318
<b>Stations &amp; fuel tankers</b>			607
<b>Mosques, Temples and Churches<sup>(4)</sup></b>			903
<b>Historical castles and forts &amp; archaeological museums.</b>			206
<b>Cities, historical monuments &amp; historic palaces.</b>			18

(1) In this link: <https://www.hrw.org/ar/world-report/2017/country-chapters/298316>

(2) The United Nations put Saudi Alliance in a shame list as a violation of the rights of the child but under pressure and blackmail of Saudi Arabia, The United Nations retreated to be subsequently included under the new Secretary-General Guterres; available at:

<http://www.dw.com/ar/>

(3) The Saudi warplanes targeted a number of government hospitals and targeted a number of hospitals belonging to Doctors Without Borders in Razih and Haidan in Saada province and another hospital in the province of Hajjah, available at:

<https://www.msf.org.uk/article/yemen-msf-withdraws-its-teams-six-hospitals-north-yemen>

(4) Church of Sant Anthony (1863) in Aden. – Temple of Oual from the oldest temples of the state of Saba (950 – 115 BC) – Serwah – Marib – Temple Nkreh (fourth century BC) Barakish – Marib – Awam Temple (first century BC) Marib.

<b>Electricity &amp; water networks</b>			867
<b>Funeral <sup>(1)</sup> &amp; wedding halls <sup>(2)</sup></b>			5
<b>Ancient monuments &amp; historic cities that are classified as a UNESCO World Heritage <sup>(3)</sup></b>			216
<b>Commercial establishments &amp; markets <sup>(4)</sup></b>			7.521
<b>Shelters for Blind people <sup>(5)</sup></b>			1

(In the annex you can find the statistics showing civilian casualties and installations)

### **US-Saudi Coalition kills Yemen children**

The coalition deliberately targeted children with its warplane that bombed children in houses, schools, roads and cars. Even the blind children – who were in a private house for the blind - have been targeted. The number of children killed by the Saudi coalition on Yemen is more than two thousand seven hundred children, and the wounded children are more than two thousand and eight hundred...

On January 10, 2017, the Saudi fighter jets targeted Al-Falah School in Neham district, which led to the killing of a number of children along with the schools principal.

---

(1) The warplanes of Saudi alliance targeted a number of funeral in Yemen, the biggest of which was targeting the Great Hall at the condolences of the Minister of the Interior in Sana'a, which led to kill hundreds of martyrs and wounded. The Coalition did not allow the wounded to be treated abroad; available at: <https://arabic.rt.com/news/844342>

(2) The warplanes of Saudi alliance targeted wedding halls in different areas in Yemen, the most important of which was a wedding in Sanaban area in Dhamar governorate, killed and wounded hundreds 16/12/2015.

(3) Saudi Arabia claimed that the fighters were hiding in historical or archaeological areas or using them as weapons stores. American journalist Sodrasan Raghavan of the Washington Post proved these allegations. The title of the article: "**Why is the world so silent? Far from Aleppo: Yemen suffers from its severe losses**", 18 December 2016 [https://www.washingtonpost.com/world/middle\\_east/](https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/)

(4) Saudi warplanes committed a massacre against civilians in Mostaba market in the Hajjah province on 16/3/2016, killed and wounded hundreds, available at: <https://www.youtube.com/watch?v=KrKzYdDVyQc>

(5) <http://www.almayadeen.net/news/politics>

The picture of the student "Ishraq" aroused the anger and sadness feelings.

On 14/8/2016, Saudi warplanes targeted Juma'a bin Fadil School in Saada province, killing 7 children and wounding 21 others.

### **Back to back air raids and targeting paramedics**

Since the beginning of the Saudi aggression war on Yemen, every time the coalition warplanes targets a civilian site, after minutes of the first air strike and while the paramedics gather to save the wounded, the warplanes launch a follow up airstrikes targeting again the same place.<sup>(1)</sup>

### **The Use of prohibited Weapons**

#### **Red Cross Yemen:**

**The humanitarian crisis in Yemen is the largest crisis in the world as the increases of number of people affected by the fighting. The number of people in need of humanitarian assistance reached to 20 million people.**

On Monday morning, April 20, 2015, Attan area in the capital Sana'a was bombed by an unidentified bomb that destroyed a number of buildings and damaged dozens others. More than 200 people were killed and hundreds

were wounded.<sup>(2)</sup>

Another aerial bombardment targeted Nuqum Mountain near a residential area led to an abnormal and terrifying explosion; also killed and wounded hundreds.

(The picture shows the explosion that was caused by a non-conventional weapon).<sup>(3)</sup>

### **Cluster Bombs**

Internationally prohibited cluster bombs are being drubbed by Saudi warplanes in residential areas and against civilian targets.

---

(1) **The coalition warplanes targeted the paramedics in Saada Governorate**; available at: <https://arabic.rt.com>

(2) It was later discovered that it was an unusual bomb that the United States tested in Yemen, a video scene at the moment of the explosion. <https://www.youtube.com/watch?v=kGhbleTHPZM>

(3) It was later discovered that it was a neutron bomb that the United States had tested in Yemen, a video scene at the moment of the explosion; available at: <https://www.youtube.com/watch?v=kGhbleTHPZM>

Human Rights Watch documented 16 ground and air attacks<sup>(1)</sup> on residential areas, some of which with using US and Brazilian made cluster bombs. Amnesty International also documented the use of cluster munitions that were made in the United Kingdom.<sup>(2)</sup>

In May 2016, the Obama administration suspended the supply of cluster munitions to Saudi Arabia after reports showed that Saudi was using them in civilian areas in Yemen. US-based Textron corp. which manufactures CBU-105 bombs, said it would stop producing these weapons in August.<sup>(3)</sup>

### **Economic Blockade**

The Saudi coalition imposed a severe blockade on Yemen by land, sea and air and banned any export of oil, gas or other products. It also prohibited the entry of miscellaneous goods. Among the prohibited goods were medicines, which affected the functioning hospitals that provided services for chronic diseases as kidneys failure, who - kidneys failure patients - lost their lives due to the cessation of dialysis devices, in addition to causing various deaths among cancer patients and other diseases.

Based on the provisions of the United Nations Charter, the economic blockade as a coercive method taken against the aggressor country, cannot be legitimate unless it is adopted by a Security Council resolution under Chapter VII of the Charter, taking into account the principles on which the United Nations was established in accordance with paragraph 2 of Article 24 of the Charter, yet that was not issued in the Yemeni case.<sup>(4)</sup>

The economic blockade reflected in the performance of ministries and industrial & commercial institutions, where many workers lost their jobs, a lot more have suffered from the decrease in their salaries if their salaries hadn't been halted. United Nations

---

(1) **Human Rights Watch Report of 2017 on Yemen**; available at: <https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/313455>

(2) **Amnesty International accuses Arab Coalition of using cluster munitions in Yemen**, available at: <http://www.france24.com>

(3) **Human Rights Watch Report about Yemen of 2017**; available at: <https://www.hrw.org>

(4) **1000 days of the aggression**, Yemeni Consultancy and Strategic Studies Center, First Edition, January 2018, p.126.

humanitarian official warned of the worst human catastrophe in the world due to this issue.<sup>(1)</sup>

### **Stopping to pay the Salaries**

Most of the Yemeni people depended – if not entirely – on the salaries provided by the revenues of oil, gas, customs, taxes and other financial resources. In his economic war against the Yemeni people, the Saudi coalition fought to cut salaries through Hadi's announcement to transfer all revenues of oil, gas and customs to Aden, pledging to the international community to provide salaries to all Yemens employees. but after the conversion, nothing was paid, claiming that the provision of salaries requires the transfer of the Central Bank to Aden, when he pledged again to provide the salaries.<sup>(2)</sup> After transferring the Bank to Aden and disrupted its duties, the salaries were not paid. He pledged for the third time to provide salaries on the condition that he will receive the printed money from Russia, which was done, but after the money was given to him he didn't pay the salaries for the third time. This confirms the fact that Hadi does not want to pay the salaries, but want to suffocate and punish Yemenis collectively.

### **Central Bank Moving :**

At the conclusion of the Kuwait negotiations from 21/4/2016 and 14/05/2016, which failed because of the intervention of the US ambassador to prevent the agreement that was beginning to appear between the parties, the US ambassador threatened to use the economic blockade to put pressure on the (Sana'a) negotiating delegation<sup>(3)</sup>. After the delegation return to Yemen, outgoing President Hadi issued the decision to move the Central Bank from Sanaa to Aden despite the violation of this decision to the Yemeni law. He pledged to pay salaries to all employees, as the Bank of

---

(1) American actor Mark Ruffalo urges the United States to get out of the war in Yemen: "**There is no place on earth in such a deep disaster**"; available at:

<https://etcanada.com/news/304566/mark-ruffalo-urges-u-s-to-pull-out-of-war-in-yemen-nowhere-on-earth-is-there-a-catastrophe-so-profound/>; available at:

(2) <https://www.alaraby.co.uk/economy/>

(3) A statement by the official spokesman of the negotiating delegation, Mohamed Abdul Salam. Available at:

<http://www.althawranews.net/archives/490550>

Sana'a used to do. But Aden Bank did not pay any salaries except some salaries of some sectors in the southern provinces for months and then stopped altogether.<sup>(1)</sup>

### **The attempts of drying up the Resources**

The US-Backed Saudi-led coalition is always on the look for a way to tighten its grip on Yemeni people, by drying up the resources that provide some money to run the vital institutions that keep the Yemeni citizens barely alive. The Yemeni citizens were surprised that the UN experts report talked about two vital suppliers to the government in Sana'a, the communications and the revenues of the tobacco and sulfur company, to be surprised more by the efforts of the Saudi aggression forces to transfer the communications company to Aden, despite the fact that the population (under the control of Sana'a government) reach more than 21 million people, according to the statistics of 2011, which is 80% of the population, in addition to that, Aden is experiencing a security breakdown, and terrorist attacks and a complete absence of the state, services and security, Unlike Sana'a, which enjoys security, stability and a suitable environment for the company's functioning.

The coalition is trying to move the national tobacco and sulfur company to Aden, which is currently based in Sana'a, the coalition also detain its raw materials and preventing its unloading in the port of Hodeida.

The Yemeni citizen does not doubt that the goal is not to transfer it to a better place but to disrupt it, as they did at the Central Bank in Sana'a when they transferred the Bank to Aden. Today Aden complains about the practices of the UAE occupation, which detain the printed money and prohibit its supply to it.

This reveals a clear fact : the suffocation of the Yemeni people by drying up their resources, were the taxes of the two companies are the last resources of the government in Sana'a, which helps it to pay half a salary every three or four months. This is reflected in

---

(1) **UAE detains salaries in Aden port**, statement issued by Bank of Aden; available at: <http://www.aljanoobalyoum.com/?p=10909>



the famine and diseases prevalent in Yemen due to the barbarian Saudi aggression practices.

### **Closure of sea& air ports :**

From the first moment of the Decisive Storm outbreak, the Saudi coalition closed the Yemeni sea and air ports, this has caused a humanitarian and economic disaster where it stopped the trade and traveling for treatment, education and other services provided by ports of Yemen.

### **Closure of Sana'a Airport:**

At the beginning of the war on Yemen, the airport was closed to any commercial flights, except for a few flights through Bisha airport in Saudi Arabia, and then was closed permanently, preventing the sick and wounded from traveling for treatment, which led to unprecedented human suffering.

Fifteen international organizations demanded the opening of Sana'a International Airport <sup>(1)</sup>, But the Saudi coalition did not respond to any of these humanitarian calls..

### **Preventing relief aid**

As part of its siege, the Saudi coalition forces prevented foreign organizations from bringing humanitarian aid into Yemen, whether it was food or medicine. This caused great famine and 17 million people are now in an urgent need for food assistance.<sup>(2)</sup>

### **Using starvation as a weapon**

Due to of the coalition failure in gaining militarily advance in the front, the coalition countries resorted to the use of siege and starvation as a weapon in order to subjugate Sana'a government to surrender and accept the US-Saudi conditions. The report of the UN Panel of Experts on Yemen issued in January 2018 accused the coalition countries of using hunger as a weapon against the besieged Yemeni people.<sup>(3)</sup>

---

(1) <https://www.reuters.com/article/us-yemen-security-airport/aid-groups-say-yemen-airport-closure-hinders-aid-traps-patients-idUSKBN1AP11M>

(2) WFP launches new emergency operation in Yemen to provide food to millions on the brink of famine, <http://ar.wfp.org/news/news-release/wfp-launches-new-emergency-operation-in-yemen-to-feed-millions-on-brink-of-famine-ar>

(3) **The final report of the Panel of Experts on Yemen** is available at:  
<https://www.un.org/sc/suborg/ar/sanctions/2140/panel-of-experts/reports>

The coalition has caused famine that has spread in some areas far from cities and economic activities such as "Tuhayta" District, which has scared the international community with an unprecedented famine scenes.<sup>(1)</sup>

As the war and blockade continue, the United Nations and humanitarian organizations warned that 17 million Yemenis are unable to feed themselves adequately, and about 7 million people cannot find food.

### **The spread of disease:**

The war on Yemen led to the spread of cholera, where more than one million Yemenis were infected, while more than two thousand and five hundred people died, mostly children, according to the available statistics. The coalition is accused of causing cholera spread as a kind of a dirty war. It has been observed only in the areas that are controlled by Sana'a government, while it is not spreading in the occupied territories, nor in areas close to the Saudi border and controlled by Sana'a government.

Health factors monitored the spread of diphtheria and other diseases that the war was the direct reason for it.

Cancer patients also die from the lack of medicines for their disease.

The International Committee of the Red Cross (ICRC) warned that thousands of Yemenis suffering from renal failure face the risk of dying unless the country's dialysis centers receive more supplies, and the salaries of medical staff are paid.<sup>(2)</sup>

### **Deportation the Yemeni Expatriates:**

In its economic war against the Yemen, Saudi Arabia is deporting hundreds of thousands of Yemeni workers who work legally in Saudi Arabia under various titles, including the campaign "A homeland without dissent" and Saudize jobs, which lead to the loss of many workers for their jobs and then deported and treated

---

(1) **Yemen: The suffering of the people in the Tuhayta reached to severe famine;** available at: <http://www.almayadeen.net/reports/>

(2)<https://www.icrc.org/ar/document/yemen-hidden-cost-war-thousands-kidney-dialysis-patients-risk-death>

inhumanely. In a video, two chained prisoners, one of whom tries to use the toilet, while his other friend is tied with the same handcuffs.<sup>(1)</sup>

Yemeni sources estimate the losses caused by the return of expatriates about 4 billion dollars, which increases the suffering of the Yemeni people.

A European rights observatory monitored the expatriates who were forced to go to training camps to fight with the Saudi coalition against their country<sup>(2)</sup>. While a Saudi official demands to cut the ears of Yemeni expatriates before deportation<sup>(3)</sup>!!!

### **The security situation in the occupied territories**

The occupation states (Saudi Arabia and the United Arab Emirates) have established several armed groups, some of which belongs to Saudi Arabia while the others to the UAE. These armed groups have severe disputes and frequent armed clashes. They were created in a regional manner that seeks to divide. The occupation states did not work to impose security for Yemeni citizen in the south where they face daily terrorist attacks, security disturbances, assassinations, looting and arbitrary arrests.

### **UAE prisons in the occupied south of Yemen**

The UAE prisons have been filled with prisoners who are unfaithful or objecting to the UAE policies in Adan, they are being treated in prisons in an inhumane ways; their rights are bring

Since the Saudi coalition took control of Aden: 1250 assassinations, mostly military were committed, 21 Imams & mosque preachers, next to, forty-five bombings & 100 armed robberies.

violated as they are also subjected to physical and psychological torture in addition to sexual assaults. Recently, The UAE moved them from southern Yemen to its prisons in Eritrea.

International and humanitarian organizations have strongly criticized the UAE prisons, most recently the UN Panel of Experts report (26 January 2018) accusing the UAE of human rights

(1) [https://www.youtube.com/watch?v=jdH1NSLJU\\_k](https://www.youtube.com/watch?v=jdH1NSLJU_k)

(2) <https://euromedmonitor.org/ar/article/2237>

(3) <https://www.youtube.com/watch?v=bVIFuuAW-jo>

violations in Yemen and mistreatment of prisoners<sup>(1)</sup>. Amnesty International also called for an urgent investigation into the UAE torture network and the possible role of the United States.<sup>(2)</sup>

### **Assassinations in the occupied south of Yemen**

The continuing assassinations among both civilians and military individuals in the south haven't stopped, some of which are declared by terrorist groups and the other falls under the accounts Filtering between the armed groups of the UAE and the others belonging to Saudi Arabia. The systematic and continuous targeting of mosque imams and preachers affiliated with Islah party of the Muslim Brotherhood, which this party accuses the UAE of being behind these assassinations because of the hostility between the UAE and the Muslim Brotherhood.<sup>(3)</sup>

Literary & Writers Union in Aden has published a horrific statistic. The Union has monitored 1,250 assassination incidents in Aden since the Saudi coalition took over the city, most of them were military, including 21 imams and preachers. The Union said in the statement that the assassinations killed 1,250 civilians , officers, 22 imam and mosque preachers in Aden, in addition to 45 car bombings and more than 100 armed robberies.<sup>(4)</sup>

### **Protection of terrorist groups and cooperation with them**

Since the start of the Decisive Storm that was announced by Saudi Arabia, Al Qaeda and ISIS were in some provinces in the south, they weren't subjected to no aerial bombardment or attacks from the coalition warplanes, which claims to fight terrorism, they – Al Qaeda – even expanded their activities in the presence of the coalition as stated by many Western media outlets reporting. A report on the BBC showed the cooperation of Al-Qaeda activists with Abdorabbuh Mansour Hadi army, supported by the Saudi coalition<sup>(5)</sup> moreover, some officials appointed by Hadi are

---

(1) **Associated Press: UAE runs a network of secret prisons in Yemen**, available at: <http://www.aljazeera.net>

(2) <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/>

(3) **Al-Qaeda adopts two assassination attempts for Yemeni officials**; available at: <http://www.aljazeera.net>

(4) <https://al-ahd.net/2018/03/10>

(5) <http://www.bbc.com>

actually included in the US terrorists list such as the governor of al-Bayda.<sup>(1)</sup>

One of the leaders of the terrorist gangs in Taiz is Abu al-Abbas (Adel Abdo Fara' Othman al-Dhahbani). He is a Salafi belongs to al-Qaeda. The United States and some Gulf states in listed him on the terrorism list, yet he is still receiving his support from the UAE. This support continues to this very day.

### **The security situation in the territories controlled by Sana'a government**

Since the beginning of Decisive Storm against Yemen, the areas controlled by the Yemeni Army and Peoples Committees controlled by Sana'a government, there was a notable decline in terrorist attacks that reached to latterly zero. In 2017, there was no terrorist attacks in those territories. While the government constantly announces the arrest of terrorist cells or dismantling explosive devices here and there. In comparison, security chaos and terrorist attacks occur only in the areas that are controlled by the Saudi coalition, while disappears in the areas controlled by the Yemeni army Sana'a government's peoples committees.<sup>(2)</sup>

---

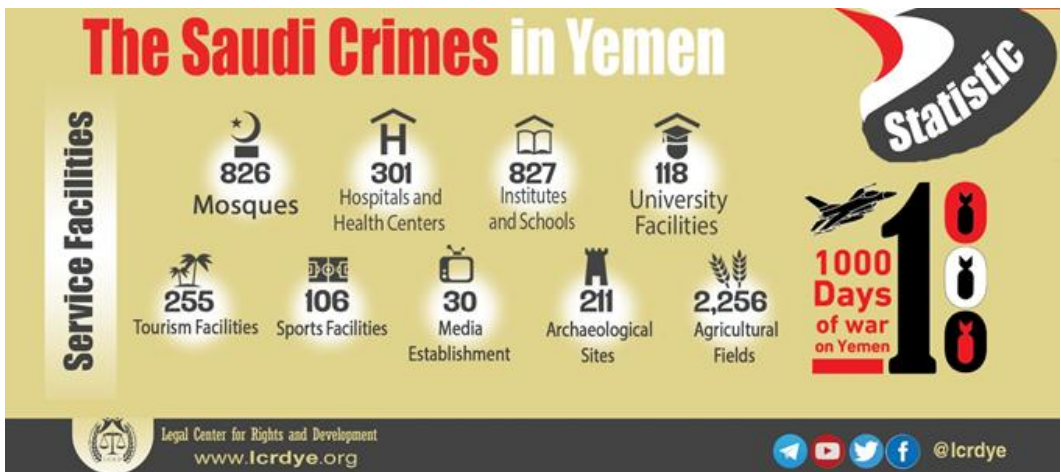
(1) <https://www.aremnews.com/news/arab-world/yemen/639558>

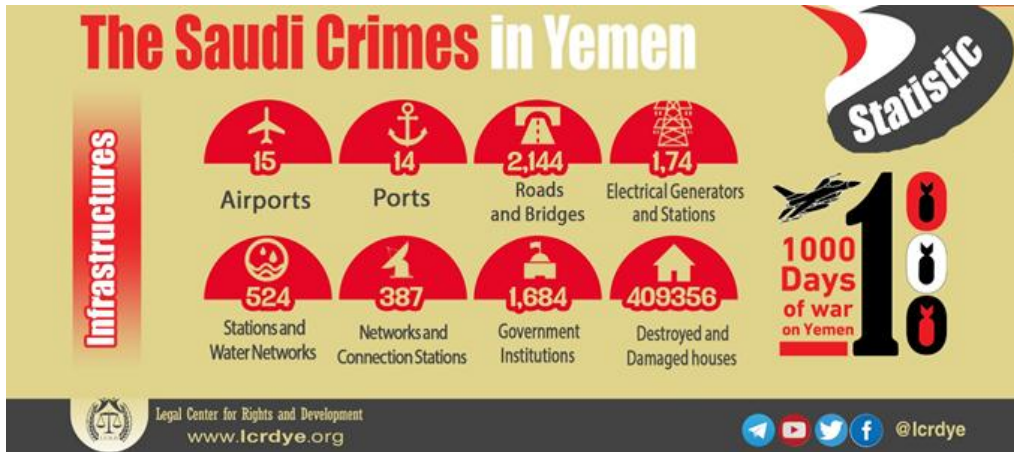
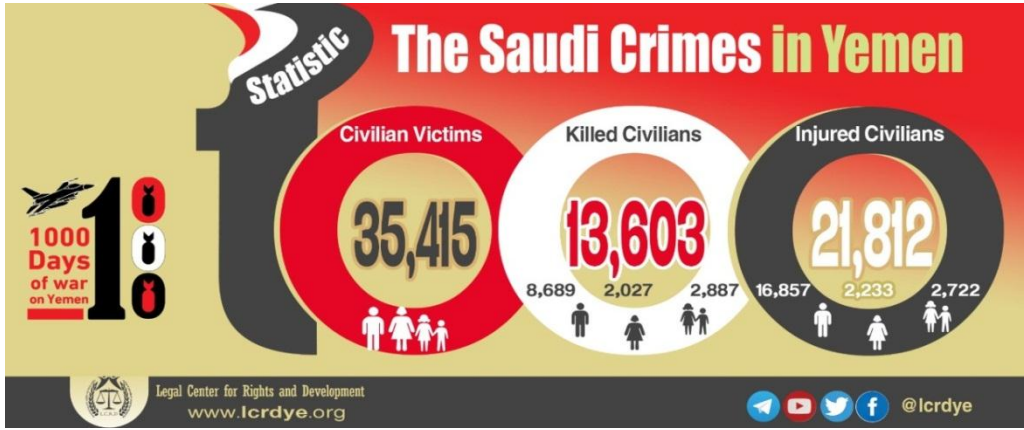
(2) The last terrorist operation in the province is the bombing of the "Gold More" targeted the headquarters of the counter-terrorism in 01/03/2018 Available at:

<https://www.youtube.com/watch?v=FtMqwcd7oI4>

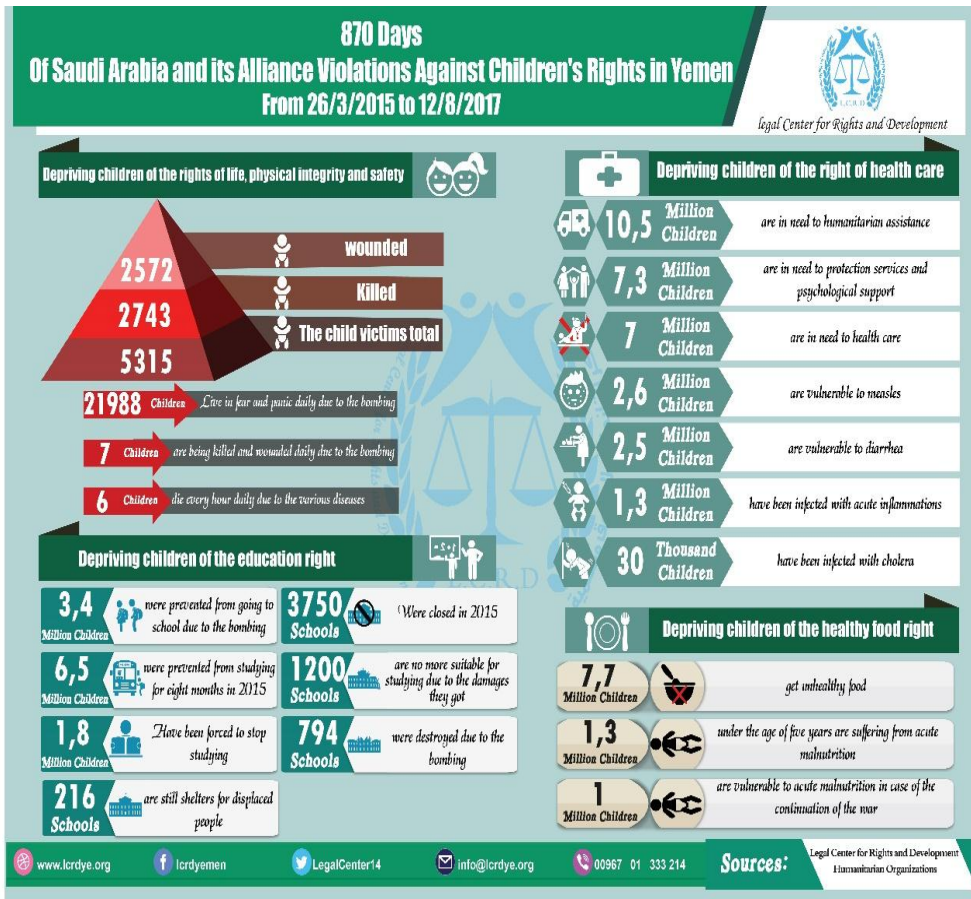
## Annexes

Statistics of the civilian victims, installations and infrastructure of Yemen after 1000 days of war  
(Issued by Legal Center for Rights and Development)





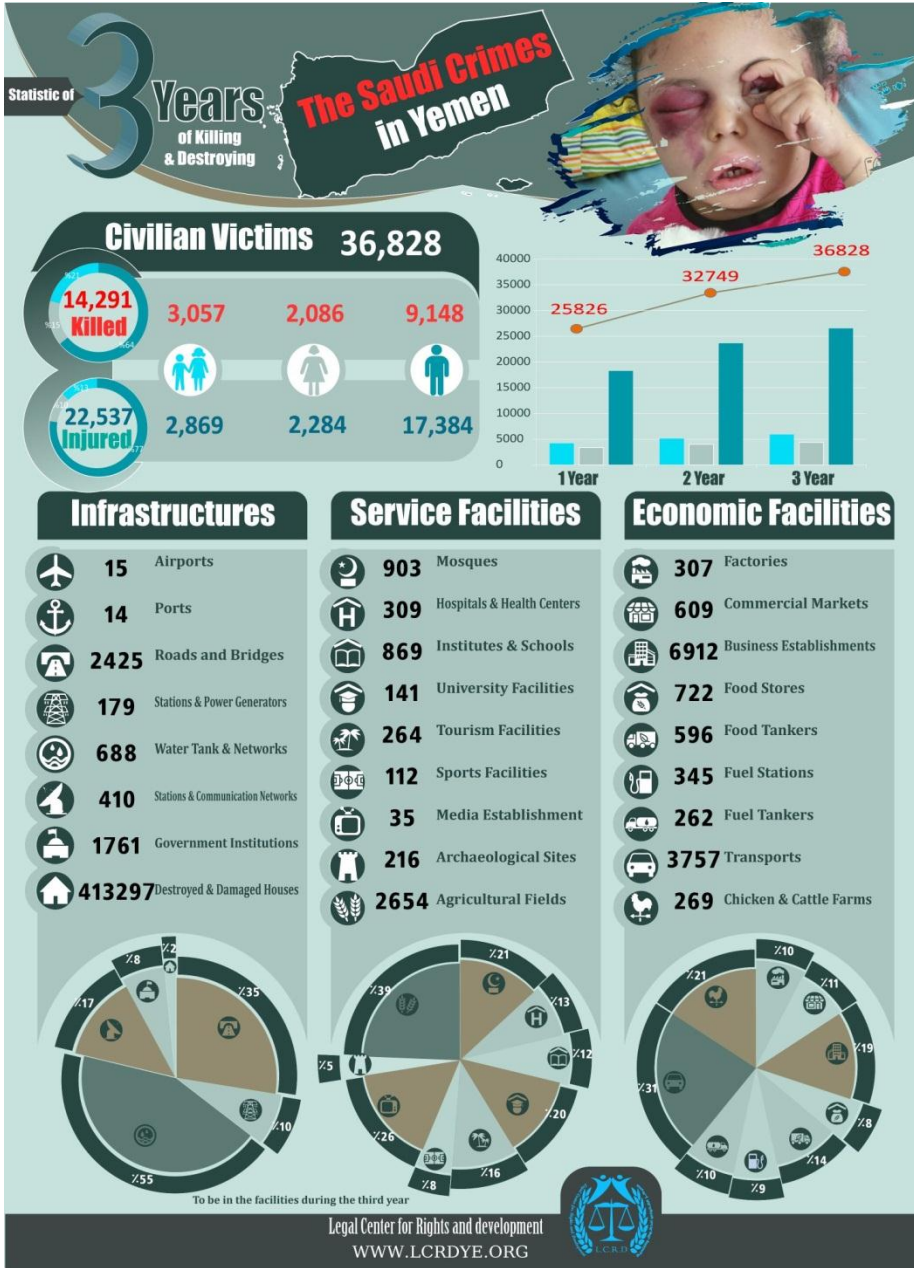




Statistic of the children rights violations by the coalition from 26/3/2015 to 12/8/2017



Recent statistics published in the 3 years anniversary of the US-Saudi war on Yemen Issued by Legal Center for Rights and Development







# توفر لك الكثير اتصال ونت ورسائل

100 دقيقة داخل الشبكة - 90 ميجا انترنت  
30 رسالة SMS لجميع الشبكات المحلية

الباقة لمشركي الدفع المسبق

للإشتراك في الباقة ارسل (ع) إلى الرقم 400  
لمزيد من المعلومات ارسل : مزايا الاسبوعية إلى 123 مجاناً



معنا .. إتصالك أسهل



yemenmobile.com.ye



yemenmobile.com.ye



yemenmobileYe1



yemenmobileye1



+YemenmobileYe1



yemenmobileye1

## مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية اليمني

مؤسسة بحثية تعنى بدراسة وتحليل الشؤون اليمنية والإقليمية والدولية وتقديم مادة علمية تحليلية عن مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومتابعة مسار التحولات والمستجدات السياسية، وأنماط التفاعلات الدولية والإقليمية، وتوقع مساراتها ونتائجها وإعداد التوصيات اللازمة بشأنها، والإسهام في تنمية الوعي السياسي العام وترشيد القرار السياسي.

## من أهداف المركز

إعداد ونشر الدراسات والبحوث في المجالات الاستراتيجية المختلفة.  
إصدار المجلات والنشرات في المجالات المختلفة بما يتفق مع أهداف المركز.  
ترجمة ونشر الكتب والدراسات التي تتفق مع أنشطة وأهداف المركز.  
عقد وتنظيم المؤتمرات والندوات السياسية وورش العمل وحلقات النقاش.  
إجراء دراسات قياس الرأي العام والمسوحات الميدانية للظواهر ذات العلاقة باهتمامات المركز.

الجمهورية اليمنية - صنعاء - حي الجراف.  
هاتف: +٩٦٧١٣٣٧٣٠٠  
صندوق بريد: ٤١٩٠  
بريد الكتروني: yecscs@gmail.com  
الموقع الإلكتروني: www.yecscs.com